جامعة دمشق
كلية الآداب
قسم التاريخ

نظام الإدارة في جبل لبنان في أثناء مرحلة القائمقاميتين ١٨٤٠ - ١٨٦١ م

دراسة أُعدت لنيل درجة الدكتوراه
في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

إشراف

الأستاذ الدكتور
محمود علي عامر

إعداد

الطالب كمال علي منذر

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

إهــداء

إلى كل شهداء الحرية والديمقراطية

إلى كل الشرفاء المناضلين المخلصين

إلى الأبرار والأحرار وعشاق الحرية

إلى أعداء الطائفية والإقليمية والمذهبية

إلى لبنان كل لبنان سهلاً وجبلاً

إلى أهالي وطني وأبنائه الميامين

إلى من حطموا أسطورة الغزاة

(كمال)

كلمة شــــكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الدكتور محمـــود علـــي عامر الذي أغناني بتوجيهاته وإرشاداته الصادقة.

كما أتوجه بالشكر إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية فـــي جامعـــة دمشق، وبالأخص إلى قسم التاريخ وأساتذته الكرام، وإلى رئاسة جامعة دمشق، وإلى عمادة كلية الآداب، وإلى كل من ســـاعدني علـــى إنهـــاء دراستي هذه.

كما أخص بالشكر مدير عام وزارة التربية والتعليم العالي اللبناني سعادة الدكتور أحمد الجمَّال الذي كان له الفضل في متابعة دراستي.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة الذين زوَّدونـــي بإرشـــاداتهم وآرائهم القيِّمة والمفيدة حتى تكون الدراسة على المستوى المطلوب.

(كمال)

المحتويات

- **مقدمة** ٧

- **التمهيد التاريخي العام لأوضاع لبنان** ١٤

الفصل الأول

ظروف نشأة القائمقاميتين

١- نظام القائمقاميتين ٥٣

٢- نظام شكيب أفندي ٦٣

٣- حكومة خورشيد باشا ٦٩

٤- موقف الدول الأوربية من نظام القائمقاميتين ٧٢

أ - موقف بريطانيا ٧٢

ب - موقف فرنسا ٧٣

جـ- موقف روسيا ٧٣

٥- فشل نظام القائمقاميتين ٧٧

٦- الدور الأوروبي في أحداث ١٨٤٥م ٨١

٧- إصلاحات شكيب أفندي ٨٣

٨- هوية نظام شكيب افندي ٨٥

٩- ثورة الفلاحين في كسروان ١٨٥٨م ٩٢

الفصل الثاني

مساوئ الإدارة العثمانية

خلال مرحلة القائمقاميتين

١- ولادة نظام القائمقاميتين ١٠٤

٢- بروز عوامل الانشقاق والتجزئة ١٠٨

أ - بروز تيارات سياسية (داخلية وخارجية) ١١٢

- تيارات سياسية داخلية ١١٥

- تيارات سياسية خارجية ١١٩
ب- موقف إدارة القائمقاميتين من التيارات المتصارعة ١٢٣
٣- الموقف الأوروبي من نظام القائمقاميتين ١٣٠
أ - موقف دول أوروبا ١٣٠
ب - موقف الدولة العثمانية ١٣٢
جـ- فشل نظام القائمقاميتين.. ١٣٢
٤- إصلاحات الدولة العثمانية في جبل لبنان ١٣٤
أ - حوادث ١٨٤٥ .... ١٣٤
ب - مشاركة الدول الأورووربية في الأحداث ١٣٥
جـ- إجراءات فؤاد باشا ١٣٦
٥- الحياة الثقافية في أثناء عهد القائمقاميتين.............................. ١٤٦
١- أثر المؤسسات الدينية المحلية والخارجية.............................. ١٤٦
٢- الإرساليات الأوروبية.. ١٤٨
١- الإرساليات الأمريكية ١٤٩
٢- الإرساليات الفرنسية ١٥١
٣- إرساليات أخرى ١٥٢
٣- المظاهر الثقافية والتعليمية ١٥٣
١- المدارس ١٥٣
٢- الطباعة ١٥٤
٣- الجمعيات ١٥٥
٤- أبرز مفكري هذه الحقبة ١٥٦

الفصل الثالث

التنظيم الإداري لإمارة لبنان

خلال مرحلة القائمقاميتين

١- التنظيمات الإدارية والقضائية والمالية ١٦٢
٢- نظام الإقطاع وأثره الاجتماعي ١٧٣
١- طبقات المجتمع ١٧٣
٢- القوى السكانية وتوزيعها الديمغرافي ١٧٥
٣- امتيازات المقاطعجية ١٨٤

٣- التيارات السياسية ١٨٨
٤- التنافس الدولي على لبنان ١٩٠
١- الإرساليات التبشيرية ١٩٢
٢- الدول الأوروبية ١٩٤
١- فرنسا ١٩٤
٢- إنجلترا ٢٠١
٣- الدولة العثمانية ٢٠٣
٤- روسيا ٢٠٧

الفصل الرابع

حوادث ١٨٦٠م ونهاية القائمقاميتين

١- عوامل انهيار القائمقاميتين ٢١٢
- الحرب الأهلية ١٨٤٠م - ١٨٦٠م : ٢١٣
١ - مقدماتها.................................... ٢١٤
٢ - أسبابها وتداعياتها ٢١٨
٣ - نتائجها.................................... ٢٢٢
٢- الهوية الدينية في جبل لبنان : ٢٢٧
١- نظام الملل ٢٣٠
٢- التبشير والتنصير ٢٣١
٣ - فتنة ١٨٦٠م : ٢٣٤
١- أسبابها ٢٣٦
٢- بدء الاقتتال ٢٣٨
٣- الموقف العثماني والأوروبي من الفتنة.................................... ٢٤٣
٤- الصلح بين الأطراف المتنازعة.................................... ٢٤٥
٥- التدخل العثماني والدولي ٢٤٦
٦- الإجراءات التي اتخذها فؤاد باشا.................................... ٢٤٧
٧- إعادة تنظيم لبنان ٢٤٨
٤- النتائج التي أسفرت عن فتنة ١٨٦٠م ٢٤٩
٥- أوضاع لبنان إثر توقف الفتنة الطائفية.................................... ٢٥٢
الاستنتاج العلمي ٢٦٠
- **الملاحق** ٢٦٩
- **المصادر والمراجع** ٣١١

مقدمة

يعالج هذا البحث مأساة وطني وأهلي، ولهذا فقد سعى البحث بصدق شديد، ليس لإظهار حقيقة مرت واندثرت وغدت ذكرى أليمة في ذاكرة الأبناء والأحفاد من بعدهم ولكنها تجددت في الثمانينيات من القرن المنصرم، ورغم ذلك فإن لبنان وأهله قد تابعوا مسيرة حياتهم قاذفين بتلك المآسي خلف ظهورهم، آملين ألاَّ تتكرر، غير أن الاستعمار الأوروبي المتجسد حالياً بأمريكا وصنيعتها إسرائيل أبى بإصرار ألا يعيش الشعب اللبناني عزيزاً على أرضه، ولن أتحدث في هذا الصدد لأن الجميع قد عايشهم وتألم أكثر مما تألمت انطلاقاً من أننا شعوب تجمعنا روابط الود والأخوة ولاسيما سورية الحبيبة.

لاشك أن الأحداث التي تدور على الساحة اللبنانية، قد أثرت في مشاعر الكتَّاب وعلى قلمي، ولولا حكمة أستاذي لأسرفت في اعتماد مصطلحات لا تليق بباحث عن حقيقة لا تزال بعض جوانبها غامضة.

ولا شك بأن البحث الذي يعالج أوضاع لبنان قد تعرض له مؤرخون وكتّاب وباحثون وكل منهم تناوله من زاوية خاصة، وبعضهم بل معظمهم قد ذكر حوادث القائمقاميتين بشكل ثانوي، مما أفسح لي مجال استكمالها وصياغتها بشكل محدد، شمل أسباب إنشائها وأبرز الحوادث التي حدثت في أثناء قيامها، والنتائج التي أسفرت عنها ومنعكساتها على تاريخ لبنان الحديث.

لقد حاولت ألاَّ أترك أترك كتاباً أو مرجعاً إلا اطلعت عليه، فبعضها اعتمدته، وبعضها الآخر أفادني في ترتيب الحوادث وتحليلها، ولهذا كتبتها وكأنني أعاصر أحداثها وأعيشها، وابتعدت قدر الإمكان عن العاطفة، وعالجت الأحداث كأنني شاهد عليها، وكأنها حدثت في منطقة ما غير لبنان وطني. لكنني صغتها بروح وطنية وقومية

وإنسانية، وتدخلت في تحليلها، وقوّمت بعضها وتركت في معظم الأحيان الأحداث تتحدث عن نفسها لإشعار القارئ بدقة ما حدث آملاً في اعتماد العبرة منها، كما ابتعدت عن اعتماد أي مصطلح لا يتناسب مع الواقع، ولا يهدئ من روع من ذهب جده ضحية جهالة إداريي القائمقاميتين وتجاهل الدولة العثمانية القابضة على مجريات الأمور في نشوب الحروب الأهلية التي حدثت عام ١٨٤١م و ١٨٤٥م.

إذا كانت مرحلة القائمقاميتين قد شهدت حرباً أهلية، فهناك أحداث أيضاً في المرحلة ذاتها قد حملت في طياتها بريق الحرية للمظلومين الذين طالبوا بتطبيق الديمقراطية، وتجسد ذلك في ثورة كسروان الفلاحية، وتنادى الوطنيون لمؤازرة ثورة الحرية والديمقراطية، وحق لوطني أن يتباهى بأنه أول ولاية عثمانية رفعت عصا الطاعة ضد إدارة إمبراطورية شاخت وترهلت وغدت ألعوبة بأيدي الأوروبيين الطامعين بأملاكها عامة، والوطن العربي خاصة، ولهذا فقد ساقها عجزها عن إيقاف اقتتال أهلي: الأخ قتل أخاه، والأم قتلت ابنها، والجار قتل جاره، لإرضاء زعامة شعرت بأن الفقراء بدؤوا يتنفسون، وأن الحرية والديمقراطية يحيطان بهم، فلجؤوا إلى الدين وإلى المذهبية والحزبية الأسرية، لأن تكفير غيرهم لا يشفي غليلهم، دفعوا الفقراء للاقتتال حفاظاً على إمارتهم التي آلت إلى السقوط والانهيار بفعل عوامل الزمن ومفاهيم التحرر وصيحات القومية العربية التي صمت آذانهم ، فتآمروا على الوطن والوطنية والقوميين والقومية والحرية والديمقراطية، وقدموا الفقراء وقوداً لمعاركهم الجانبية، والحق يقال لقد نجحوا في تآمرهم، وتمكنوا من إرجاع عجلات الزمن إلى الوراء، وأخروا التقدم الحضاري والاجتماعي والاقتصادي عقوداً، ولولا تضحية المخلصين، ولولا متانة العروبة والقومية العربية لوضعوا لبنان خلف التاريخ، ولدفعوا به إلى حضيض التأخر والجمود، ولطبقوا نظام الرق والعبودية كما كان الحال عليه قبل بزوغ فجر الإسلام على المعمورة.

هذه الأسباب هي التي دفعتني لمعالجة حقبة من تاريخ لبنان، أحداثها أكثر من ثواني الزمن وأوقاته، وكدت أن أفقد الرشد في تأطير أحداثها وإمكانية ترتيبها وتحليلها والتعليق عليها، غير أن أستاذي كان مراقباً دقيقاً لتحركاتي وسكناتي وتصرفاتي، واستطاع أن يوصلني إلى برّ الأمان وإعداد بحث أظنه متفرداً .

إن البحث الذي تمت معالجته سهل، فسهولته تكمن في أنه محفور في الذاكرة الشعبية، وهناك أسر وعائلات كتبته بداعي التباهي، وبعضهم كتب الأحداث للعبرة، وكأنه أراد أن يسوغ لأبنائه ولأحفاده خطأه، أملاً في التخلص من لعنة الأجيال والوطن على فعلته. أما صعوبته فتكمن هي الأخرى في تحيز بعض الكتّاب الأوروبيين أو الموالين لهم من العرب، أو من الناقمين على الدين والمذهبية، والأسر الإقطاعية التي تسببت في نشوب أحداث الاقتتال، رغم تطبيق نظام القائمقاميتين، وأن معظم الكتابات اعتمدت على المصادر والمراجع الأجنبية، ولهذا شددت الرحيل إلى دور الوثائق التركية للاطلاع على مدونات ولاة الأمر من العثمانيين آنذاك، فأخذت ما يتلاءم مع جوهر البحث، وتجاهلت كل كتاب أو تقرير يشفع لهم، ولم أكن الوحيد الذي حمّل الدولة العثمانية اعتماد النظام الطائفي في لبنان، سواء في مرحلة القائمقاميتين ١٨٤١-١٨٦٠م أو في مرحلة المتصرفية، ومن باب العلم بالشي فإن للبنان في دور الوثائق التركية كماً هائلاً جداً من الوثائق التي تشرح تاريخ لبنان سنة بسنة، ولحظة بلحظة، ولن أتفاخر بأنني قرأت واطلعت على ما سمح لي القانون التركي الحالي بتصويره، وقد سلمته إلى أستاذي الذي جلس لیالي طويلة يترجم هذا الكم الهائل، وما رأيته يوماً يتأفف مني ولا من وثائقي، ولإنصافه فإن عملي هذا يشاركني المناصفة به، ولم يكتف بذلك بل شدد على التجول في مدن لبنان وقراه للاطلاع على المخطوطات الخاصة والذاتية، ومع الأسف، كان بعضهم يسمح لي بالاطلاع فقط، وبعضهم الآخر يقرأ بعض النقاط، ويحرّم علي ذكر اسمه تخوفاً من سماع الطرف الآخر بما فعله جد جده، ومعظمهم أنكر علي حق السؤال.

قد يلاحظ القارئ بأن هوامشي تخلو مما ذكرته، وكنت أرغب بذكر ما حدث معي، غير أن قسوة أستاذي عليّ حالت حتى دون الإشارة إلى ذلك، وقال لي اكتب ما تعرفه دون مسوغ شريطة ألا تكون قراءتك تحمل إيحاءات طائفية أو أسرية أو إقطاعية، قائلاً لي أنت تكتب تاريخاً، حلّل وعلّق، فالأجيال ستقدر

عملك، ولجنة الحكم تبحث عن الوقائع وعن تقويمها، والتزم إذا اقتضى الأمر الاعتماد على بعض المراجع التي تثق بها، وهذا كافٍ.

مأساة الأمس مشابهة لمأساة الأمس، وفي الوقت نفسه فقد تم الابتعاد عن ذكر الأسماء لأنها تثير حفيظة أبنائهم وأحفادهم، فضلاً عن أن الواقع العربي وما يواجهه من مآسٍ يحول دون كتابة الحقيقة، أبعد هذا هناك مأساة! فإن كتبت الحقيقة مأساة، علماً بأن الحقيقة لا تتوضح إلا بذكر الأسماء، وهذا محظور عليّ من قبل الأستاذ المشرف الذي ما انفك يحذرني حتى من الإيحاء إلى كل ما قد يولّد مساءلة مستقبلاً.

لقد كان حجم العمل كبيراً في مضمونه، قاسياً وحاد الطبع في تأطير أحداثه، ولهذا وقفت حائراً أمام الأحداث التي ولّدتها طروحات القائمقاميتين، فأغمضت عيني عن بعض المشكلات معللاً النفس بأن الابتعاد عنها، ربما يسوقني إلى أفضل منها، غير أني ودون جهد أو تفكير أجد نفسي معها وجهاً لوجه، فأضطر مرغماً للإشارة إليها والوقوف أمامها ثانية لإبداء الرأي فيها، متذرعاً بأن المرجع الذي عولّت عليه في البحث، لم يوظفها التوظيف الذي ينسجم مع حجم مأساتها آنذاك.

أما المصادر والمراجع التي اعتُمدت خلال البحث، مع الأسف فإن جميع الكتّاب الأوروبيين والفرنسيين قد كتبوا كتابات متميزة في المعلومات، ولكنها طائفية مذهبية مئة بالمئة، وقد منعت من قبل أستاذي الأخذ بها، قائلاً لي حرفياً: طالما أن معظم كتّابنا العرب قد كتبوها فالأفضل أن تعتمد على ما دوّنه هؤلاء الكتّاب، أما المادة الجديدة من حيث الرأي والاتجاه المباشر لسرد الأحداث، فلقد وُجدت في سجلات الأرشيف العثماني، وكانت على النحو التالي:

١ - دفاتر الكنيسة (KILIS DEFLERLE) وهي كثيرة، وهي تتعلق بأماكن العبادة لغير المسلمين، وفيها مادة غنية لمن يهتم بهذا الجانب، لاسيما بالنسبة للأديرة المسيحية التي أقيمت في لبنان، وسيجد الباحث أن الأديرة كانت مبرمجة لعدة أغراض لا أرغب بالتحدث عنها.

٢ – دفاتر المهمة: وهي كثيرة جداً جداً، وتضم الولايات كافة، فأخذت منها بعض المعلومات التي تهمني، غير أن صعوبة قراءتها وعجزي عن معرفة العثمانية قلّل من فائدتي منها كثيراً.

٣ – عينيات دفتري: فلقد استفدت من الدفتر المتعلق بجبل لبنان الذي يحمل الرقم ٨٦٦.

٤ – هناك دفاتر تسمى (كدان كالان دفتري) أي دفاتر الذهاب والإياب، وتحمل الأرقام: ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، وفيها معلومات مهمة.

٥ – تصنيف إراده داخلية: وفيها أكثر من ٥٤١٢ وثيقة، وقد اطلعت على بعض الدفاتر التي تعالج فترة القائمقاميتين، وقد وجدت قسماً منها في مكتبة أستاذي المشرف.

٦ – وهناك كتابات جودت تاريخي، وبجوى تاريخي، وواصف تاريخي، ورضا نور في مؤلفه الشهير (تورك تاريخي)، وكذلك مؤلفات Ismail Hakki Uzun çarşili ، وغيرها من الكتب المتوفرة في مكتبة أستاذي المشرف، وفي مكتبة الأسد الوطنية، وفي المعهد الفرنسي، وقد قام أستاذي مشكوراً بمدّي بالمعلومات التي وردت في طيات المؤلفات التركية كافة، لأن ضعف حيلتي بمعرفة العثمانية جعلني عاجزاً تماماً عن التحرك.

وهنا أرغب بالقول: لم يسمح لي بتصوير وثائق تتعلق بلبنان، إلا بعض الوثائق المحددة التي كانت قراءتها شاقة جداً، وقد وضعت قسماً منها في قسم الملاحق.

لقد قُسِّمَ البحث إلى أربعة فصول:

أولاً تمهيد تاريخي يُوضِّح أبرز الأحداث التي شهدها لبنان منذ السيطرة العثمانية عام ١٥١٦م حتى سقوط الأسرة الشهابية عام ١٨٤١م.

أما في الفصل الأول، فعالج ظروف نشأة القائمقاميتين، وما هو نظامها الذي قامت على أساسه، وموقف الدول الأوروبية منه، والمصاعب الذي واجهه هذا

النظام، والأحداث المحلية التي حدثت سنة ١٨٤٥م، وقدوم شكيب أفندي مندوباً إلى لبنان مخولاً بصلاحيات واسعة لتسوية الأوضاع فيها، عرّفتها المصادر والمراجع بإصلاحات شكيب أفندي، ثم تطرقت إلى ثورة الفلاحين في كسروان.

أما الفصل الثاني فقد عالج البحث التنظيم الإداري والقضائي والمالي لجبل لبنان خلال فترة القائمقاميتين، وتحدثت عن نظام الإقطاع وأثره الاجتماعي، والتيارات السياسية التي برزت خلال هذه المرحلة، والتنافس الدولي على لبنان.

أما الفصل الثالث فتطرق إلى مساوئ الإدارة العثمانية خلال مرحلة القائمقاميتين من حيث مواقفها حيال التيارات المتصارعة على الساحة اللبنانية، والانقسامات التي برزت ، وأثر الإرساليات الأوروبية ، والتنافس الطائفي ومنعكساته، كما تطرقت إلى الحياة الثقافية والتعليمية خلال هذه المرحلة، وكنت أرغب بمعالجة الناحية الاقتصادية لجبل لبنان خلال هذه المرحلة، غير أنني وجدت نفسي أمام كم هائل من التناقضات التي يصعب عليَّ تحديدها أو تمييزها، لأنني وجدت عرق الفقراء وجهدهم يتسرب إلى جيوب الزعامات المحلية وإلى صناديق الإقطاعيين، ومنهما يتوجه غرباً إلى بنوك فرنسا وبريطانيا، ولهذا آثرت عدم الغوص في لجاج هذا البحر.

أما الفصل الرابع فعالج حوادث سنة ١٨٦٠م ونهاية القائمقاميتين، والآثار السلبية التي ترتبت عن حوادث ١٨٦٠م، والمذابح الأهلية والتدخل الدولي، والحكم على الأحداث التي مرّ بها لبنان خلال هذه المرحلة. ثم الأسباب التي دفعت إلى قيام نظام المتصرفية.

وخُتم البحث بخلاصة كان للرأي الشخصي دور كبير فيه.

وقبل الختام يسرني الاعتراف بصدق وعلمية، أن البحث قد وُفِّقَ في إلقاء ضوء على الأحداث آنذاك، فضلاً على أن الحوادث تحدثت عن ذاتها من خلال الأحداث كيف تلاعبت القوى المحلية والخارجية بمصير لبنان، وكيف كان أهله الفقراء ضحية سهلة المنال منهم، وكيف وزعت الأرض، كما سمع صراخ الفقراء

واحتجاجات الوطن والقومية على كل شيء في لبنان[1]، ومن المؤكد أنني تأثرت وتألمت وصرخت وبكيت، ولكنني لم أستفد سوى أن الدموع كانت تسيل بغزارة مني، ولا يخفى على أحد، كم أسهمت الزعامات والحكام ومسؤولو الدولة العثمانية في أثناء ذلك، لكن حبّ أستاذي للدولة العثمانية قلّم أظافري ومنعني حتى من مهاجمة أحد، وقال لي لا أريدك أن تحاكم الزعامات والحكام مرتين، فهناك نظام إلهي يحاكم الجميع، وهناك وطن يشمل الجميع، لكن الذاكرة الشعبية لا تموت.

بالطبع، هذا البحث بما فيه أتحمّل مسؤوليته، وأستاذي المشرف الذي كان معي لحظة بلحظة، فما كتبت عبارة على مسودة من ورق إلا وكان رقيباً وشاهداً عليها، وما حكمت أو علّقت على حدث إلا وكان كالشرطي ساهراً عليها، وما دونت معلومة حرة إلا وهددني تهديداً مباشراً إذا كان فيه رائحة من نقد أو طائفية أو مذهبية، لقد منعني من كل شيء إلا من كتابة المعلومة الصحيحة، ورفض الكثير من مصادري ومراجعي، لقد كان ظلي ليل نهار، رغم البعد الأرضي والمسافة بيننا، لقد كان يأمرني بالحضور إليه ليلاً، ولا يتركني حتى الصباح، فأعود إلى لبنان لممارسة عملي كالمعتاد.

هذه قصتي مع أستاذي، وهذا هو البحث بين أيدي اللجنة الموقرة، فهل حُقق الهدف المنشود!، فإذا كنت قد وفقت، فهذا بحث صممت على إيضاحه، وإذا كنت قد جانبت الحقيقة فعلى أستاذي الدفاع عني، لأنه قال لي يجب أن يكون بحثاً متميزاً، وجهداً لا مثيل له.

---

(١) القومية : هنا المعنى مجازي للتعبير عن حجم المأساة .

التمهيد التاريخي العام لأوضاع لبنان قبيل القائمقامية وفي أثنائها وبعدها

كلنا يعلم أن العثمانيين الذين تمكنوا من إقامة دولة ثم إمبراطورية لم يكونوا يملكون مخططاً توسعياً منظماً لها، ولذلك فإن تحرك العثمانيين إلى الوطن العربي قد ولّدته ظروف خارجة عن إرادة سلاطين النشأة والتوسع، من أهمها. إزالة المنافس الإيراني أولاً والمملوكي ثانياً، وبعد أن تحقق لهم فرض سيطرتهم على معظم أقطاره تدارس السلاطين نتائج انتصاراتهم على الساحة العربية الإسلامية، فأيقنوا أن نفوذهم قد امتد وتوسع، وأنهم أكسبوا دولتهم صبغة دينية أهلتهم لتولي ريادة العالم الإسلامي متسترين بما يسمى الخلافة الإسلامية الشرعية، وأنهم امتلكوا أحقية حماية العالم الإسلامي بكامل أقطاره، وهذا الوضع هيأ لهم تولي زعامة الصراع وزعامة الريادة وأحقية فرض القرار والحكم فيه.

إن قدوم العثمانيين إلى الساحة العربية لم يكلفهم جهداً يستحق الذكر، بل على العكس من ذلك حققوا فوائد كثيرة تتصدرها القوة البشرية والمكاسب الاقتصادية.

لم يكن السلطان سليم الأول ١٥١٢-١٥٢٠م يتطلع إلى أكثر من تقديم الولاء والطاعة ودفع الضرائب المترتبة على مناطق نفوذه عامة والوطن العربي بولاياته خاصة، غير أن سعي بعض الزعامات المملوكية إلى استعادة ما كان بحوزتها أيقظ لدى السلطان العثماني مسألة (عثمنة) تلك المناطق وفرض ما لدى دولته أو إمبراطوريته من نظم عليها، ولهذا فإن المناطق العربية قد شهدت تبدلاً كثيفاً ومختلفاً فيما يتعلق بالنظم الإدارية لا سيما في المناطق اللبنانية التي عرفت تكتلاً سياسياً إقطاعياً مثلته العائلات المحلية التي توارثت زعامة تلك المناطق قبيل قدوم العثمانيين وفي أثناء مدّ نفوذهم، وإن العثمانيين قد وجدوا في تلك الزعامة سنداً قوياً يتلاءم مع واقعهم العسكري وحاجتهم المالية لا سيما بعد أن أعلنت تلك الزعامة الولاء والطاعة للعثمانيين.

ما يمكن قوله إن السكان المحليين لم يتغير وضعهم قبيل قدوم العثمانيين وفي أثنائه فمن حاكم مملوكي إلى حاكم عثماني، والزعامة ازدهرت زمن المماليك وازدهرت زمن العثمانيين، في حين ثقلت الأعباء الجسدية والمالية على العامة زمن العثمانيين لأن العثمانيين قد حمّلوها ضرائب سلطانية وضرائب عسكرية وضرائب الزعامة المحلية، وفوق هذا وذاك ترتب على العامة إرضاء الزعامة العثمانية التي هيأت لها الإدارة العثمانية فرصة النشأة والهيمنة.

لم يكن لبنان وحدة إدارية محددة كغيرها من الولايات، فقد اختلطت أحداثها ومشكلاتها بأحداث بلاد الشام ومشكلاتها ولا سيما دمشق وسنجق اللاذقية، غير أن التدخل الأوروبي الذي تسلل عبر الامتيازات التي منحها السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) قد أسهم إلى حد كبير في إقامة كيانات أشبه بالاقطاعات، مثّلها المعنيون كقوة تركت بصمة قلاقل في سجل العثمانيين، استمرت إلى أن تمكن السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م) من القضاء على فخر الدين المعني الثاني سنة ١٦٣٥م.

لم تكن نهاية فخر الدين المعني الثاني (١٥٩٠-١٦٣٥م) نهاية قلق العثمانيين في لبنان جبلاً أو ولاية أو سناجق مستقلة أو تابعة، بل تفاقمت أزمتهم بتعدد زعاماته القائمة على أسس عرقية ودينية، فضلاً عن تجاوز ولاة دمشق العثمانيين لصلاحيتهم وعدّهم بعض مناطقه جزءاً ملحقاً بولاية دمشق.

لم يكن السلاطين حرّاساً أمناء على إمبراطوريتهم لأنهم تخلوا عن النظم التي وضعها المؤسس عثمان (١٢٨١-١٣٢٤م)، ولاسيما تركهم الإدارة بأيدي الصدور العظام، وفساد نظام الالتزام والمالكانه وغيرهما من النظم الضريبية، فاختل الميزان المالي، وتعرضت العملة إلى الانهيار نتيجة العجز الذي أصابها من مختلف الجوانب، فأُعلنت التمردات، وتزعّم العساكر أولاً رفع عصا الطاعة احتجاجاً على سوء أوضاعهم المالية، وقد عُرف القرن السابع عشر بثورات العساكر التي عمّت مختلف الولايات العثمانية، غير أن طفرات القوة التي برزت

خلال ذلك القرن أعادت للعثمانيين جزءاً من الهيمنة العسكرية(١).

في حين عُرف القرن الثامن عشر بثورات الأمراء التي مثّلها في ولاية دمشق آل العظم ١٧٢٩-١٧٣٩م، وضاهر العمر في صفد ١٧٥٠-١٧٧٥م، وعلي بك الكبير في مصر ١٧٦٧-١٧٧٣م، والحسينيون في تونس ١٧٠٥-١٧٥٦م، والقرمانليون في ولاية طرابلس الغرب (ليبيا) ١٧١١-١٨٣٥م. فهذه الثورات وإن لم تعلن انفصالها رسمياً، أسهمت فعلياً في زيادة التغلغل الأوربي، وأكدت ضعف الدولة العثمانية الذي تحول إلى ترهل ثم إلى إنهيار .

إزاء هذا الضعف المتنامي في هيكلية الإدارة العثمانية لم يقم سلاطين القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر الميلادي بأي فعل إيجابي يشعر القوة الخاضعة لسلطانهم أو القوى الخارجية بأن دولتهم قادرة على النهوض والضرب على أيدي الخارجين عن سلطانهم، وهذا ما أسفر عنه تجاوز الأوروبيين لحدودهم وإسرافهم بالتدخل في شؤون الولايات العربية العثمانية بشكل خاص.

لم يبق الولاء العربي للعثمانيين كما كان سابقاً، حيث أيقن العرب أن العثمانيين لم يعد بمقدورهم تأمين الحماية لهم، وقد وضح هذا الشعور مع بداية القرن التاسع عشر لا سيما مع قدوم الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام (١٧٩٨-١٨٠١م) فتحول الولاء الديني إلى شعور بقومية العرب، وتعالت صرخات الزعامة القومية المطالبة أولاً بحماية الأرض والمواطن والتركيز على بناء الإنسان العربي، إذا لم يَعدّ بقاؤه أحادي الجانب فعلى الأقل بما يوازي المواطن العثماني، وقد تأكد ذلك ببروز شخصية محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٤٩م) الذي أفرزته نتائج حملة نابليون بونابرت على مصر وبلاد الشام، وسمع

---

(١) شهد القرن السابع عشر طفرتي قوة، الأولى مثلها مراد الرابع ١٦٢٣-١٦٤٠م حيث أعاد بغداد وقضى على فخر الدين المعني، في حين خرجت اليمن من الدائرة العثمانية لاسيما الجزء الشمالي، والثانية: الصدور العظام من آل كوبريلي (الجسور) ١٦٥٦-١٦٨٤ م.
للمزيد: انظر: رافق عبد الكريم، العرب والعثمانيون - دمشق ١٩٧٤م.
فريد بك المحامي محمد، تاريخ الدولة العلية - تحقيق إحسان حقي - بيروت ١٩٨١م.

المواطن العربي المحلي بعد قرون من الخضوع للمماليك والعثمانيين ولأول مرة مصطلح العروبة والقومية هذه المصطلحات التي غُيبت وسحقت خلال المراحل السابقة لكنها لم تمت، وتطلعت الزعامة القومية إلى محمد علي باشا ورأت فيه منقذاً ومصلحاً على الرغم من أنهم لم يبدوا أي تأييد علني له أو تأفف من إدارة العثمانيين بصورة علنية، وقد بدا ذلك بشكل عملي عندما تحرك محمد علي إلى بلاد الشام سنة ١٨٢٣م، ووقوف بشير الشهابي حاكم لبنان إلى جانب محمد علي وانتصارهما على الجيش العثماني في حمص وملاحقته حتى حدود قونية، وإرغام أوروبا (فرنسا وبريطانيا) لمحمد علي على توقيع اتفاقية كوتاهية سنة ١٨٣٣م، ثم بدء التراجع العلني لقوات محمد علي وتمركزه في دمشق لفترة زمنية، ومحاولة ابنه إبراهيم باشا إقامة إصلاحات شاملة في سورية، واستغلال أوروبة (فرنسا وبريطانيا) لحركته الإصلاحية ومحاربته من خلالها، وإرغامه على الخروج من سورية بموجب اتفاقيتي لندن الأولى والثانية ١٨٤٠-١٨٤١م، واكتفاء محمد علي بمصر الذي أقام فيها برنامجه الإصلاحي المتميز آنذاك.

إن التغييرات السياسية التي شهدتها الولايات العربية من الحملة الفرنسية حتى خروج محمد علي من سورية متشعبة ومتفرعة، ومن الصعب الإحاطة بجزء من جوانبها، لأن مناطق بلاد الشام بركان قومي ثوري وطني، رائده القومية واللغة، وعماده الوحدة والريادة وإطاره العربية واللحمة العربية، ولهذا فإن أحداث بلاد الشام عامة وجبل لبنان خاصة أكثر بكثير من لحظاته الزمنية، ففي كل ثانية من عمر الزمن كانت بلاد الشام عامة ولبنان خاصة تشهد كثيراً من الأحداث قومية وحدوية طائفية مذهبية. وبناءً على ما تقدم فإن تركيز الدراسة على لبنان بمختلف مناطقه قد يضيف لتاريخ بلاد الشام بعض الحلقات الضائعة وإضاءة مشرقة على تاريخه الحافل بالعزة والكرامة من جهة، والمتذبذب المضطرب من جهة أخرى. ويؤسفني القول إن قسماً لابأس به من الباحثين قد كتبوا تاريخ لبنان كـ (لبنان بمعزل عن محيطه، أو لبنان المترابط لما لم يقع) وأقصد الربط مع أوروبة، ولن أكون مبالغاً بالقول: إن التفرعات المذهبية التي ولّدتها أحداث

الضعف العثماني والتدخل الأوروبي هي جزء دخيل على المعتقدات المذهبية والمبادئ السياسية والانتماءات القومية، وإن الزعامة التي نمت في غفلة من الزمن وفي أثناء الصراع الخارجي على وحدة لبنان وعروبته لم تُرَبَّ على هذا، لكنها أرغمت عليه وتظاهرت مرغمة أنها بريطانية أو فرنسية الخ(*).

إذا كان هذا حال الولايات العربية خلال السيطرة العثمانية القوية، فما حال تلك الولايات خلال السيطرة العثمانية المترهلة؟. وإذا كان لبنان جغرافياً موضع تجاذب زعامات عائلية أو سياسية أو مذهبية وفي فترة قوة الدولة العثمانية وعجز الأوروبيين آنذاك عن التدخل في شؤونه فما حاله والدولة العثمانية مترهلة والأوروبيون يتسللون إليه بصور شتى وأساليب متعددة؟

وهنا السؤال يطرح نفسه: هل يعقل أن نعتمد على ما كتبه بعض الباحثين من خلال مصادر ومراجع أوروبية قائمة على أسس مذهبية أو مصلحية؟

وهل سيقوم بحثي على أساس الاعتماد على تلك المصادر والمراجع؟ وهل يحق لي أن أكتب من خلال شعور العامة مع تجاهلي للزعامة المحلية؟

بناءً على تلك التساؤلات التي يطرحها البحث، فأنني سأدرس تاريخ لبنان خلال فترة القائمقامية اعتماداً على هذا وذاك، مع تدخلي للصالح الإيجابي من المواقف الوطنية وردي لكل رأي يقِّيم (يقوّم) الأحداث على أساس طائفي، علماً بأن نظرة القرّاء قد تتباين لاسيما إذا أيدت الجانب القومي وعارضت الجانب الطائفي(**).

(*) يصعب على أي باحث قول أو كتابة ما لا يجوز قوله أو كتابته، ويؤسفني أنني أبحث واقعاً مضطرباً للفكر الوطني إسهام أساسي في صياغته، وإن كانت أحداثه تظهر عكس ما أقول غير أنني أجد نفسي أنقل المشاعر الصادقة للزعامة اللبنانية بكل أطيافها، وأنني اعتذر عن قول حقيقة الشعور وليس حقيقة ما وقع، فأحداث لبنان صنعتها أوروبة، وفرضت على زعامته التصريح بما لا ترغب، فلا الزعامة المسيحية ولا الإسلامية السنية والشيعية أو الموحدية راغبة بالدوران في فلك الغرب الأوروبي، غير أن أنانية الإنسان قد تفرض عليه التطرف أو التشبث حيال مصالحه). **الباحث**

(**) يؤسفني القول: إن البحث قومي وموضوعي، سألوم الجانب القومي إذا تعرض للترهل، غير أنني لن أساند الجانب الإنفصالي والطائفي، فنحن (الباحثين) نعلم أن طلاب الجامعات الباحثين، قوميتهم اللغة، والقرويين قوميتهم الدين، فللجانب الديني أهله، وأما الجانب القومي فإنني أرى أنه عليّ واجبات تجاهه، وليس لي حقوق.

إذا كان ما تعرضت إليه هو تاريخ لبنان ضمن السياق العثماني أولاً والعربي الذي مثله محمد علي ثانياً، ومحاولة التدخل الأوروبي ونجاحه في خلق زعامات محلية فرضت على اللبنانيين الضياع والدوران في حلقة مفرغة ثالثاً، فما هو حال لبنان قبل نشوء القائمقامية؟

كان الحكم المصري طيلة المدة التي بقيت فيها سوريا تحت ظلّه تخضع لإدارة مركزية مباشرة أما في لبنان فإن الإدراة الحكومية ظلت في يد حاكمه الأمير بشير الشهابي الذي بدأ عهده بإقامة علاقات حسنة مع ممثلي الباب العالي، فيما كان يناضل في سبيل استقلال لبنان، وحين احتل إبراهيم باشا فلسطين في العام ١٨٣١م انضم إليه بشير وعمل على مساعدته في سقوط يافا وحيفا وعكا، بحيث انفتحت طريق سوريا للمصريين، فاحتل القائد المصري يرافقه الأمير بشير مدن دمشق وحمص وحلب، ومن ثم تسلّم محمد علي باشا، من السلطان العثماني، مقاليد الحكم في سوريا وكيليكيا، وبقي الأمير بشير ينعم بحكم خاص في لبنان بصفته حليفاً لمصر، وقد أدخل إبراهيم باشا في سوريا إصلاحات جذرية وتطلب ذلك مالاً كثيراً، فزادت الضرائب على الأهلين الذين أرغموا على السخرة والتجنيد الإجباري وتلبية مطالب جائرة فزادت النقمة على الحكم المصري وعلى حكم الأمير بشير في لبنان، حيث اتحد المسيحيون والموحّدون في مقاومة مشتركة، رفعوا فيها لواء الثورة في محاولة لمنع الجيوش المصرية من الدخول إلى الجبل، ثم كانت حوادث حوران التي حارب فيها ضد الموحدين، بداية عهد عداء بين الفريقين، فاستغل عملاء الإنكليز والأتراك الحالة النفسية الثائرة في لبنان محاولين إشعال نار الفتنة في العاشر من تشرين الأول١٨٤٠م وبعد أن اجتمع المسيحيون والموحدون والشيعة والسنّة في بلدة أنطلياس بالقرب من بيروت، تعاهدوا بالنضال معاً في سبيل استقلالهم وتسلموا السلاح من الإنكليز والعثمانيين الذين رست جيوشهم بسفنها في خليج جونيه، واحتلت بعدئذٍ جبيل والبترون وصيدا، فاضطر الأمير بشير الثاني التنازل عن الحكم واللجوء إلى جزيرة مالطة ثم إلى الأستانة حيث توفي فيها ١٨٥٠م وعين مكانه بشير الثالث وقويت سلطة الباب العالي

وأُلحقت به المدن الساحلية (صور - صيدا - بيروت - طرابلس) مباشرة، واختيرت بيروت مركزاً لباشوية عثمانية [1] ، لمراقبة الجبل بطريقة فعالة. في تلك الأثناء كانت عوامل الانفجار تستعر في أنحاء لبنان لأسباب عدة لا سيما بين الموحدين والموارنة، حيث سعى الموحدون إلى إقامة إقطاعاتهم وامتيازاتهم لكن الفلاحين الموارنة أبدوا مقاومة للموحدين، وكان من دواعي نشوب الخلاف هو التدخل الغربي تحت شعار إنصاف المسيحيين والدفاع عنهم حيث قامت إنكلترا بتسليح الموحدين ودفعهم للثورة ضد بشير الثالث بينما ناصرت فرنسا الموارنة [2].

فضلاً عن سوء تصرف الأمير بشير الثالث سياسياً الذي أتاح الفرصة للتدخل في شؤون البلاد الداخلية، وفقد رصيده الشعبي لدى الموحدين الذين كانوا يرغبون بخلعه بالقوة، لذلك فإن زعماءهم من الجنبلاطيين[3] والنكديين والعماديين قاموا جمعياً بالاشتراك في مهاجمة المسيحيين في دير القمر وأحرقوا البلدة في ١٤ تشرين الأول عام ١٨٤١م، ولم تلبث الفتنة أن امتدت وشملت بعض القرى في الشوف ومنطقة الغرب (جزين - عبيه - الشويفات - الحدث - بعبدا)، ولولا تدخل الدولة العثمانية لامتدت الثورة أكثر من ذلك وقد أسفرت عن مقتل ثلاثمائة رجل من الفريقين وخراب كبير للممتلكات، وأدت إلى فقدان الثقة بين الموحدين والمسيحيين، وعلى إثر ذلك أقدم الباب العالي على إعلان عزل الأمير بشير الثالث أوائل كانون الثاني عام ١٨٤٢م من ولايته ونقله إلى الأستانة[4].

عندما أرسل السلطان عبد المجيد وزير خارجيته مصطفى باشا إلى سورية، ومنحه صلاحيات واسعة، وخوّله أن يدخل الجبل بقوات عظيمة يحترمها الموحدون والموارنة جميعاً، وأن يضع حداً للفوضى، وما كاد يصل الوزير مصطفى باشا إلى بيروت حتى وافاه بعض زعماء الموحدين من المشايخ، فوعدهم الوزير بإجابة ما طلبوا، وتولى بنفسه حكومة الجبل على أن يخلفه بعد توطيد الأمن حاكم تركي

---

(١) برجاوي سعيد أحمد: الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، (١٩٩٣)م،ص٢٣.

(٢) م. جوبلان، القضية اللبنانية، بيروت، ١٩٩٥، ص١٨٣.

(٣) عامر، محمود: تاريخ الدولة العثمانية، منشورات جامعة دمشق، دمشق ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، ص ١٩٤.

(٤) برجاوي، المرجع السابق، ص٢٣١.

هو عمر باشا النمساوي[1] الذي ارتكب منذ البداية خطأ كبيراً حيث أراد أن يسحق في الحال استقلال لبنان بالقوة الوحشية.

وقد حرص على إسقاط الشهابين مادياً ومعنوياً، وأوعز إلى رجاله بأن يستكتبوا الأهالي عرائض يوجهونها للديوان العالي ولقناصل الدول في بيروت يمتدحون فيها الإدارة العثمانية المباشرة، لكن غالبية المسيحيين بتأثير الكهنة رفضوا توقيع هذه العرائض رغم التهديد بحرمانهم، وقد سببت هذه المناورات استياء القناصل في بيروت، فاحتجوا على تدابير عمر باشا، فرد عليهم بعدم التدخل في شؤون البلاد الداخلية التي تخص العثمانيين وحدهم. لكنه والحق يقال، كان عبء الضرائب الثقيل هو الذي أنهك كاهل المكلفين من أبناء الجبل فاضطروا إلى الانقلاب على حكومة عمر باشا.

وقد استنكر المشايخ الموحدون الحكم العثماني المباشر لأنهم يرون أنه بجهودهم تم طرد الشهابيين، ولذلك لم يتقبلوا ما يمليه عليهم الترك، فرد عمر باشا على ذلك بالتقرب من زعماء الموارنة فتوسعت شقة الخلاف بينه وبين الموحدين، وفي غضون ذلك كانت الأوضاع تتردى في الجبل فمن جهة لم يثق المسيحيون الذين استمالهم الباشا بنواياه، ومن جهة أخرى تزايدت معارضة الموحدين للباشا، مما اضطره للقبض على سبعة من أشهر مشايخهم الإقطاعيين، فأعد الموحدون العدة للثورة، وناشدوا زعماء الموارنة للاتحاد بين الطائفتين ووعدوهم بإعادة الشهابين وتعويض المسيحيين المتضررين بأحداث عام ١٨٤١م، وتقدم شبلي العريان (أحد زعماء الموحدين) من وادي التيم نحو الشوف وحاصر طريق الشام بيروت، وعندما حلّ أسعد باشا محل مصطفى باشا في بيروت أرسل مبعوثيه للتفاوض مع العريان، غير أن الأمر أسفر عن زحف أسعد باشا إلى دير القمر لمباغتته واضطراره للاستلام، ثم استدعى أسعد باشا وحل محله محمد باشا في ٧ كانون الأول سنة ١٨٤٢م[2].

---

(١) عمر باشا النمساوي: اختلف ذكره في عدة مراجع ففي كتاب عمر عبد العزيز عمر (تاريخ لبنان الحديث ص١١٢) ذكر على أنه نمساوي الأصل معتنق للإسلام وفي كتاب زاهية قدورة (تاريخ العرب الحديث ص٢٩٥) ذكر بأنه فارس من الجيش التركي، وفي كتاب م. جوبلان (القضية اللبنانية ص٥٧٣) ذكر بأنه نمساوي الأصل من كرواتيا ولد سنة ١٨٠٦م ومن والدين أرثوذكسيين ثم لجأ إلى البشناق حيث اعتنق الإسلام. انظر ملحق رقم (٥).

(٢) طربين، أحمد: أزمة الحكم في لبنان منذ سقوط الأسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية ١٨٤٢-١٨٦١، ط١، ١٩٦٦، ص ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠.

في اليوم ذاته توصل الباب العالي والدول الأوربية إلى إبرام مشروع جديد لحكم لبنان وكان حلاً وسطاً بين وجهتي النظر الفرنسية والعثمانية، فالأولى تبناها نصارى لبنان وأيدتها النمسا التي طالبت بإعادة الإمارة إلى البلاد مع إيثار إسنادها إلى شهابي، أما الثانية فمانعت في إعادة الإمارة بأي شكل من الأشكال وأصرت مستفيدة من معارضة بريطانيا للشهابيين على إدخال لبنان إدخالاً تاماً في جسم السلطنة العثمانية، بحيث يصبح والي صيدا المقيم في بيروت هو المسؤول المباشر عن شؤون الجبل، وساندت روسيا وجهة النظر العثمانية هذه، فيما عارضتها فرنسا وبريطانيا معاً، وللخروج من هذا المأزق اقترح الأمير كليمنس مترنيخ رئيس وزراء النمسا نظام القائمقاميتين. وقبل الدخول في تفاصيل هذا النظام لابد من الإشارة إلى الدول الأوروبية التي كان لها تأثير في نشوء نظام الحكم الثنائي في لبنان.

لم يصبح نهج الحماية القنصلية في لبنان واضحاً إلا مع تعاقب الأحداث التي أدت إلى سقوط الشهابين، فمع وجود الصلة الحميمة بين الموارنة وفرنسا التي كانت تعود إلى أوائل العهد العثماني، لم يقتصر الموارنة في طلب المشورة والتأييد على قناصل فرنسا إلا بعد عام ١٨٤١م، ولم ينظر الموحدون إلى فرنسا نظرة عداء قبل ذلك الوقت. فقد كان القناصل الفرنسيون وعملاؤهم في السابق قد أقاموا أنفسهم حراساً على مصالح الموارنة، لأنهم يبذلون جهداً للحفاظ على نفوذ فرنسا بين الموحدين، وكان جهدهم حتى عام ١٨٤١م موجهاً إلى إبقاء الموارنة والموحدين معاً بمنأى عن تأثير البريطانيين والنمساويين والروس، ولكن الموارنة نظروا إلى هذه السياسة على أنها خيانة لقضيتهم.

واغتنمت النمسا هذه الفرصة لتعزيز مكانتها كحامية للطوائف الكاثوليكية في لبنان، فكان سلوك بعض المرسلين الكاثوليك كالأب اليسوعي ماكيسمليان ريلو الملقب بـــ «بونا منصور» محرضاً للنصارى على النهوض في وجه الموحدين.

وكان المرسلون الإنجيليون بالقياس إلى الكاثوليك حديثي العهد، إذ بدأ الأمريكيون يفدون إلى لبنان في عام ١٨٢٠م مركزّين نشاطهم أول الأمر في بيروت، وفي عام١٨٤٠م أخذ الإنجيليون البريطانيون يثبتون أقدامهم في مناطق

الجبل. وقد أثارت الحركة التبشيرية الإنجيلية خصومة الكنيسة المارونية، ولم يكن الموارنة أشد عداء للدعوة الإنجيلية من رجال الدين الأرثوذكس بتشجيع القنصلية الروسية(١).

وكان لهذا العداء الذي غذّاه رجال الدين الكاثوليك أثره في العلاقات القائمة بين الموارنة وسائر نصارى لبنان وبين البريطانيين. ففي فترة الاحتلال المصري استطاع أحد العملاء البريطانيين ريتشارد وود وهو من الطائفة الكاثوليكية أن يجتذب عدداً من زعماء الموارنة إلى جانب بريطانيا على الرغم من أنه لم ينجح إطلاقاً في إبعاد الموارنة عن فرنسا، إذ بقي البريطانيون في نظر الأكليروس الماروني هراطقة وأعداء للكنيسة، وحين فشل البريطانيون في تعزيز علاقاتهم مع الموارنة حولوا اهتمامهم إلى الموحدين، وكان الموحدون حتى ذلك الحين على علاقة ودّية مع فرنسا بالرغم من تأزم العلاقات المارونية – الموحدية في عام ١٨٤٠م.

رغب العثمانيون بعد عام ١٨٤١م في الحدّ من نفوذ الفرنسيين، فلجؤوا إلى التعاون مع البريطانيين بهدف إثارة شكوك الموحدين بنيات فرنسا، وقد عززت الأعلام الفرنسية التي رفعت على أديرة الرهبان الموارنة ذلك، لذا فإنه في ٢٤ أيلول سنة ١٨٤١م صعد خمسة من زعماء الموحدين الكبار إلى ظهر بارجة بريطانية في مياه صيدا، وأقسموا على أن تقف طائفتهم صفاً واحداً مع بريطانيا، ولقاء ذلك قطع البريطانيون عهداً بحمايتهم والدفاع عن مصالحهم، وزود البريطانيون حلفاءهم الجدد بالأسلحة، وكان من نتائج هذا التفاهم البريطاني – الموحدي أنه قضى على الأمل في إعادة الوحدة بين الموارنة وبين الموحدين(٢).

إن الأحداث التي شهدتها الساحة اللبنانية – بمفهوم الواقع – خطتها الدول الأوروبية، وكانت الدولة العثمانية وسيلة شرعية سوغت بجهالة أصحاب الشأن فيها – مسألة التدخل في شؤون لبنان تحت شعار الإنقاذ لتعميق الصراعات المذهبية والطائفية فيه، وإذا كان لبنان قد مثّل بوابة لتسريب الفتن إلى بلاد الشام

---

(١) الصليبي، كمال سلمان: تاريخ لبنان الحديث، ط٤، دار النهار، بيروت١٩٧٨، ص٨٩، ٩٠، ٩٧.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٩١.

فإن الزعامات المحلية في لبنان خاصة وبلاد الشام عامة قد هيأت لتلك الصراعات المذهبية المناخ المناسب والأرضية غير المهيأة أصلاً لمثل ذلك. ولا شك في أن الأوروبيين لم يحاولوا تهدئة الأمر، بل على العكس من ذلك فقد حاولوا زيادة تفاقمه وتعميق سفاهته، ويعلق جودت باشا في تاريخه قائلاً: إن الزعامات المحلية تنامت وتزايد نشاطها خلال القرن السابع عشر، ولا سيما بعد مقتل فخر الدين المعني الثاني، تنامت بشكل قوي، ولا شك بأن هذه الزعامات كانت موجودة وهي تعود بأصولها إلى قبائل عربية أخذت تتنقل من مكان إلى آخر، وقد استقر معظمها في مناطق البقاع وقد اغتنت على حساب القبائل الصغيرة، وفي مطلع القرن التاسع عشر ازدادت قوة، فغدت تتحكم بالمناطق التي استقرت فيها، ثم تحولت إلى قوى مدنية، وبقدوم الأوروبيين ولا سيما الحملة الفرنسية، طرأت على المنطقة تحولات انعكست سلباً عليها، وقد عانت الدولة العثمانية كثيراً من هذا التحول، حيث تجسد ذلك في الأحداث التي عصفت في لبنان في الأربعينيات من القرن التاسع عشر(١).

وبناء على ما ذكره جودت باشا، فإن المنطقة شهدت تحولات قبل ذلك، ففي الربع الأول من القرن السادس عشر برزت ثلاث قوى، كانت كل منها تجابه الأخرى في منطقة المشرق العربي، وكانت هذه القوى هي: السلطنة العثمانية ومركزها استانبول، والسلطنة المملوكية ومركزها القاهرة، والدولة الصفوية ومركزها تبريز في إيران. وقد حدث الصدام الأول بين العثمانيين والصفويين من هذه القوى، وكانت معركة جالديران ٢٣/آب/١٥١٤م التي مني بها الشاه الصفوي بالهزيمة، وخرج الصفويون بنتيجتها من ميدان السباق في السيطرة على المنطقة العربية والأناضول(٢).

وكانت العلاقات بين السلطنتين العثمانية والمملوكية تتخذ أحياناً أخرى سمة الود، وذلك تبعاً لسياستهما العامة ومصالحهما الشخصية، على أن العلاقات بين

---

(١) جودت باشا، تاريخ جودت ، استانبول ١٣٢٧، ص ٥٦، وانظر الفرمان السلطاني رقم (١).

(٢) رافق ، مرجع سابق، ص٥٥.

الدولتين ما لبثت أن أخذت تتدهور إبان الحرب العثمانية الصفوية، ففي الوقت الذي كان النزاع فيه قائماً بين العثمانيين والصفويين لم يتخذ السلطان المملوكي «قانصوه الغوري» موقفاً معيناً من ذلك النزاع، وإنما حاول أن يفيد من صراع القوتين، فبعث برسالة إلى كلا الطرفين مؤكداً لكل طرف على الوقوف إلى جانبه، في حين أن السلطان العثماني «سليم الأول» كان قد تضايق من موقف السلطان المملوكي بشأن الحرب العثمانية الصفوية ومن مسائل أخرى وخاصة قضية الحدود بين السلطنتين، كما كان من أهم الأسباب التي منعت السلطان «سليم» من مطاردة الشاه الصفوي والتوغل في الأراضي الصفوية بعد معركة جالديران الخوف من نوايا السلطان المملوكي وعدم ثقة السطان «سليم» به، وبالتالي خوفه على مؤخرة جيشه وخطوط تموينه(١).

كل هذا دفع السطان «سليم الأول» إلى إعداد جيشه والسير به إلى بلاد الشام، حيث جرت المعركة الأولى بين العثمانيين والمماليك في الرابع والعشرين من شهر آب عام ١٥١٦م في سهل مرج دابق شمال بلاد الشام، وكان لهذه المعركة أثر بعيد في تحديد مستقبل المشرق العربي، وقد انجلت ساحة المعركة عن هزيمة الجيش المملوكي بقيادة السلطان «قانصوه الغوري» لأسباب عديدة، أبرزها تفوق العثمانيين بالسلاح الناري. وبذلك انتقلت بلاد الشام من السيطرة المملوكية إلى السيطرة العثمانية، ودخل جبل لبنان تحت مظلة الحكم العثماني بطريقة سلمية(*).

فبعد أن دخل السلطان العثماني «سليم الأول» إلى دمشق جاءه وفد من الأمراء اللبنانيين ومن بينهم «فخر الدين المعني الأول»، وقدم له الولاء، فأقره السلطان «سليم الأول» على إقطاعه ومنحه لقب «سلطان البر».

وكذلك فعل مع الأمراء اللبنانيين، وأقرهم على إقطاعاتهم، وسمح لهم بممارسة امتيازاتهم التي كانت لهم أيام المماليك(٢).

وقد قسمت سورية من الناحية الإدارية إلى ثلاث ولايات هي:

---

(١) برجاوي سعيد أحمد، مرجع سابق، ص٩٥.

(*) أقصد بالطريقة السلمية أنه انتقل من سلطة المماليك إلى سلطة العثمانيين .

(٢) صقر جوزيف، قصة وتاريخ الحضارات (لبنان من العصور)، بيروت، د.ت، ص١٦٧.

١- ولاية دمشق: وكانت تضم سنجق صيدا وبيروت والقدس وغزة وتدمر.
٢- ولاية حلب: وكانت تمثل جميع أنحاء سورية الشمالية.
٣- ولاية طرابلس: وكانت تضم مناطق حمص وحماه، وفي عام ١٥٦٠م أعلنت ولاية رابعة.

عُدَّ ظهور الأتراك العثمانيين فاتحة عهد جديد بالنسبة لجبل لبنان، إذ برز الأمير «فخر الدين المعني الأول» ومن بعده أفراد الأسرة المعنية على مسرح السياسة في منطقة جبل لبنان، بعد أن خلفوا البحتريين والتنوخيين في إمارة جبل لبنان.

لقد أشرنا سابقاً إلى أن العثمانيين قد اعتمدوا في حكم الأطراف على العائلات التي تدين لهم الولاء، ولأن أرض لبنان مهيأة لمثل ذلك، إضافة وفرة عدد الأسر التي فرضها واقعه الجغرافي، فقد برزت منذ المراحل الأولى للسيطرة العثمانية بعض العائلات، تتزعمهم الأسرة المعنية التي استمرت من١٥١٦-١٦٩٧م.

*** أصل المعنيين :**

ينتسب المعنيون إلى الأمير«معن الأيوبي» الملقب بـــ «أبي ربيعة»، الذي يظهر اسمه للمرة الأولى في التاريخ سنة١١٢٠م عندما أمره والي دمشق «طغكتين» بالتوجه مع عشيرته إلى البقاع، ومنها إلى جبال لبنان المشرفة على الساحل ليتخذها حصناً لمواجهة الصليبيين. وفي العام نفسه انتقل المعنيون إلى الشوف ونزلوا في بعقلين وجعلوها مقراً لهم، وقامت علاقات طيبة بينهم وبين الأمراء التنوخيين، ثم صاهروا الشهابيين واعتنقوا المذهب الموحدي[(١)].

● أمراء الأسرة المعنية :

١ - الأمير فخر الدين الأول (١٥١٦-١٥٤٤م):

كانت سياسته ترتكز على نبذ التعصب ونشر مبادئ التعاون والعدل، كما عمل على عقد تحالفات عديدة مع الأسر الإقطاعية اللبنانية لمواجهة الأخطار التي

(١) صقر ، مرجع سابق، ص ١٦٨.

كانت تهددهم جميعاً، فتقرب من التنوخيين والشهابيين وغيرهم. كما حرص «فخر الدين» على الحفاظ على إقامة علاقات جيدة مع الولاة العثمانيين، وخصوصاً ولاة دمشق، ولكن هذا الحرص لم يمنعهم من زيادة الضرائب عليه. ولما احتج الأمير على ذلك استغل أحد خصومه اليمنيين الفرصة، وادعى أن «فخر الدين» يناوئ العثمانيين وسياستهم، فاستدعاه والي دمشق ودبّر أمر مقتله في ظروف غامضة عام١٥٧٧م[١].

٢ - الأمير قرقماز (١٥٤٤-١٥٨٥م):

تسلم الحكم بعد مقتل والده «فخر الدين الأول»، وسار على خطاه، موطداً الأمن في الداخل والعلاقات الجيدة مع الدولة العثمانية. وفي عام ١٥٨٤م، وبينما كانت قافلة عثمانية تنقل أموال الضرائب من مصر إلى الأستانة، هاجمتها مجموعة من اللصوص واستولت على الأموال التي كانت تحملها. فاتهم العثمانيون آل سيفا بالعملية، لكن هؤلاء تمكنوا من إقناع العثمانيين بان أنصار الأمير «قرقماز» هم الذين تعرضوا للقافلة، فأمر السلطان العثماني واليه على مصر بتجريد حملة عسكرية على الإمارة المعنية.

جهز الوالي «إبراهيم باشا» حملة عسكرية واتجه بها إلى لبنان، وهزم قوات الأمير الذي هرب واختبأ في مغارة «شقيف تيرون»، لكن «إبراهيم باشا» لحق به وحاصره فيها، ثم أشعل حطباً أخضر على مدخلها، فمات «قرقماز» اختناقاً عام ١٥٨٥م، وتسلّم شقيق زوجته «سيف الدين التنوخي» الإمارة ليسلمها عام ١٥٩٠م إلى ابن أخته الأمير «فخر الدين المعني الثاني»[٢].

---

(١) صقر، مرجع سابق، ص١٦٩.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ١٦٩.

٣ – الأمير فخر الدين المعني الثاني الكبير(١٥٩٠-١٦٣٥م)

أصله وتوليه الحكم :

ولد سنة ١٥٧٢م في «بعقلين» من الأمير «قرقماز» والسيدة «نسب» التنوخية، وعندما كان في الثانية عشرة من عمره قتل والده، فخبأته أمه مع شقيقه «يونس» عند آل الخازن في بلدة بلونه في كسروان، ثم أقام عند خاله الأمير «سيف الدين التنوخي» في عبيه، إلى أن رضي العثمانيون على المعنيين فتسلم «فخر الدين» الإمارة من خاله سنة١٥٩٠م بعد بلوغه سن الرشد[١].

سياسته الداخلية :

سعى «فخر الدين» إلى إنشاء دولة قوية واضعاً نصب عينيه الانتقام من الذين كانوا وراء مقتل والده – خصوصاً آل سيفا وفريخ – فجمع الحزب القيسي لمواجهة خصومه من الحزب اليمني، كما عمل على إنشاء جيش قوي بالرجال والعتاد. وفي سنة ١٥٩٣م استطاع إغراء والي دمشق «مراد باشا» الذي دبر مقتل «منصور بن فريخ»، واستولى «فخر الدين» على إمارته وضمها إليه. أما بالنسبة لـــ «يوسف سيفا» فقد خاض معه عدة معارك من أهمها معركة «الكلب» سنة ١٥٩٨م ومعركة «جونية» اللتين تمكن بنتيجتهما من استعادة بيروت وكسروان والفتوح وضمها إلى إمارته. ومن ناحية أخرى فقد اهتم «فخر الدين الثاني» بالقلاع والعمران وبناء القصور، ونظم الإدارة والقضاء، وحقق الكثير من التقدم على المستوى الاقتصادي في الزراعة والصناعة والتجارة وخاصة في فترة حكمه الثانية بعد عودته من توسكانا وإحضاره الخبراء من الاختصاصات كافة، كما عمل على افتتاح المدارس وتشجيع الإرساليات التبشيرية[٢].

سياسته الخارجية :

أقام «فخر الدين» علاقات صداقة مع «علي باشا جنبلاط» والي حلب الذي وجد هو الآخر في الأمير المعني حليفاً يستطيع مساعدته في مواجهة العثمانيين،

---

(١) صقر ، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص١٦٩-١٧٠.

وقد حارب الاثنان «يوسف سيفا» وتمكنا من محاصرته في قلعة الحصن في سورية، غير أن العثمانيين لم يلبثوا أن جردوا حملة على والي حلب، فاحتلوا المدينة وقضوا على«جنبلاط» أما «فخر الدين» فقد سارع إلى إعلان ولائه للسلطنة مؤكداً أن تحالفه مع «علي» كان موجهاً ضد «ابن سيفا» وليس ضد العثمانيين(١).

بعد تلك المرحلة تطلع «فخر الدين» مرة أخرى نحو الخارج باحثاً عن حليف حقيقي يستطيع مساعدته، وأجرى اتصالات عديدة، فوجد أن هناك فرصة ممكنة مع دوقية توسكانا الإيطالية بقيادة «فرديناند الأول» حيث تم عقد معاهدة بينهما سنة ١٦٠٨م، وقد تعهد الأخير بتقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية.

وبعد توقيع المعاهدة بدأ «فرديناند» بتطبيقها. وعندما توفي سنة ١٦٠٨م خلفه ابنه «قوزما الثاني» الذي أغدق على «فخر الدين» الأسلحة، وعجّ ميناء صيدا بالسفن التجارية التوسكانية. ورغم سرية المعاهدة فقد تمكن العثمانيون عبر جواسيسهم من الاطلاع عليها، وقرروا معاقبة الأمير، حيث تم تكليف والي دمشق «أحمد حافظ باشا» بإعداد حملة عسكرية، فحاول «فخر الدين» إنقاذ الموقف إلا أنه أخفق، فقرر المغادرة إلى توسكانا في عام١٦١٣م. وخلال فترة إقامته في إيطاليا أعجب «فخر الدين» بالحضارة الأوروبية، وهذا ما دفعه إلى اصطحاب خبراء ومهندسين إيطاليين إلى لبنان، وذلك بعد أن تلقى من الأستانة كتاباً بالعفو عنه(٢).

مرحلة التوسع :

دأب «فخر الدين» بعد عودته إلى إمارته على إعادة توحيد الإمارة وتصفية خصومه الذين استغلوا غيابه ليسيطروا على بعض المناطق وفي مقدمتهم «ابن سيف»، فهاجمه سنة ١٦١٩م، وخرب قلاعه، واكتفى بفرض غرامة مالية عليه بعد وساطة واليي حلب ودمشق. ومن جهة أخرى فقد عمل «فخر الدين» على كسب ودّ العثمانيين الذين انشغلوا بقمع ثورات العساكر والحرب مع روسية، فضلاً عن الاحتلال الصفوي للعراق سنة ١٦٢٢م. ففي سنة ١٦٢٢م أقطعه

(١) صقر، مرجع سابق، ص١٧٠-١٧١.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص١٧١-١٧٤.

السلطان العثماني «مراد الرابع» سنجقي نابلس وعجلون، وفي سنة ١٦٢٥م نال «فخر الدين» من الدولة العثمانية ولاية طرابلس، فاستعاد بذلك السيطرة على صيدا وصفد والبقاع، ولكن والي دمشق رفض تسليمه صنجقي نابلس وعجلون، وصادف ذلك انقلاب آل حرفوش على الأمير الذين انضم إليهم «عمر بن سيفا»، وتحالف هؤلاء مع والي دمشق فتجمعت أسباب المعركة، وانضم الشهابيون إلى «فخر الدين»، والتقى الطرفان في سنة ١٦٢٣م في «عنجر»، وكان النصر من نصيب الأمير. وقد تزامن ذلك مع الحملات التي شنها السلطان «مراد الرابع» ضد الصفويين، حيث اضطرت ظروف الحرب العثمانية الصفويّة السلطان «مراد الرابع» إلى إصدار فرمان بتعين الأمير والياً على عربستان من حلب إلى مصر، فرد الأمير بإرساله مائتي ألف قرش ذهباً إلى الباب العالي[١].

● **نهاية فخر الدين الثاني والأسرة المعنية :**

لم يدم الوفاق طويلاً بين الآستانة والأمير «فخر الدين» لأسباب متعددة، منها عداؤه لوالي دمشق ووالي حلب، وعدم قطع صلته بالأوروبيين وبابا روما. وقد رأى السلطان العثماني في هذه الأسباب مصدر خطر على الدولة، وخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن السلطان كان مشغولاً باسترداد العراق من الشاه الصفوي، حيث كانت مسألة تأمين مؤخرة جيشه والطرق المؤدية إلى العراق والمارة من بلاد الشام ذات أهمية كبيرة بالنسبة إليه إذا ما أراد فعلاً هزيمة الصفويين، وقد دفعته هذه الظروف إلى تكليف والي دمشق «أحمد كجك باشا» بالقضاء على الأمير. وتبعاً لذلك فقد شن الوالي حملة برية كبيرة بمساندة من قوات الأسطول العثماني بحراً سنة ١٦٣٣م، فكان الصدام الأول في سوق الخان، حيث قتل نجل الأمير «علي» في المعركة. وبعد حصار طويل أيقن الأمير بالهزيمة، واستسلمت قلعتا صيدا وبيروت، والتجأ الأمير إلى قلعة «نيحا»، فتبعه «الكجك» وشدد عليه الحصار، فغادر الأمير إلى مغارة «جزين»، وانتهى الأمر باستسلامه مع أسرته، ونقل إلى

(١) مرجع سابق، ص١٧٤-١٧٦.

الأستانة مع أفراد عائلته. وعندما علم السلطان بثورة ابن أخ الأمير «ملحم» في الشوف أمر بقتل «فخر الدين» مع أفراد عائلته في ١٣/نيسان/١٦٣٥م[١].

وقد أنجب الأمير «فخر الدين » خمسة أنجال أحدهم مات في محاربة الأتراك، وثلاثة قتلوا مع والدهم، بينما عاش الابن الأصغر «حسين» في البلاط العثماني، وعين فيما بعد سفيراً للدولة العثمانية في الهند.

وبعد نهاية «فخر الدين الثاني» تسلم الحكم مكانه «علي علم الدين اليمني»، ولم ينج سوى ابن أخ الأمير «ملحم» الذي جمع من جديد الحزب القيسي من حوله، وانتصر على اليمنيين في مجدل المعوش، وفر «علي علم الدين» إلى دمشق، ونظراً لقوة الحزب القيسي اضطر العثمانيون لإعادة الأمير «ملحم» إلى الحكم، فعمل الأخير على إصلاح علاقاته مع الولاة العثمانيين، واستمر في الحكم حتى وفاته سنة ١٦٨٥م. وقد خلفه ولداه «قرقماز» و«أحمد» اللذان حكما سورية إلى أن قام والي صيدا بالإيقاع بهما، فقُتل «قرقماز» وجرح «أحمد»، ولكن الأخير تمكن من جديد من جمع القيسيين، وانتصر على «علي علم الدين» مجدداً، وحكم حتى وفاته سنة ١٦٩٧م. ولأنه لم يكن لديه ولد فقد انقرضت الأسرة المعنية بموته، فآلت الإمارة بذلك إلى الأسرة الشهابية[٢].

- **جبل لبنان تحت حكم أمراء الأسرة الشهابية (١٦٩٧-١٨٤٢م)**

أصل الشهابيين وعلاقتهم بالمعنيين:

يعود أصل الشهابيين إلى بني مخزوم من قبيلة قريش، وينتمون إلى «مالك بن الحارث» الملقب بـــ «شهاب». وقد رحلوا من الجزيرة العربية مع بداية الفتح العربي حوالي عام ٦٢٣م ، واستقروا في منطقة حوران في قرية تدعى شهبا، ثم انتقلوا سنة ١١٧٣م إلى وادي التيم إثر خلاف وقع بين «صلاح الدين الأيوبي» و«نور الدين زنكي». وقد حارب الشهابيون الصليبيين، وسجلوا انتصارات عدة فنالوا رضا «نور الدين زنكي».

---

(١) صقر، مرجع سابق، ص١٧٦-١٨٤.

(٢) الأمير بشير شهاب الأول (٦٩٧هــ -١٧٠٧م)، وهو مؤسس الأسرة الشهابية.

هذه الانتصارات دفعت المعنيين إلى دعم الشهابيين، وقد توطدت العلاقة بين الأسرتين نظراً لانتماء الأسرتين إلى القيسية، وترسخت أيضاً بالمصاهرة، وبلغت أوجها في عهد الأمير «فخر الدين الثاني» الذي حظي بدعم الشهابيين له في كل معاركه ولاسيما في معركة عنجر. واستمرت العلاقات وطيدة بين المعنيين والشهابيين إلى أن انتقلت الإمارة من آل معن إلى آل شهاب[١].

وكان الشهابيون يدينون بالسنة، غير أن الإمارة التي انتهت إليهم خضعت في الأكثر للإقطاعية الموحدية، فالنصارى رغم تفوقهم العددي، كانوا ضعفاء سياسياً. ومنذ أواخر القرن السابع عشر وقعت أكثر المناطق اللبنانية تحت سيطرة آل حمادة الشيعية، في حين نجح آل الخازن الموارنة في كسروان في استعادة بعض المناطق من الشيعة، فاشتد نفوذ الشهابيين في الشوف وجوارها[٢].

● أمراء الأسرة الشهابية :

١ – الأمير بشير شهاب الأول (١٦٩٧-١٧٠٧م):

عندما انقرضت سلالة المعنيين الذكور سنة ١٦٩٧م أذن العثمانيون لأعيان لبنان بالتنادي إلى انتخاب الأمير بشير من وادي التيم أميراً على جبل لبنان، فعقد وجهاء جبل لبنان اجتماعاً في مرج السمقانية بالقرب من بعقلين، وانتخبوا الأمير «بشير شهاب الأول» من راشيا حاكماً على جبل لبنان. وما إن تم الانتخاب حتى أصر العثمانيون على أن تؤول الإمارة إلى الفتى «حيدر شهاب» سبط «أحمد معن» وأحد أقرباء «بشير شهاب»، وبعد التفاوض سوي الأمر بأن يحكم «بشير شهاب» وصياً على الإمارة، حتى يبلغ الأمير «حيدر» سن الرشد[٣] . وكان «بشير الأول» هذا ابن أخت الأمير المعني «أحمد» آخر الأمراء المعنيين. وانتقل الأمير «بشير» إلى دير القمر عاصمة المعنيين القديمة، وقد أصبحت منذ ذلك

---

(١) صقر، مرجع سابق، ص١٨٠.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص١٨٤.

(٣) الصليبي كمال، تاريخ لبنان الحديث، بيروت، ط٦، ١٩٨٤، ص ٣٢.

الحين مقر الإمارة الشهابية. وهكذا أصبح الشهابيون أقرباء المعنيين وأصحاب وادي التيم، أمراء على جبل لبنان. وقد احتفظ الأمير «بشير الأول» بولايته حتى عام ١٧٠٧م، وتوفي مسموماً في أثناء قيامه بزيارة لبلدة حاصبيا حين استضافه الأمير «نجم» وتناول عنده الطعام والحلوى. ويقال إن السم دُسَّ له في الطعام وإن الذين كانوا يتولون أمر وصيه «حيدر شهاب» هم الذين سمموه. ومات «بشير» في صفد، ودفن في صيدا في مدافن بني معن، وانتقلت الإمارة إلى الأمير «حيدر شهاب»(١).

● **الأمير حيدر شهاب (١٧٠٧-١٧٢٩م):**

تولى الأمير «حيدر» الحكم في سنة ١٧٠٧م، وكان له من العمر إحدى وعشرون سنة. وفي بداية حكمه، طرأت ظروف أدت إلى تغيير سياسة الولاية في صيدا، فعزل الوالي «أرسلان باشا» وعين مكانه «بشير باشا»، فسلخ الوالي الجديد مقاطعة صفد وسلمها لـ «ظاهر العمر»، وسلخ أيضاً جبل عامل وسلمه لآل الصغير. عندها أغدق الأمير «حيدر» الهدايا على والي صيدا وتمكن من استعادة مقاطعة جبل عامل، فواجه معارضة آل الصغير، ولكنه تمكن من إخضاعهم وتعيين الشيخ «محمود أبو هرموش» والياً عليهم. ولم يطل الوقت حتى راح «أبو هرموش» يسيء معاملة السكان، ولما استدعاه الأمير «حيدر» فرّ إلى صيدا والتمس من واليها «بشير باشا» الحماية، فاستحصل له هذا الأخير على لقب باشا وقد عيّن الأمير «يوسف علم الدين اليمني» على الإمارة، وقام بتحريك اليمنيين ضد الأمير «حيدر» الذي اضطر إلى ترك الإمارة واللجوء إلى الهرمل تاركاً عائلته في فتوح كسروان(٢).

● **معركة عين دارا (١٧١١م):**

تميز حكم الأمير «يوسف علم الدين» بالقساوة، فزاد الضرائب ونكّل بالقيسيين. عندئذ كان لابد من عودة الأمير «حيدر»، فعاد والتف حوله القيسيون،

---

(١) الصليبي، مرجع سابق، ص٣٢.

(٢) قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، ١٩٨٥، ص٢٨٣.

فيما جمع «أبو هرموش» الحزب اليمني، وطلب المساعدة من والي صيدا «بشير باشا» ومن والي دمشق «نصوح باشا»، وتوجه إلى عين دارا عام ١٧١١م حيث فاجأه الأمير «حيدر» بدحر اليمنيين، وانجلت المعركة بنصر كبير للحزب القيسي، وأدى ذلك إلى انتهاء النزاع القيسي اليمني بشكل نهائي لصالح القيسيين. أما بالنسبة لليمنيين الذين نجوا من هذه المعركة فقد هربوا إلى حوران حيث شكلوا النواة الأولى للجالية الدرزية هناك(١).

وكان اندحار اليمنيين في عين دارا سنة ١٧١١م حدثاً بالغ الأهمية إذ توطد حكم الشهابيين، وقضي على الخلاف القيسي اليمني بعد طرد اليمنيين، وهذا ما نتج عنه تناقص عدد الموحدين بالمقارنة مع الموارنة. وقد التف القيسيون حول الأمير «حيدر شهاب» لاقتسام غنائم المعركة، وعزز الأمير النظام الإقطاعي بالاستيلاء على مختلف المناطق في البلاد، ثم أعاد توزيعها على الأسر القيسية الإقطاعية البارزة. وقد تنصبت الأسرة الشهابية على رأس هذه الأسر الإقطاعية، وتقلد أبناؤها الإمارة، وتميز الأمير الشهابي الحاكم بلقب الكبير أو الوالي، وحمل لقب (ملتزم بلاد الشوف وكسروان) من والي صيدا(٢).

- **الأمير ملحم شهاب (١٧٢٩-١٧٤٥م):**

خلف الأمير «محلم» أباه «حيدر» في الإمارة عام١٧٢٩م، وقد شهد حكمه مناوشات بينه وبين سائر الولاة في دمشق وصيدا(٣). وقد بدأ «ملحم» حكمه بتخفيض الضرائب ونشر العدل بين المواطنين، ثم توسع في جبل عامل حيث كانت تسكن جماعة من الشيعة. والسبب يعود إلى أن هذه الجماعة حاولت الخروج عن طاعة والي صيدا «سعد الدين باشا العظم» بامتناعها عن دفع الضرائب، فطلب الوالي مساعدة الأمير «ملحم» الذي لبى الطلب، ودارت المعركة في قرية أنصار، وانتصر فيها الأمير «ملحم»، واعتقل عدداً من شيوخ المنطقة، ولم يطلق سراحهم حتى دفعوا له الجزية السنوية.

---

(١) قدورة زاهية ، مرجع سابق، ص٢٨٨.

(٢) صقر ، مرجع سابق، ص٧٨٦.

(٣) الصليبي ، مرجع سابق، ص٣٩.

وفي سنة ١٧٤٨م تمكن الأمير «ملحم» من استرداد البقاع إثر معركة وقعت في بر الياس، وأحرز فيها النصر على جيش «أسعد باشا العظم» والي دمشق وأخيه «سعد باشا العظم» والي صيدا. وتابع الأمير «ملحم» زحفه باتجاه بعلبك مستغلاً قيام آل حرفوش بمساعدة «أسعد باشا» في معركة بر الياس، فدخل بعلبك، وعزل الأمير «حيدر بن الحرفوش» ونصّب أخاه الأمير «حسين» مكانه.

وفي عام ١٧٤٩م حصل خلاف بين الأمير «ملحم» ووالي بيروت التركي «ياسين بك»، فأوعز الأمير «ملحم» إلى الشيخ «شاهين تلحوق» بإثارة الفوضى في المدينة وحولها. وبعد أن عجز الوالي التركي عن ضبط الأوضاع طلب المساندة من والي دمشق الذي كتب بدوره إلى الأمير «ملحم» عارضاً عليه ولاية بيروت، فضمها إلى إمارته[١].

وفي أيامه دان أولاده بالنصرانية، وتبعهم في ذلك عدد كبير من آل شهاب، واقتدى بهم بعض الأمراء اللمعيين تاركين مذهبهم الموحدي، وكان ذلك سبباً في تنصر عدد كبير من هاتين الأسرتين بقصد الانضمام إلى الطائفة المارونية اعتداداً بها كونها أصبحت تمثل العدد الأكبر والأكثر تمثيلاً. وعندما اعتلّ جسم الأمير «ملحم» وقعد به ضعفه عن النهوض بالمهام انصرف إلى حياة الزهد والتدين وأقام في بيروت. وتقول بعض الكتب التاريخية المعاصرة له إنه انكب على دراسة الفقه ومعاشرة علماء المسلمين. أما بالنسبة لأولاده فقد تنصروا[٢].

وكان «ملحم» راغباً في أن يخلفه الأمير «قاسم » ابن أخيه «عمر شهاب»، غير أن أخويه «أحمد» و «منصور» لم يوافقاه على ذلك، فاقتصر على تقليده إمارة غزير، وبها كان ممات الأمير «قاسم» وهو على المذهب الماروني عام ١٧٦٨م، وله ولدان هما «حسن» و«بشير» ، وهذا الأخير سيكون له شأن كبير فيما بعد.

- **النزاع الموحدي (الجنبلاطي – اليزبكي)**[٣]:

كان الحدث البارز الذي أفرزته نتائج معركة عين دارا عميق الهوة في المجتمع اللبناني، ذلك أنه بعد انتهاء النزاع القيسي اليمني لصالح القيسيين في

---

(١) قدورة ، مرجع سابق، ص٢٨٦.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص٢٨٩.

(٣) انظر الفرمان الهمايوني، ملحق رقم (١).

معركة عين دارا عام ١٧٣٣م برز من جديد نوع آخر من النزاع الطائفي واتخذ شكلاً آخر.

فبعد المعركة المذكورة انحصرت أسر المشايخ الموحدية في خمسة أسر إقطاعية شكلت طبقة المشايخ الكبار، وهذه الأسر هي آل جنبلاط، آل عماد، آل أبي نكد، وهي الأسر القديمة، وأضاف إليها الأمير «حيدر» أسرتين هما آل تلحوق، وآل عبد الملك، وارتبطت هذه الأسر فيما بينها برباط التزاوج. وتقابل هذه الأسر الموحدية أسرتان عند الموارنة هما آل الخازن وآل حبيش، وأضيف إليهما آل الدحداح، وقد منحت هذه الأسر الثمانية حق الإقطاع.

وكان آل جنبلاط أرفع المشايخ الكبار عند الموحدين مقاماً، وكانت لهم في الشوف زعامة قديمة تعود إلى جدهم «جنبلاط» معاصر الأمير «فخر الدين المعني الثاني»، وكان لشيخ الجنبلاطيين خصم سياسي في الشوف هو الشيخ «يزبك بن عبد العفيف» الذي ناصر فيما سبق الأمير «فخر الدين» ضد «جنبلاط»، وهكذا فما كادت الخصومية القيسية اليمنية تنتهي حتى بدأ الموحدون ينقسمون فيما بينهم على نحو جديد، فناصر بعضهم الفريق اليزبكي، وناصر بعضهم الآخر الفريق الجنبلاطي، واستطاع آل جنبلاط أن يتوسعوا، فضموا «جزين» وما جاورها، حتى أنهم نافسوا الأمراء الشهابيين بالثروة والجاه. وقد أثار نجاحهم حسد المشيخات الموحدية الأخرى، وخصوصاً آل عماد. وإذا كان هؤلاء عاجزين عن الوقوف وحدهم في وجه آل جنبلاط فقد تزعموا حلفاً من المشايخ نادى بتأييد الفريق اليزبكي. وما إن بلغ القرن الثامن عشر منتصفه، حتى ارتبط الانقسام الجنبلاطي اليزبكي بين الموحدين بالنزاع بين الأمراء الشهابيين(١).

• الأميران أحمد ومنصور آل شهاب (١٧٥٤-١٧٧٠م):

بعد تنازل الأمير «ملحم» عن الإمارة وانصرافه إلى التدين -كما مرّ معنا- حكم أخوه «منصور» وكان جنبلاطي النزعة و«أحمد» الذي كان يزبكي النزعة.

---

(١) فيقانو انطوان بشارة، لبنان (مباحث علمية واجتماعية)، بيروت١٩٩٣، ص٣٢٤.

وقد حكما مجتمعين في البداية، وفي بداية عهدهما اختلفا مع ابن أخيهما الأمير «قاسم» بن «عمر شهاب» بعدما ولّي من قبل الباب العالي على الشوف وتوابعه. واستطاع الأمير «قاسم» أن يدخل مدينة بيروت، فهرب عماه، وتمكنا من رشوة والي صيدا بالمال، فوافق على خلع الأمير «قاسم» وإعادتهما إلى الحكم.

ولكن الأمور لم تسر على ما يرام، فبعد فترة من الحكم الثنائي ظهرت الفتنة بين الأميرين عام ١٧٦٢م، وذلك عندما انفرد الأمير «منصور» بالإمارة[١]، فشعر الأخ الآخر «أحمد» بمرارة الخيبة، وبأن «منصور» كان ينعم بتأييد آل جنبلاط أصحاب السطوة والنفوذ حلفاء آل الخازن الموارنة الأقوياء فقد توجه «أحمد» إلى أعدائهم – أي إلى الفريق اليزبكي – وتزعمهم[٢]. وبعد تنازع طال أمده بين الحزبين عزم «منصور» على مهاجمة أخيه، فطلب المساعدة من والي صيدا «محمد باشا العظم» الذي حشد عسكره وتوجه مع جيش «منصور» إلى دير القمر، فهرب «أحمد» إلى كفرنبرخ بعد أن فشل في الحصول على الدعم اليزبكي. واستقل الأمير «منصور» بالإمارة[٣]، وأخلد «أحمد» إلى السلم وقضى أيامه في دار أخيه ملازماً السكينة والدعة حتى وفاته عام ١٧٧٠م، وكان له ولد اسمه «حيدر» وهو صاحب كتاب التاريخ المشهور باسمه.

- **الأمير يوسف شهاب (١٧٧٠-١٧٨٨م):**

لم يطل انفراد الأمير «منصور» بالإمارة طويلاً، ومجمل الخبر كان الخلاف الذي نشب بين الموارنة والشيعة في شمال لبنان، وذلك بسبب مقتل مطران ماروني على يد رجل شيعي، فهاج الموارنة على ذلك، وجمعوا قواهم وأقسموا على عدم ترك السلاح حتى يتم طرد الشيعة من مناطقهم.

وكان الأمير «يوسف» بن «ملحم» قد تنصر، واستطاع أن يصل إلى زعامة الطائفة المارونية سنة ١٧٦٦م، فهاجم الشيعة في لبنان، وبدّد شملهم، وطردهم

(١) قدورة، مرجع سابق، ص٢٨٩ .

(٢) نور رضا: تورك تاريخي استانبول ١٣٢٤.ج١ ص ١٥٧.

(٣) نور رضا، المرجع السابق نفسه، ص١٦٠ .

منه. وأصبح «يوسف» نتيجة عمله هذا محبوباً من قبل شيوخ الموارنة، واتفقت كلمة الجنبلاطيين والنكديين على توليته الإمارة بدلاً من عمه «منصور»، واجتمع أعيان البلاد في بلدة الباروك، وطالبوا الأمير «منصور» بالاستقالة من منصبه، فاضطر الأمير إلى التنحي عن إمارة جبل لبنان لابن أخيه «يوسف شهاب» سنة ١٧٧٠م(١).

واقترنت مدة حكم الأمير «يوسف» بظهور زعيمين آخرين إلى جانب الأمراء الشهابيين على مسرح الأحداث الشامية، هما على التوالي: «ضاهر العمر» و«أحمد باشا الجزار» من بعده في عكا. وسيسجل ظهورهم الدور القوي الذي أدته بلاد الشام الجنوبية (فلسطين) في سياسة هذه البلاد داخلياً وخارجياً، لاسيما الدور الذي أداه «الجزار» في التصدي لحملة «نابليون بونابرت» على بلاد الشام سنة ١٧٩٩م(٢).

*** تداعيات حركة ضاهر العمر وعلي بك الكبير:**

في تلك الأثناء كانت الحالة العامة في بلاد الشام والمشرق العربي بشكل عام قد أخذت تتغير، من حيث ضعف السلطة المركزية العثمانية، ومحاولة عدد من الولاة الاستقلال بولاياتهم خاصة في بلاد الشام الجنوبية وفي مصر، متمثلة بسيطرة «ضاهر العمر» على فلسطين و«علي بك الكبير» على مصر. وترافق ذلك مع اغتنام روسيا الفرصة لتوسيع أملاكها جنوباً على حساب السلطنة العثمانية، فاشتعلت الحرب بين الطرفين عام ١٧٦٩م، وأثارت روسيا «ضاهر العمر» و«علي بك » ضد العثمانيين، ووصلت بوراج روسية إلى شرقي المتوسط لدعمهما، وهذا ما رحب به الاثنان، وقاما بالتنسيق لغزو دمشق عام ١٧٧٠م، وقد دخل جيشهما إلى المدينة وتم لهما احتلالها(٣).

غير أن انقلاب «محمد أبو الذهب» قائد القوات المصرية، ضيّع الفرصة على سيده «علي بك الكبير» حين سار بالجيش إلى القاهرة، وهزم سيده الذي فرّ إلى حليفه «ضاهر العمر»، وكانت نهايته في فلسطين.

---

(١) رضا، مرجع سابق، ص١٦٣.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١٧٥.

(٣) انظر قسم الملاحق.

وكان القضاء على«علي بك الكبير» إيذاناً بنهاية حليفه «ضاهر العمر»، ففي عام ١٧٧٤م انتهت الحرب العثمانية الروسية بمعاهدة «كجك قينارجه» وتفرغت السلطنة للقضاء على التمردات الداخلية، فكلفت الدولة العثمانية في عام ١٧٧٥م وزير البحرية القبودان «حسن باشا» بالقضاء على تمرد «ضاهر العمر»، فسيّر «حسن باشا» الأسطول العثماني إلى شواطئ الشام الجنوبية، وفرض الحصار على المدن الساحلية التابعة لــ « ضاهر العمر»، وتم له السيطرة على صور وصيدا والمناطق التابعة «لضاهر العمر»، أما عن نهايته فقد كانت قتلاً على يد أحد أتباعه.

أما بالنسبة للأمير «يوسف شهاب» فقد سارع إلى تجديد ولائه للعثمانيين، وأرسل الهدايا وأموال الضرائب لــ «حسن باشا»، وقد اقترنت هذه المدة بظهور «أحمد باشا الجزار» الذي برز من الكتيبة العثمانية التي أرسلت إلى بيروت للتصدي للإنزال الروسي على شاطئ بيروت إبان الحرب العثمانية الروسية، والذي سيُسيطر على مقاليد السياسة ومقدرات بلاد الشام الجنوبية لمدة تزيد عن ربع قرن(١).

● في عهد أحمد باشا الجزار:

بعد أن ورث «أحمد باشا الجزار» ولاية «ضاهر العمر» جرّد لبنان من أقسامه الساحلية، واتخذ من عكا مقراً له، وأحسن تحصينها، وذلك بتسخير السكان للعمل في حصونها، وأنشأ أسطولاً وكتيبة مشاة قوامها ألف رجل من المغاربة وفرقة خيالة قوامها ثمانمائة رجل من البوسنة وألبانيا، وعمل على احتكار موارد البلاد وخاصة التجارة، الأمر الذي مكنه من تغطية النفقات العسكرية. وقد امتد نفوذ «الجزار» من مركزه في عكا إلى أرجاء بلاد الشام الجنوبية كافة خاصةً بعد أن أنعم عليه الباب العالي عليه بولاية دمشق، وأصبح الحاكم الأول والأخير في قضايا جبل لبنان المصيرية لمدة ٢٥ سنة.

---

(١) نور رضا، مرجع سابق، ج٣، ص ٤٥٨.

وقد اتبع «الجزار» سياسة عنيفة في توطيد حكمه في لبنان، وعمل على تحريض كل حزب ضد الآخر، واصطفى الجنبلاطيين حلفاء له. وبعد معركة قب الياس، التي هزم فيها «الجزار» الأمير «يوسف شهاب» عام ١٧٨٨م، طلب «الجزار» من أهالي البلاد أن يختاروا الأمير «بشير الشهابي الثاني»، حاكماً على جبل لبنان. وبالنسبة للأمير «يوسف الشهابي» فقد كانت نهايته شنقاً في سجن عكا[١].

أما بشأن ميزان القوى (المارونية – الموحدية) في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فكان على النحو الآتي:

حين اعتزل الأمير «الإمارة»، كان الموحدون قد أصبحوا أقلية في مناطقهم، أما الموارنة فقد كانوا يزدادون قوة على قوة. ويبدو أن الأمير «ملحم» قد تأثر باختلال التوازن بين الطوائف في أيامه، لذلك فقد سمح لأولاده بعد اعتزاله –وهو المسلم المؤمن– بأن ينتصروا، بل لعله شجعهم على ذلك. وكان النزاع الجنبلاطي اليزبكي يزيد من إضعاف الموحدين. ومع مرور الأيام اقتدى سائر الأمراء الشهابيين اللمعيين بأبناء الأمير «ملحم» وصاروا نصارى. وفي سنة ١٧٧٠م تنازل الأمير «منصور» عن الحكم، فخلفه الأمير «يوسف»، وبدأ بذلك عهد الشهابيين النصارى.

وزاد من قوة الموارنة، ثقلهم الاقتصادي، وبشكل خاص وزنهم التجاري مع أوروبا، وكذلك نزوح طائفة من الروم الكاثوليك من الشام إلى لبنان وانضمامها إلى الموارنة. كما أن الموارنة استفادوا من اتحاد كنيستهم مع روما حوالي عام ١١٨٠م. وبذلك فقد توطدت علاقاتهم مع أوروبا، وخاصة رجال الدين منهم، الذين عيّنوا في مناصب كنسيّة في إيطاليا وأوروبا[٢]. وفي عام ١٥٩٦م وعام ١٧٣٦م أقر المجمعان المقدسان المنعقدان في «قنوبين» و«اللويزة» في لبنان اتحاد الكنيسة المارونية نهائياً مع روما، وترافق ذلك مع ارتفاع شأن فرنسا في بلاد الشام بعد أن عدت نفسها حامية الموارنة لكونهم الطائفة المسيحية الوحيدة في بلاد الشام

---

(١) نور ، مرجع سابق، ص٤٨١.

(٢) المرجع السابق نفسه ص٤٨١.

المتحدة مع روما. وهذا ما نتج عنه بالتالي ازدياد توثيق العلاقات بين الموارنة وفرنسا، كما زودهم بالتأييد الذي لم تحصل عليه الطوائف اللبنانية الأخرى. كما كان للإرساليات التبشيرية والبعثات الدينية والمدارس الأجنبية أكبر الأثر في توطد عرى الصداقة بين الموارنة وفرنسا.

وبشكل مختصر يمكننا القول إن ميزان القوة المارونية الموحدية في القرن الثامن عشر أصيب بخلل خطير، وذلك بحلول الموارنة محل الموحدين في السيطرة السياسية. وحين تنصّر أبناء الأمير «ملحم» عام ١٧٥٦م، ومن ثم تولى الإمارة الأمير «يوسف» عام١٧٧٠م آذن نجم الموحدين بالأفول، لكنهم على الرغم من تفوق الموارنة المتزايد عليهم ظلوا يشكلون قوة لا يستهان بها في البلاد، وهذا ما يفسر حرص الأمراء الشهابيين الموارنة إلى وقت طويل على الظهور بمظهر الموحدين(١).

• الأمير بشير الشهابي الثاني الكبير(*)

نشأته وتوليه الحكم :

ولد الأمير «بشير» في بلدة غزير سنة ١٧٦٧م، وهو ابن «قاسم عمر شهاب» توفي والده وقد اعتنق المسيحية وهو في شهره الرابع. تزوجت أمه ثانية وأقامت في الحدث، فيما اعتنت خادمة أبيه بتربيته مع شقيقه «حسن»، وسكنت في برج البراجنة قريباً من أمه. ثم انتقل الأمير «بشير» إلى دير القمر وعاش في كنف الأمير «يوسف» الذي اتكل عليه في بعض المهام الصعبة. وتزوج الأمير «بشير» من السيدة «شمس» وهي أرملة شهابية غنية، ورزق منها بثلاثة أولاد هم: «قاسم»، «أمين»، «خليل». وبعد وفاتها عام ١٨٢٩م، تزوج من شركسية تدعى «حسن جهان»، ورزق منها بابنتين، كبيرتهما اسمها «سعدى»، وكان يحب أن يكنى بـــ «أبي سعدى». وقد تولى «بشير» الحكم على رأس إمارة الجبل بعد

---

(١) صقر ، مرجع سابق ، ص١٩١.

(*) وجد في ارشيف رئاسة الوزراء تقرير مفصل عن حياة بشير الشهابي ويصفه التقرير بأنه ذو وجوه متعددة، وأنه رجل غير مستقيم.

استقالة الأمير «يوسف» سنة ١٧٨٨م، واستمر في منصبه بين عزل وعودة للحكم حتى عام١٨٤٠م(١).

عمل «بشير» على إيجاد نوع من السلطة المركزية في جبل لبنان، فعين أخاه «عبد الله حسن» نائباً عنه في كسروان، كما عين ابنه «قاسم» على جبيل، وابنه«خليل» على البقاع، في حين أبقى إلى جانبه ابنه «أمين» ليساعده في الحكم وبعض المهام الخارجية. وصادف حكمه لجوء الكثير من إنكشارية حلب إلى جبل لبنان سنة ١٨٤١م، كما قدم منها حوالي٥٠٠ أسرة من الموحدين واستقروا في جبل لبنان.

- **لبنان في عهد محمد علي باشا :**

في عام ١٨٣١م أرسل «محمد علي باشا» حملة عسكرية إلى بلاد الشام بقيادة ابنه «إبراهيم باشا»، وقد نجح هذا الأخير في احتلال المنطقة بأسرها، واجتازت قواته جبال طوروس ووصلت إلى قونية، وهددت عاصمة الدولة العثمانية الأستانة، واستمرت بلاد الشام تحت الحكم المصري حتى عام ١٨٤٠م. ولكن وقبل تتبع أحداث الحملة لابد لنا من إيجاز الأسباب التي دفعت «محمد علي باشا» إلى احتلال هذه البلاد(٢).

ففي سنة ١٨٠٥م عين «محمد علي باشا» والياً على مصر بفرمان من السلطان، وعكف الوالي الجديد على تطوير ولايته اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، حيث عدّ من قبل بعض الباحثين أنه باني نهضة مصر الحديثة.

وقد سبق لــ «محمد علي باشا» أن سيطر على السودان بإذن من السلطان العثماني بين عامي ١٨٢٠-١٨٢٣م، وأعان الدولة العثمانية في التصدي للوهابيين بين عامي ١٨١١-١٨١٨م، وقضى على الدولة السعودية الأولى، وساق الأمراء السعوديين إلى الإقامة الجبرية في مصر. ولما قامت الثورة اليونانية طلب السلطان «محمود الثاني» من «محمد علي باشا» إرسال قواته البرية والبحرية

---

(١) صقر جوزيف، مرجع سابق، ص١٩٢.

(٢) سجلات الديوان الهمايوني، نمره ٢٤٢٣ ص ٦١ .

للمشاركة في قمع الثورة بين عامي ١٨٢٥-١٨٢٧م، وكان «محمد علي باشا» يأمل من السلطان العثماني أن يكافأه بولاية بلاد الشام إلى جانب مصر والسودان، غير أن ذلك لم يحدث(١).

*** ما هي الأسباب التي دفعت «محمد علي» إلى ضم بلاد الشام:**

أسباب غير مباشرة :

١ - حاجة «محمد علي باشا» إلى أخشاب بلاد الشام وخاصة أخشاب جبل لبنان لبناء أسطوله البحري، وخاصة بعد تدمير سفنه من قبل الأسطول الأوروبي المشترك في موقعة «نافارين» عام ١٨٢٧م في أثناء مشاركة قوات «محمد علي باشا» إلى جانب العثمانيين في قمع الثورة اليونانية ضد الدولة العثمانية.

٢ - غنى بلاد الشام بالمعادن الضرورية للصناعات المصرية وخاصة الحربية منها، وهذه المعادن كانت توجد في بلاد الشام ومنها الحديد والنحاس والفضة والزنك.

٣ - غنى بلاد الشام بالمواد الأولية اللازمة للصناعات الاستهلاكية.

٤ - الأهمية الإستراتيجية لبلاد الشام، من حيث سيطرتها على الطرق الرابطة بين الجهات الأربع، وكونها تشكل على الدوام خط الدفاع الأول عن مصر، وخاصة بعد أن تعمق الخلاف بين الوالي والسلطان، وأخذت الأمور تسير نحو اندلاع حرب بين الطرفين. ومن هنا فإن السيطرة على بلاد الشام بالإضافة إلى مصر والسودان والحجاز سيؤدي إلى ضمان السيطرة على الطريقين الرئيسين إلى الشرق الأقصى، الأول بري عبر الشام إلى العراق والخليج العربي ثم إلى الهند، والثاني بحري عبر المتوسط إلى مصر فالبحر الأحمر ثم المحيط الهندي إلى جنوب شرق آسيا.

٥ - كما أن بلاد الشام ستزود مصر بالحرفيين والصناع المهرة والأيدي العاملة، بالإضافة إلى الرجال المقاتلين للمعركة القادمة.

---

(١) سجلات الديوان الهمايوني، سجل رقم ٦٤، ص ١٨.

٦- التحريض الخارجي لـــ «محمد علي باشا»، على احتلال بلاد الشام والخروج على السلطان العثماني بضمانة عدم التدخل في هذا النزاع، وهذا ما اكتشفه «محمد علي» من البريطانيين، كما أن الفرنسيين قد شجعوه علانية وضمنوا له التدخل إلى جانبه في حال ساءت أموره أو تعرض لضغط أوروبي.

- **الأمير بشير الثالث ونهاية الإمارة الشهابية (١٨٤٢م):**

بعد خروج المصريين من بلاد الشام واستسلام الأمير «بشير الثاني» عمد الباب العالي وبعد التشاور مع الدول الأوروبية التي شاركت في قمع حركة «محمد علي باشا»، إلى عزل الأمير «بشير الثاني» عن إمارته، وعُيّن «بشير قاسم ملحم» أميراً على جبل لبنان وعرف باسم «بشير الثالث» في مرحلة انتقالية بين نهاية الإمارة والحكم العثماني المباشر على جبل لبنان. وقد أتى حكم «بشير الثالث» في مرحلة كانت البلاد فيها بحاجة إلى شخصية قوية تستطيع الوقوف في وجه الأحداث الداخلية التي أثارها رجال المناصب والإقطاعيون، والتي اتخذت طابعاً طائفياً.

فالموحدون كانت لديهم نقمة كبيرة على الأسرة الشهابية لتنكرها للمذهب الموحدي وتنصر أبنائها وتحولهم إلى موارنة، علماً أن المذهب الموحدي كان هو مذهب الأسرة الحاكمة منذ أيام «فخر الدين المعني الأول»، وأن الحاكم هو بالأساس حاكم على جبل الدروز، ودليل ذلك ما جاء في فرمان تعيين «بشير الثالث» حين وردت كلمة «أمير جبل الدروز». كما أن حكم الأمير «بشير الثاني» ترك خلفه الكثير من المشاكل، أعمقها تأثيراً كان القضاء على شيخ الجنبلاطيين «بشير جنبلاط». وتذكر المصادر أن الموحدين فضلوا مطالبة العثمانيين بتعيين حاكم عثماني سنّي على أن يتبعوا للأمراء الشهابيين.

ومن جهة أخرى لم يستطع «بشير الثالث» أن يحوز على رضا الموارنة أو الكنيسة عندما لم يأخذ بمشورتها في الحكم. ووصل الأمر بعد انتفاضة الموحدين عليه ومحاصرته في دير القمر من قبلهم أن جيشاً من الموارنة لم ينفذ طلب الأمير

في التوجه لفك الحصار الموحدي المفروض عليه. وأمام هذه الأوضاع المتدهورة في الجبل أقالت السلطنة الأمير من منصبه، وعينت بدلاً عنه ضابطاً عثمانياً من أصول نمساوية يدعى «عمر باشا النمساوي» حاكماً على جبل لبنان عام ١٨٤٢م، واستقر في بيت الدين.

ولكن الحاكم الجديد عجز عن أن يحوز على ولاء الموحدين أو الموارنة، رغم أنه حاول جاهداً أن يستميل إليه أحد الفريقين المتنازعين. وإزاء ارتفاع موجة الرفض الموحدي والماروني، تحرك سفراء الدول الأوروبية وطالبوا الباب العالي عبر وزراء خارجيتهم بإقالة «عمر باشا النمساوي» من منصبه وإيجاد نظام حكم ملائم لجبل لبنان يبتعد عن فكرة الإدارة المباشرة، فكان الجواب في ابتداع نظام جديد لحكم جبل لبنان عرف باسم «نظام القائمقاميتين»[١].

بقي علينا القول بموجب الأحداث التي برزت على الساحة والتجاذبات السياسية التي حتمت على القوى مسايرة زعاماتها كي لا تلتهمها الأحداث، أنه لمن غريب المفارقات أن تلك المرحلة فرضت على الزعامة قراءة المستقبل على أساس طائفي ومذهبي في آن واحد بغية عدم خروج السلطة والسلطان من أياديهم متجاهلين كل القيم السماوية والإنسانية، فإذا وجدوا في اعتناق الإسلام فائدة سلطوية أو مادية تخلوا عن المسيحية واعتنقوا الإسلام وبالعكس، فإذا كانت مواقفهم حيال الشرائع السماوية هكذا، فكيف الحال بالنسبة لمذاهب اجتهادية لاعلاقة للدين بها.

بهذه العقلية وتلك الحيل يتمكن الباحث من ضبط مستنقع الألعاب السياسية وطاولة الأديان الدنيوية، فالشرف والكرامة يتوقفان على مقدار الفائدة، والله والأنبياء لديهم مظهر من مظاهر الاستهزاء بالمواطن والمواطنية.

إذا كانت تلك السنوات التي قضاها أولياء الأمر موضع سخرية واستهزاء بالنسبة لهم، والعولمة بعد لم يفكّر بها، والتقانة والحداثة لايزالان في رحم الأفكار، فما هو الحال عليه، والعولمة والتقانة يشكلان أسس الواقع المعاش لإنسان اليوم.

---

(١) صقر جوزيف، (مرجع سابق)، ص٢٠٠.

ما يمكن استخلاصه أن لبنان بتاريخه القديم والوسيط والحديث كان بعكس خيمة البدوي التي يحملها على ظهره كلما ألمت به عاتية من عاتيات الدهر، فلقد ظل لبنان صامداً أمام الغزوات الغازية ومتيناً أمام التقلبات السلطوية، وكان تاريخاً لأحداث لم يكن للدين أي دور في صنعها، وإذا كان لبنان قد مزقت أشلاؤه واستبيحت أرضه واهتز سلطانه، فإن الله تكفل بحفظ الدين، وإن اللغة العربية قد تكفلت بالعزة والكرامة، ولهذا ظل لبنان صامداً.

إن صمود لبنان حيال الأحداث التي استجدت على ساحته بفعل فاعل، فإن القارئ محكوم عليه الضياع لكثرة الأحداث وتداخلها وتشابكها، وهذا يؤدي إلى أن الكاتب سيغدو عاجزاً ليس عن قراءة الأحداث بل عن ترتيبها وتبويبها.

وواقع الأمر، فإنه يصعب على أي باحث يتطلع إلى فهم تاريخ لبنان أن يقف في وسطها، بل عليه أن يشاركها الانفعال والحزن والفرح بآن واحد، لكي يستطيع أن يخرج بنتيجة مرضية على أقل تقدير .

الفصل الأول

ظروف نشأة القائمقاميتين

١- نظام القائمقاميتين.

٢- نظام شكيب أفندي.

٣- حكومة خورشيد باشا.

٤- موقف الدول الأوربية من نظام القائمقاميتين.

أ - موقف بريطانيا.

ب - موقف فرنسا.

جـ- موقف روسيا.

٥- مصاعب تطبيق نظام القائمقاميتين.

٦- فشل نظام القائمقاميتين.

٧- الدور الأوربي في أحداث ١٨٤٥م.

٨- إصلاحات شكيب أفندي.

٩- هوية نظام شكيب أفندي.

١٠- ثورة الفلاحين في كسروان ١٨٥٨م.

ظروف نشأة القائمقاميتين

إن الصراعات المذهبية والمبارزات الدينية التي شهدتها الساحة اللبنانية، هيأت للقوى الخارجية مدخلاً لمجاراة هواة المناصب وتجار الدين، وغدا الجميع يتسابقون لجمع ما يمكن جمعه من مكاسب ومغانم، حيث تصور هواتها أنهم قد يضمنون دوران عجلة الزمن لصالحهم الذاتي متجاهلين عن قصد أو دون قصد أن العروبة والقومية لا تتدخلان في صنع التاريخ، وأن الذاكرة الشعبية تقف على هامش الأحداث، وأن الدين وسيلة وليس عقيدة وأن لبنان معبر وليس أرضاً ووطناً ومواطنية.

لقد مرّ العثمانيون على لبنان كما مرّ غيرهم، وحصد المواطن الكثير من الويلات بعد أن فسحوا المجال للقوى الدخيلة التي تسللت إلى لبنان خلسة للتشبث بأوهام السلطة، وإذا كانت تلك القوى قد تمكنت من تسييس موقعه الجغرافي على أساس غير منسجم مع واقعه آنذاك، فإن القوى المحلية التي سعت لتغيير جلدها تطلعاً لمكسب أو مغنم، قد نبذها المستقبل وطرحها بعد أن تصورت نفسها فاعلة.

لقد عدّ السادس عشر من كانون الثاني لسنة ١٨٤٢م بداية انتهاء الإمارة الشهابية وبداية مرحلة عثمانية مضطربة، فتعيين «عمر باشا» المدعو بالنمساوي زاد الأمر اضطراباً نتيجة للسياسة التي اتبعها، حيث أيّده الموحدون كتحدٍ لمسيحيي تلك المرحلة الذين تصوروا أنهم سيواجهون الاضطهاد، ولأنهم كانوا يعلقون آمالهم على الإمارة الشهابية التي انتهت بعد أن أقامت سياسة غير متوازنة في لبنان.

لجأ الوالي العثماني «عمر باشا» إلى زيادة الفرقة المذهبية في لبنان، ولاسيما عندما أعاد للزعامتين المارونية والموحدية الأملاك التي صودرت منهما في عهدي الأمير «بشير الثاني» و«بشير الثالث»، وثبتهم فيما توارثوه، كما عين عدداً من زعمائهم مستشارين ووكلاء له، وتأكد الفرز الطائفي برفض الأمير

«حيدر أبي اللمع» التعاون مع حكومة لم تفز برضا الكنيسة المارونية ومعظم النصارى من مواطنيه(١).

لقد ضمن الوالي العثماني تأييد الإقطاعيين له، كما سعى إلى كسب تأييد العامة من نصارى وموحدين سعياً منه لإظهار إدارته بمظهر الذي يحظى بتأييد مختلف الطوائف اللبنانية بغية قطع الطريق على أوروبة التي ركّزت اهتمامها على مراقبة الوضع في لبنان، فقد استأجر بعض العملاء لتحرير العرائض وجمع التواقيع عليها، وحضّهم على زيادة المديح للحكم العثماني المباشر، وقد ركزت هذه العرائض على مناشدة الباب العالي بعدم إعادة الشهابيين إلى الإمارة(٢).

رفض القناصل الأوروبيون العرائض التي رفعت بتوجيه من الوالي «عمر باشا» متذرعين بأنها لا تمثل الرأي العام اللبناني تمثيلاً صادقاً(٣)، وأعلموا دولهم بمجريات الأمور.

احتج «عمر باشا» على تدخل القناصل الأوروبيين في شؤون لبنان الداخلية، وقد كان محقاً في ذلك لأن القناصل كانوا يجرون اتصالات سرية مع بعض زعماء الطوائف، وقد ردّ الوالي «مصطفى باشا» الذي خلف «عمر باشا» على القناصل مؤكداً أن سياسة الدولة العثمانية تقوم على تطبيق العدل والقانون على الجميع، غير أن قناصل فرنسا وبريطانيا والنمسا تذرعوا بأن هناك تميزاً مذهبياً يُمارس، وأنهم مستعدون لحماية الموارنة وبقية الطوائف الكاثوليكية، وهذا ما دفع القنصل الروسي لإعلان استعداد دولته لحماية الروم الأرثوذكس، في حين بقيت

---

(١) سيلحظ القارئ مناداة الزعماء وتكلمهم بأسماء طوائفهم وليس بالوطن والمواطن، وهذه الظاهرة ستغدو لغة معتادة لا يخجل أحد من الإشادة بها. وللتأكد انظر ملحق رقم (١).

(٢) Baş Bakan Arşivi, Bâb Ãli, sicil defteri, No; ١٠٧.

(٣) يؤسفنا القول إن القناصل كانوا يتحدثون بلغة العمومية ويتحركون بموجب النزاعات المذهبية، ولهذا فإنني أرى أن الاعتماد على المصادر والمراجع الأجنبية فيه دفن متعمد للحقيقة، فأي رأي يقصدون عندما احتجوا. للمزيد : راجع سجلات كنيسة دفتري رقم ٩ و ١٠ فضلاً عما كتبته جريدة الطنين .

الطوائف الإسلامية بكل أطيافها ومذاهبها دون ضمان دولي، يعلن الدفاع عنها أو حمايتها على الأقل[1].

لم تكن نظرة الموحدين تحمل الكراهية لفرنسا آنذاك، غير أن هذه النظرة تبدلت بعد سنة ١٨٤٠م لأن الفرنسيين نصّبوا أنفسهم حماة للموارنة وحراساً على حماية مصالحهم، ولأن الفرنسيين جاهروا بتصرفهم فقد استغلت بريطانيا ذلك، وألمحت برغبتها في إعلان حمايتها للطائفة الموحدية. وبناءً على هذا التبدل السياسي المطروح على الساحة اللبنانية، فإن الوضع الأمني ازداد اضطراباً للأسباب التالية:

١ – زيادة تحرك البعثات التبشيرية واعتمادها النهج الطائفي.

٢ – شق الوحدة الإسلامية وإخراج الموحدين ميدانياً من الدائرة بصورة نهائية.

٣ – تطلع الطائفة الموحدية إلى زيادة قوتها بغية منافسة أقرانها من موارنة وكاثوليك.

٤ – زيادة انقسام المسيحيين على أنفسهم وخروج الطائفة المارونية من الدائرة المسيحية نهائياً.

٥ – بحث البريطانيين عن حليف لهم بعدما رفض الموارنة التحالف معهم.

٦ – انتقال الطائفة الموحدية من الدائرة الداخلية إلى الساحة الدولية بعدما أعلن الموحدون تحالفهم مع بريطانيا.

٧ – تأزم الوضع ما بين الموارنة والموحدين بعدما لجأ كل منهما إلى الارتماء في أحضان القوى الأوربية (فرنسا – بريطانيا).

لقد نتج عن قيام التحالفات لجوء الدولة العثمانية إلى تمتين سلطتها في لبنان باعتمادها الخطأ الذي ارتكبته الطوائف اللبنانية، لاسيما بعدما اتفقت مع بريطانيا بهدف إضعاف موقف فرنسا المتزايد في لبنان[2]، وقد نجحت مساعيهما بظهور بعض قطع الأسطول الفرنسي خارج بيروت، حيث عمدتا إلى تسريب إشاعة إلى

---

(١) سجلات الديوان الهمايوني، رقم ٢٥٤، ص ٦٥. وانظر أيضاً ملحق رقم (٢).

(٢) المصدر السابق نفسه ، رقم ٣٥٤، ص ٦٥-٦٦.

الطائفية الموحدية مفادها أن الفرنسيين يمدون الموارنة بالسلاح استعداداً لضربهم، وفي الوقت نفسه فقد رست بارجة بريطانية في ميناء صيدا، فأقسم الموحدون على تأييد بريطانيا والوقوف إلى جانبها[1].

ويعلق المؤرخ اللبناني مسعود ضاهر على ذلك بالقول إن تبدل الاهتمام البريطاني بالطائفة الموحدية قد أحدث تغييراً سريعاً على الساحة اللبنانية، أما «سليم بك» المبعوث الذي أرسل من قبل الباب العالي سنة ١٨٤٢م لدراسة الحالة اللبنانية فقد أفاد أنه من الصعب ضبط الأوضاع في لبنان لأن معظم الدول الأوروبية فقد وجهت أصابعها الخبيثة إليه ولكل منهم هدف مغاير للآخر، وإذا كانت الدولة العثمانية قادرة على إيقاف الصراع المحموم فإن للمستقبل مفاجآت، يصعب التكهن بها بغير اقتتال دام.

حاول المبعوث العثماني إقناع الدول بضرورة إبقاء الحكم في لبنان للدولة العثمانية، كونها تمتلك خبرات جيدة تؤهلها لحكم التجمعات المذهبية، وأنها قادرة على إرضاء مختلف القوى، غير أن سفراء الدول الأجنبية أصروا على ضرورة إقامة نظام جديد يلبي حاجة البلاد ويرضى الجميع عنه.

لم يوفق عمر باشا في مخططه الرامي إلى إقامة خلافات شكلية ما بين النصارى والموحدين إلا بفتح باب تدخل الدول الأجنبية في شؤون لبنان[2]. وبرزت التكتلات المذهبية في لبنان داخلياً على النحو الآتي:

- النصارى يُكنّون ولاءهم للشهابيين، ولا يبدون أي استعداد للتعاون مع فرنسا ولا الموارنة، ويحظون بدعم ألمانيا.
- الموارنة صرحوا بموقفهم إلى جانب فرنسا، وطالبوها بحمايتهم من خطر الموحدين.

---

(١) مذكرات عمر باشا نجد أن جميع الدول بما فيها الدولة العثمانية قد سعت لزيادة تفاقم الأزمة الطائفية في لبنان. للمزيد راجع مذكرات (خواطر) عمر باشا، مكتبة نور عثمانية رقم٧٦٥٣ الورقة٢٠-٢٥.

(٢) سجلات الديوان الهمايوني (مهمة مكتومة) نمرة ٩، لف ٢ و ٣ .

- الموحدون غدوا يتحركون بما تمليه عليهم بريطانيا، وإن امتلاكهم للسلاح كان بهدف الدفاع عن أنفسهم من الموارنة الذين يكنون لهم عداءً شديداً.
- الروم الأرثوذكس ضمنوا حماية روسيا، واحتفظوا لأنفسهم بخصوصيات ذاتية، لكنهم لم يعلنوا العداء ضد أحد.
- الطائفة السنية، لم تبد تحركاً يذكر، غير أن الدولة العثمانية قد تعهدت بحمايتهم، وقد أبلغهم المبعوث «سليم بك» ذلك خلال لقائه مع زعامتها.
- الطائفة الشيعة بدت وكأنها خارج الصراع، غير أنها كانت مستعدة لمواجهة مهاجميها، وتفيد بعض المصادر المطلعة أنها كانت على اتصال بمعظم الأطراف[١].

أما الصورة الخارجية بشأن التآمر على لبنان فكانت على النحو الآتي:

- قناصل الدول في لبنان يسهمون في زيادة الخلاف وتعميقه، ويرسلون شائعات أن الطوائف امتلكت السلاح.
- سفراء الدول في استانبول يطالبون بوضع حدٍّ للقضية اللبنانية، ويحمّلون الحكومة مسؤولية تفاقم الأوضاع، ويضربون على وتر تهديد الدولة العثمانية من قبل روسيا ويذكرونها بجميلهم في إنقاذها من خطر «محمد علي باشا» الذي بلغ كوتاهية.
- بريطانيا ترسل سلاحاً إلى الشيخ الموحدي «يوسف عبد الملك» الذي أعلن استعداده لإعلان الثورة[٢].
- الفرنسيون يحضون الموارنة على مشاركة الموحدين الثورة.
- الثورة أو العصيانات أو التمردات التي تحمّل الموحدون مسؤولية مباشرتها، وإعلان الموارنة المشاركة بها كانت ظاهرياً ضد الحكم العثماني.
- فشل توحيد صف الموحدين والموارنة كجبهة ضد العثمانيين.
- العثمانيون مدوا السنة بالسلاح لأنهم حلفاؤهم المخلصون آنذاك.
- فرنسا حذرت الموارنة من المباشرة بالثورة[٣].
- بريطانيا أوعزت للطائفة الموحدية البدء بالثورة ، وقادها فعلاً «شبلي العريان».

---

(١) مذكرات عمر باشا، مصدر سابق، ورقة ٢٣. وانظر أيضاً قسم الملاحق (١، ٢، ٣).
(٢) المصدر السابق نفسه، ورقة ٢٩ .
(٣) المصدر السابق نفسه، ورقة ٢٩ .

مطالب شبلي العريان[١]:

١- إطلاق سراح المسجونين لدى العثمانيين ويمثلهم آنذاك الحاكم العثماني.
٢- إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية.
٣- الامتناع عن تجريد اللبنانيين من السلاح.
٤- إعفاء الجبل من الضرائب لمدة ثلاث سنوات.

غضب الوالي العثماني «أسعد باشا» من الشروط التي طالب بها الزعيم الموحدي «شبلي العريان»، فكلف «عمر باشا» بمباغتة الموحدين وفك الحصار الذي ضرب على قصر بيت الدين ومناطق وجود الأتراك، وفي هذه الأثناء وصلت كتيبة مؤلفة من الأتراك والأرناؤوط إلى دير القمر لمساعدة القوات التركية، في حين عجز «شبلي العريان» عن تحقيق مآربه، وخابت ظنونه بتلقي دعم النصارى له في أثناء الاقتتال لأن الوالي العثماني «أسعد باشا» تمكن من كسبهم لصفه، وهناك بعض من المؤرخين يركز على أن طالب شبلي العريان اقتصادية وعسكرية أكثر مما هي طائفية، وقد أسفر عن هذا تداعي جبهة الشوف واستسلام «شبلي العريان» وإقالة «عمر باشا» من بيت الدين وتعيين «محمد باشا»، أما الدول الأوروبية فقد سارعت لإرغام الدولة العثمانية على أن الضرورة تقتضي استبدال الحكم في لبنان، فأبرم المشروع وأقر تنفيذه، وهذا ما عُرف بالقائمقاميتين[٢].

١- نظام القائمقاميتين :

هو اقتراح ألماني يحظى بتأييد الدول الأوروبية، وقد لقي قبولاً من السلطة العثمانية كأفضل إجراء سلطوي ينقذ لبنان مما يعانيه، وقد حاول «صارم أفندي» معارضته وعدم قبوله لأنه حل وسط ما بين النظرة الفرنسية والنظرة العثمانية، ففرنسا

---

(١) لزيادة الاطلاع على سير الأحداث، انظر فارس هاني، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث بيروت ١٩٨٠ ص٧-٦٣.
قدورة زاهية، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص٢٨٠ وما بعد.

(٢) كتّاب عديدون أرخوا التاريخ اللبناني، ولكن معظمهم من وجهة غربية، ولذلك آثرت استخلاص أحداث القائمقاميتين من المصادر والمراجع العثمانية كونها كانت أصدق الدول في المحافظة على أوضاع لبنان، وتعد مذكرات عمر باشا أقربها إلى الحقيقة، ويؤيده في ذلك نيازي باشا.

أوحت إلى الموارنة ضرورة قبوله ووافقوها على ذلك وأيدتها النمسا، في حين أيدت روسيا وجهة النظر العثمانية.

تركزت خلافات الدول قبيل تنفيذ المشروع الجديد على نقطتين أساسيتين: فرنسا وألمانيا وأنصارهم في لبنان يطالبون بإعادة الإمارة الشهابية، والدولة العثمانية تؤيدها بريطانيا وروسيا يرفضون بشدة إعادة نظام الإمارة ولاسيما برئاسة الشهابيين، فجاء اقتراح مترنيخ (حصن الرجعية آنذاك) بتقسيم لبنان إلى إدارتين، شمالية يتولاها قائمقام ماروني، وجنوبية يتولاها قائمقام موحدي، وكلمة الفصل للوالي العثماني المقيم في صيدا[١].

الصعوبات التي واجهت نظام القائمقامية :

بموجب اقتراح مترنيخ، قائمقامتين: درزية ومسيحية، وكل منهما مسؤول عن طائفته.

- الشطر الشمالي معظم أهله أو سكانه من النصارى.
- الشطر الجنوبي معظم أهله أو سكانه من الموحدين.
- **الواقع الجغرافي:** ليس صحيحاً، ففي كل قسم يوجد عدد من مختلف الطوائف.
- **الهدف المستقبلي:** إقامة كونتونات طائفية في لبنان بغية تعميق المذهبية في لبنان، ليغدو مهيأً لحرب طائفية تشعلها دول أوروبة متى شاءت.
- **الحدود القائمقامية المارونية:** تمتد من طريق الشام جنوباً إلى نهر البارد في عكار على أن تشمل المتن، كسروان، البترون، الكوره وزحلة.
- **القائمقامية الموحدية:** تمتد من طريق الشام شمالاً إلى منتهى حدود جبل الريحان جنوباً ، وتشمل قضاء الشوف وجزين وقسم من البقاع الغربي وبعض قرى التفاح.

أما دير القمر فبقيت مستقلة، وأحيلت إلى عهدة متسلم تركي[٢].

---

(١) مذكرات عمر باشا ، مصدر سابق ، ورقة ٣١ .

(٢) انظر مضمون الفرمان الهمايوني ملحق رقم (١).

أما من حيث عدد القوى المؤلفة للقائمقاميتين، فكانت موزعة على النحو الآتي:

٩٥,٣٥٠ مارونياً ، ٤١,٠٩٠ روم كاثوليك ، ٢٨,٥٠٠ روم أرثوذكس ، ٣٥,٦٠٠ موحدي(١). وليس صحيحاً أن هذه القوى الطائفية كانت تقطن مناطق خاصة بها، بل كانت موزعة بشكل عشوائي على معظم قرى لبنان وأقضيته ومدنه.

أما مركز قائمقامية الموحدين فكانت في جميع مراحلها في قصبة الشويفات، وقد تولاها «آل أرسلان»، أما مركز قائمقامية الموارنة فقد كانت في بكفيا في عهد الأمير حيدر، وفي برمانا في عهد الأمير «بشير»، وفي جونيه في عهد الأمير «يوسف بك كرم»(٢).

وقد اقتضى نظام القائمقاميتين تشكيل قوة إجرائية لكل قائمقامية مؤلفة من مئتي خيّال ومن مئتي راجل، وكان يرأس كل فرقة ضابط برتبة بلوك باشي(٣).

- أحداث القائمقاميتين :

لقد أُرسلت مذكرة إلى السفراء الأوروبيين في أواخر سنة ١٨٢٤م لاختيار شخصين من غير الشهابيين، أحدهما موحدي والآخر ماروني لتنصيبهما قائمقامين على كل من الموحدين والنصارى.

باشر أسعد باشا والي صيدا تنفيذ عملية اختيار القائمقامين حيث اتجهت أنظاره نحو الأمراء لعدة أسباب سياسية واجتماعية كونهم يحتلون المرتبة الثانية بين الأسر المقاطعجية المسيحية بعد الشهابيين، وكان أبرز الأمراء اللمعيين آنذاك الأمير حيدر إسماعيل فاستدعاه ليكون حاكماً على القائمقامية المارونية ، أما في القائمقامية الموحدية فقد اقترح الكولونيل البريطاني روز على أسعد باشا تعيين الشيخ سعيد جنبلاط قائمقاماً، لكن أسعد باشا تردد مبتعداً عن إعادة تجربة الأمير

---

(١) الأسود إبراهيم بك، تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، بيروت١٩٢٥م، ص٤٣٢-٤٣٣.

(٢) راجع ملفات القائمقامية، أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول ملف٢١٣ .

(٣) يلديز تصنيفي ، قسم ١٣، كرتونة ٩، ملف ٢٠، وثيقة رقم١٦-١٧-١٨.

بشير قاسم ملحم (بشير الثالث) الذي أتى به الإنكليز حاكماً سنة ١٨٤٠م. وكان الموحدون منقسمين إلى جنبلاطيين ويزبكيين، وإن تعيين أحد الجنبلاطيين حاكماً سينتج عنه انقسام الموحدين، وسيدفع باليزبكيين للتقارب مع المسيحيين، فاقترح أسعد باشا أحد مشايخ آل علم الدين ليكون قائمقاماً على الموحدين. لكن قناصل الدول الأوروبية عارضوا مجيء حاكم لا ينتمي إلى الأسر المقاطعجية الكبرى خشية عدم خضوع الموحدين له، فسرعان ما وقع اختيار أسعد باشا على الأمير أحمد أرسلان حاكماً على القائمقامية الموحدية، ثم استدعى قناصل الدول الأوروبية، وأبلغهم بواسطة عمر باشا قرار تعيين الأميرين حيدر أبي اللمع وأحمد أرسلان قائمقامين[١].

استبدل أسعد باشا كلمة «النصارى» بالموارنة بسبب اعتراض الروم الأرثوذكس، وطلبوا تعيين قائمقام منهم مؤيدين من قنصل روسيا.

وبموجب ذلك كانت حدود قائمقامية الموارنة تمتد من مشارف طرابلس حتى طريق الشام بيروت، أما قائمقامية الموحدين فتمتد من طريق الشام حتى صيدا[٢].

واستثنيت دير القمر التي تسكنها غالبية مسيحية من القائمقاميتين لأنها محاطة بالقرى الموحدية، على أن يكون لها استقلال ذاتي، ويحكمها وكيلان ماروني وموحدي من سكانها، ويرجع كل منهما إلى قائمقامه (أيلول ١٨٤٣م)، وقد احتج ممثلو الدول الأوروبية لدى الباب العالي في ٤ آذار١٨٤٣م عندما أقدم أسعد باشا على سلخ قضاء جبيل الذي تسكنه عدة طوائف من قائمقامية الموارنة وجعله تابعاً لوالي بيروت باعتبار أنـــه لم يكن تابعاً للأمير بشير إلا على سبيل التلزيم من أيالة طرابلس، وبعـــد مفاوضات طويلـــة أعيد القضاء وملحقاته إلى القائمقامية المارونية[٣].

---

(١) غنام، رياض: المقاطعات اللبنانية في ظل حكم بشير الشهابي الثاني، ونظام القائمقاميتين١٧٨٨-١٨٦١، الجامعة اللبنانية، ص٢١٢،٢١١.

(٢) بغية توضيح الموقف دون لبس، وذلك نقلاً عن مسودة المشروع الذي قدم للسلطان عبد المجيد، للمزيد: راجع ملفات الديوان الهمايوني رقم٩٥و٩٧و٩٨.

(٣) المصدر السابق نفسه، ملف٩٧و٩٨. انظر ملحق رقم (٢).

غير أن الخلاف سرعان ما اشتد حول مسألة ولاء وتبعية المسيحيين والموحدين حيثما كانوا في جبل لبنان. وتتلخص نظرية قنصل فرنسا بوجا والأمير حيدر والمسيحيين في أن جميع النصارى يجب أن يتبعوا سلطة القائمقام المسيحي حيثما وجدوا، وبالمقابل يجب أن يكون كل موحدي أنّى وُجد تابعاً لسلطة قائمقام الموحدين، أما نظرية الكولونيل روز البريطاني والموحدين فهي أن يقسم الجبل إلى قسمين جغرافيين ، يحكم القسم الجنوبي منهما مباشرة قائمقام موحدي ، وبانتظار تعليمات الأستانة وضع أسعد باشا تحت سلطته المباشرة جميع المسيحيين في قائمقامية الموحدين وجميع الموحدين في قائمقامية المسيحيين، وهذه التسوية لم يكتب لها النجاح لأن الطائفتين كانتا مختلطتين في كثير من أنحاء الجبل(١).

رفض المسيحيون في المناطق المختلطة الخضوع للنظام الجديد ، فالقائمقام المسيحي ما انفك بضغط من البطريرك الماروني يوسف حبيش – يطالب بخضوع المسيحيين في المناطق المختلفة لسلطته، وأخفق خلال الاجتماع الذي عقد في كانون الأول سنة ١٨٤٤م – بحضور أسعد باشا والمطران طوبيا عون والمندوبين المسيحيين في المناطق المختلطة في الحصول على وعد بإخراج المسيحيين في هذه المناطق من سلطة القائمقام الموحدي(٢).

وأصر أسعد باشا على وجوب خضوع المسيحيين في المناطق المختلفة لسلطة القائمقام الموحدي كما يخضع أيضاً الوكلاء المسيحيون المعينون للسهر على مصالح طوائفهم في القائمقامية الموحدية لسلطة القائمقام الموحدي، وفي القائمقامية المسيحية يخضعون لسلطة القائمقام المسيحي، وحددت مدة أربعة أيام لتعيين الوكلاء، لكن المسيحيين رفضوا هذا الحل وهددوا بالهجرة على الخضوع للسلطة الموحدية .

---

(١) طربين أحمد، أزمة الحكم في لبنان منذ سقوط الأسرة الشهابية حتى عهد المتصرفية، دمشق١٩٦٦م، ص٧٥.

(٢) غنام ، مرجع سابق، ص٢٠. لقد تم الاعتماد على الوثائق التي ذكرها في مؤلفه.

إزاء تأزم الوضع السياسي رأت الكنيسة المارونية حلّين: توحيد القائمقاميتين في كيان موحد، وإعادة الأمير بشير المنفي في الأستانة إلى الحكم وبتشجيع من فرنسا، لكن الكولونيل روز رفض العرض بحجة رفض العثمانيين له(١).

وكان رد الباب العالي أن أوفد إلى لبنان أحد كبار العسكريين وهو خليل باشا قائد الأسطول، ثم أفهموا فرنسا والنمسا أنهم لن يمانعوا في إعادة الإمارة الشهابية، لكن ما إن وصل خليل باشا إلى بيروت في حزيران ١٨٤٤م حتى أعلن أنه لن ينظر في أية عرائض تؤيد الشهابيين، ووجد خليل باشا حلاً للمشكلة بأن يعين في كل منطقة متعددة الطوائف وكيلان ، واحد مسيحي وآخر موحدي ، تختارهما طائفتاهما بموافقة القائمقام، ويكون كل منهما مسؤولاً أمام قائمقام طائفته، فيمارس السلطة القضائية البدائية على أبنائها، ويجبي الضرائب باسم مشايخ الإقطاع، ويشترك الوكلاء بالنظر في القضايا التي تمس الموحدين والمسيحيين، وتستثنى بلدة دير القمر من هذه التدابير، ويكون لها وكيلان مسيحي وموحدي خاصان بها، ولا يحق لأحد القائمقامين أن يجعل مقره في البلدة أو يقيم له ممثلاً فيها، وقضى خليل باشا أن يدفع الموحدون للمسيحيين ثلاثة آلاف وخمسمائة كيس من الدراهم تعويضاً عن خسائرهم التي حدثت في سنة ١٨٤١م، وكانت قضية جبيل قد سويت وألحقت بقائمقامية المسيحيين كما رأينا سابقاً، ووضع خليل باشا منطقة بعبدا تحت سلطة حيدر أبي اللمع، إذ كانت آهلة كلها تقريباً بالمسيحيين وكانت جزءاً من قائمقامية الموحدين، ورأى الموحدون ومن ورائهم الكولونيل روز أن تدابير خليل باشا تسبب إضعافاً لنفوذهم، ذلك أن الوكيل انتزع لنفسه في المناطق المختلطة سلطة أهل الإقطاع كما شاركهم في جباية الضرائب، فأصر هؤلاء على إلغاء الأنظمة الجديدة والعودة إلى تنفيذ القرارات التي اتخذت في ٧ كانون الأول ١٨٤٢م ورفضوا دفع التعويض للمسيحيين(٢).

دعا خليل باشا زعماء الموحدين في ٢ شباط ١٨٤٥م إلى اجتماع عام في المختارة قاعدة آل جنبلاط حضره مشايخ آل جنبلاط وممثلون عن كبار قادة

---

(١) غنام رياض ، مرجع سابق، ص٢٢٤. وأيضاً تقرير عمر باشا، ووصايا أسعد باشا .

(٢) الصليبي ، مرجع سابق ، ص١٠٠.

الحزب اليزبكي، فتجمهر عدد كبير من المسيحيين في منطقة بعبدا على رأسهم الأمراء الشهابيون، وجرى تنظيم قوات المسيحيين بقيادة الذين اشتركوا في اضطربات ١٨٤٠-١٨٤١م أمثال أبي سمرا غانم يوسف الشنتيري، وقد قلق القنصلان الفرنسي والنمساوي للاجتماع الموحدي في المختارة وما قد يسفر عنه من نتائج، ثم أرسل خليل باشا وأسعد باشا حملة عسكرية إلى الشوف لمنع وقوع صدام مسلح بين الفريقين(١)، وهرع أسعد باشا بنفسه إلى دير القمر لتطمين المسيحيين وتحذير الموحدين، وبدا للمراقبين أن مساعي أسعد باشا لم تلق صدى في الأستانة ولدى الكولونيل روز للظن بانحيازه إلى المسيحيين، وسرعان ما استبدل أسعد باشا على ولاية صيدا بوجيهي باشا، وقبل وصول الأخير إلى بيروت في ٩ نيسان وقعت أولى المناوشات بين المسيحيين والموحدين وبدأت حوادث الاغتيال والثأر، واتضح لخليل باشا وهو يستعد للرحيل في ٢ أيار أن مهمته قد فشلت، ولم يكن قد غادر لبنان بعد حين اندلعت الحرب الأهلية في البلاد(٢).

كان المسيحيون هم البادئين، وقد رفض الروم الأرثوذكس بتأثير كهنتهم والقنصل الروسي أن ينتظموا في جبهة واحدة مع الموارنة، ومالوا إلى مؤازرة الموحدين، وكان مشايخ كسروان وزعماء شمال لبنان يغارون من سلطة حيدر أبي اللمع، لذا رفضوا الانضمام له، وجعل وجيهي باشا مقره على طريق بيروت دمشق قريباً من بلدة عالية، وراح يراقب القتال، وكان يتحرك لعرقلة المسيحيين والسماح للموحدين أن يطوفوا في البلاد بحرية، ورغم ذلك فقد بدأ المسيحيون الهجوم في الشوف، وكان أهالي جزين أول من تحرك، فزحفوا بقيادة أبي سمرا غانم على المختارة، وأحرقوا في طريقهم ما يقرب من أربع عشرة قرية موحدية، ووصل مسيحيو جزين إلى المختارة فلم يقاومهم الموحدون غير أن الزحف توقف بسبب نيران البنادق التي أطلقتها فرقة عسكرية عثمانية، وكان مسيحيو الشحار وبعبدا بقيادة أمراء شهابيين ينهزمون في معركة عبية، واضطر الأمراء للاستسلام، فاستلمهم الكولونيل روز وقادهم إلى بيروت، ودار قتال في أماكن مختلفة من

---

(١) يلديز تصنيفي كرتون رقم ٩ لف ٧ .
(٢) المصدر السابق نفسه، رقم ٩، لف ٨.

المتن، وهبّ مسيحيو هذه المنطقة يؤازرهم إخوانهم في زحلة، فأحرقوا عدداً من القرى الموحدية، وأجبروا الموحدين أيضاً على التراجع إلى بلدة قرنايل، ولكن تمت مساعدتهم من قبل فرقة الجنود العثمانيين التي أرسلها وجيهي باشا، ومرة أخرى وجد الموحدون أنفسهم في موقف الدفاع[١] حيث طرد النصارى قواتهم من المتن ولحقوا بهم إلى منطقة الغرب، لكن العثمانيين أطلقوا النار على النصارى وحالوا بينهم وبين الموحدين، وما إن دنت أواخر أيار حتى قلب تدخل وجيهي ميزان القوى، فاستطاع الموحدون بمؤازرة الجنود العثمانيين أن يدحروا المسيحيين[٢].

دُعي زعماء المسيحيين والموحدين إلى الاجتماع في بيروت في ٢ حزيران، ووصل زعماء الموحدين إلى بيروت فاستقبلهم القنصلان البريطاني والروسي بترحاب، وأصر الكولونيل روز على نفي كبار الأمراء الشهابيين، أما قنصل فرنسا فأشار على حيدر أبي اللمع أن يطيب خواطر خصومه مشايخ كسروان وشمال لبنان بالتنازل لهم عن حق إدارة شؤون مناطقهم، وطالب الأستانة استدعاء وجيهي باشا المتحيز للموحديين وإعادة أسعد باشا، وفيما كان زعماء النصارى والموحدين في بيروت لايزالون على خلاف بلغ أوروبا خبر الحوادث في لبنان، فاجتمعت مجالسها النيابية بالأمراء، وطرحت مسألة لبنان على البرلمان الفرنسي في جلسة ١٥ تموز عام ١٨٤٥م الذي طالب بإعادة إمارة لبنان إلى ما كانت عليه وإلغاء اتفاقية ٧ كانون الأول سنة ١٨٤٤م (نظام القائمقاميتين)، ولكنه لم يجد التأييد الكافي من سائر الدول. وقد استفاد الباب العالي من تفرق كلمة الأوروبيين فتبرأ مما حصل في لبنان ملقياً التبعية على المأمورين في سوريا، ثم انتدب السلطان وزير خارجيته شكيب أفندي إلى سوريا حيث تقدم إليه قنصل فرنسا المسيو بوجاد بمطالب دولته في قضية الأديرة الفرنسية في عبيه وصليما ومقتل الراهب شارل دي لوريث، وكان غرض فرنسا من ذلك هو المحافظة على هيبتها في الشرق، لكن شكيب أفندي باشر فور وصوله بطرد جميع الأوروبيين تجاراً

(١) الصليبي، مرجع سابق، ص ١٠٣-١٠٤.

(٢) يلديز تصنيفي كرتون رقم ٩ لف١٧.

ومرسلين وغيرهم من الجبل، واستقدم إليه نامق باشا مشير الفيلق العربي مع ألف فارس، وأظهر لامبالاة بالأوروبيين، ثم قبض على حمود النكدي المتهم بقتل الراهب الكبوشي في عبيه وحاكمه، لكنه بُرِّئ. كذلك استدعى جميع زعماء الموحدين والمسيحيين إلى دير القمر وأوعز إلى وجيهي باشا بأن يلقي بالأمير محمد أرسلان والأمير حيدر أبي اللمع في السجن، فحرم اللبنانيون من رؤسائهم الذين يقودونهم للحرب، وباشر شكيب أفندي بجمع السلاح، ثم فرق العسكر النظامي على الأعمال، فأثقلوا على الأهلين، ونهبوا بعض المنازل بحجة التفتيش عن السلاح وأهانوا الكهنة، ثم عزل شكيب أفندي[1] وجيهي باشا تنفيذاً لأوامر السلطان واستبدل بالأمير أحمد أرسلان أخاه الأمير أمين على القائمقامية الموحدية، وأرسل حمود النكدي إلى الأستانة حيث لاقى جزاءً لأفعاله، ثم قسم البلاد بين القائمقاميتين جاعلاً طريق الشام فاصلاً بينهما كالسابق، وأعطى الأمير أمين نصف ساحل بيروت، فلم يرض الأمير حيدر والسكان، وتدخل القناصل في ذلك فقسم الساحل بين القائمقاميتين وجعل طريق دير القمر فاصلاً بينهما، ثم وضع الوزير يده على قريتي الشياح ووادي شحرور وأتبعهما بولاية بيروت، ثم شرع في سن نظامه المعروف «بنظام شكيب أفندي»[2]، وكان قد شرع قبل سن النظام بإنشاء مجلسين في كل قائمقامية، فكتب في آخر تشرين الأول سنة ١٨٤٥م إلى القائمقامين الموحدي والماروني يقول إنه أصدر «فرمان شاهاني» يؤذن بتأليف مجلس لدى كل قائمقام على غرار المجالس الموجودة في سائر أنحاء السلطنة لمعاونته في إجراء وظائفه، وللنظر في دعاوى الأهلين الخاضعين للقائمقاميتين الخاصة والعامة وفقاً للعادات القديمة المكانية وللأصول المذهبية والحكم بها طبقاً لنيات جلالة سلطاننا الأعظم المؤسسة على العدالة والإنصاف[3].

كان كل مجلس من المجلسين المشكلين في جبل لبنان تحت مراقبة قائمقامه الخاص وهو رئيسه الطبيعي، ولما كانت إدارة شؤون الضبط والربط في جبل لبنان كثيراً ما تقتضي غياب القائمقام فينبغي:

---

(١) الصليبي، كمال: المرجع السابق، ص١٠٤.

(٢) مذكرات عمر باشا، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٣) سجلات الديوان الهمايوني ٢٥٤، ص ٨٧ .

١- أن يختار من بين معتبري الجبل الأكثر وجاهة شخصاً يعهد إليه مدة غيابه برئاسة المجلس ومناظرته، ونسبته وقت وجود القائمقام في المجلس نسبة سائر الأعضاء.

٢- لما كان أهالي جبل لبنان منقسمين إلى طوائف عديدة يجب أن تتمتع بنعم الحضرة السلطانية فينتخب أعضاء المجلس من الأعيان الأكثر جدارة في كل طائفة ولكل طائفة أن تختار عضواً عدا القضاة المنتقين من جميع الطوائف، فيحضرون الجلسات مع سائر الأعضاء، وقد أوكل إليهم النظر في الدعاوى الخاصة بأبناء مذهبهم وفقاً لعقيدتهم الدينية، وعليه يؤلف كل مجلس من وكيل قائمقام وقاض ومستشار مسلمين، وقاض ومستشار موحدين، وقاض ومستشار مارونيين ، وقاض ومستشار أرثوذكسيين ، وقاض ومستشار من الروم الكاثوليك، ومستشار شيعي فقط لأن قاضي الإسلام يقضي في الطائفتين معاً[١].

وهؤلاء القضاة والمستشارون ينتخبون ويعينون بمعرفة مطارنة كلتا الطائفتين وعقلائهما، وبعد نهاية انتخابهم يجب أن يذهب كل منهم إلى رئيسه الذي يعين لهم مكان اجتماعهم، وإذا ثبت على أحد الأعضاء أنه سلك سلوكاً مخالفاً للمهمة الموكلة إليه وجب طرده من المجلس والمبادرة إلى تعيين عضو جديد، وأن ينتقى من أهالي المحلات الداخلية في حكم قائمقام المجلس المراد انتخابه فيه، ويجب أن تتوافر فيه الشروط الثلاثة الآتية[٢]:

١- أن لا يكون قد استخدم عند المعتمدين الأجانب، أو تظلل في الحماية الأجنبية، وأن لا يكون من سكان القرى الخارجة عن دائرة الإدراة الجبلية وينتخب بواسطة الأساقفة والعقال بمناظرة قائمقامه ورأيه.

٢- يجب أن تجتمع عليه آراء الجميع.

٣- بعد تمام الانتخاب يوقع القائمقام الأوراق، ويرسلها إلى دولة صيدا فيدقق فيها ليتأكد أن الشخص المنتخب جامع للشروط المحررة أعلاه فيوافق على تعيينه نهائياً[٣].

---

(١) مزهر يوسف، تاريخ لبنان العام، د.ت، ص٥٩٣.

(٢) مذكرات عمر باشا، مصدر سابق ، ص ٢٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ٢٣.

٢- «نظام شكيب أفندي» :

البند الأول: إن أهم وظيفة للمجلسين هي الاعتناء بتوزيع ضريبة الجبل كل سنة بكمال العدد والحق، أما تحصيلها فموكل إلى القائمقامين وأصحاب المقاطعات والوكلاء طبقاً للأصول المقررة قبلاً وبموجب النظام.

البند الثاني: أما مأمورية المجلسين المذكورين في الدرجة الثانية فهي رؤية مجموع الدعاوى والخلافات التي يجب فصلها والحكم فيها وفقاً للعادة القديمة المكانية وطبقاً للعدالة والإنصاف، لأنه كان يقتضي عادة أن يستقل قاضي كل طائفة ومستشارها برؤية دعاوى أبناء مذهبهما، بيد أنه على قضاة سائر الطوائف ومستشاريها أن يحضروا المجلس حتى وإن كانت الدعوى لا تتعلق بأبناء مذهبهم، وينبغي عليهم أن يصغوا لسماع الدعاوى التي يراها وصفاؤهم ويفصلونها، ومن ثم فإنه على كل مجلس أن يسير في الدعاوى التي هي من اختصاصه وفقاً لما هو مشروح في البند الثالث[١].

وقد جاء **البند الثالث** على النحو الآتي :

١- على القائمقام أن يطالع عريضة المدعي فور رفعها إليه منه أو من وكيله، حتى إذا رأى وجوباً للمرافعة والمحاكمة يأمر بإحضار المدعى عليه ويحيل العريضة إلى قاضي المدعي ومستشاره.

٢- إذا كان المدعي والمدعى عليه من مذهب واحد فتسوية الدعوى وفصلها من خصائص قاضي طائفتهما ومستشارها، أما إذا كانا من طائفتين مختلفتين فعلى القائمقام أن يحيل تلك الدعوى إلى قضاة الفريقين ومستشاريهما[٢].

٣- إذا تباينت آراء قاضي الطائفتين في الدعوى فللقائمقام – وفي غيابه لوكيله الواجب عليه ترأس المجلس والاشتراك مع قضاة ومستشاري كل طائفة رؤية الدعاوي – أن يبذل كل جهده للتوفيق بينهما، حتى إذا أُحبِطت مساعيه وأوجب الأمر إضافة حاكم ثالث فللقاضيين المذكورين أن يتفقا على انتقائه من وصفائهما ويطلب إلى القائمقام تعيينه، وعلى فرض عدم اتفاقهما على اختيار الحكم الثالث فالقائمقام يستقل بتعيينه بناء على طلبهما شريطة أن يكون من أعضاء المجلس.

---

(١) مذكرات عمر باشا، ص ٢٤. لقد تم ذكر مقتطفات في ملحق رقم (٥).

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٢٤.

٤- إذا رأى أحد الفريقين المتداعيين أنه مغدور من الحكم الذي حكم به قاضيه فله أن يشكو أمره إلى قائمقامه، وإذا خُيّل إليه أن الشاكي محق وجب عليه أن يأمر القضاة ذاتهم أن يعيدوا النظر ثانية في تلك الدعوى بحضوره، وله أن يضيف إليهم واحداً أو اثنين أو ثلاثة من أعضاء المجلس حسب أهمية المسألة.

٥- إذا طرأت مسائل خطيرة فعلى القائمقام أن يدعو جميع الأعضاء للاجتماع والتفاوض فيها وتسويتها بكامل الدقة والاعتناء(١).

٦- على القائمقام أن يدعو جميع أعضاء المجلس للمذاكرة كلما اقتضت ذلك مسألة لها علاقة بتوزيع الويركو (الضريبة) أو استيفاء الضرائب، لأنه وإن كانت هذه المسائل ظاهرها محلي فهي ذات علاقة بالمصالح العامة بشمولها جميع أنحاء الجبل، لذلك لا يكون القرار عادلاً إلا إذا اشترك فيه جميع الأعضاء، بيد أنه متى اقتضى تسوية مسائل هامة لها علاقة بمصالح الأهلين العامة وإذا كانت من المسائل المذكورة آنفاً وكان أعضاء المجلس قد انتدبوا جميعهم فليس لقاضي كل طائفة أو مستشارها سوى صوت واحد في الاقتراع، بحيث يجب عليهما أن يكونا متفقين في إبداء رأيهما، وعليه فعدد الأصوات لا يكون بنسبة عدد الأشخاص الموجودين في المجلس بل بنسبة الطوائف الممثلة فيه(٢).

٧- للقاضي أن يستقل بالحكم في المسائل الحقوقية وليس للمستشار أن يفسخ مضبطته إذا خالفه في الرأي، أما في المسائل الإدارية والويركو (الضريبة) فبعكس ذلك، أي أن رأي المستشار يرجح على رأي القاضي، وليس لأعضاء كل طائفة في المجلس سماع شكوى أحد من أبناء مذهبهم على أية صورة كانت لا منفردين ولا منضمين إلى غيرهم من تلقاء ذاتهم، إلا إذا أحال إليهم القائمقام تلك الشكوى(٣).

---

(١) سجلات الديوان الهمايوني رقم ٢٧، ص ٧ و ٨ و ٩. أوجزنا أبرز ما جاء في تقارير المسؤولين العثمانيين آنذاك..

(٢) سجلات الديوان الهمايوني رقم٢٧، ص١-٢. وهذا النظام نقلته بحرفيته معظم المصادر وقد قمنا بمقارنته مع النسخة الأصلية، ولهذا فقد آثرنا عدم ذكر مراجعه كثيراً.

(٣) مزهر، تاريخ لبنان العام، د.ت، ص٥٩٥.

كما أن أعضاء المجلس لا يمكنهم رؤية دعوى إلا بناءً على أمر القائمقام، كذلك لا يستطيع هذا الأخير أن يستقل بإعطاء أوامر استبدادية في المسائل التي تطرح على أبحاث أعضاء المجلس آخذاً لرأيهم فيها.

ولما كان الأشخاص المعهود إليهم ضبط الأمن هم قيد أوامر القائمقام مباشرة فله وحده الحق بتنفيذ أحكام المجلس وما يستقر عليه الرأي ، على الوجه المبسوط آنفاً، ولا يمكن تنفيذ أمر أو حكم غير موقع بخاتم القضاة الذين قضوا بهذا الحكم أو خالٍ من موافقة القائمقام[١].

٨ – إذا كان المتداعيان ليسا تابعين لقائمقامية واحدة يجري العمل وفقاً لما هو مذكور أدناه... متى رفع المدعي عريضة إلى القائمقام فهذا يحولها بالاتفاق مع قاضي مذهب المدعي إلى قائمقام المدعى عليه بعد الحكم بالدعوى وفقاً للقواعد الجارية في مجلس القائمقام المذكور وموافقته عليه، كما اشترط أن ترسل المضبطة إلى قائمقام المدعي حتى إذا لم يرضَ بالحكم حق له أن يرفع الأمر إلى القائمقام الذي يحق له أن يعيد النظر في الدعوى أمام مجلسه، فإذا أثبت الحكم الأول أصبح مرعي الإجراء، وإذا ما نقضه أحيلت القضية إلى دولة مشير الأيالة، حتى إذا اقتضى الأمر فكل قائمقام يرسل من قبله القاضي الذي سمع تلك الدعوى والحكم الذي يقضي به دولته يكون نهائياً غير قابل للاستئناف[٢].

٩– يحقق في الدعاوى الجنائية أولاً في المجلس الذي وقعت الجناية ضمن دائرة اختصاصه ويحكم بها وفقاً للقاعدة الموضوعة، ولكن إذا كان تنفيذ الحكم فوق سلطة القائمقام فعليه أن يرسل جميع الأوراق إلى مشير الأيالة، فيعيد النظر فيها ثم يأمر بإجراء ما يراه مناسباً[٣].

١٠– إن المضابط والقرارات التي يتم تنظيمها فيما يختص بالويركو يجب أن تكون موقعة من جميع الأعضاء ومصدقاً عليها من القائمقام وموقعة بختمه، ولكي يقوم القاضي والمستشار بتوقيع هذه المضابط بحجة أنها مضرة بمصالح طائفتهما الموكلة إليها النيابة عنها فعلى القائمقام وسائر الأعضاء أن يجتهدوا

(١) وثائق ولاية صيدا، رقم ٢١٥٥ .
(٢) المصدر السابق، رقم ٢١٥٦ .
(٣) المصدر السابق، رقم ٢١٥٦ .

بإقناعهما بالانضمام إلى رأيهم، حتى إذا عجزوا تجاه المسألة تعاد إلى مشير الأيالة فيقطع فيها.

البند الرابع: لا يحق للمجلسين أن يخاطبا باسمهما في شؤون وظيفتهما أياً كان إلا قائمقامهما الخاص، ومحظور عليهما أن يتدخلا في الدعاوى مهما كان الأمر من دون أمره، كما أنه لا يمكن تنفيذ قرار لم يوافق عليه القائمقام ويوقع بختمه[1].

وله أن يستقل بإحضار الأشخاص الذين يطلب إليه المجلس إحضارهم، ويجب عليه أن يسرع باتخاذ التدابير اللازمة وإذا ما كانت متفرعات الدعوى والقضايا العديدة التي كثيراً ما ترافق أدوارها تقضي بلزوم توجيه قاض إلى محل الواقعة ليجري التحقيق والتحري، فعليه إذا ما كان النظر في تلك الدعوى من صلاحيته أن يستأذن القائمقام في الذهاب بذاته أو بإيفاد وكيل عنه، وإذا اقتضى الأمر أن يرافقه بعض الفرسان يطلب ذلك إليه، ولما كانت مصلحة المجلس أهمها واقع بتوزيع التكاليف بحسب اقتدار كل إنسان وفقاً لإرادة جلالة السلطان المعظم فستوزع وتستوفى على الوجه الآتي:

١- ألا يُحدِث توزيعها أدنى شكوى محقة من قبل الأهالي.

٢- أن تُستوفى في وقتها شرط ألا تكون داعية إلى ظلم المكلف والإضرار به وتحميله مصاريف باهظة[2].

٣- ألا يأخذ الأشخاص الموكل إليهم التحصيل زيادة عن الويركو المقطوع، وبلوغاً لهذه الغاية يجب أن يعقد المجلس في كل سنة عند حلول أجل التحصيل جلسة يحضرها جميع أعضائه برئاسة القائمقام[3]، وبعد مذاكرة عمومية يصير تنظيم دفتر واحد لمجموع ويركو كل مقاطعة وتفصيل مقدار الويركو الواجب على كل قرية أو كل فرد بمفرده، ويوقع أعضاء المجلس جميعهم على هذا الدفتر ويوافق عليه القائمقام ويختمه وإذ ذاك يتخذ أساساً لوضع لوائح كل قرية بمفردها، وتوقع أيضاً من الأعضاء والقائمقام وترسل

(١) مزهر، تاريخ لبنان العام، (مرجع سابق)، ص٥٩٦.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٥٩٦ .

(٣) وارد دفتري ، رقم ٢٧٨، ص ٥٩ .

إلى مأموري التحصيل وأصحاب الإقطاعات الموكل إليهم استيفاء التكاليف، إذ إنه من الجلي أن النظام الموضوع يفوض إلى أصحاب الإقطاعات القيام بهذه المأمورية الهامة منعاً لكل مظلمة وقد تعود على الأهالي في استيفائها، وعليه لا يمكن استحصال الويركو واستيفاؤها دون إبراز هذه اللوائح الإفرادية[١].

البند الخامس: حيث إنه من العادة المرعية في البلاد إرسال معتمدين باسم «حوالية» إلى القرى من أجل تحصيل الويركو، وكان لجميع الطوائف الحق في أن تعامل باللطف واللين وأن تكون الحوالية المراد إرسالها من أبناء مذهب أهالي القرى المرسلة إليهم، كأن يرسل مسلم إلى المسلمين، وماروني إلى المارونين، ورومي إلى الروم[٢].

البند السادس: لما كان على أعضاء المجلسين المذكورين إيقاف كل جهدهم على رؤية المسائل التي تحال إليهم ولما كانت إقامتهم المستمرة لدى قائمقامهم الخاص تضطرهم إلى ترك وسائل كسب معاشهم، فيخصص لكل منهم راتب شهري يحسب من يوم استلامه مقاليد العمل في المجلس، ويدفع له فور وصول الأمر السلطاني، أما هذه الرواتب فتوزع كما يلي: ٦٠٠ قرش لكل نائب قائمقام، ٥٠٠ قرش مشاهرة لكل عضو، ٤٥٠ قرشاً لكل من كتاب أسرار المجلس. وبناء عليه يحظر على أعضاء المجلس أن يأخذوا من أصحاب الدعاوى هدية أو غيرها مهما كانت[٣].

وكان الذي فعله شكيب أفندي أن ثبت نظام القائمقامتين الذي ظل قائماً حتى عام ١٨٦٠م، وقد هدأت أحوال البلاد بعد الترتيبات التي وضعها شكيب أفندي عام ١٨٤٥م، لكن رجال الدين الموارنة عملوا على إنشاء جمعيات قروية عرفت باسم الأخويات وذلك لإيجاد نوع من الحرس الشعبي[٤].

فما إن عاد شكيب أفندي إلى الأستانة حتى لجأ مشايخ النصارى والدروز إلى طرقهم القديمة ومقاومة كل تغيير إداري يهدد سلطتهم بالخطر بتشجيع من

---

(١) سجلات الديوان الهمايوني، رقم٢٧، ص٦٠.

(٢) مزهر، تاريخ لبنان العام، مرجع سابق، ص٥٩٧.

(٣) قدور، مرجع سابق ، ص١٨٧.

(٤) وارد دفتري رقم ٢٧٨، ص ٦٠ .

القنصليتين البريطانية والروسية في بيروت، وبدأت الانقسامات بين صفوف النصارى بعد وفاة البطريرك يوسف حبيش عام ١٨٤٥م، حيث لم يتمكن خلفه البطريرك يوسف الخازن من وضع حدّ لتزايد الانشقاق بين الفلاحين الموارنة ومشايخ الإقطاع، أضف إلى ذلك أن حيدر أبي اللمع كان ممسكاً بزمام الأمور في المناطق المارونية، لكن البطريرك والقائمقام كليهما توفيا في سنة ١٨٤٥م، فخلف الأول بولس مسعد الشديد التعصب لدينه والمبغض لرجال الإقطاع، وبانتخابه انحاز الكهنوت الماروني إلى جانب الفلاحين ضد الإقطاع، أما خلافة حيدر أبي اللمع فنتجت عنها انقسامات بين أنصار ابن أخيه بشير عساف أبي اللمع وأنصار بشير أحمد أبي اللمع (نسيبه)، وقد تم تعيين بشير عساف قائمقاماً مؤقتاً عند وفاة عمه في ١١ أيار[١].

ثم اتفق وفيق باشا وقنصلا بريطانيا وفرنسا على استبداله ببشير أحمد الذي كان قد ولد درزياً فرفض أنصار بشير عساف الاعتراف به، وهكذا انقسم النصارى إلى عسافيين وأحمديين، أما الدروز: فقد انشق الجنبلاطيون إلى فريقين: واحد يوالي نعمان جنبلاط، والآخر يوالي أخاه سعيداً، ثم وطد سعيد مكانته كأقوى زعيم درزي، فأقلق نجاحه هذا قادة الحزب اليزبكي الذين أخذوا يلتفون حول ناصيف أبي النكد. ولم يقل قلق الباشا والقنصل الفرنسي في بيروت عن قلق اليزبكيين، فأغريا نعمان جنبلاط باستعادة زعامة الأسرة من أخيه سعيد، فلجأ نعمان إلى القنصل الفرنسي عام ١٨٤٦م، فاكتفى الفرنسيون بتأييده بالعطف، فتنازل نعمان عن دعواه تاركاً أخاه سعيداً أقوى مما مضى[٢].

ورأى العثمانيون أن لا سبيل لهم إلى مقاومة الجنبلاطيين إلا بإثارة قائمقام الدروز على سعيد جنبلاط فرفض أمين أرسلان في سنة ١٨٤٩م الاتفاق الذي عقده أخوه أحمد مع مشايخ الدروز في كانون الأول ١٨٤٢م، الذي قضى بأن لا يقوم القائمقام بأي عمل خطير دون موافقتهم، وهنا ثارت ثائرة سعيد جنبلاط، فكثرت أعمال العصيان في مناطقهم بين عامي ١٨٤٩-١٨٥٢م، وفي الوقت نفسه فقد وحّد موقف أمين أرسلان بين الجنلاطيين واليزبكيين[٣].

---

(١) صليبي، مرجع سابق ، ص١٠٩. انظر ملحق رقم (٣).

(٢) عمر باشا ، مذكرات أو تقرير، ص ٢٦. انظر ملحق رقم (٣).

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ٢٦ .

وبلغ توتر العلاقات بين الدروز والعثمانيين ذروته في عام ١٨٥٢م، فدعا الباب العالي الدروز إلى الانخراط في سلك الجندية، فسارعوا إلى وادي التيم وحوران وأعلنوا العصيان، فسعى العثمانيون إلى تحريض نصارى لبنان ضدهم، غير أن القنصل الفرنسي في بيروت تدخل داعياً النصارى لعدم التورط، وبعد عام١٨٥٢م أجرى العثمانيون تعديلاً في سياستهم نحو الدروز، وراحوا ينشدون صداقة الدروز محتفظين بأمين أرسلان قائمقاماً ومؤيدين قضية سعيد جنبلاط، وظهرت أول دلائل الصداقة الدرزية العثمانية الجديدة في عام ١٨٥٣م حين تألفت فرقة عسكرية درزية من ثلاثة آلاف رجل للاشتراك في حرب القرم، وبعد أربع سنوات أي في سنة ١٨٥٧م عمل تعيين خورشيد باشا في بيروت على زيادة التقارب بينهما(١).

٣- حكومة خورشيد باشا :

بلغ الاضطراب في لبنان ذروته بين عامي ١٨٥٨-١٨٦٠م، حيث بدأت ثورة الفلاحين الموارنة في كسروان سنة ١٨٥٤م وقامت في سنة ١٨٥٨م حين خلف بشير أحمد أبي اللمع نسيبه حيدر في قائمقامية النصارى وقد أقلق رجال الدين عدم تعلقه بالكنيسة، فرفض آل الخازن أسياد كسروان الاعتراف للمعيين بالتفوق، فالتفت القائمقام إلى الإكليروس الماروني بدعم من القنصلين الفرنسي والنمساوي، فانقلبت عليه القنصلية البريطانية وأيدت منافسه بشير عساف أبي اللمع(٢)، وكذلك تحالف ضده مشايخ آل الخازن وآل حبيش، وأجبر في عامي ١٨٥٥-١٨٥٦م على اعتقال بعض المعارضين، ثم تمرّد أهالي زحلة على القائمقام في عام ١٨٥٧م، فانتخبوا من بينهم شيخ الشباب ومجلس اختيارية من ستة أعضاء لإدارة شؤون البلدة، واضطر القائمقام أن يذهب بنفسه إلى زحلة ليتمكن من السيطرة، ثم بدأت حركات التمرد في غزير حيث أعلن الأهالي العصيان على المشايخ من آل حبيش(٣)، وفي نهاية عام ١٨٥٧م تحالف مشايخ آل حبيش وآل الخازن مع بشير عساف وأنصاره

(١) الصليبي، مرجع سابق، ص ١١١-١١٢.

(٢) مطالعة خورشيد باشا إلى مجلس الوكلاء بتاريخ ١٨٢٥/٨/٨م رقم ٦٥٧، ص ١٣.

(٣) المصدر السابق نفسه، رقم ٦٥٧، ص ١٣. وانظر ملحق رقم (٤).

ضد بشير أحمد، وفي آذار عام ١٨٥٧م قام حزب الإقطاعيين بتظاهرة في قرية (زوق الخراب) في كسروان، وقدموا عرائض ضد القائمقام إلى خورشيد باشا، وبحراسة الجنود العثمانيين في ربيع عام ١٨٥٨م عقد الفلاحون اجتماعاً في كسروان لم يدرك آل الخازن الهدف الحقيقي له إلا حين هبّ الفلاحون للاحتجاج على أسيادهم، وسعى آل الخازن إلى طلب التأييد من الأسر الإقطاعية المسيحية وآل جنبلاط وغيرهم، وكان قائد الفلاحين صالح صغير قد استقال فاختار الفلاحون مكانه طانيوس شاهين، واتخذت الثورة صفة جدية عام ١٨٥٩م، ولم يبذل خورشيد باشا أي جهد لإعادة النظام، ومع مجيء الربيع كان آل الخازن جميعاً قد طردوا من كسروان[١].

وفي أواخر صيف عام ١٨٥٩م وتحديداً في أواخر شهر آب وقع شجار مسلح في المتن بين نصارى بيت مري ودروزها، وقام الطرفان بتنظيم عصابات مسلحة، ويقول الكولونيل تشارلز تشرشل أنه كان متيقناً من تأهب الدروز بتواطؤ مع خورشيد باشا، وقد أدى الصدام المسلح بين الطرفين إلى هروب النصارى إلى مواقع حصينة «دير القمر – زحلة – جزين»، خوفاً من بطش الدروز[٢].

في ٢٨ أيار كان خورشيد باشا قد غادر بيروت وتمركز في الحازمية على حدود بعبدا، وما إن وصلت الفرقة المسلحة التي أرسلها طانيوس شاهين حتى ناشد خورشيد الأمراء الشهابيين أن يطلبوا انسحابها المفاجئ، ووعدهم بالحماية غير أنه لم يفِ بوعده، وما إن انسحب الكسروانيون حتى انقض الدروز على بعبدا، فصعد قناصل الدول الأوربية في ١ حزيران إلى الحازمية للاحتجاج لدى خورشيد باشا، فطلب منهم منع الموارنة من إرسال المدد لإخوانهم، وهو بدوره دعا الدروز إلى التوقف عن الاعتداء، لكن الدروز تابعوا اعتداءاتهم، وكان النصارى أكثر عدداً وأقل تنظيماً، فحل عامل الذعر بنصارى لبنان في عام ١٨٦٠م وأقعدهم عن المقاومة.

سيطر الموحدون على حاصبيا والشوف ووادي التيم والبقاع ودير القمر وبعبدا وأقيمت مذبحة في راشيا، وبسقوط زحلة أصبح انتصار الدروز كاملاً[٣].

---

(١) الصليبي، مرجع سابق، ص١٢٤.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص١٤٠.

(٣) مطالعة خورشيد باشا إلى مجلس الوكلاء بتاريخ ١٨٤٥/٨/٨م رقم ٦٥٧، ص ١٤ .

لم يكن هناك أسباب مباشرة لنشوب فتنة عام ١٨٦٠م أو (مذابح الستين) التي بدأت من شهر نيسان حتى آخر شهر تموز بشجار صبيين: ماروني ودرزي أدى إلى قتال دروز القرية والنصارى، وكان الدروز يتصلون علناً بخورشيد باشا، ويقال إنهم تسلموا أسلحة بواسطته، وانهالت عليهم مساعدات من حوران (٣ آلاف مقاتل بقيادة إسماعيل الأطرش)، وبنشوب الثورة وجد النصارى القاطنين في القرية الدرزية أنهم في خطر فهربوا إلى بيروت ودمشق، ولم يحاول الجيش التركي النظامي (باش بوزق) إيقاف القتال، وكان قائد الحامية التركية في المدينة يعرض حمايته للنصارى مقابل تسليم الأسلحة، ثم يقف متفرجاً عليهم وهم يذبحون وكان مصير دير القمر أن قتل فيها ٦٠٠ نسمة، وفي جزين وجوارها١,٥٠٠ نسمة، وفي حاصبيا قتل من الروم الأرثوذكس ألف نسمة، وفي راشيا ٨٠٠ نسمة، أما زحلة فهوجمت من قبل جماعات كبيرة من الحوارنة ومن بدو الصحراء، ويقال إن الهجوم كان بتدبير الكولونيل تشرشل(١).

وأخيراً تحرك ضمير الدول العظمى، فعقد مؤتمر دعت إليه فرنسا ضم بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا وتركيا، تقرر فيه التدخل لإيقاف المذابح، وقد اتفق على إيفاد قوة قوامها اثنا عشر ألفاً، غير أن فرنسا وحدها نفذت القرار فأرسلت جيشاً قوامه سبعة آلاف محارب بقيادة الجنرال بوفور دوتبول(٢).

وكان فؤاد باشا وزير الخارجية قد سبقه إلى البلاد وعاقب الموظفين الأتراك الذين وقفوا على الحياد أو الذين تواطؤوا مع الثائرين في لبنان ودمشق، فعاد الهدوء إلى البلاد قبل وصول الفرنسيين، وشكل فؤاد باشا لجنة دولية مهمتها اكتشاف المسؤولين عن الفتنة، وكان هو رئيس اللجنة، وطالب اللورد دوفرن الانكليزي تخفيف الأحكام الصادرة بحق الدروز، وكان بموافقة ممثلي النمسا وبروسيا، أما فرنسا فدافعت عن النصارى، وروسيا وقفت إلى جانبها بتردد، وقد

---

(١) حتى فيليب، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة الدكتور نقولا زيادة ، بيروت ١٩٧٨م، ص ٥٣٥ .

(٢) جنرال اشترك في حروب سورية عندما كان ضابطا في أركان جيش الكولونيل سيف الذي اعتنق الإسلام وأصبح مدير العمليات في الجيش المصري باسم سليمان باشا.

تسلمت اللجنة قائمة بأسماء ٤٦٠٠ متهم درزي فحكمت على ٤٨ بالإعدام و١١ بالسجن المؤبد و١٣ بالحبس ٦ سنوات و٢٤٩ بالحجز أو النفي المؤقت، أما خورشيد باشا وبعض الموظفين فقد تم نفيهم إلى قبرص ومالطة أو إلى استنبول[١].

واعترض فؤاد باشا على اقتراح اللجنة (أن يقوم الدروز دفع التعويضات للمتضررين والتي قدرت بـــ ١,٢٥٠,٠٠٠ ليرة انكليزية)، وقد أعلن الباب العالي العفو العام باستثناء الذين هربوا إلى حوران، ثم اقترحت فرنسا إلغاء التقسيم إلى القائمقاميتين، وإعادة البلاد إلى وحدتها، يحكمها ماروني(يوسف بك كرم)، غير أن الاقتراح لاقى مقاومة عنيفة من العثمانيين ويعضدهم البريطانيون، وفي التاسع من شهر حزيران عام١٨٦١م وقِّع في اسطنبول على نظام جديد للحكم في لبنان يعرف بنظام١٨٦١ الذي جرى تعديله بعد مضي ثلاث سنوات وظل معمولاً به حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، ووقعت عليه كل من فرنسا وبريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا وتركيا، وبموجبه أعيد لبنان ولاية مستقلة (متصرفية) يحكمها متصرف مسيحي يعينه الباب العالي، وتوافق عليه سائر الدول. وفي شهر كانون الثاني من سنة ١٨٦١م أخذت بريطانيا تضغط على فرنسا لتسحب جيوشها من لبنان، وقد قبلت أن يمدد الانسحاب إلى الرابع من حزيران ١٨٦١م وكان هذا النظام الجديد خاتمة عهد الفوضى والعنف وفاتحة عهد يعرف بعهد متصرفية جبل لبنان[٢].

٤- مواقف الدول الأوربية من نظام القائمقاميتين :

أ – موقف بريطانيا :

كانت مصلحة بريطانيا تفرض عليها أن تمنع إنشاء إمارة مسيحية قوية في لبنان تكون مستقلة عن الباب العالي وتحت حماية فرنسا، كما كان عليها أن تناهض خطة فرنسا المخالفة للباب العالي، ولكن ذلك كان يُغيظ الموحدين أصدقاءها الجدد، فعدلت إلى طريقة متوسطة ملائمة لمصالحها[٣]، ورضيت بهذا التقسيم لأنه أعطى أنصارها الموحدين لأول مرة في حياتهم منذ القرن السابع

---

(١) مطالعة خورشيد ، مرجع سابق، رقم ٦٥٧، ص ١٤ .

(٢) حتي ، المرجع السابق، ص٥٣٥.

(٣) نجيم، بولس: (المعروف د.م. جوبلان)، القضية اللبنانية، بيروت ١٩٥٥م، ص٢٢٤.

عشر حكماً إدارياً وسياسياً يكون تحت النفوذ الإنكليزي المباشر، ويقطع على الفرنسيين الاتصال بهم. وكتب (ستراتفورد كاننج) سفير إنكلترا في الأستانة إلى وزير الخارجية العثمانية يقول: «إن حكومته يطيب لها أن تبلغ الباب العالي أن قراره الخاص بوضع الموحدين في لبنان تحت إدارة زعيم منهم والموارنة تحت إدارة زعيم ماروني يدل دلالة واضحة على ثقته بصداقة الدول الأوروبية الخمس وعلى احترامه لرأيها»(١).

ب- موقف فرنسا :

طلبت فرنسا أن يُختار القائمقامان كلٌ من بني قومه، وألحت فرنسا في أن يكون قائمقام المسيحيين من الأسرة الشهابية، ورضيت أن يفُصل الموارنة عن الموحدين، ولكن شرط أن تنشأ إمارة ثانية مستقلة للموحدين، فلا يكون والحالة هذه للباب العالي مطلق السيادة في الجبل، بل يظلُّ الجبل على امتيازاته القديمة(٢).

إذن قبلت فرنسا هذا الحل لأنه أنهى المشكلة، وأنشأ للمسيحيين إمارة خاصة بهم وحقق فكرة الوطن القومي المسيحي التي آمن بها فريق من رجال السياسة والدبلوماسية الفرنسية، حيث كانوا يتطلعون إلى تنفيذه منذ زمن بعيد(٣).

جـــ- موقف روسيا :

أعلن القنصل الروسي أنه لن يقبل أن يخضع أتباعه الروم الأرثوذكس لسلطان الموارنة، وطلب أن يكون للأرثوذكس قائمقام منهم، ولكن لم يُؤخذ بهذا الاقتراح وأُبقي على نظام القائمقاميتين.

وفي الحقيقة لم تقبل الدول الأوروبية هذا التقسيم حرصاً على حقوق المسيحيين والموحدين وسلامتهم، وإنما لأنها وجدت ما يعزز نفوذها، تماماً كما أرادت الدولة العثمانية أن تؤمن به مصلحتها(٤).

---

(١) عمر، عمر عبد العزيز: تاريخ لبنان الحديث ١٥١٦-١٩١٥م، بيروت ٢٠٠٤م، ص١١٥.
(٢) نجيم، بولس، مرجع سابق ، ص٢٢٤.
(٣) تقرير قاضي بيروت العثماني، رفع إلى الديوان الهمايوني بتاريخ ١٧/٣/١٧١١م.
(٤) عمر، عمر عبد العزيز، تاريخ لبنان الحديث، المرجع السابق، ص١١٦.

وهكذا نرى أن الدول الأوروبية كافة، تذرعت بحماية المسيحيين طبقاً مع ماينسجم ومصالحها، ولو أن الدول الأوروبية تقيم وزناً للمسيحيين العرب عامة ولبنان خاصة، لسمحت أن يفوز كاهن مسيحي عربي بمنصب البابا، فلقد سمحوا لمن كان مسيحياً يهودياً، ولم يسمحوا لمن علَّموا أوروبة أصول المسيحية وتعاليم السيد المسيح (عليه السلام).

يتضح موقف الدولة العثمانية من هذا النظام بالمذكرة التي وجهها «صارم أفندي» وزير الخارجية العثماني إلى سفراء فرنسا وإنكلترا والنمسا وبروسيا وروسيا في ٧ كانون الأول سنة ١٨٤٢م، حيث صرح فيها أن الباب العالي لم يرض بما أجمعت عليه الدول إلا مكرهاً، حيث قال: «إن الباب العالي سيوجب على (أسعد باشا) أن يختار لأجل إدارة رعية السلطان في جبل لبنان قائمقامين واحداً للموحدين والآخر للموارنة، وأن يكونا من الوطنيين لكن من غير الأسرة الشهابية بمقتضى ما تقرر برضى الدول من قبل، وأنه سيوعز إليه أيضاً أن يبذل ما بوسعه لحفظ الراحة والأمن في سورية».

وبمهارة فائقة حاول «صارم أفندي» أن يلقي على الدولة تبعة ما قد يكون من تجدد القلاقل في لبنان بواسطة هذا النظام الجديد، الذي كان يدعوه سراً فاسداً، وأن يترك للباب العالي إذا وقع شيء من ذلك سبيلاً إلى التدخل في شؤون لبنان وإلى إخضاعه لسلطانه إخضاعاً مباشراً. وقال أيضاً إن وزراء الدولة، ولاسيما «مصطفى باشا» الذي أجرى تحقيقاً دقيقاً في سورية رأى أن النظام الجديد يحمل في طياته شر العواقب[١].

لم يكن صارم أفندي هو المعارض الوحيد لهذا النظام، فقد كان معظم أعضاء الديوان الهمايوني يعارضون ذلك بشدة، وقد قال أمين سر الديوان الهمايوني راغب أفندي : «إن الدول الأوروبية بمحاولتها فرض نظام ينسجم مع مصالحها تنذر بخطر سيقع على الدولة العلية، وإن الواجب الإنساني يفرض علينا معارضة ذلك»[٢].

---

(١) نجيم، بولس، مرجع سابق، ص٢٢٤-٢٢٥.

(٢) سجلات الديوان الهمايوني، جلسة ١٨٤٠/١١/٢٣.

إذا كانت الدولة العثمانية قد عمدت إلى تعيين أسعد باشا والياً على صيدا بحجة إقامة قائمقاميتين، فقد كان السلطان عبد المجيد مرغماً على تنفيذ إجراءات جاءته جاهزة من الخارج، ويقول فوجي بك، عندما كانت الدولة العثمانية قوية مرهوبة الجانب، أرغمت الجميع من مسلمين ومسيحيين للخضوع إلى إدارتها رغم قساوة الولاة وظلمهم فيما يتعلق بجباية الضرائب، ولو أننا راجعنا الشكاوى الواردة من الولايات ولا سيما لبنان والبلقان لمَ وجدنا شكوى مذهبية، وهذا يدل على أن الدولة العثمانية لا علاقة لها بالفتن الطائفية التي شهدها لبنان خلال القرن التاسع عشر(١).

وأضاف فوجي بك إن ما تعرض إليه لبنان خلال تلك المرحلة لم يكن سوى سلة ضمت رغبات الأوروبيين الذين وجدوا أن إنشاء القائمقاميتين يحقق لهم مكاسب سياسية واقتصادية، ولن نبالغ أن الأوروبيين كانوا يتطلعون إلى جيران لبنان(٢)، بل هدفوا من جراء ذلك إلى عدّ لبنان بوابة سياسية يتمكنون من خلاله تحقيق أغراضهم في الولايات العربية الخاضعة للسيطرة العثمانية فضلاً عن محاولتهم منع دول أوروبا الشرقية من التغلغل في مناطق المياه الدافئة، لأن تلك المناطق تعدّ محوراً رئيساً لأوروبا الغربية يساعدها على التحكم في المناطق اقتصادياً وأسواقاً وقوى بشرية لا تتطلع لأكثر من العيش بالحدود الدنيا من الحياة (٣).

إن تداخل الأحداث وتشابكها جعل الدول الغارقة في مستنقع لبنان غير مدركة للإجراءات المتخذة، وهو أحتم على النظام الجديد بأن يكون كل قائمقام مسؤولاً عن أبناء طائفته، مما كرَّس الانقسام الطائفي في جبل لبنان، وواجه تطبيقه الكثير من الصعوبات والمشاكل. فاختلاط الموحدين والنصارى في كلتا

---

(١) سجلات الديوان الهمايوني، سجل رقم ٢٣، ص ١١٨.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١١٨.

(٣) تاريخ جودت باشا ج٦ ص٣٥٩.

القائمقاميتين، جعل هذا التقسيم أمراً غير عملي[١]، فالحد الذي اختير للفصل بين القائمقاميتين لا يعني أبداً أن الشمال كان يقطنه مسيحيون فقط ، والجنوب لم يكن خاصاً بالموحدين، ومع أن عدد الموحدين كان في المنطقة الشمالية قليلاً نسبياً فإن عدد المسيحيين في المنطقة الموحدية كان كبيراً.

لقد علّق أحد الأجانب الذين زاروا لبنان في نهاية عام ١٨٤٢ بقوله: «إن تطبيق هذا النظام معناه إدخال الحرب الأهلية في دستور البلاد، ففي كل مكان من لبنان يوجد الموحدون وفي كل قرية منه يعيش مسيحيون. فإذا قام حاكم مسيحي في قسم منه وحاكم موحدي في القسم الآخر، فسيكون المسيحيون في القسم الموحدي مرهقين ومضطهدين، وسيكون الموحدون في القسم المسيحي أذلاء منطوين على أنفسهم. وعندئذ يبدأ هؤلاء بهجر بيوتهم إلى المنطقة الدرزية، وينتقل أولئك من منازلهم ومسقط رؤوسهم إلى المنطقة المسيحية فيسعى كل من الحاكمين إلى منع الهجرة والانتقال، فتضطرب الأمور وتكثر المظالم والجرائم وفقاً لعادات البلاد البدائية، فيعمّ الخراب في المنطقتين على السواء ويجف الضرع ويتلف الزرع ولاسيما في المنطقة الدرزية لأن الدروز هم القلة لا غنى لهم عن اليد العاملة المسيحية لاستصلاح أراضيهم واستغلالها، فأي عاقل لا يرى والحالة هذه، أن هذا النظام فوضوي بروحه ونصه»[٢].

وفي إحصائية لسكان الجبل آنذاك نجد أن عددهم كان:

في القائمقامية الشمالية- المسيحية		**في القائمقامية الجنوبية- الدرزية**	
مسيحيون	٧٤٧٠٠	مسيحيون	٣٨١٤٠
موحدون بما فيهم موحدو دير القمر	١٠١٥٠	موحدون	٢٥٤٥٠
المجموع	**٨٤٨٥٠**	**المجموع**	**٦٣٥٩٠**

(١) أبو صالح، عباس، ومكارم، سامي، تاريخ الموحدين، بيروت ١٩٨١ ص١١٥.

(٢) عمر، عمر عبد العزيز، مرجع سابق، ص١١٦-١١٧.

وقد كان سكان الجبل في الوقت نفسه ٢١٣٠٧٠ نسمة موزعين كما يلي: ٩٥٣٥٠ موارنة، ٢٨٥٠٠ روم أرثوذكس، ١٢٣٣٠ شيعة (متاولة)، ٤١٠٩٠ روم كاثوليك، ٣٥٦٠٠ دروز، ٢٠٠ يهودي[١].

لقد كرس نظام القائمقاميتين التقسيم الطائفي، ومعنى ذلك تقوية النزاع والخصومة بدلاً من حلٍ المشكلة أصلاً، وهكذا زاد تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين من حدة الخصومة والجفاء بين الطائفتين[٢].

٥- فشل نظام القائمقاميتين:

لم يمر وقت طويل حتى ظهر فشل القائمقاميتين، إذ لم يُعط القائمقام سواء كان موحدياً أم مسيحياً السلطة الكافية ولا أداة الحكم الرشيدة لفرض إدارته على الرعية والضرب على أيدي الأشرار، ولم يكن القائمقامان ومعاونوهما قادرين على إخماد الفتن والحروب الأهلية[٣]، إذ لم يكن لهما نفوذ ولا وسائل للحكم ولا جيوش لمنع القلاقل وردع مثيري الفتن بين فئات الشعب، فشهدا مكتوفي الأيدي ما قام من نزاع بين السادة ذوي الإقطاعيات ومن نزاع بين الأسر ومن قتال دائم بين الدروز والموارنة، فهدرت الدماء بدون رادع[٤].

ومما ساعد على ازدياد الفوضى التطور الاجتماعي الذي كان يمر به الجبل في ذلك الوقت، فالشهابيون كانوا قد زعزعوا أركان الحكم الإقطاعي وشتتوا شمل مشايخه وفرضوا عليهم طاعة الأمير، وبعد خلع الأمير لم تختف الحركة المناوئة للإقطاعية، وإنما نمت وترعرت بين أوساط الفلاحين الجبليين، وراح هؤلاء تحت إغراء أساقفتهم وكهنتهم يتذمرون ويشتكون من تحكم السادة بهم، ويطالبون برفع

---

(١) حتي، مرجع سابق، ص٥٢٨-٥٢٩. عمر، عمر عبد العزيز: مرجع سابق، ص١١٧-١١٨. لقد ذكرنا سابقاً وكررناه بهدف التذكير ليس إلا.

(٢) عمر، عمر عبد العزيز، المرجع السابق نفسه، ص١١٨.

(٣) مزهر، مرجع سابق ، ص٥٨٠ - ٥٨١. عمر ، عمر عبد العزيز. المرجع نفسه، ص ١١٨.

(٤) نجيم، مرجع سابق ، ص٢٢٥.

الرسوم الإقطاعية عنهم وبتوزيع الضرائب على قدم المساواة بينهم وبين السادة. وقد التف المسيحيون في المناطق المختلطة حول شيوخ شباب من طائفتهم لمجابهة طغيان سادتهم الموحدين الإقطاعيين ، وتشكلت عصابات ثورية عمت الجبل ، فساءت الحال، وعمت الفوضى، وتعطلت مرافق الحياة، ووقعت مصادمات في الجنوب بين الموحدين والفلاحين المسيحيين(١).

ولما اشتد الخلاف بين الإقطاعيين والقائمقام وبين النصارى ومشايخهم الموحدين، قدّمَ الوالي «أسعد باشا» عدة تقارير انتقد فيها تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين، وأسهب في الحديث عن الخلاف الواقع بين الموحدين أنفسهم وانقسامهم إلى «يزبكية» و «جنبلاطية»، وكلاهما لا يرضيان الأمير «أحمد أرسلان» قائمقاماً عليهما ما لم يتعهد لذوي الإقطاع من الجانبين بمشاطرتهم الأمر والنهي، وأخبر الباب العالي أنه يصعب عليه تنفيذ سلطته في لبنان دون استعمال الشدة، ولعلاج هذا الموقف طلب إعادة الوحدة إلى الجبل وإرجاع الشهابيين إلى الحكم، فاستاء الباب العالي من تصريحات «أسعد باشا»، واستدعاه إلى الأستانة في آذار عام ١٨٤٥م وعزله، وعين مكانه على ولاية صيدا «وجيهي باشا»(٢)، ولكن وجيهي باشا، لم يكن قادراً على ضبط الأمور، لأن المنطقة كانت أشبه ببركان ثائر، فالأوروبيون بجالياتهم غدوا أكثر نفوذاً، وليت الأمر قد اقتصر على المدنيين الأوروبيين، بل العكس من ذلك فقد تقاطرت شخصيات عسكرية بلباس مدني هدفهم زيادة الوضع توتراً.

خشي الباب العالي مغبة اعتماد القوة في الجبل، فأرسل أمير البحر «خليل باشا» صهر السلطان، وأنيطت به تسوية مسألة التعويضات المقرر إعطاؤها للموارنة عن حوادث تشرين الأول عام ١٨٤١م وتنظيم أوضاع المناطق والمدن التي يقطنها المسيحيون والتي تقع في منطقة نفوذ القائمقام الموحدي(٣).

---

(١) طربين، مرجع سابق، ص٧٦. عمر، عمر عبد العزيز، المرجع السابق نفسه، ص١١٨.

(٢) مزهر، مرجع سابق، ص٥٨١. عمر، عمر عبد العزيز، ص١١٩.

(٣) طربين، المرجع السابق، ص٨١.

لم يكن أمير البحر على معرفة بالمهمة التي أنيطت به، فاللبنان لم يكن ولاية عثمانية فعلياً، لأن الدولة العثمانية تخلت عن مهمتها في حفظ الأمن ولا سيما في مسألتي الضرائب وتدخل الكنيسة المارونية، وهما قضيتان واجهتا الأمير بشير الشهابي الثالث(١) .

لقد تراكمت الأموال الأميرية المترتبة على الجبل لصالح الخزينة السلطانية، وعجز الجباة العثمانيون عن تحصيلها، فلجؤا إلى الأعيان والأصح لجأت الإدارة العثمانية إلى الأعيان وذوي العهدات، وأسفر عن هذا اللجوء أو العجز العثماني إلى عقد اجتماع في حرش بيروت حضره سليم باشا والي صيدا وريتشارد وود وقاضي بيروت، وتم الاتفاق بينهما على توزيع الأموال المنوي جبايتها على المناطق، ويذكر رياض غنام في مؤلفه أن الاجتماع أخفق وتأجل الاجتماع لمدة ثلاثة أيام(٢).

ويعلق رضا نور على تراجع الدولة العثمانية حيال نظمها الإدارية بالقول، إن هذا التراجع هو الذي دفع الدول الأوروبية لزيادة تدخلها في شؤون لبنان بشكل خاص فالقنصل البريطاني دود هو الذي دفع الأعيان للتمرد، لأن المبالغ كانت كبيرة على لبنان وهي ألفان وثلاثمئة كيس يصرف منها رواتب حاكم الجبل والموظفين العثمانيين(٣) .

إن قراءة واعية للتاريخ العثماني يفهم منها أي الدولة العثمانية سعت بصورة غير مباشرة على تنفيذ معاهدة بلطه ليمان المعقودة مع إنجلترا منذ سنة ١٨٣٨م، وعلى ما يبدو تم تنفيذ بنود الاتفاقية (المعاهدة) على الساحة اللبنانية، لأن المعاهدة المذكورة حمّلت العثمانيين أعباءً مالية، فلجؤوا إلى اتباع سياسة ضرائبية جديدة، لأنها فرضت ضريبة العشر على المنتجات الزراعية الداخلة أو الخارجة من ولاياتها، وبالطبع فإن لبنان أكثر الولايات العثمانية تضرراً منها للأسباب الآتية:

---

(١) غنام ، مرجع سابق، ص ١٦١-١٦٢.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ١٦٢.

(٣) كيس تعبير تركي والأصح كيسه وليس كيس وهي تساوي ٥٠٠ قرش.

١- اتخذت إنجلترا منذ القديم مرفأ طرابلس مركزاً رئيساً لتجارتها.

٢- إن معظم الشركات الإنجليزية تتمركز في الشرق العربي ولا سيما مرفأ طرابلس حيث تنقل الحاصلات الزراعية من سورية إليه .

٣- اللبنان غني بالحاصلات الزراعية قياساً ببعض الولايات العثمانية.

٤- لم تعمد الدولة العثمانية إلى جباية الضرائب من المسيحيين كما فعلت في سنة ١٨٤٠-١٨٤١م.

٥- لم تنجح الاجتماعات التي عقدت بين اللبنانيية بدءاً من اجتماع حرش وعين عنوب وعيناب، لأن القنصل الإنجليزي وود كان يأجج البغضاء بين المجتمعين، كما أن الأعيان من الموحدين والمسيحيين لم يكونوا راغبين بالوصول إلى نتيجة تخفف من حدة الاحتقان الذي بدأ يتنامى بين الأطراف المتنازعة.

لدى اشتداد الضائقة الاقتصادية على الدولة العثمانية أصرت على استفياء ديونها من اللبنان والبالغة ثلاثة آلاف وخمسمئة كيسه أي ما يعادل مليون وسبعمئة ألف قرش، وهذا مبلغ كبير لم يكن باستطاعة اللبنان إيفائه، وقد تأفف الجميع ولا سيما مندوبو البطريركية المارونية الذين عدّوا ذلك ظلماً، فالأهالي ليسوا بحاجة إلى أية حماية من السلطات الحاكمة[١].

ويذكر رضا نور في مؤلفه عثمانلي تاريخي أن السلطان العثماني عبد المجيد كان ألعوبة بأيدي الدول الأوروبية وأن الاصلاحات التي بدأ بتنفيذها كان لصالح الأوروبيين أكثر مما كانت إجراءات خاصة بدولته[٢].

لم تقف الكنيسة المارونية عند الاحتجاج على الضرائب أو الاكتفاء بالتدخل في بعض الإجراءات الإدارية الخاصة بها وبرعاياها، بل لجأت في سنة ١٨٤١م

(١) غنام، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٢) نور رضا، مرجع سابق، ج٥، ص ٢٧٩.

إلى إصدار منشور وعممته على جميع مقاطعات الجبل، وفور صدوره احتج أعيان الموحدين عليه متذرعين بأنه يسلبهم سلطانها وحقوقهم المقاطعجية، ولا سيما أن المنشور الكنيسة تضمن فقرة تؤكد على أحقية الأسرة الشهابية بحكم الجبل، فضلاً على اعترافها بأن الموارنة أينما كانوا هم تحت حماية الدولة الفرنسية.

ويعلق إسماعيل أوزون نشارشلي، على السجال الكلامي والمناشير التي صدرت في تلك المرحلة، أنه بإمكان السلطان عبد المجيد إنهاء ذلك بفرض هيمنة الدولة وسلطانها على جبل لبنان، وتحذير فرنسا وإنجلترا من التدخل بشؤون ممالكه، وهذا أمر لا يحتاج إلى استخدام قوة عسكرية، بل إلى إرادة قوية[١].

وسط هذا التخبط الإداري، تلقى والي صيدا أمراً بتشكيل مجلس مشترك من الموارنة والموحدين كتهدئة لأعمال الشغب التي بدأت تطال الجميع، كما امتنع الفلاحون عن دفع ما عليهم للمقاطعجية، وغدت أقل حركة قد يسفر عنها اقتتال ما بين الأطراف المتنازعة في الجبل[٢].

٦- الدور الأوروبي في أحداث ١٨٤٥م:

أرسل ممثلو الدول الخمس مذكرة جماعية إلى «وجيهي باشا» بمناسبة الحوادث الخطيرة، لفتوا فيها النظر إلى عدم التزام جنود السلطان جانب الحياد مما سهل العداء وأدى إلى تفاقمه، وأنهم يرغبون في وضع حدٍّ للحالة. فرد عليها الباشا مفنداً الاتهام، ووضح أنه في مطلع الحرب كتب صورتي معاهدة اتفاق على قمع الفتنة والإخلاد إلى السكينة وقعها قائمقام الدروز، ورفض أن يوقعها قائمقام النصارى الأمير «حيدر أبي اللمع»[٣].

ولكن هؤلاء الممثلين الدوليين لعبوا - كلٌّ لدى طائفته التي يحميها - دوراً أثيماً في تفجير ثورة النفوس، وكذلك سولت لهم أنفسهم، وزادوا الحالة ارتباكاً.

---

(١) Ismail Hakki, Osmanli, Tarihi (مرجع سابق) s. ٢٩٣ ؟

(٢) كل المصادر والمراجع حملت المسيحيين بدء الاقتتال.

(٣) نور رضا، مرجع سابق، ج٥، ص ٣٢٠.

ووجه الباب العالي مذكرة إلى ممثلي الدول الخمس، يلفت نظر الدول الصديقة إلى ضرورة قصر نشاط القناصل ضمن حدود اختصاصهم، كيلا يفسد تدخلهم الإنشائي الإصلاحي للباب العالي.

اتهم القناصل «وجيهي باشا» بأنه يساند المسيحيين وبأنهم المسؤولون عن الحوادث وخاصة القائمقام «حيدر أبي اللمع» والأمراء الشهابيون، وطالب القنصل الإنكليزي «روز» بنفي الأمراء الشهابيين، وطمأن زعماء الموحدين أن اتفاق ٧ كانون الأول عام ١٨٤٢م سيوضع موضع التنفيذ حرفياً ولمصلحتهم، وطلب في الوقت نفسه من مسيحيي جزين أن يطلبوا عزل «أحمد أرسلان» لينصب «سعيد جنبلاط» قائمقاماً درزياً.

في حين كان القنصل «بوجاد» الفرنسي يشجع المسيحيين ويدعم القائمقام «حيدر أبي اللمع» وينصحه بالتقرب من منافسيه مشايخ كسروان وشمال لبنان بتخويلهم الحق لإدارة مناطقهم.

ودُعِيَ رؤساء الموحدين والموارنة إلى بيروت للتوفيق بينهم، وكتب هؤلاء ميثاقاً «٢ حزيران عام ١٨٤٥م» تضمن تناسي الضغائن، ولكن يبدو أن ذلك كله لم يكن كافياً لإطفاء نار الحقد ومحو آثاره. وحينئذ أمر السلطان «شكيب أفندي» ناظر خارجيته بالذهاب إلى لبنان، وأبلغ ذلك للدول الخمس في ٢٨ حزيران عام١٨٤٥م مع بيان التعديلات المراد إدخالها على ترتيبات كانون الأول عام ١٨٤٢م[(١)].

من المؤسف أن نكرر التحدث عن موقف الدول الأوروبية، وكان من الأفضل أن نقّوم الأوروبيين الذين ما انفكوا يتدخلون بشؤون المنطقة تحت شعار حمايتهم لأقليات مذهبية لا يرتبطون معها بغير المصلحة التي تؤمن لأوطانهم ولرعاياهم خيرات المنطقة، وبحسب ما أفاد «خليل باشا» أمير البحر في تقريره: «إن الأوروبيين يشعلون الفتنة ويحمّلون الدولة العثمانية عجزها عن ضبط ولاياتها، وإنهم يدركون جيداً أن اللبنانيين بمختلف طوائفهم الدينية ليس لديهم رغبة في الاقتتال، وإن زعماءهم هم الذين يرغبون بالاقتتال للمحافظة على زعامتهم»[(٢)].

---

(١) طربين، مرجع سابق ، ص٨٥.

(٢) سجلات الديوان الهمايوني (تقرير خليل باشا)، تاريخ١٨٤٥/٦/١٤ ويضم هذا التقرير معلومات عن التحركات الأوربية، وقد نقلته بخط اليد.

٧- إصلاحات «شكيب أفندي» ١٨٤٥م :

أعطيت الأوامر إلى «نامق باشا» قائد جيش عربستان ليتقدم نحو جبل لبنان كي يحتل المواقع المناسبة للقيام بالحركات التي تستوجبها مهمة «شكيب أفندي»(١).

وقبل أن يغادر «شكيب أفندي» الأستانة بعث بمذكرة إلى سفراء الدول الخمس بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وبروسيا، ضمنها الخطوط الكبرى للتسوية التي في ذهنه، وأعلمهم بالإجراءات التي ينوي اتخاذها عند وصوله إلى لبنان، وقال إن البلاد - إلى أن توضع التسوية موضع التنفيذ - ستخضع للإدارة العثمانية وتجرد من السلاح، على أن يُعَوِّضَ للمسيحيين بجزء من خسائرهم، وكذلك طلب من قناصل الدول أن يكفّوا عن التحرّش في الشؤون اللبنانية(٢).

وصل «شكيب أفندي» إلى بيروت في ١٤ أيلول سنة ١٨٤٥(٣)، وفي اليوم التالي وجه دعوة إلى القناصل الخمسة ليستمعوا إلى عرض مهمته، ورجا القناصل ألا يتدخلوا مطلقاً في شؤون الجبل الداخلية، وطلب منهم استدعاء رعاياهم من الجبال الداخلية فوراً بما فيهم الإرساليات البروتستنتية والكاثوليكية في مهلة أقصاها عشرة أيام، ريثما ينتهي من وضع نظام جديد للجبل(٤).

وكان في هذا الطلب اتهام لهؤلاء القناصل بتحريضهم الأهالي على الفتنة عن طريق وجود الأوروبيين في الجبل ومحاولة لإبعاد التدخل الأجنبي(٥). وبهذا الطلب غلّ «شكيب أفندي» أيدي القناصل الأوروبيين ولم يمهلهم إلا للدفاع عن مصالح رعاياهم وأموالهم، فتفرغوا لذلك ولم يتسنّ لهم فيما بعد أن يعنوا بشؤون الجبل الداخلية ولا أن يتعاطوا في مسائل تنظيمه.

أفقدت هذه الخطوة قناصل إنكلترا وبروسيا والنمسا وروسيا الرشد، فوجه كل منهم منشوراً إلى أبناء أمته في لبنان ودعوهم إلى بيروت(٦).

---

(١) طربين، مرجع سابق ، ص٨٥. عمر، عمر عبد العزيز، (مرجع سابق)، ص١٢١.

(٢) الصليبي، مرجع سابق، ص١٠٥.

(٣) السودا، يوسف، مرجع سابق، ص٢٢١.

(٤) طربين، مرجع سابق، ص٨٦. عمر، عمر عبد العزيز، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص ٨٦.

(٦) نجيم، بولس مرجع سابق، ص٢٢٤.

ورغم اعتراض فرنسا الشديد أَمَرَ «شكيب أفندي» بنزع السلاح من الجبل، واستدعى رؤساء الطائفتين إلى دير القمر بحجة إبلاغهم مقترحاته لتوطيد السلام الدائم في الجبل، ثم أمر بتوقيفهم حتى يحرم الجبل من القيادة الحربية والإقطاعية ويقمع كل محاولة للمعارضة أو الثورة، وخلع الأمير «أحمد أرسلان» قائمقام الموحدين، وعين مكانه الأمير «أمين أرسلان»[١]، ولكنه أبقى على «حيدر أبي اللمع» قائمقاماً للمسيحيين، لئلا يفسح عزله لأنصار الشهابين مجالاً للإصرار على مطالبهم[٢].

كما وزع على المسيحيين مقدار ٢٠٠٠ كيس، وعوض دير الكبوشيين في عبيه عن مقتل رئيسه «الأب شارل»، وأمر بالقبض على «حمود أبي نكد» المتهم بقتله في أثناء الحرب الأهلية[٣].

لقد حاول «شكيب أفندي»، إزالة حالة التوتر التي تسود المنطقة، ولهذا تصرف بقسوة فائقة دفعته إلى حدّ الزج بكل الزعماء في السجون، قاصداً من ذلك تغييب الزعامة المحلية عن الساحة، وإذا كان سلوكه قد عدّ ناجحاً غير أن الدول الأوروبية قد انزعجت منه، فعارضت فرنسا بشدة نزع السلاح من الأهالي. كما كان توقيف القائمقامين الموحدي والماروني وسجنهما سبباً لغضب إنكلترا، إذ كانت تعلم أن الباب العالي إذا نجح في إخضاع الجبل لسلطته المطلقة فإن حماية الدروز تصبح مصدر خطر عليها لا مصدر قوة لها، ولأن الحكومة الإنكليزية بممارستها تلك الحماية تكون مترددة دوماً في التدخل في الشؤون الإدارية لسنجق تركي وهي التي تدافع عن سيادة السلطان ضد فرنسا وروسيا. ولذلك فقد جمع السفير الإنكليزي «ستراتفورد كاننج» السفراء، ونقل لهم تقرير قنصله «الكولونيل روز»، وفيه يحتج على توقيف الأمراء وتدابير نزع السلاح القاسية[٤]، واقترح عليهم التدخل الجماعي لدى الباب العالي وتوقيع مذكرة مشتركة تطالب الباب العالي بالإجراءات التالية:

---

(١) طربين، مرجع سابق، ص٨٦. عمر، عمر عبد العزيز، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٢) الصليبي، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٣) طربين، مرجع سابق، ص٨٦.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص٨٦-٨٧.

١- تسديد تعويضات الموارنة التي لم يدفعها الدروز بعد.
٢- التخلي عن نزع السلاح الذي ترك الموارنة تحت رحمة الدروز.
٣- الإفراج عن القائمقامين وتخويلهما سلطات كافية.

وإزاء ذلك لم يجد الباب العالي مفراً من الإذعان، فأعلن انضمام «أمين باشا» إلى «شكيب أفندي» ورحيله إلى بيروت مع التوصية بمراعاة القناصل في سورية، وتغيير «وجيهي باشا» وإحلال «كامل باشا» مكانه في ولاية صيدا. كما أفرج عن الأمير «أحمد أرسلان» وأعيدت إليه سلطاته، وأعلن الباب العالي كذلك مساواة الموحدين والمسلمين والمسيحيين في جبل لبنان في الشؤون التشريعية. وأصبحت شهادة الموارنة مقبولة كشهادة الدروز في جميع الإجراءات الجزائية. وبعد ذلك انصرف «شكيب أفندي» إلى المسألة الأهم التي جاء من أجلها وهي تسوية ارتبطت باسمه وظلت سارية المفعول حتى عام ١٨٦١م(١).

٨- هوية نظام «شكيب أفندي»:

في ٣٠ تشرين الأول ١٨٤٥م أصدر «شكيب أفندي» قراراً بتنظيم شؤون الإدارتين في لبنان المسيحية والموحدية، وهو المعروف بنظام «شكيب أفندي»(٢). وبموجب هذا النظام بقي لبنان مقسوماً إلى قائمقاميتين موحدية ومسيحية، وعلى رأس كل منهما قائمقام يعينه ويقيله والي صيدا، غير أن النظام الجديد قضى بأن يكون في كل قائمقامية مجلس يرأسه القائمقام مؤلف من نائب القائمقام وقاض ومستشار عن كلٍ من الطوائف الخمس: السنة، والموارنة، والدروز، والروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك. واقتُصر على تمثيل الطائفة الشيعية في المجلس بمستشار فقط لعدم اعتراف العثمانيين بأنظمة شرعية خاصة بالشيعة. وقام «شكيب أفندي» بنفسه بتعيين أعضاء مجلسي القائمقاميتين مدى الحياة، وقضى بأن يكون لرؤساء الطوائف المعنية حق تعيين من يملأ المراكز الشاغرة عند الحاجة

(١) طربين، مرجع سابق، ص٨٧. عمر، عمر عبد العزيز، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص١٢٣-١٢٤.

(٢) عمر، عمر عبد العزيز، المرجع السابق نفسه، ص١٢٤.

بالاتفاق مع القائمقام ومجلسه وبموافقة والي صيدا[١]. ويجب أن تتوفر في عضو المجلس الشروط الثلاثة التالية: أن لا يكون قد استخدم لدى المعتمدين الأجانب، أو تَظَلَّلَ بالحماية الأجنبية من جراء مشاركته لأجنبي، وأخيراً ألا يكون من سكان القرى الخارجة عن نطاق الإدارة الجبلية[٢]. وكان على العضو بعد تعينه أن ينصرف بكامل وقته إلى أعمال المجلس، فيتقاضى عن ذلك راتباً شهرياً معيناً.

وكان للمجلس في كل من القائمقاميتين مهمتان: الأولى مالية وهي تقدير الضرائب وتوزيعها على المناطق وجبايتها، والثانية قضائية وهي النظر في الدعاوى المحالة إليه من القائمقام. وقضى النظام بأن يقترع المجلس بالطوائف، لكن قلما لجأ المجلس إلى اتخاذ قرار بالاقتراع، إذ اقتضى إقرار الأمور المالية إجماع مستشاري المجلس، فإذا تعذر الإجماع حقٌ لوالي صيدا أن يفعل ما يراه ملائماً. أما الدعاوى القضائية[٣] فقد كان يعمد القائمقام إلى مطالعة العريضة المقدمة إليه، فإذا كان المدعي أو المدعى عليه من مذهب واحد فعليه أن يحيل العريضة إلى قاضي تلك الطائفة ومستشارها ليستقلا برؤية دعاوى أبناء طائفتهما والحكم بها. أما إذا كانا مختلفي المذهب فعليه أن يحيلها إلى قاضيي الفريقين ومستشاريهما. وعند اختلاف الفريقين وعدم توصلهما إلى حل فعلى القائمقام أو نائبه أن يبذل العناية بالاشتراك مع مستشاري الطائفتين للتوفيق بينهما، وإذا دعت الحاجة ضم قاضياً ثالثاً إلى القاضيين السابقين للتوصل إلى إصدار الحكم[٤].

هكذا كان نظام شكيب أفندي، أما عن هويته فيحدثنا رضا فوزي في مؤلفه في الجزء الخامس بالقول: «إن شكيب أفندي عندما أوفد إلى لبنان لم يكن يحمل

---

(١) الصليبي، كمال سليمان، مرجع سابق، ص١٠٦-١٠٧.

(٢) نجيم، بولس: مرجع سابق، ص٢٥٥. مزهر، يوسف، مرجع سابق، ص٥٩٨. طربين، أحمد: مرجع سابق، ص٨٨. عمر، عبد العزيز، مرجع سابق، ص١٢٥.

(٣) الصليبي، كمال سليمان.، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٤) غنام، مرجع سابق ، ص٢٨٨. نقلاً عن الأسود، إبراهيم، تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، بيروت، مطبعة القديس جاورجيوس، ١٩٢٥، ج١، ص١٢٠.

معه أفكاراً مسبقة، ولا يعلم شيئاً عن مهمته أكثر من عبارة قالها له الصدر الأعظم، سلطتنا في لبنان متزلزلة وعليك تهدئة الوضع، واحذر معاداة الدول الأوروبية، فلهم مصالح كما لنا مصالح، وإن أوضاعنا في الشرق (يقصد البلقان) مضطربة، ولهذا فإن ظروفنا لا تسمح لنا بشن حرب غير مستعدين لها » .

بقي علينا القول:

إن مهمة شكيب أفندي كانت علاجية وقائية، وليست ناجعة، لأنه من عادة الدولة العثمانية إذا أرادت حل المشكلات المضطربة في ولاياتها أن ترسل قوة ترافق مبعوثها، وشكيب أفندي عندما ذهب امتطى بارجة بريطانية أوصلته إلى مرفأ صيدا، ولم يتجرأ على النزول في بيروت علماً بأن والي بيروت (صارم أفندي) مستعد لاستقباله، لكن الأوامر التي حملها حذرته من إغضاب فرنسا وبريطانيا .

ويؤكد شكيب أفندي في تقريره الذي سلمه إلى الصدر الأعظم أن القنصل البريطاني روز أشار عليه إجراء إصلاحات وقائية، هدفها إرضاء الزعامة المحلية، وكما نعلم فإن الزعامة اللبنانية كانت منقسمة على نفسها ما بين مؤيد لفرنسا من جهة ومؤيد لبريطانيا من جهة أخرى، وإن فرنسا وبريطانيا سمتا الإجراءات التي اعتمدها شكيب أفندي إصلاحات ، والأحرى بنا أن نسميها إصلاحات إرضائية أو توفيقية .

فضلاً عما سبق، فالدولة العثمانية في تلك الفترة كانت أضعف من أن ترفض رغبة فرنسية وبريطانية، فما يجري في قصر سلطنتها هو بمساعدة فرنسا وبريطانيا، فهل يعقل أن تغضب تلك الدول التي تقرر مصير دولة أجازت الاقدار السلطوية إزالتها تدريجياً وبمشيئة أوروبية .

بقي علينا القول: إن نظام القائمقاميتين وما أسفر عنها من نظم إدارية عثمانية أوروبية قد جمعت جمعاً عشوائياً، وفي الوقت نفسه نلاحظ أيضاً أن هذه النظم لم يراع فيها مصالح القوى الشعبية، وإنما صيغت لإرضاء الزعامات

المحلية من جهة ومصالح الدول الأوروبية من جهة أخرى، ويرد بعض المؤرخين ذلك إلى ضعف الدولة العثمانية واعتمادها سياسة إرضائية تتنافى كلياً مع نظمها(١).

لقد كانت تنظيمات «شكيب أفندي»، بإنشائه هذين المجلسين ضربة قاسية لمصالح الإقطاع في لبنان. إذ منح المجلسين صلاحيات كانت من قبل في أيدي الإقطاعيين، فلم يبق لهؤلاء في مناطقهم إلا النظر في الدعاوى البدائية وتنفيذ قرارات المجلس المالية، بل إن هذه السلطة المحدودة بقيت في المناطق المختلطة من حق الوكلاء الموحدين والمسيحيين. وكان للنظام الجديد أهميته من وجوه أخرى، أولاً إن هذا النظام كان بحد ذاته اعترافاً رسمياً من قبل السلطات العثمانية بوضع لبنان الخاص، أما من الناحية الداخلية فقد خطا النظام نحو إرساء الإدارة في لبنان على أسس حديثة حيث أصبح القائمقام وأعضاء مجلسه الذين حلوا في كل قائمقامية من حيث السلطة محل الأمير الحاكم ومشايخ الإقطاع، وأصبحوا موظفين عامين يعينهم والي صيدا رسمياً ويدفع لهم رواتب لقاء خدماتهم. وقد تلاءمت هذه الإصلاحات مع مبادئ «التنظيمات العثمانية» التي نادى بها في عام١٨٣٩م، مرسوم «كلخانة خط شريف»، غير أن الأنظمة الجديدة في لبنان تناسبت مع «التنظيمات» العثمانية أيضاً في تشديدها على المركزية، وذلك بإعطائها والي صيدا سلطات واسعة(٢).

ففي حين أخذ نظام «شكيب أفندي» بعين الاعتبار وضع لبنان الخاص فقد أخضعه أكثر من أي وقت مضى لسلطة الوالي العثماني، فأصبحت لهذا الكلمة الأخيرة في تعيين الموظفين، فضلاً عن جعله مسؤولاً مباشرة عن حكومة دير القمر. وبالإضافة إلى تنظيم الإدارة على هذا الشكل، فقد قسم «شكيب أفندي» منطقة بعبدا بين قائمقاميتي النصارى والدروز، ثم إنه قبل أن يغادر بيروت استبدل «وجيهي باشا» «بنامق باشا» على ولاية صيدا(٣).

وخلاصة القول: إن نظام «شكيب أفندي» قد أقام إدارة مركزية لا تستند إلى الحقوق الإقطاعية باعتمادها على موظفين ذوي رواتب مقننة، وقضى على سلطة

---

(١) الصليبي، مرجع سابق، ص١٠٧-١٠٨.

(٢) مهمة دفتري، نمره ١٦٧٢، ص ١٢٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه، نمره ١٦٧٢، ص ١٢٢.

السادة في المناطق المختلطة خاصة، وأصبحت الإدارة في القرية إدارة مدنية ذات نظام معين. أما في المناطق الموحدية والمسيحية المتجانسة فلم يكن نظام «شكيب أفندي» فعلاً مجدياً، إذ ترك للسادة تصريف جميع شؤون الإدارة المحلية، ولم يسقط عن كواهل الفلاحين ما كانوا يؤدونه من تكاليف عينية وسخرات، الأمر الذي أدى إلى منازعات جديدة بين السادة وفلاحيهم، وذلك عندما وجدت الطبقتان – الفلاحون والإقطاعية – نفسيهما معاً وجهاً لوجه، الأولى شامخة بنجاحها الجزئي الذي نالته بفضل نظام «شكيب أفندي»، والثانية شامخة بماضيها المجيد في تقاليده وفي كبحه لحركات الفلاحين(١).

إن القارئ لتنظيم «شكيب أفندي» يلاحظ أنه كسّر قوة السادة، وفي الوقت نفسه وضع الفلاحين في فوهة المدفع دون أن يضع نظماً لحمايتهم في حالة اضطراب الأمن، ولهذا فإن الأرضية التحتية للبنان قد حفلت بأزمات جاهزة للنشوب، ولهذا وقف سكان الجبل من نظامه موقف المعارض (*).

لقد بدا نظام «شكيب أفندي» من الناحية النظرية سهل التطبيق، لكنه لم يكن كذلك في الواقع، ولم يمض إلا زمن قليل حتى وجد المسيحيون المناطق الموحدية مهيأة لمواجهتهم، كما وجد الموحدون المناطق المسيحية حافلة بالضغائن ضدهم، وأن الحال لم يصطلح بالتدابير الجديدة، فأخذوا يتذمرون. وفي الوقت نفسه أدركت الأسر الإقطاعية في جميع أنحاء لبنان أن هذه التدابير تهدد مكانتها، فسعت إلى عرقلتها. فما إن عاد «شكيب أفندي» إلى الأستانة حتى لجأ مشايخ المسيحيين والموحدين إلى طرقهم القديمة، ففرضوا الخوة على الفلاحين في مناطقهم ولم يكترثوا لأحد. ولكي توضع التدابير الحديثة الواردة في نظام «شكيب أفندي»

---

(١) طربين، مرجع سابق، ص٩١-٩٢. عمر، مرجع سابق، ص١٢٦. ومهمة دفتري نمره ١٦٧٢، ص ١٢٣ .

(*) تفيد جلسات الديوان الهمايوني أن محمد أفندي مفتي الإسلام عاتب شكيب أفندي على مقترحاته بحجة أنه لم يمنح المسيحيين فرصة للتعبير عن مصالحهم، وأنهم أرغموا على عدم الإفصاح عن رغباتهم، وقد أيده معظم أعضاء الديوان، ولما عرض الأمر على السلطان عبد المجيد شكر شكيب أفندي على الإجراء الذي فرض في لبنان.

موضع التنفيذ وجب أولاً مسح الأراضي وإحصاء عدد السكان، ولم يكن ذلك بالعمل السهل، فكان أن أقلع «أمين أفندي» موفد الأستانة في عام ١٨٤٧م عن مسح الأراضي بعد ثلاث سنوات عجز فيها عن تذليل العراقيل التي أقامها في وجهه مشايخ الإقطاع. وكذلك فشلت كل محاولة لإحصاء عدد السكان، إذ أجمع مشايخ الموحدين والمسيحيين على مقاومة كل تغيير إداري يهدد سلطتهم بالخطر. وساد الظن بأن موقف مشايخ الإقطاع هذا كانت تشجعه القنصليتان البريطانية والروسية في بيروت، ولم يكن ذلك مستبعداً. وكانت هناك انقسامات جديدة في صفوف المسيحيين والموحدين بعد عام ١٨٤٥م، مما أفسح المجال أكثر فأكثر لتدخل القناصل[١].

ومهما يكن الأمر فقد وضع نظام «شكيب أفندي» موضع التنفيذ فور مصادقة الدول عليه، فأقر الأساس الطائفي في كل شيء، ولم يستطع الناس آنذاك أن يروا شيئاً من شروره ومساوئه لأن الشوق إلى السلام في الجبل قد برَّح بهم، واشتدت الحاجة إلى الهدوء والاستقرار والعناية بالأرض بعد فترة نضال دامت أكثر من عشر سنوات. لكن عوامل عديدة تضافرت لتقويض هذا الاستقرار في القائمقامية النصرانية حيث احتدم الصراع على الحكم وتفاقم في ثورة الفلاحين وفي تفشي الاضطراب والفوضى مما مهد لحوادث الستين المؤسفة[٢].

ومما ذكره «شكيب أفندي» في تقريره أن ما وضع لم يكن يقوم على معطيات مسبقة، وإنما اعتمد فيه على الواقع اللبناني المضطرب، وأن أي نظام اعتمد فإن الدول الأوروبية لن تكون راضية عنه لأنها تعد الأمر لنشوب اقتتال في لبنان ولأن بريطانيا تتحرك بما يزيد من تفاقم الأزمة[*].

---

(١) الصليبي، مرجع سابق، ص١٠٨-١٠٩، عمر، المرجع نفسه، ص١٢٦-١٢٧.

(٢) طربين، مرجع سابق ، ص٩٣. مهمة دفتري نمره ١٦٧٢، ص ١٢٤ .

(*) مما ذكره شكيب أفندي أن الدول الأوربية كانت تعارضه كلما حاول وضع مادة إدارية تحول دون تفاقم الأزمة، وقد كانوا يثيرون الشغب ضده. للمزيد انظر: تقرير شكيب أفندي المقدم للمجلس الهمايوني في١٦ كانون الأول١٨٤٥م.

وقفت فرنسا موقف المتحفظ، وأكدت برنامجها المفضل السابق الذي يستهدف الرجوع إلى وحدة السلطة المسيحية برئاسة آل شهاب النصارى، وضرورة تفوق الموارنة، ولذلك فقد صرحت بأنها تعد «نظام شكيب أفندي» تدبيراً مؤقتاً[(١)]، مع أن القنصل الفرنسي كان حريصاً على تطبيق هذا النظام[(٢)].

أما بقية الدول الأوروبية فكانت تواقة لوضع نهاية للمسألة اللبنانية، وبدا لها أن نظام «شكيب أفندي» تسوية سعيدة تؤيد استقلال الجماعات المسيحية في جبل لبنان وتعطيهم ضمانات جدية، وقد كف ممثلو الدول عن سياستهم التقليدية في تغذية الأحقاد وانصرف كل منهم إلى تدعيم نفوذ بلاده بالوسائل السلمية أي بالتبشير والتعليم، فأنشأ البريطانيون مدارس عديدة لإرسالياتهم وجمعياتهم، وحذا حذوهم الأمريكيون وكذلك الروس والنمساويون والفرنسيون كان لهم حظ من حظوظ الآخرين، فطبعوا العلم في لبنان بطابع الثقافة اللاتينية، وخف التوتر لأن عملاء فرنسا وبريطانيا كفُّوا عن الكيد نتيجة التقارب الفرنسي البريطاني والتزام الدولتين جانب الدولة العثمانية في حرب القرم ضد روسيا، ولكن ما إن وقعت معاهدة الصلح في باريس عام ١٨٥٦م حتى عادت السياسة الأوروبية محاولة ترسيخ قدمها عن طريق نشر الخلاف بين الطوائف مستعينة بالإرساليات الدينية والتعليمية وهي أقوى وسائل نشر النفوذ، وكل هذه الإرساليات كانت ترسخ حب دولتهم وإجلالها ولا تغرس في تلاميذها إلا ما يخدم هذه السياسة، ولذا فإننا لا نجد ثقافة وطنية وتربية لبنانية صميمة، وهكذا أصبح الجبليون بفعل السياسات المتضاربة وكأنهم أناس لا وطن لهم ولا شعور قومي، وكان من الطبيعي أن تتدهور أوضاعهم نحو أزمة الستين[(٣)]. وإذا كان الشعور المحلي بدا وكأنه بعيد عن الوسط السياسي الذي يعصف بالبلاد فلأن الزعامة الإقطاعية أرهقت الفلاحين بالتزامات لا حدود لها، فضلاً عن عجز الفلاحين عن إرسال أبنائهم إلى المدارس

---

(١) طربين، مرجع سابق، ص٩٢. ومهمة دفتري نمره ١٦٧٢، ص ١٢٤.

(٢) الصليبي، كمال سليمان، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٣) طربين، المرجع السابق، ص٩٢-٩٣. ومهمة دفتري نمره ١٦٧٢، ص ١٢٤.

ولاسيما بالنسبة للطائفة الموحدية، التي عمل فلاحوها خدماً وحشماً لدى زعامتهم، في حين لجأت الطائفة المارونية إلى إرسال أبنائها إلى المدارس، وقد عمدت فرنسا إلى تزويد أبناء الطائفة المارونية بكل مستلزمات وسائل التعليم[١].

٩- ثورة الفلاحين في كسروان سنة ١٨٥٨م:

قبل التحدث عن ثورة الفلاحين لا بد لنا من تعريف الثورة، فالثورة ضرورة حتمية لقوى اجتماعية يعجز النظام القائم عن احتوائها أو تمثيلها، ولنجاح الثورة يجب أن يتوفر فيها شرطان:

الشرط الأول: عجز الحاكمين عن القيام بأعباء الحكم.

الشرط الثاني: قدرة المحكومين على القيام بأعباء الحكم، ولكل ثورة مبدأ وقائد.

ضمن هذه المعطيات فإن ثورة الفلاحين تتوافر فيها بعض الشروط التي تمكننا من الحكم على تحركات فلاحي كسروان بأنها ثورة وثورة شعبية ديمقراطية، كان وقودها فلاحو كسروان الذين عانوا من الظلم كثيراً وعبر قرون زمنية طويلة، وكان لابد من إعلان احتجاجهم على الواقع وإنذار السلطة الحاكمة بأنهم مظلومون ويطالبون بحقوقهم المشروعة[٢].

لم تكن القوى الاجتماعية تعيش حياة مترفة، فلقد أرهقتها الغزوات الخارجية ودمرت أملاكها وطحنتها بضرائبها، وشردتها الحملات العسكرية ولا سيما العثمانيون الذين اشتهروا بكثرة الضرائب وكثرة الاستهلاك، ولم يكن القرن التاسع عشر أفضل حالاً بالنسبة للقوى الاجتماعية وخاصة الفلاحين الذين يعيشون ما بين رحمة السماء ورحمة السيف والبذلة العسكرية، ولهذا فقد بدت القوى الاجتماعية من عمال وفلاحين مسحوقين دون رحمة ولا هوادة، ولم يرزقوا بشخصية تجسد آمالهم وآلامهم ولو على الأقل باحتجاج كلامي صارخ، فكيف لهم أن يتوفر السلاح الذي ينشدوه لرفع كاهل ظلم الإقطاع المحلي عنهم. حقيقة لقد سحق فلاحو جبل لبنان كافة، وفي الوقت نفسه، فقد عجزوا عن تحديد ظلامهم وجزاريهم، وتعود

---

(١) مهمة دفتري، نمره ١٦٧٥، ص ١٠٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه، نمره ١٦٧٥، ص ١١٠.

ثورة الفلاحين إلى أسباب عدة، ويعد سوء سلوك المشايخ واستبدادهم وتسويغهم ما لا يجوز تسويغه، وافتاؤهم بما لا يجوز الإفتاء به، في حين عاش هؤلاء المشايخ والسادة الإقطاعيون في بروج تحيط بها حدائق غناء من أهم هذه الأسباب.

لقد تميزت الفترة بين عامي ١٨٤٦-١٨٥٦م بالهدوء النسبي، وكان من العوامل التي ساعدت على ذلك تولي الأميرين «حيدر أبي اللمع» و «أمين أرسلان» لمنصب القائمقاميتين، وقد عرف هذان القائمقامان بالاتزان والحكمة. كما تولى السدة البطركية المطران «يوسف الخازن» الذي عرف بحسن علاقته مع الموحدين. أما على الصعيد الخارجي فقد كان لانشغال الدولة العثمانية والدول الأوروبية بحرب «القرم»(١) آثار على تهدئة الأوضاع في لبنان(٢).

وفي عام ١٨٥٤م ظهرت على المسرح السياسي اللبناني شخصيتان أدتا دوراً خطيراً في أحداث السنوات القليلة القادمة وهما البطريرك «بولس مسعد» الذي خلف «يوسف الخازن»(٣).

كان «بولس مسعد» رجلاً نشيطاً شديد التعصب لدينه ومبغضاً لرجال الإقطاع، إذ كان ينتمي إلى أسرة من عامة الناس، وكان نتيجة انتخابه بطريركاً أن انحاز الكهنوت الماروني علناً إلى جانب الفلاحين في موقفهم ضد الأسر الإقطاعية.

أما الشخصية الثانية فهي «بشير أحمد أبي اللمع»، إذ أنه بعد وفاة «حيدر أبي اللمع» عام ١٨٥٤م حدثت انقسامات في صفوف الموارنة بين أنصار ابن أخيه «بشير عساف» الذي أصبح قائمقاماً خلفاً للأمير «حيدر»، ولكن سرعان ما اتضح أنه لم يكن أهلاً للمنصب، فاتفق «وفيق باشا» وقنصلا بريطانيا وفرنسا على استبداله «ببشير أحمد». وكان «بشير أحمد» قد ولد موحدياً، وعُرف عنه أنه كان على علاقات طيبة مع الموحدين، فرفض أنصار «بشير عساف» الاعتراف به قائمقاماً ، وأعلنوا أنه مسيحي بالاسم فقط ، وهكذا انقسم المسيحيون إلى «عسافيين» و «أحمديين» مما زاد في تفسخهم.

---

(١) نشبت حرب القرم بين روسيا والدولة العثمانية سنة ١٨٥٣ وتوقفت سنة ١٨٥٦م.

(٢) أبو صالح، ومكارم، مرجع سابق، ص٢٥٦.

(٣) طربين، مرجع سابق، ص٩٣-٩٤. ومهمة دفتري، نمره ١٦٧٥، ص ١١٠.

أما الموحدون فكانوا في هذه الأثناء يعيدون تنظيم صفوفهم إلى «يزبكيين» و«جنبلاطيين». وقد كان الجنبلاطيون صفاً متراصاً خلف زعيمهم «سعيد جنبلاط» الذي تؤيده بريطانيا. أما الحزب اليزبكي فلم يتعدَّ كونه رابطة واهنة بين المشايخ تعمل على الوقوف في وجه «سعيد جنبلاط»(١).

لقد رأى العثمانيون أن لا سبيل إلى مقاومة الجنبلاطيين إلا بإثارة قائمقام الدروز على «سعيد جنبلاط»، حيث علم القائمقام الموحدي «أمين أرسلان» أنه بخلاف أخيه «أحمد» يدين بمنصبه «لشكيب أفندي» لا إلى اختيار مشايخ الموحدية، وكانوا يعنون بذلك طبعاً «سعيد جنبلاط»(٢).

إن نقمة الموحدين على العثمانيين كانت بسبب خصومتهم «لسعيد جنبلاط»، فكثرت أعمال العصيان في مناطقهم بين عامي ١٨٤٩-١٨٥٢م، مما سبب للسلطات العثمانية متاعب شديدة، وفي الوقت نفسه توحَّد الجنبلاطيون واليزبكيون، وبدا الاتحاد الموحدي الجديد وكأنه «جمهورية صغيرة مستقلة» متحالفة مع بريطانيا(٣).

لكن بعد عام ١٨٥٢م أجرى العثمانيون تعديلاً في سياستهم تجاه الموحدين، إذ أدركوا عجز الفرنسيين عن مقاومة «سعيد حنبلاط» والنفوذ البريطاني، فأداروا ظهورهم للقنصلية الفرنسية في بيروت، وأخذوا ينشدون صداقة الموحدين محتفظين « بأمين أرسلان » قائمقاماً ومؤيدين في الوقت نفسه قضية « سعيد جنبلاط». وظهرت أول دلائل الصداقة الموحدية – العثمانية الجديدة في عام ١٨٥٣م حين تألفت فرقة عسكرية موحدية من ثلاثة آلاف رجل بقيادة القائمقام «أمين أرسلان» بالذات للاشتراك في حرب «القرم»، لكنها لم تغادر لبنان، وفي عام ١٨٥٧م تم تعيين «خورشيد باشا» في بيروت الذي عمل على زيادة التقارب، إذ بذل الوالي الجديد جهده لكسب الموحدين إلى جانب العثمانيين بشتى بوادر العطف والتشجيع(٤).

---

(١) الصليبي، مرجع سابق، ص١١٠-١١٣.
(٢) مهمة دفتري، نمره ١٦٨٩، ص ٢١١ .
(٣) المصدر السابق نفسه، ص ٢١٢ .
(٤) المصدر السابق نفسه، ص ٢١٢ .

أما في قائمقامية المسيحيين فقد واجه الأمير «بشير أحمد» منذ أيام حكمه الأولى عداوة المشايخ الخازنيين الذين كانوا في الواقع شبه مستقلين بكسروان، وأسرتهم أقوى نفوذاً وأوفر ثروة وجاهاً وشهرة من أسرة أبي اللمع، كما واجه الأمير عداوة الإكليروس الماروني لأن القائمقام الجديد ولد موحدياً بزعمهم ولم يكن معروفاً بإخلاصه للحياة الدينية المارونية كسلفه الأمير «حيدر». وكان من الممكن أن يتم تجاهل هذا الخلاف «الشخصي» بين القائمقام والكنيسة المارونية لولا وجود البطريرك «بولس مسعد» الذي كان ذا تمسك شديد بمعتقداته الدينية وذا كره ملحوظ للطبقة الإقطاعية، وهو ابن أسرة متواضعة من كسروان، وكان يمثل رغبة رجال الإكليروس في أن يحلّوا محل المشايخ بعد أن أتاح لهم نظام «شكيب أفندي» الظرف الملائم لتهديم صرح السلطة اللبنانية التقليدية، كل ذلك وسع شقة الخلاف بينه وبين الأمير «بشير أحمد» من جهة، وبينه وبين آل الخازن الذين يمثلون أرستقراطية كسروان من جهة أخرى[١].

حاول القنصل الفرنسي إزالة الخلاف بين الأمير «بشير» ومناوئيه الذين أبوا أن يعترفوا بسلطته وهم من المشايخ الإقطاعيين وخاصة آل الخازن، وحذرهم من الاختلاف والانقسام، ولكن المشايخ لم يستمعوا له وأصغوا إلى تحريض القنصل البريطاني[٢]. وقد تحزب أهل البلاد بعضهم للأمير « بشير أحمد » فعرفوا «بالأحمديين»، وبعضهم للأمير «بشير عساف» وعرفوا «بالعسافيين»[٣].

وعلى الرغم من أن إنكلترا قد وافقت منذ البداية على تعيين الأمير «بشير أحمد»، غير أنها غيرّت موقفها وحولت تأييدها إلى منافسه الأمير «بشير عساف»، كما أيدت آل الخازن بسبب نضالهم ضد «محمد علي باشا» في سورية. وهكذا اضطربت أحوال البلاد بين عامي ١٨٥٦-١٨٥٧م، واجتمع فريق المشايخ الخازنيين والحبشيين وغيرهم من المشايخ وأبناء الأمراء في ٥ أيار ١٨٥٨م قرب

(١) عمر، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٢٨-١٢٩.

(٢) طربين، مرجع سابق، ص٩٥.

(٣) طربين، المرجع السابق نفسه، ص٩٥. نقلاً عن البشعلاني، اسطفان، لبنان ويوسف بك كرم، بيروت، مطبعة صادر، ١٩٢٥و ص٢٢٣.

نهر الكلب، واتفقوا على خلع الأمير «بشير أحمد»، وبعد بضعة أيام اتجه ما يقرب من ألف رجل إلى قصر الأمير وهددوه بالموت، إن لم يترك منصبه فاضطر للرضوخ في ١٢ أيار من السنة نفسها(*).

لقد أدى النزاع بين «بشير أحمد» ومنافسه «بشير عساف» إلى توجيه ضربة قاضية إلى سلطة القائمقام، والأهم من ذلك أن الفلاحين الخاضعين للظلم والإرهاق رأوا في ثورة المشايخ على القائمقام مثلاً يحتذى(١). ولم يكن من المعقول أن تقبل السلطات العثمانية بطرد القائمقام الذي نصبته بهذه الطريقة المزرية، فأعادته إلى منصبه(٢). وأمره «خورشيد باشا» -الذي عين والياً على صيدا - بجمع الضرائب رغم فقدان هيبة القائمقام وسلطته على البلاد. وقد رفضت العناصر المعارضة التعاون مع «بشير أحمد» وهددته وموظفيه باللجوء إلى القوة إذا أقدم على تنفيذ أوامر «خورشيد باشا»، ونتيجة لذلك استدعى «خورشيد باشا» القائمقام إلى بيروت للتحقيق معه وعين قريبه «حسن أبي اللمع» قائمقاماً بالنيابة. وفي أيلول أعيد الأمير إلى منصبه، لكن «خورشيد باشا» لم يوثق ذلك رسمياً، واكتفى بأن أبقى معه قوة مؤلفة من ٢٠٠ رجل من العساكر غير النظامية، وفي تشرين الأول عام ١٨٦٠م أصدر « خورشيد باشا » أمراً بإعادة الأمير إلى منصب القائمقامية المسيحية، ولكن الاستياء لم تقل حدته، ولم يتمكن الأمير من استعادة هيبته لأنه بدا للجميع أنه عاجز عن اتخاذ موقف(٣).

إذاً, ما إن جاءت أواخر عام ١٨٥٧م حتى أصبحت الحالة في لبنان في منتهى التعقيد. فقد جرَّ طغيان مشايخ الموحدين ووكلائهم في المناطق الجنوبية

(١) كتب«شكيب أفندي» أن المشايخ قد انقسموا على أنفسهم بسبب الإغراءات التي قدمتها بريطانيا لهم، وأفاد أنه من غير المعقول أن يكون بعضهم يملك وجهين، وجه مواطن مخلص والوجه الآخر يتبدل حسب المواقف. للمزيد انظر تقرير شكيب أفندي المقدم إلى الديوان الهمايوني، ارشيف رئاسة الوزراء رقم ٢٣.

(٢) طربين، مرجع سابق، ص١٠٠-١٠١.

(٣) الخازن، فليب وفريد، مرجع سابق، ج١، ص٣٠٨.

(٤) عمر، عمر عبد العزيز، مرجع سابق ، ص١٢٩.

خلاف الموحدين والمسيحيين إلى هاوية الأزمة. وهنا أيَّد البريطانيون الموحدين، فيما أيَّد الفرنسيون المسيحيين. أما في المناطق الشمالية فلم تكن الحالة أقلّ سوءاً، إذ وقف الفلاحون والإكليروس الماروني يؤيدهم الفرنسيون والنمساويون وجهاً لوجه أمام الأسر الإقطاعية التي تؤيدها بريطانية. وفي الوقت نفسه، دعم الفرنسيون القائمقام «بشير أحمد أبي اللمع» وأنصاره من الحزب «الأحمدي»، فيما ناصر البريطانيون « العسافيين » . أما العثمانيون فسعوا إلى توسيع شقة الخلاف في قائمقامية المسيحيين منتصرين لهذا الفريق أو ذاك حسب الظروف. وهكذا أصبحت القضية اللبنانية من التشابك بحيث لم تقع حادثة في لبنان إلا كان لها صدى في عواصم أوروبا وخصوصاً لندن وباريس(١).

- **أحداث الفتنة :**

إن عواقب عصيان آل الخازن للقائمقام «بشير أحمد» لم تقع عليه وإنما وقعت عليهم (إذ تحول عصيانهم إلى عصيان الفلاحين عليهم). لقد حاول الثائرون من آل الخازن على القائمقام عرقلة سير الإدارة في الجبل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من امتيازاتهم وأملاكهم المهددة من نفوذهم المتداعي الذي تطلع إليه الإكليروس الماروني. ولكن حركة الفلاحين حاولت التخلص من مظالم المشايخ الإقطاعيين ومن مطالبتهم الجائرة بالهدايا الإلزامية والديون المتراكمة التي بلغت فائدتها في بعض الأحيان من ٢٠ إلى ٥٠%. ولقد لقيت حركة الفلاحين ضد مشايخهم تأييداً من القائمقام ومن الإكليروس الذي صمم على أن يحل محل الأسر الإقطاعية في القيادة المدنية خصوصاً بعد أن أصبح لهم بموجب نظام «شكيب أفندي» صوت مباشر في تعيين الوكلاء(٢)، واستعد الفلاحون المستاؤون للإغارة على أملاك المشايخ وطردهم منها، وتفاقمت الفتنة خصوصاً بعد تردد إشاعة إطلاق النار على «طانيوس شاهين» زعيم الحركة، فانقض الفلاحون على مشايخهم في أماكن

---

(١) الصليبي، كمال سليمان، مرجع سابق، ص١١٤.

(٢) طربين، أحمد، مرجع سابق ، ص١٠٣. عمر، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص١٢٩-١٣٠.

متعددة واغتصبوا أملاكهم وحصروا ريعها في أيديهم وقتلوا بعض الخازنيين، وفرَّ معظم المشايخ إلى بيروت وما جاور كسروان، وامتدت الحركة من كسروان إلى المتن[1].

وقد عبَّرَ الفلاحون الثائرون عن مطالبهم في رسالة بعثوا بها إلى البطريرك «بولس مسعد» في ١٧ كانون الثاني سنة ١٨٦٠م وتشتمل على:

١- طلب المساواة في توزيع الضرائب.

٢- إبطال المظالم والهدايا الإلزامية للمشايخ في المناسبات.

٣- تمثيل شعبي للأهالي.

٤- مساواة الجميع أمام القانون وفي الهيئة الاجتماعية.

وفي الحقيقة هدفت مطالب الفلاحين إلى إسقاط سلطة المشايخ وامتيازاتهم وهم في هذا يلتقون مع رغبات الإكليروس الماروني، وربما يرجع التأييد الذي لقيه الفلاحون من رجال الإكليروس إلى أن تلك الفئة الأخيرة قد نشأت في بيئة ريفية متواضعة، ولأنهم أبناء فلاحين محرومين من الأرض اتجهوا نحو الأديرة ليعملوا في أملاكها وأراضيها[2].

كان لنجاح حركة الفلاحين أثر كبير في جميع أنحاء لبنان خصوصاً في المناطق الموحدية، ولكن الأوضاع هنا لم تكن مثل الأوضاع هناك، إذ كان فلاحو الشوف والغرب والجرد خليطاً في تلك المناطق التي ما تزال أحداثها عالقة في الذاكرة، ولم يثق الفلاحون الموحدون في نيات جيرانهم النصارى، فترددوا في الوقوف معهم في وجه مشايخهم وخصوصاً أن هؤلاء كانوا موحدين مثلهم. وفي نهاية صيف عام ١٨٥٩م حدث تململ في القرى الموحدية ولكن المشايخ تمكنوا من السيطرة عليه، وحذروا الفلاحين الموحدين من المسيحيين، وأُشير عليهم بتجنب الفتنة والوقوف صفاً واحداً مع زعمائهم مهما كانت الظروف. ولكنه في أواخر

(١) طربين، المرجع نفسه، ص١٠٤. نقلاً عن العقيقي، أنطون ضاهر، ثورة وفتنة في لبنان، صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من١٨٤١ إلى١٨٧٣، شرح يوسف ابراهيم يزبك، بيروت، مجلة الطليعة، ١٩٣٩، ص١٦١.

(٢) طربين، مرجع سابق، ص١٠٥، عمر، مرجع سابق، ص١٣٠.

شهر أغسطس وقع شجار مسلح في المتن بين مسيحيي بيت مري وموحديها، فبدا هذا الشجار في حينه إنذاراً للموحدين، مما حملهم على التمسك أكثر فأكثر بوحدة الصف، وكان من المحتم أن تتخذ حركة الفلاحين في المناطق الموحدية صبغة طائفية.

وهكذا أصبح نشوب الفتنة الطائفية أمراً أكيداً، ولم يكن أحد يدرك أنها ستكون مقدمة لحرب أهلية مؤسفة، فأسرع «خورشيد باشا» لإنهاء الصراع وعقد صلح تدفع بموجبه ديَّة فرق القتلى حيث أن تلك الأحداث قد تخللتها صدامات دامية وإحراق قرى، وقد رفع مسيحيو حاصبيا التماساً إلى الباشا يطالبون فيه تعين حاكم تركي مباشر عليهم خوفاً من عدوان الموحدين، وعندئذ أرسلت الحكومة قوة من الجند المنظم لحفظ الأمن في البلد، ولكن بعد فترة وجيزة اندلعت نار الحرب الأهلية وخاصة في المناطق المختلطة من الجبل.

أما من حيث شخصية «طانيوس شاهين» فهو شيخ شباب رفون، احترف البيطرة، وكان طويل القامة، قوي البنية في الثالثة والأربعين من عمره، وكان ذا طبع حاد ميالاً إلى العنف، وقد قبل قيادة الثورة بعدما تخلى عنها «صالح صغير»[1] لأنه شعر بدنو الخطر، وتحول البلاد إلى بركة من الدماء نتيجة للاحتقان المتأصل عند الطرفين.

فشلت مختلف الوساطات الرامية إلى حقن الدماء، لكن الفتنة الدموية تأكدت بعدما تنادى الفلاحون إلى الاجتماع حيث قرروا طرد آل الخازن من المنطقة[2].

* خلاصة الفصل :

لقد علمتنا الأحداث أن نركِّز جهدنا على النقاط البارزة الرئيسة التي شكلت محور البحث الذي نحن بصدد معالجة أحداثه، أما إذا كان الحديث عن لبنان، ذلك البلد الذي غدا عقدة ربط وفصل، ولهذا تدافع الأوروبيون إليه حاملين في جيوبهم الذهب الرنان وفي عقولهم خبيث الكلام بغية عدم إقامة صلة ربط ما بين عربه وعروبته.

---

(١) الأسود إبراهيم بك، تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، مرجع سابق، ص٤٣٧.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص٤٣٧.

لقد أدرك الأوروبيون أنهم بالذهب الرنان يشترون سفلة العرب وجبناء الإنسانية، وبخبيث الكلام يخدعون شرفاء القوم وفاقدي الضمير، وواقع الأمر فقد تمكن الأجانب من تحقيق أهدافهم وإنزالهم الضربات الحاسمة بالقوى الشعبية لأن الفتنة قامت، والصراعات ترسخت، والهوية مزقت، ولكنها ظلت تصرخ بأشلائها عرباً وعروبة، يجمعها هلال وصليب في إطار الجامع والكنيسة.

لم يكن العثمانيون في هذه المرحلة أكثر من جهلة سياسة ، ولم يكن الأوروبيون سوى مراهقي أحلام فاسدة، فجهالة العثمانيين انعكست على الإسلام ومزقته إلى فرق مذهبية متصارعة لا غالب فيها ولا مغلوب، أما مراهقو السياسة فقد تصوروا أنهم بإقامة الفتنة تضيع الهوية وتقتل القومية - كما فعلوا في ديار الآخرين - غير أنهم تناسوا أن الهوية عربية والقومية عربية ومن المستحيل التأثير على أطرافها.

يصعب الحديث بشأن تقديم خلاصة عن تآمر ومؤامرة لأنهما لا خلاصة لهما، ولطالما كانت الدولة العثمانية لا تسعى فعلياً لمداواة الجراح، فما الفائدة من ترك المريض قيد المعالجة ؟ أوروبا تخطط والدولة العثمانية تساعدها عن جهالة في هذا التخطيط، ولو أننا قرأنا هوية المبعوثين العثمانيين الذين كلفوا بمعالجة الأحداث في لبنان لأدركنا أن تاريخهم الولادي لا يربطهم بالإسلام ولا يرتبط بالدولة العثمانية بقدر ما يحققوه من مكاسب مادية وشهرة، ولكن الشهرة وإعطاء شهادة حسن سلوك كانت بأيدي فرنسا وبريطانيا، والسلطة العثمانية تضع الطغرا (الختم) السلطاني على هذه الشهادة .

إن القضية ليست معقدة لدرجة أنها لا تحل إلا بإقامة قائمقاميتين واحدة مارونية وأخرى موحدية، وهي لا تحتاج لأكثر من مصداقية الحل، ولطالما كانت المصداقية غائبة والسلطة غائبة، فمن الطبيعي أن يكون الحل غائباً. وفعلاً هذا ما حدث وما رتب له، وهذا ما يمكن ذكره كأحداث، أما الرؤية فلها حديث مغاير تماماً لأنها لا تنطق غير الحقيقة والحقيقة الكاملة مبالغة ... الخ .

الفصل الثاني

مساوئ الإدارة العثمانية خلال مرحلة القائمقاميتين

١- ولادة نظام القائمقاميتين.

٢- بروز عوامل الانشقاق والتجزئة.

أ - بروز تيارات سياسية.

- تيارات سياسية داخلية .
- تيارات سياسية خارجية .

ب- موقف إدارة القائمقاميتين من التيارات السياسية.

٣- الموقف الأوروبي من نظام القائمقاميتين.

أ - موقف دول أوروبا.

ب - موقف الدولة العثمانية.

جـ- فشل نظام القائمقاميتين.

٤- إصلاحات الدولة العثمانية في جبل لبنان .

أ - حوادث ١٨٤٥ م.

ب - مشاركة الدول الأوروربية في الأحداث.

جـ- إصلاحات شكيب أفندي.

٥- الحياة الثقافية في أثناء عهد القائمقاميتين.

١- أثر المؤسسات الدينية المحلية والخارجية.

٢- الإرساليات الأوروبية وأثرها.

١- الإرساليات الأمريكية .

٢- الإرساليات الفرنسية .

٣- إرساليات أخرى .

٣- المظاهر الثقافية والتعليمية .

١- المدارس.

٢- الطباعة.

٣- الجمعيات.

٤- أبرز مفكري هذه الحقبة.

مساوئ الإدارة خلال مرحلة القائمقاميتين

إن القارئ للتاريخ يدرك أن الخيارات السلطوية مسألة معقدة، يصعب فيها الخيار والاختيار، فلبنان شهد خلال مراحل السلطة العثمانية فترة هدوء جزئي وعبر مراحل تاريخية متقطعة، وكنا قد أشرنا إليها عبر فقرات عدة، غير أن التعددية السلطوية من عثمانيين إلى معنيين إلى شهابيين جعلت منه موضوع تجاذب داخلي وخارجي، وأيضاً قد أشرنا إليهما سابقاً.

إن خضوع الأجزاء الرئيسة من لبنان لإدارة الشهابيين وتعميقهم لنفوذ الإقطاع المحلي قد هيأ له العودة إلى دائرة النفوذ العثماني المباشر، في وقت لم تكن الإدارة العثمانية قادرة على إيقاف دورانها حول نفسها بسبب المصاعب التي ترتبت إثر عدم اهتمام سلاطين القرن الثامن عشر بتدارك اتساع دائرة الفساد الذي لم يعد الإصلاح مجدياً معه، وخير مثال على ذلك اقتلاع الإنكشارية المترهلة من قاموس العسكرية المحلية والدولية، وإذا كان السلطان سليم الثالث ١٧٨١- ١٨٠٧م قد حاول الإصلاح فلأنه دخل وأسلافه إلى العرش تحت ظلال سيوف الإنكشارية، فهبت لديه نخوة الإصلاح، فبدأها لكن بدايته كانت خاطئة وأودت بحياته.

كانت الأوضاع في لبنان مشابهة تقريباً لوضع العرش العثماني وليس السلطة لأن العرش أصبح موضع تجاذب أطراف عدة محلية دافعها الإصلاح والعودة إلى المجد السابق، ومحلية غريبة لا يناسبها ثبات العرش، فمد يد المساعدة للخارج مستجدياً تدخلهم لإصلاح الأوضاع التي باتت تنذر بهبوب عاصفة قد تودي بالعرش وتعيد العثمانيين إلى الخيمة التي انبثقت منها دولتهم ثم امبراطوريتهم، لكن لبنان بإداراته المتعاقبة لم ينبثق من خيمة القبيلة ولم يقم برجولة مقاتليه، بل هو وحدة جغرافية سياسية شكلت مع جيرانها جزءاً مهماً جغرافياً وتاريخياً، وإذا كانت إداراته قد عانت اضطراباً فمرده إلى عدم إيمانهم بمضمون السلطة بل

لأنهم اهتموا بالإطار السلطوي القائم على التوفيقية العائلية والطائفية والمذهبية، ولكن هذا لا يؤثر في كيانه السياسي والجغرافي رغم خدشه لمشاعر القوى المكونة له، غير أن هذه القوى قد جرحها الجندي التركي بفرضه السخرة، وجرّحتها ضرائب العثمانيين التي لاتنتهي.

من هذا المنطلق فقد عُرفت مسبقاً نتائج الإدارة في ظل القائمقاميتين قبل الشروع في استلامها لأنه من العبث أن تدار البلاد على أساس المحسوبية الدينية، فالحاكم الذي قد يعهد إليه إدارة قضاء أو مركز أو سنجق أو لواء هو حاكم وصاية، أي هو رهين لها وأسير رضاها ومطاوع لإدارتها، ومن العبث أن يتحقق التضامن الوطني ولاسيما في أثناء الاجتماعات أو اللقاءات مع إله الوصاية، لأن مشادات جارحة قد تتخلل هذا الاجتماع أو اللقاء عندها يموت الحرص الوطني والقومي وعندها يبحث حاكم الوصاية عن مصالحه الذاتية وعلى حساب من عدّها سابقاً قواه، جماهيره، رفاقه، عبيده، وتحت المسميات كافة لن يتغير هدفه، لأنه مدرك سلفاً أن أيام وصايته قد أفلت، لأن هناك بديلاً مناسباً أكثر منه.

إن كل إدارة لا تنبع من بنية شعبية تغدو بعد زمن إدارة نفعية غير حريصة على النجاح، لاسيما الإدارات المصطنعة التي جمعت من خليط بشري غير متجانس كما حدث في لبنان خلال مرحلة ما سميت بمرحلة القائمقاميتين، لأن القوى التي أسهمت في جمعها هي قوى غريبة (عثمانية + فرنسية + إنجليزية)، أديرت من قبل قوى إقطاعية (مارونية + موحدية)، وقودها وقواها جماهير مزقتها الأهواء وطحنتها الضرائب. من هنا تكمن مساوئ هذه الإدارة، فالمساوئ لا تكمن فقط في التصرفات، وإنما في بناء مستقبل تتحكم به اتجاهات طائفية.

١ – ولادة نظام القائمقاميتين :

لم يلق تعيين عمر باشا النمساوي قبولاً أوروبياً، ولدى احتجاجهم على إدارته وتصرفاته أجابهم الصدر الأعظم عالي باشا أنه سيعمل على تلافي الأمر فور وصول تقرير عمر باشا إليه، وأنه سوف يعمد إلى إجراء تحقيق عام في لبنان.

ولدى معرفة السلطان بما يجري في لبنان احتج بشدة على تدخل الأوروبيين بشؤون ممالكه غير أن السفير البريطاني وضحَ له أنه لا يستطيع أن يقاوم أوروبة دون مساندة بريطانيا له.

إذا كان السلطان العثماني حريص على سلامة لبنان، وأوروبة حريصة هي الأخرى على سلامته، فلم لا يتفقان لإخراج لبنان من أزمته[*].

من هذا المنطلق وبتلك الذرائع والحجج اضطر الباب العالي للإذعان، ففتح باب التفاوض بينه وبين سفراء الدول الأوروبية بهدف تنظيم شؤون لبنان بشكل نهائي[١].

وبهذا الصدد يذكر المؤرخ التركي إسماعيل أوزون جارشلي تحت عنوان (الموقف اللبناني) بالقول: « لقد كان موقف السلطان ضعيفاً لأنه لم يكن قادراً على مواجهة سفراء الدول الأوروبية هذا من جهة وتظاهره بالحرص على المسيحيين وسلامتهم حيال أوروبة من جهة أخرى، ولم يكن السلطان على معرفة بالانقسامات المسيحية، وكل ما يعرفه عن الدين ما قاله له مفتي الإسلام الذي شرح له موقف الجماعات الإسلامية من سلطانه وعرشه، أما فؤاد باشا رئيس مجلس الوكلاء آنذاك فقد كان على علم بمجريات الأمور، فلم يقاطع المفتي في حديثه قط، فضلاً عن أن السلطان العثماني حتى ولو كان على دراية بمجريات الأمور فلن يجرؤ على إغضاب أوروبا التي تقف إلى جانبه في أزماته المتلاحقة فضلاً عن حمايته من روسيا الطامعة بملكه ولاسيما بعدما تكفلت تلك الدول بتقليم أظافر محمد علي باشا، وتصريح فرنسا له بأن محمد علي باشا ليس حليفها إذا حاول إغضاب جلالة مولانا السلطان» [٢].

وأضاف محللاً الموقف اللبناني بالقول: **«لم يكن هم السلطان يتجاوز عرشه، فوالده لم ينزعج عندما احتلت فرنسا الجزائر، وكذلك السلطان عبد**

(*) من المؤسف جداً التباكي الأوروبي على لبنان آنذاك، فلبنان ليس في أزمة، وإنما أزمته التدخل الأوروبي المتزايد والضعف العثماني وعجز السلطان عن اتخاذ قرار شجاع.

(١) نجيم بولص : القضية اللبنانية، بيروت ١٩٩٥، ص٢٢٢.

(٢) مرجع سابق، Ismail Hakki uzun, c. ٢, s. ٤٥٩ .

المجيد لم ينزعج عندما احتلت بريطانيا عدن، وماذا يشكل لبنان بالنسبة له ؟ فولاته عليه لا يعلمونه بمعاناتهم، لأن الأمر مناط بالصدر الأعظم يساعده في ذلك زميله فؤاد باشا رئيس مجلس الوكلاء، وكلاهما يعلمان تحركات أوروبا ورغباتها، ولاسيما إذا كانت تريد التصرف بغير القيام بعمل عسكري، ولأن لبنان لا يتجرأ على النزول عند رغباتها اختلقت أزمة ١٨٤١م وما أسفر عنها من أحداث هزت الإدارة العثمانية المضطربة، فسارعت للتشاور مع أوروبة، وهنا تدخل حصن الرجعية العالمي السيد مترنيخ الذي ابتدع فكرة القائمقامية، وما إن صرح بذلك حتى سارعت الدولة العثمانية بالاستجابة قبل أوروبة»(١).

أما رضا نور فقد ذكر في مؤلفه (عثمانلي تاريخي)، إن الضعف الذي بلغته الدولة العثمانية جعلها موضع تلاعب دول أوروبة، ومن الصعب أن يكون لها قرار يتعدى الإرضاء، وهذا ليس قراراً وإنما إقرار واعتراف، كذلك فإن الدولة العثمانية استجابت لطلب أوروبة بتسوية الأمور في لبنان، لأنها كانت ترغب في تصفية المشكلات العالقة عندها وكان لبنان واحدة من تلك المشكلات، ولهذا فإن الإدارة التي أقيمت في لبنان برعاية فرنسا الحامية للمسيحيين وبريطانيا الحامية للموحدين كانت غير قادرة على إداراته، فهي إدارة فاسدة ولا يمكن أن تطبق قانوناً أو تقيم عدالة لأن ممثل الدولة العثمانية كانت مهمته إرضاء الدولتين، وإلا فإن السلطان سيعزله إذا قدمت له شكوى بحقه، ويكفيه تقرير فرنسا الذي سوف يتهمه بأنه يعادي المسيحيين ويحاربهم، فضلاً عن ذلك فإن معظم الولاة كانوا دوماً يفضلون مصالحهم على مصالح الدولة، ولم يكن عمر باشا الذي كلف بمهمة الإدارة أفضل من غيره.

لقد ارتكبت الدولة العثمانية خطأ بتعيين شخصية عسكرية على إدارة لبنان لأنها غير قادرة على محاورة ممثلي أوروبا، لأن تلك الشخصية لا تعرف غير أسلوب العنف، ولبنان بحاجة إلى إدارة مدنية تحاور الأهالي وتعمل على إقناع

---

(١) Ismail Hakki uzun, c. ٢, s. ٤٦٠ .

الزعامة المحلية الإقطاعية التي وجدت مصالح مؤمنة مع الأوروبيين وليس مع الشخصية العسكرية العثمانية(١).

إن إقامة إدارة القائمقاميتين في لبنان لن يكتب لها النجاح، لأن النزعات على إقامتها جاءت من خارج النظام العثماني، فضلاً عن ذلك فالأوروبيون اقترحوا إقامتها تماشياً مع مصالحهم، فتنازعوا على اقتسامها، كما تنازعوا مع الدولة العثمانية التي استجابت مرغمة وإرضاء لهم، أي أن مصلحة الأهالي لم تكن من الأولويات العثمانية، فالمشروع الفرنسي كان يهدف إلى إعادة لبنان إلى ما كان عليه قبل سنة ١٨٤١م، لأن إعادة الشهابيين إلى السلطة يعني تدخل بريطانيا عسكرياً، فأنصارها الموحدون لا يقبلون أن يتولى عليهم حاكم مسيحي، فضلاً عن معارضتهم الشديدة لعودة الشهابيين إلى الحكم(٢).

ومن المساوئ التي تتصدر أحداث إقامة نظام القائمقاميتين الأخذ باقتراح مترنيخ، لأنه أكد الطائفية في لبنان حيث أرغم الدول على الاعتراف بالطائفة المارونية والطائفة الموحدية، وغدا بمقدور زعامتها حضور المجالس الدولية، كما أكد في الوقت نفسه حتمية تقسيم الأراضي اللبنانية التي كانت سابقاً وحدة جغرافية.

وواقع الحال فالمشروع النمساوي الذي كسب الشرعية الدولية آنذاك هو مشروع بريطاني، لأنه جسّد وجهة النظر البريطانية من خلال النقاط التالية:

١- استبعد المشروع عودة آل شهاب إلى الحكم.
٢- قضى على الحلم الفرنسي والإكليروس الماروني الداعم للشهابيين.
٣- رجح كفة الموحدين على الصعيدين: الداخلي باستبعاد الشهابيين، وعلى الصعيد الخارجي منح بريطانيا أحقية حمايتهم دولياً.
٤- جسّد الكيانات الطائفية في لبنان، كيان ماروني وكيان موحدي. كما حال دون خضوع الموحدين لسلطة حاكم مسيحي.

---

(١) نور رضا، عثماني تاريخي، ج٤، ص٣٥٦.

(٢) نجيم بولص، القضية اللبنانية، ص٢٢٢.

٥- استبعد المشروع روسيا وحال دون منحها فرصة للتدخل في شؤون لبنان كما قطع الطريق عليها في الوصول مستقبلاً إلى المياه الدافئة.

٦- حملّ الدولة العثمانية أكثر من قدراتها وطاقاتها. وغدا أشبه بإنذار لها بالخروج من لبنان والانصراف لتسوية أمورها الخاصة.

٧- تم تجاهل الطوائف الدينية الأخرى، المسلمين بكل أطيافهم والروم الأرثوذكس، حيث جعل لبنان وقفاً على طائفتين فقط.

ومن المساوئ الإدارية لسلطة القائمقاميتين وقوف الحامية التركية في مفترق الطرق، وتجردها من أية صلاحيات تمكن الدولة العثمانية من التدخل دون إذن من فرنسا وبريطانيا، وأباحت لزعامتيهما مسألة تصريف شؤونها بمعزل عن الدولة العثمانية التي غدت مسؤولة دولياً عن الأخطاء التي ترتكب في لبنان.

٢- بروز عوامل الانشقاق والتجزئة:

قضى نظام القائمقاميتين على الوحدة اللبنانية القديمة التي أنشأها آل معن وآل شهاب، وبهذا التشعب انفرطت وزالت كتلة الجبليين التي كونها الأمير فخر الدين المعني الثاني والأمير بشير الكبير، تلك الكتلة التي حاربت الولاة الأتراك وهزمت إنكشارية الدولة العثمانية وكتائب إبراهيم باشا الظافرة. فتسنى لتركيا بالتالي أن تعمل على مناوأة الموارنة بالموحدين وعلى مناوأة الموحدين بالموارنة متى تشاء[١].

مما هيأ أسباب الانقسام والفرقة بين السكان كافة، وذلك نتيجة للوضع الجديد الناشئ عن هذا الفرز القسري للسكان والمناطق، وازدهرت المفاهيم التي تشجع المناطقية والإقليمية الضيقة كما ظهرت على السطح جملة من المشكلات والقلاقل التي يتحمل مسؤوليتها النظام الإداري الجديد.

إن أول المسائل التي برزت إلى الساحة مع هذا التقسيم هو ما دعي بقضية «المناطق المختلطة»، فالواقع أن طريق دمشق - بيروت الذي وضع حداً فاصلاً

---

(١) نجيم ، القضية اللبنانية، مرجع سابق، ص٢٢٥.

بين القائمقاميتين لم يكن سوى فاصل وهمي لا يعبر عن حقيقة التوزع السكاني بين الطرفين وتنوعه الكبير، فلبنان خليط بشري متجانس اجتماعياً، فالإمارة الموحدية الجنوبية كانت مكتظة بالفلاحين الموارنة الذين يخدمون الإقطاعيين الموحدين، وهذا الفرز التعسفي الذي يحمل شكلاً طائفياً بغيضاً قد أدلى بظلاله على هؤلاء الفلاحين الذين رفضوا أن يخضعوا للنظام الجديد(١).

لقد شكلت المناطق المختلطة العقدة المستعصية التي تعذر حلها طول عقدين من الزمن، وكان لكل من الفريقين الموحدي والمسيحي ما يسوغ موقفه من أسباب وطروحات ومواقف، ولاسيما بعد التدخل الدولي الذي منح تلك الأسباب والطروحات الشرعية ، وغدا بإمكان زعامتها التصريح بذلك دون خجل أو حياء مما تطرحه(٢).

لقد عمدت الإدارة العثمانية إلى أن تجعل تحت حكم القائمقام الموحدي جميع الأمكنة القائمة في الجهات المختلطة بهدف جعل الجبل عرضة لعاصفة شعبية غضباً واحتجاجاً من الوضع القائم المفتعل(٣).

كما أسرفت الإدارة العثمانية كثيراً في تجزئة الجبل وبث عوامل الفرقة والحقد بين أبنائه، فقام أسعد باشا بسلخ أخص بقعة مارونية عن المنطقة المسيحية وهي جبيل وملحقاتها، وهي مركز الموارنة ومهدهم وفيها دير قنوبين كرسي البطريرك والوادي المقدس، فهذه البقعة ألحقت بطرابلس، وأخضعت إلى شرائع السلطنة، فحُرم الموارنة من امتيازاتهم القديمة، وأبعدوا عما يعتزون به وهذا لن يتم مهما كان الأمر، كما برزت مسألة أخرى لا تقل خطورة وحساسية وهي دير القمر(٤).

لقد كانت دير القمر في ذلك الوقت تضم خمسة آلاف نسمة، منهم أربعة آلاف ماروني والباقي من الموحدين غير أنها كانت معقلاً تاريخياً للموحدين، وعاصمة لهم لأنها تقع في قلب منطقتهم. ولذلك رأوا ويؤيدهم الكولونيل روز أن

---

(١) طربين، أزمة الحكم، ص٧٤.

(٢) غنام، المقاطعات اللبنانية، ص٢٢٠.

(٣) نجيم ، مرجع سابق، ص٢٢٦.

(٤) المرجع السابق، ص٢٢٦.

الضرورة تقتضي إخراج هذه المدينة من دائرة صلاحيات قائمقام الموحدين علماً بأن هذا يُعَدّ تحدياً صارخاً للتقاليد وللحقوق الشرعية الموحدية.

أما وجهة نظر الموارنة في هذه القضية فتتمثل في رأي البطريرك الماروني يؤيده القنصل الفرنسي أنه لابدّ من احترام الأغلبية العددية المارونية في المدينة، إذ أن الإقرار بالواقع أقوى من أي حقوق تاريخية. وإذا كان الموارنة قد تضرروا في هذا الجانب غير أنهم كانوا قد كسبوا مناطق موحدية خلال الحرب الأهلية الأولى عام (١٨٤١ م)، ولكن موارنة دير القمر كانوا الأكثر تضرراً، وإنه يجب حمايتهم من أي تعديات قد يتعرضون لها لأنهم يعيشون في محيط موحدي وهم يشعرون بالخطر.

توالت المشروعات الفرنسية والإنجليزية لحل هذه القضية، حتى أمكن التوصل في سبتمبر ١٨٤٤م إلى حل وسط على يد أسعد باشا والي صيدا وخليل باشا قائد الأسطول العثماني الراسي أمام سواحل لبنان والمكلف بتسوية المشكلات العالقة، وتوصل إلى الحل بما يلي[١] :

تُمنح دير القمر حكماً ذاتياً يتولاه وكيل موحدي وآخر ماروني، على أن تختار كل طائفة وكيلها، وعلى أن يتبع الوكيل الموحدي القائمقام الموحدي، ويتبع نظيره الماروني القائمقام المسيحي، وحول هذه المشكلات، فقد دار جدال طويل معقد بين السلك الدبلوماسي الأوروبي والباب العالي ، ونشط الموارنة لدى الحكومات الأوروبية وخاصة البريطانية والفرنسية ، وقدّمت مشروعات عديدة للتوصل إلى حل يتقبّله المعنيون، وبتعبير آخر دُوّلت القضية الطائفية في لبنان، وغدا على المجتمع الدولي إيجاد حل يرضي الأطراف المتصارعة[٢].

وما يمكن قوله إن ما حدث قد جسدّ فعلياً كل صنوف عدم الثقة في قلوب الجميع، ووقف بعضهم تجاه بعضهم الآخر، لتشكل العمود الفقري للحرب الأهلية الثانية عام ١٨٤٥م[٣]، تلك الحرب التي بدأها النصارى وذلك بالهجوم على

---

(١) سجلات الديوان الهمايوني رقم ٢٧٠، ص ٣٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه رقم ٢٧٠، ص ٣٦ .

(٣) المصدر السابق نفسه رقم ٢٧٠، ص ٣٧ .

الشوف، ثم بالزحف على المختارة بقيادة أبي سمرا غانم، ثم أخذت بعدها نيران الفتنة تنتقل من منطقة إلى أخرى في المتن وزحلة[١].

وفي الأيام الأولى اجتاحت كل الفظائع وكل أهوال الحرب الداخلية المشؤومة نواحي لبنان الجنوبية، ونشب في كل قرية قتال بين المسيحيين والموحدين، وكان المنتصرون يحرقون بيوت المهزومين[٢].

في هذا الوقت بدا واضحاً أن كفة الموحدين هي الراجحة، وتوالت هزائم الموارنة في «عبيه» و«دير القمر» و«جزين» و«زحلة» و«حاصبيا»، فبادروا إلى الاستنجاد بالقناصل، ولكن وجيهي باشا والي صيدا رفض التدخل في الصراع متهماً الموارنة بأنهم المسؤولون عن نشوب القتال وانتشاره في حزيران عام ١٨٤٥م. وإذا كانت السلطات العثمانية راضية عما أصاب هذه المنطقة من فوضى، لتثبت للدول الأوروبية الكبرى أن هؤلاء الناس لا يمكنهم أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وأن الحكم العثماني المباشر هو الملائم لهم[٣]، غير أنه كان لا بدّ لها من أن تتدخل لتوقف المذابح الطائفية أولاً، ولتفرض سيطرتها الفعلية المباشرة ثانياً. ولهذا بعث الباب العالي شكيب أفندي أحد كبار المسؤولين العثمانيين لتنفيذ سياسة تؤدي إلى الاستقرار، وأن يكون حاسماً فيما يتخذه من إجراءات، مع مراعاة ما توصل إليه الأطراف المعنيون من حلول، خاصة ما يتعلق بالقائمقاميتين[٤].

لم يكن لترتيبات شكيب أفندي الإدارية الجديدة أي أثر فعّال أو مباشر على الأوضاع في الجبل، فترتيباته الجديدة أتت لتعكس جملة من الوقائع التي قد لا

---

(١) رعد مارون، لبنان من الإمارة إلى المتصرفية ١٨٤٠- ١٨٦١م، عهد القائمقاميتين بيروت ١٩٩٣، ص١٢٠.

(٢) قسطنطين بازيلي، سورية وفلسطين تحت الكم العثماني، ترجمة: طارق معصراني، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٩، ص٣٣٨.

(٣) مجلس وكلاء، دفتر الذهاب والإياب رقم ٥٦، ص٧٤. لقد أسهم في هذا الإجراء فؤاد باشا رئيس مجلس الوكلاء خلال الجلسة التي عقدت في ١٣ أيلول سنة ١٨٤٢م كما اقترح تزويده بقوات عسكرية، لكن الصدر الأعظم عالي باشا عارض اقتراحه تخوفاً من التدخل الأوروبي.

(٤) مجلس وكلاء: (المصدر السابق)، رقم ٥٦، ص٧٤.

تعبر عن مصالح الشريحة الأوسع من الجبليين، وإنْ أبقى للسلطات العليا العثمانية اليد العليا فيهما، وقد عدّ ذلك محاولة لعبور الأزمة الطائفية عن طريق مجلس مختلط يضم عناصر من مختلف الطوائف، كما فرض عليها أن تعمل متعاونة فيما بينها، وبالتالي فهو قد رسخ الطائفية وهيأ المنطقة لحرب أهلية لأنه لم يقدم أي حل لمشكلة المناطق المختلطة(١).

ولم يمضِ وقت طويل حتى وجد نصارى المناطق الموحدية وموحدو المناطق المسيحية أن الحال لم تصطلح بالتدابير الجديدة ، كما أدركت الأسر الإقطاعية في جميع أنحاء لبنان أن هذه التدابير تهدد مكانتها، فسعت إلى عرقلتها. فما إن عاد شكيب أفندي إلى الأستانة حتى لجأ مشايخ المسيحيين و الموحدين إلى طرقهم القديمة، ففرضوا الخوة على الفلاحين في مناطقهم ولم يكترثوا بأحد(٢).

وأمام كل هذا فلم يمضِ وقت طويل حتى توضح جلياً أن النظام الجديد سيخلف القلاقل والحروب الأهلية كونه أوجد حاكمين لا شأن لهما ولا صولة، إلا إذا أرادا أن يكونا أداة لإلقاء الفساد والشقاق في أيدي العمال الأتراك، فلم يكن لهما نفوذ ولا وسائل للحكم ولا جيوش لمنع القلاقل ولردع مثيري الفتن، فهما عبارة عن مكتوفي الأيدي وشاهدين على ما قام من النزاع بين السادة ذوي الإقطاعيات، والنزاع بين الأسر، ومن القتال الدائم بين الموحدين والموارنة فهدرت الدماء من دون رادع(٣).

لقد دهش الصدر الأعظم من التقرير الذي قدمه إليه شكيب أفندي، واتهمه أمام مجلس الوكلاء بعدم الأمانة، وأنه عمل بتوجيهات الدول الأوروبية(٤).

أ- بروز تيارات داخلية وخارجية:

أتى نظام القائمقاميتين وما رافقه من تدخل أجنبي مباشر في الشؤون اللبنانية ليصب الزيت على النار ويؤجج الخلافات القديمة في الجبل، وليعطيها أبعاداً

---

(١) نجيم ، مرجع سابق ، ص٢٢٨.

(٢) كمال: تاريخ لبنان الحديث، (مرجع سابق)، ص١٠٨.

(٣) نجيم، المرجع السابق، ص٢٢٩.

(٤) مجلس الوكلاء: كدان كلان دفتري ، جلسة رقم ٢٣.

جديدة، جاعلاً من الجبل ساحة مفتوحة لكل القوى المحلية التي تريد تصفية حسابات قديمة، ولقوى دولية دفعت بها حملة نابليون على مصر مطلع القرن التاسع عشر إلى الانتباه لمدى الضعف الذي بلغته الدولة العثمانية، وإلى حتمية امتداد الصراع الاستعماري في العالم عاجلاً أم آجلاً إلى هذه الديار، وليؤكد مسوغ القدوم الأوروبي وقد مر معنا كيف أنه كان للدول الأوروبية، التأثير الفعال على السلطنة واليد الطولى في نشوء نظام القائمقاميتين والإشراف عليه، فكان والحال كذلك من الطبيعي أن تبحث قوة خارجية عن حليف محلي لها، يخوض عنها ومن أجل مصالحها أولاً صراعات دامية، قبل أن تؤمن الهدوء التي أقرته الدول، ففي الوقت الذي كانت فيه صراعات الفريقين الأساسيين في الجبل تنهك الجبليين وتضيّق عليهم فسحة العيش، كان وراء هذه الصراعات والتحزبات والأحقاد مجموعة من القوى والتيارات الداخلية والخارجية التي تصارع بالخفاء أو بالعلن بشكل مباشر أو عبر وكلاء محليين.

وهنا نحب أن نشير إلى الاختلاط الحاصل بين التيارات الخارجية – المتصارعة معظم الوقت هي الأخرى – مع التيارات الداخلية، سواء تلك التي لها جذور قديمة، أو الوافدة والمدسوسة من الخارج، حيث أصبح ليس من السهولة بمكان فصل الصراعات الداخلية عن مؤثراتها الخارجية، وهنا تبرز كمثال مسألة الأسرة الشهابية التي هدفت الدول الأوروبية ولاسيما فرنسا إلى إيجاد قضية يمكن التستر وراءها بعوامل خفية قد تسهم ليس في زيادة التوتر، وإنما في تحوله إلى اقتتال مفاجئ له ما يسوغه في نظر القوى التي أرادت أن ينهك لبنان بأهله قبل تدخلهم سواء سلمياً أو عسكرياً.

نعم إن القضية التي شغلت الجبل في السنوات الأولى من نظام الإدارة الجديد ولم تنته إلا بإعادة عائلة الأمير المسن بشير إلى السلطة، فقبل ذلك كانت النمسا وفرنسا تثير عند كل أزمة خلافات جديدة وذلك بالتماس علني لإعادة الشهابين[١].

---

(١) بازيلي قسطنطين، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة طارق معصراني موسكو ١٩٨٩، ص٣٢٧.

وليس خافياً على أحد أن هذا كان أيضاً مطلب البطريرك الماروني وقسم لا بأس به من المسيحيين في الجبل.

وكان البطريرك والأمير بشير دائمي الاتصال منذ خروج الأخير من الجبل، وكان يحث الموارنة وزعماءهم المدنيين والروحيين على السعي لإرجاعه إلى الحكم، ويشد عزائمهم ويمنيهم بالآمال(١).

وقد أظهر البطريرك رغبة شديدة بإعادة الأمير إلى الجبل فأوكل إلى أحد المطارنة مهمة الذهاب إلى باريس ولندن كممثلٍ له وللشعب المسيحي ليلتمس من بريطانيا وفرنسا إعادة الشهابيين إلى الحكم في الجبل(٢).

بالمقابل جعلت العثمانيين الذين أزعجتهم العرائض المتواصلة والمطالبة بعودة الشهابيين همهم الأول القضاء على فكرة إعادة الشهابيين إلى الحكم، فأخذوا يؤلبون العناصر المعادية للشهابيين، ويعملون على الفوز بتأييدها.

من ذلك أنهم أعادوا للمشايخ الموحدين ولبعض الأمراء والمشايخ الموارنة الأملاك التي صودرت منهم في عهد الشهابيين(٣).

كل ذلك تم في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تلح على أن يكون قائمقام المسيحيين من الأسرة الشهابية(٤).

لقد كانت مسألة عودة الأسرة الشهابية إلى الحكم وقضية المناطق المختلطة الشغل الشاغل لجميع القوى والتحالفات الداخلية - الخارجية التقليدية والقديمة، التي كانت قد وجدت في هذه القضية - كما في غيرها من المسائل لاحقاً - فرصة للتدخل وتحقيق مكاسب مهمة على الأرض، تعزز من خلالها نفوذها وثرواتها.

---

(١) يوسف خطار أبو شقرا، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تحقيق عارف أبو شقرا، لا دار، ١٩٥٢م، ص١٤٢.

(٢) فريد وفيليب الخازن، مجموعات المحررات السياسية والمفاوضات الدولية ترجمة فندي الشعار، بيروت ١٩٨٤، ص١٤١.

(٣) الصليبي، مرجع سابق، ص٨٧.

(٤) نجيم ، مرجع سابق، ص٢٢٤.

من هنا نستطيع أن نفهم موقف آل الخازن وغيرهم من الإقطاعيين الموارنة في رفض عودة الشهابيين وتحالفهم مع إنكلترا ، واعتبار آل شهاب لأحداث عام ١٨٤٥م فرصتهم الأخيرة للعودة إلى الحكم، وبالتالي قيادتهم لبعض العمليات العسكرية وقتها(١).

وهكذا نرى ومن خلال اختلاط الأوراق أن لبنان كان مسرحاً شرعياً للدول الأوروبية التي أرادت تدويل الطائفية في لبنان، وما التيارات السياسية الداخلية والخارجية إلا نواب يمثلون دولهم، ويهيئون لساستهم مسألة التنافس الدولي.

لم يكن للاضطرابات القائمة بين الفريقين أن تخفي حقيقة الانقسام داخل كل معسكر، ففي حين عمت الانقسامات الحزبية في القائمقامية الموحدية، وأخذت الأحقاد تفعل فعلها بين أركان الحزبين اليزبكي والجنبلاطي ومناصري كل منهما، كانت القضية الاجتماعية تختمر في المناطق الشمالية منذرة بثورة شعبية ضد المقاطعجيين المسيحيين(٢).

فترتيبات شكيب أفندي لم تكن لتمنع حدوث صراعات حادة لامست قطبي السلطتين الزمنية والروحية في القائمقامية المسيحية، فبرزت خلافات الخازنيين مع الأمير حيدر ودخول البطريرك الماروني على الخط.

وقد مرّ معنا في أكثر من مكان كيف أن آل خازن هم من التيارات المسيحية الأساسية في الجبل الذين لم يكونوا يشعرون بالراحة تجاه الأحداث المتتالية في الجبل، فأسرة آل خازن المقاطعجية حاكمة بلاد كسروان لم تقبل بأسرة آل أبي اللمع إلا بشرط عدم تدخلها في شؤون مقاطعاتها وذلك خوفاً من تحجيم نفوذها، فاستمرت في معارضة حكم الأمير حيدر طول فترة حكمه مكونة مركز الثقل على صعيد المعارضة المارونية التي بلغت ذروة تحركها في تأليف «جمعية ريفون» بقيادة الشيخ فرنسيس الخازن وأبناء عمه(٣).

---

(١) غنام، مرجع سابق ، ص٢٢٦.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٤٥.

(٣) المرجع نفسه، ص٢١٨.

ولكن الأمور تفاقمت بعد وفاة الأمير حيدر وأخذت أبعاداً خطيرة داخل الإمارة المارونية، حيث جرى استقطاب علني ومفتوح من قبل مرشحي الخلافة على السلطة وهما ابن أخ الأمير المتوفى الأمير بشير عساف الذي شغل كرسي القائمقامية مؤقتاً لأربعة أشهر ونصف، وكان يحظى بدعم القناصل الأوروبيين(١).

وهؤلاء سوف يتفقون غداة حرب القرم على ترشيح أمير آخر من الأسرة اللمعية وهو بشير أحمد أبي اللمع ابن عم الأمير المتوفى، والذي اتهم في أثناء حياة ابن عمه بأنه قدم رشاوى إلى العمال العثمانيين لكي يتولى الحكم بدلاً منه(٢).

لقد ظهر هذا الصراع من خلال خلافات ومنازعات بين حزبي الأميرين المعروفين بالأحمدي والعسافي نسبة إليهما. وكان هذان الأميران قد ساعدا الأمير حيدر في إدارته للقائمقامية بحكم القرابة بينهم، ويبدو أنه كان لكل منهما أطماعه في تولي حكم القائمقامية، كما كان لكل منهما جماعته والقوى الأجنبية التي يستند إليها ويتبادل وإياها المنافع والخدمات(٣).

لقد طال هذا الانقسام سائر الأسر المقاطعجية في القائمقامية المسيحية، حتى أنه طال أيضاً الأسرة الخازنية أشد معارضي آل أبي اللمع!

لقد وجد مشايخ آل الخازن في هذا التحزب فرصة للمطالبة بحكم القائمقامية المسيحية لأنهم أعرق نسباً من اللمعيين، وأقدم شأناً في سياسة الجبل، وقد استغلوا وجود بطريرك خازني على رأس الكنيسة المارونية ليزيدوا بذلك من الانقسام الرئيسي انقسامات جديدة، ويرفعون من وضع الاحتقان والتأزم.

أما بالنسبة لمشايخ آل خازن فقد كانت الأمور واضحة فامتيازاتهم الإقطاعية ضائعة بأي ثمن، وبعد حوالي نصف قرن من الزمن سيكون هناك اثنان من أحفادهم يشعرون بالخجل من سلوك أجدادهم(٤).

---

(١) طربين، مرجع سابق ، ص٨٩.

(٢) تشالرز تشرشل: بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي، ترجمة: فندي الشعار، دار المروج، بيروت، ١٩٨٤م، ص٥٧.

(٣) غنام، المرجع السابق، ص٢٥٠.

(٤) فريد وفيليب الخازن، مرجع سابق ، ج١، المقدمة.

ومثلها مثل جميع مشاكل الجبل الأخرى فقد تفاقمت هذه الأزمة بتدخل قنصلي فرنسا وإنكلترا، الأول إلى جانب الأمير بشير أحمد، والثاني إلى جانب الأمير بشير عساف.

بالمقابل فإن المؤسسة الدينية المتجسدة بالكنيسة المارونية وأتباعها قد شهدت تقدماً ملحوظاً خصوصاً بعد وفاة القائم مقام حيدر أبي اللمع، لتأخذ زمام المبادرة في القيادة السياسية إثر الفراغ التي برز بعده.

وبالرغم من النكسة العسكرية والسياسية التي لحقت بالكنيسة المارونية في نيسان عام ١٨٤٥م ثم وفاة رأسها المدبر البطريرك يوسف حبيش، فإن الكنيسة عادت لتأخذ مكانتها السياسة وموقعها المتقدم مقاسمة بذلك سلطة القائمقام المسيحي، مشكلة المؤسسة المستمرة التي يقع عليها عبء قيادة المسيحيين بعد أن بلور منظرو أيديولوجيتها فكرة الوطن القومي الماروني، وأيقظوا الوعي الجماعي لدى الموارنة بهدف إعادة تنظيم العلاقات السياسية، ليس لإمارة الجبل فقط وإنما للوطن المسيحي على قواعد طائفية ومذهبية بلورتها وصاغتها جماعة من المفكرين والمؤرخين الموارنة(١).

هذه الكنيسة سيكتب لها أيضاً أن تقود في نهاية الخمسينيات من القرن التاسع عشر حركة فريدة من نوعها في تاريخ لبنان الحديث والبلاد العربية، كان هدفها رفع الظلم عن كاهل الفلاحين والمظلومين بوجه رجال الإقطاع(٢).

ولم يكن الوضع الداخلي في الإمارة الموحدية أفضل حالاً، فالانقسام كان قائماً بين الحزبين اليزبكي والجنبلاطي منذ الإمارة الشهابية، ولكنه ابتداءً من سنة ١٨٤١م انتقل الصراع إلى داخل البيت الجنبلاطي نفسه، وتجسد بالخلاف بين الأخوين نعمان وسعيد جنبلاط ولدي الشيخ بشير، إلا أن الأخ الأكبر نعمان اعتزل العمل السياسي عام ١٨٤٢م تاركاً مقاليد الزعامة لأخيه سعيد الذي أصبح بعد وقت قصير - بفضل أصدقائه الإنكليز - أقوى شخصية موحدية مما أثار نقمة الحزب اليزبكي عليه(٣).

---

(١) غنام: مرجع سابق، ص٢٤٦.
(٢) رعد: مرجع سابق ، ص١٣٣.
(٣) المرجع السابق نفسه، ص١١٤.

الحزب اليزبكي من جهته لم يقف مكتوف الأيدي فقد أخذ قادته يلتفون في معارضتهم حول ناصيف أبي نكد متشجعين بدعم الأتراك والفرنسيين لهم الذين لم يكونوا أقل قلقاً من اليزبكيين، فقد ازداد نفوذ سعيد جنبلاط وحلفائه الإنكليز الذين كان انتصار سعيد جنبلاط على أخيه فوزاً لنفوذهم[١].

هذا الانتصار الذي ظلت الدولة العثمانية مع ذلك تنظر إليه بقلق شديد وتشعر أنها لم تسهم به، وبالتالي لا تستطيع توظيفه عندما تريد أو تحتاج.

لقد بلغ الوضع ذروة التعقيد سنة ١٨٥٢م عندما حاولت السلطنة فرض التجنيد على الموحدين بالقوة، فنزحوا عن مناطقهم فوراً، وتوجهوا إلى وادي التيم وحوران حيث أعلنوا العصيان، وصممت الدولة على استخدام العنف والقوة لتأديبهم وردعهم، فما كان منهم إلا أن صدوا الهجوم، وقطعوا طرق الإمدادات والاتصالات بين بيروت ودمشق. وهنا حاول العثمانيون - جرياً على عادتهم - ضرب الموحدين بالمسيحيين، غير أن الخطة فشلت لأن قنصل فرنسا تدخل ناصحاً الموارنة بأن يبقوا بعيدين عما يجري، فتوقفت السلطنة هنا عن ملاحقتهم، وعاد الموحدون إلى مناطقهم مكرمين[٢].

لقد أجرى العثمانيون بعد سنة ١٨٥٢م تعديلاً على سياستهم تجاه الموحدين، بعدما أدركوا عجز الفرنسيين عن مقاومة سعيد جنبلاط والنفوذ البريطاني، فراحوا ينشدون صداقة الموحدين[٣].

وبشكل عام، وباستثناء بعض الأحقاد الموحدية الثانوية هنا وهناك كان حجم التيارات الداخلية في الإمارة الموحدية أصغر بكثير من مثيلاتها المسيحية، وإن كانت رياح الثورة الكسروانية ستفلح في زعزعة النظام الداخلي لهذا الإمارة، لا بل ستطلق الشرارة الأولى لأحداث الستين المشؤومة.

وهنا ثانية كانت الأمور مختلطة بين الفلاحين المسيحيين والمقاطعجية الموحدين، حيث أخذت الثورة شكل اقتتال طائفي، فالفلاحون الموحدون ثبتوا على

(١) الصليبي، مرجع سابق، ص١١٠.

(٢) رعد، مرجع سابق، ص١١٧.

(٣) الصليبي، مرجع سابق، ص١١٣.

أمانتهم وولائهم لأسيادهم وكانوا مرتبطين بهم بصلات دينية قوية، ثم إن وطأة الحكم الإقطاعي لم تكن شديدة عليهم كما كانت على الفلاحين المسيحيين، والعلاقات بينهم وبين المقاطعجية الموحدين كانت لم تزل كأنها في عهد الآباء الأوليين بسيطة، وفوق ذلك كله فقد شعروا بكونهم مهددين مع أسيادهم بالجلاء عن أرضهم.

علماً بأنهم يعلمون أن المسيحيين يعدونهم من الدخلاء على الجبل، ورأوا أن الموازنة بسبب كثرة مواليدهم وزيادة عددهم يوماً بعد يوم يفتقرون إلى أرض جديدة، فأدركوا أنه إذا طرد سادتهم الموحدين من أملاكهم فسيطردهم هم أيضاً بعد ذلك النصارى منها، فاجتمعت الطائفة الموحدية حول زعمائها النبلاء لصد هجمات خصمهم المشترك(١).

إذاً التكتلات الطائفية التي تنامت آنذاك في لبنان لم تكن ولادتها محلية البتة، بل كانت بضاعة أوروبية فاسدة، ورغم فسادها وعدم قناعة الزعامة المحلية بها غير القوى المستعربة التي ارتدت لباس العروبة فقد صوّرتها للزعامة اللبنانية على أنها خير وسيلة تسهم في تعميق نفوذهم.

٢- التيارات السياسية الخارجية :

إن أول ما يمكن أن يفكر المرء به عند الحديث عن التيارات الخارجية هو الصراع الذي بدا في حينه واعتُقد أنه لن ينتهي بين إنكلترا وفرنسا التي كانت تعد العدة لحملة جنرالها بونابرت، وخصوصاً فشله عند أسوار عكا على يد المقاومة المحلية، ولهذا فقد ترك ذلك آثاراً عميقة في لفت أنظار القوى الأوروبية المتصارعة إلى أهمية هذه المنطقة.

فالدول الأوروبية لم تكن متفقة في الأساس على نظام معين لجبل لبنان، إذ كانت أهواؤها السياسية ومخططاتها الاستعمارية وحتى مسألة توازن القوى فيما

---

(١) نجيم ، مرجع سابق، ص٢٨٢، صحيح أنه عالج الأوضاع بصورة لا بأس بها، غير أنه أكثر من استخدام لفظة الأمة الموحدية. وهذا خطأ فاحش لا يليق به.

بينها تشكل لدى كل منها الحوافز الذاتية التي طبعت سياستها خلال الفترة الممتدة بين سنوات ١٨٤٢-١٨٦٠م.

ليس صحيحاً اعتماد التيارات الخارجية - والأصح الأطماع الأوروبية - سياسة متزنة وسعيها لتعميق الخلافات المحلية التي ولدتها الزعامة المحلية والإقطاعيين التي ربطت استمراريتها بتحالفها مع الغرب الأوروبي الذي يتطلع إلى حكم المنطقة وتحت أغطية شرعية، وذلك من خلال تظاهره بتأييد حلفائه .

ففرنسا وبعد أن جوبهت برفض عثماني بريطاني لإعادة وحدة جبل لبنان السياسية تحت حكم الأمراء الشهابيين رضيت على مضض بالنظام الجديد لأنه يعطي نصف البلاد لحلفائها الموارنة ويحقق لها أهدافها ومطامعها.

وبدورها بريطانيا فقد راق لها النظام الجديد لأنه أقصى سياسياً الأسرة الشهابية الموالية لفرنسا، وأعطى حلفاءها الموحدين النصف الآخر من جبل لبنان.

وقد مرّ معنا كيف أن اقتراحات المستشار النمساوي مترنيخ بالتقسيم قد أدت في النهاية إلى توافق أوروبي كانت بروسيا من ضمنه أيضاً[١].

وقد كان القصد من وراء هذه العرض تبيان حجم التدخل الغربي في شؤون السلطنة العثمانية عامة، والجبل اللبناني خاصة، فلكل قوة أوروبية رأي وشأن ومصلحة في سير الأحداث.

وإذا أرادت الدولة العثمانية إجراء أي تعديلات أو إجراءات على مساوئها، فإن إنكلترا وفرنسا لهم مالهم من مواقف فيما يجري ولا سيما على الساحة اللبنانية، ومثال ذلك ما حصل إثر قدوم شكيب أفندي بعد حرب سنة ١٨٤٥م وفشله في مهمته، وإرغام السلطة العثمانية على العمل بموجب مقترحات فرنسا وبريطانيا.

فقد عدت فرنسا عمل شكيب أفندي حلقة في سلسلة المؤامرة البريطانية العثمانية على النفوذ الفرنسي في الشرق، في حين رأت إنكلترا النتيجة نصراً لها، إذ أنها أبعدت الشهابيين نهائياً عن الحكم، وتم منح الموحدين حكماً ذاتياً خاصاً بهم، فاستمرار نظام القائمقاميتين برأيهم يعّد فشلاً للسياسة الفرنسية الرامية إلى توحيد إدارة جبل لبنان في كيان سياسي واحد تحت حكم الشهابيين[٢].

---

(١) غنام، مرجع سابق، الصفحات ٢٠٩-٢١٠-٢١١.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص٢٤٠.

فمهما كانت عيوب نظام شكيب أفندي فإنه قد استطاع أن يعطي للجبل فرصة واسعة من الهدوء ونوعاً من الاستقرار المؤقت، إذ إن الأطراف كافة كانت تنظر إلى هذا النظام بعين الريبة والشك، وما تقبُّلها له إلاّ لإرهاقها وإنفاذ طاقاتها.

ومع ذلك، فقد كان لهذا الهدوء في الواقع أسباب أخرى تتعلق بالوضع الدولي والتطور الاجتماعي داخل كل إمارة، حتى ظهرت النتائج الحقيقية لهذا النظام مع حوادث الستين المشؤومة التي أدت إلى إلغاء هذا النظام واستبداله بنظام المتصرفية، وتفيد غالبية المصادر والمراجع فضلاً عن التحليلات أن البنية الحقيقية للبنانيين هي التي أفشلت هذا النظام تحسباً من أن يغدو سُنة يتمسكون بها.

لقد كان إحساس الجبليين بقوة التيارات الخارجية وسطوتها عامة والإنكليزية الفرنسية خاصة عالياً جداً، فهم كانوا يدركون أن الدولة العثمانية لا حول لها ولا قوة فيما يجري، اللهم إلا التآمر وبث الفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

وهنا ينقل المؤرخ اللبناني كمال الصليبي عن أحد أبناء الجبل في ذلك الزمن كيف عبر عن شعوره وإحساسه ورأيه بمن يتدخل في شؤونه:

«لقد أصبحت أمورنا هذه الأيام تابعة لإنكلترا وفرنسا وإنه إذا ضرب أحدهم رفيقه تصير المسألة إنكليزية فرنسية، وربما قامت إنكلترا وفرنسا من أجل فنجان قهوة يهرق على الأرض»[١].

كان العمال الإنكليز والفرنسيون لا ينفكون عن التدخل في الشؤون الداخلية، فيثيرون السكان ويؤلبون فريقاً على فريق، ويفرضون حمايتهم على فئة ويوغرون صدرها على الأخرى متخذين من مصالحهم ومصالح دولهم أساساً لعملهم وتحركاتهم، كما كانوا يتدخلون في الشؤون الطائفية والمذهبية.

ولكي لا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا إن تاريخ جبل لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو تاريخ قناصل الدول الأوروبية وعمالها وعملائها، وهذه الأعمال تظهر بصماتها بصورة جلية في مجمل الأحداث الصغرى والكبرى التي وقعت في الجبل آنذاك[٢].

---

(١) الصليبي، مرجع سابق ، ص١١٤.

(٢) غنام، مرجع سابق ، ص٢٥٤.

وكان من أبرز مظاهر التدخل الأوروبي في الجبل الازدياد الملحوظ أيضاً في شكل التيارات الخارجية التي يفرزها وحجمها، ومنها بصورة خاصة ازدياد نشاط البعثات التبشيرية وادعاءاتها وما شابه ذلك.

لقد كانت الدول الأوروبية ولاسيما بريطانيا وفرنسا وروسيا تتخذ من نشاط المبشرين والإرساليات الدينية وسيلة للتغلغل الأجنبي ونشر سياستها وثقافتها بين السكان فضلاً عن اعتمادهم أسلوب المكر والخداع.

كما كانت المنازعات التبشيرية على حد كبير من الأهمية والخطورة، وقد وقعت سنة ١٨٥٧م بعض الأحداث الدامية بين المبشرين البروتستانت وسكان بلدة إهدن المارونية، وقد عدّ الإنكليز أن ما لحق بجماعتهم يعد عملاً مستنكراً، وقام الكولونيل «شرشل بك» تحريض أهالي بشري عليهم، وقدم لهم السلاح والذخيرة، وتولى قيادتهم بنفسه، مما أدى إلى وقوع معارك حربية بين البلدتين أسفرت عن وقوع عدة قتلى وجرحى[١]. إن الأحداث التي دارت تؤكد التداخل والتفاعل بين التيارات الخارجية، كما يعد موقف الطائفة الأرثوذكسية غير مجدٍ بهذا الشأن[٢].

وكان الأرثوذكس قد قاتلوا إلى جانب الموحدين في عدة مواقع في أثناء الحرب الأهلية الأولى سنة ١٨٤١م والثانية سنة ١٨٤٥م، لا حباً بالموحدين وإنما لأسباب عدة يطول شرحها.

ولقد رفض الأرثوذكس سلطة الموارنة، وأعلنوا أنهم يفضلون حكم الموحدين عليهم مفضلين الموت على الخضوع لظلمهم[٣]. ومن غريب المفارقات أن الموارنة كانوا يتهمون الأرثوذكس بأنها طائفة شديدة التعصب ، ولهذا فقد أخذ الموارنة يحاولون التضييق عليهم لتحويلهم إلى الكاثوليكية. وتفيد بعض المصادر التاريخية أن الأسلوب الذي مارسه الموارنة على الكاثوليك زاد من كراهيتهم لهم[٤].

---

(١) غنام، مرجع سابق، ص٢٤٦-٢٤٧.

(٢) غنام، مرجع سابق، ص٢٤٦-٢٤٧.

(٣) تشرشل، مرجع سابق، ص٤٨.

(٤) تشرشل، مرجع سابق، ص٤٨.

كذلك فقد شكل الحكم الماروني والنشاط التبشيري عامل تنفير للأرثوذكس الذين سددوا من خلاله ضربة مؤلمة لمبدأ جمع المناطق المسيحية في قائمقامية موحدة.

ولا يستبعد أن يكون عمال الحكومة الروسية وراء استنهاض الأرثوذكس بهذا الشكل الصارخ لإقامة قائمقامية ثالثة خاصة بهم، وهو أمر طرح جدياً في عدة مناسبات، واستمر مطروحاً ومؤيـــداً من قبل روسيا القيصرية حتى سنة ١٨٦١م، أي حتى تاريخ إقامة متصرفية جبل لبنان[١].

وما يمكن قوله إن الروس الذين سعوا لتحريض الأرثوذكس قد عمقوا الكراهية المذهبية بين الطوائف المسيحية، ولهذا فقد انعكس الأمر سلباً على الأرثوذكس وحرّموا من أي امتيازات، بل أسوأ من هذا فقد وضعوا على هامش الأحداث.

ب- موقف إدارة القائمقاميتين من التيارات المتصارعة:

من المؤسف البحث في تفاصيل فقرة كهذه، ولو كان لإدارة القائمقاميتين أي موقف سواء أكان سلباً أم إيجاباً لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه، فالإدارة غير ثابتة حيث تناوب على إدارة القائمقاميتين ثلاثة أشخاص لكل قائمقامية على مدار السنوات العشرين تقريباً، التي عاشها النظام المبني أصلاً على التناقض وتقزيم الطوائف.

ففي القائمقامية الموحدية تولى الأمير أحمد أرسلان الإمارة سنة ١٨٤٢م، وعزل سنة ١٨٤٥م، وخلفه الأمير أمين أرسلان الذي توفي سنة ١٨٥٨م، فخلفه الأمير محمد أرسلان، وعزل عام ١٨٦٠م.

وفي الإمارة المارونية تولى الأمير حيدر أبي اللمع القائمقامية سنة ١٨٤٢م حتى وفاته عام ١٨٥٤م، حيث خلفه الأمير بشير أحمد أبي اللمع الذي عزل عام ١٨٥٨م ثم أعيد وبقي إلى أوائل سنة ١٨٦٠م، وخلفه بالوكالة يوسف بك كرم الذي عزل هو الآخر في أواسط عام ١٨٦٠م[٢].

---

(١) غنام ، مرجع سابق ، ص٢٢٠.

(٢) إبراهيم الأسود: تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، بيروت، ١٩٢٥م، ج١ ص٤٣٣.

ولو أننا دققنا النظر فيما واجهت القائمقاميتين من أحداث لعددنا الأمر طبيعياً، لأن عماد قيامها طائفي صرف، غير أن إدارة القائمقاميتين لم تولِ مسألة الأمن والاستقرار أي اهتمام، ولهذا فقد غدت مناطق إدارتهما أشبه بدائرة ضياع.

فُقد الأمن في الجبل، وتوقفت التجارة ووجد جميع الأشرار في المنطقة ملجأ في أعالي الجبل، وكثر النهب والسلب والقتل، وسرحت الجيوش التركية تعبث في البلاد فساداً، وتعرقلت الحياة الاقتصادية، ودأب الأتراك على زيادة الفوضى فراحوا يعرقلون سلطات القائمقامين[١].

ومع ذلك فقد بدأت التنظيمات القضائية تتخذ منحى أكثر أهمية، كما بدأت تشكل وجهاً من وجوه السلطات العامة القائمة في كل من القائمقاميتين، ومرد ذلك وصول السلب والنهب إلى ديارهم وممتلكاتهم الخاصة، وغدوا يخافون على أنفسهم من لصوصية المرحلة، أما بالنسبة إلى الأمراء فقد كانوا يعمدون إلى مطالعة العرائض وإحالتها إلى الجهات المختصة، كما كان لهم الحق في ممارسة النقض في حالة رفض أحد الفريقين الأحكام الصادرة بحقه[٢]، ولهذا وبسبب كثرة النقض فقد شغلت المحاكم به.

وهكذا نستطيع أن نقدر حجم السلطات المعطاة وفق نظام القائمقاميتين للأمراء، ولكن هذه ليست كل الحقيقة، إن هذا فقط ما دُوِّن على الورق، أما الواقع فإن جملة التيارات والقوى الداخلية والخارجية كانت المحرك الأول والأهم للأحداث، وكان كل ما تملكه إدارة الجانبين هو التحالف مع هذه القوى أو تلك لتجد لنفسها مكاناً داخل حلبة الصراع، ولكي لا تدور عليها دوائر الآخرين.

ومع ذلك أيضاً فإنه يجب أن ننتبه إلى حقيقة أن حجم التحديات ونوعها التي واجهتها كل إمارة هي مختلفة في الواقع عن الأخرى.

من هنا كان التعامل معها أو الرد عليها محكوماً هو الآخر بجملة من المعطيات الآنية، ففي سياسة جبل لبنان – كما في السياسة عامة على كل حال – فإن الدرس الأهم هو أنه لا يوجد أعداء دائمون ولا يوجد أصدقاء دائمون.

---

(١) نجيم، مرجع سابق ، ص٢٣٠.

(٢) غنام ، مرجع سابق، ص٢٨٨.

إنه من الصعب بل من المستحيل تقديم صورة شبه كاملة عن الحالة آنذاك، لأنه لم تبق قوى سواء أكانت ضعيفة أم قوية إلا جربت طالعها في الأحداث.

فبالنسبة للإمارة المسيحية فقد تولى الأمير حيدر القائمقامية وليس في إدارته من مقومات الحكم شيء، فلا وجود لإدارة أو لموظفين أو لمساعدين ينفذون تعليماته ومقرراته، ولا وجود لأنظمة وتشريعات ترعى شؤون الحكم، فضلاً عن أن البلاد مفتوحة من جميع جهاتها، فلا حدود واضحة ولا معالم سياسية متفق عليها، مع وجود منازعات حزبية وخلافات حدودية واضحة مع القائمقامية الجنوبية الموحدية(١).

هذا هو حال القائمقاميتين، تآمر فيما بينهما، سلب إحداهما للأخرى ، اقتتال محلي داخل القائمقامية الواحدة، واقتتال ومناوشات بين القائمقاميتين، شراء ذمم، تجارة ضمائر، خيانة للطائفة، تأمين مصالح في مقدمة الأولويات.

لقد تدخلت فرنسا لمصلحة الأمير الذي هدد بالاستقالة بعد أن وجد في تضييق حدود قائمقاميته انتقاصاً من نفوذه وصلاحياته، وأرسل يعلم أسعد باشا رفضه الحكم في ظل تدخل القنصل – والمقصود هنا روسيا وإنكلترا –.

أعطى موقف الأمير حيدر والدعم الفرنسي له صلابةً عجز إزاءها أسعد باشا عن الاستمرار في موقفه، واضطر للرضوخ إلى طلبات الأمير حيدر(٢).

وقد صمد هذا الأمير نتيجة دعم فرنسا المتواصل له، كما أن الكنيسة – ورغم مطالبتها بعودة الأسرة الشهابية – فقد وقفت إلى جانبه في معظم الأحيان، لأنها رأت فيه شخصاً ضعيفاً تسهل السيطرة عليه وتوجيهه بما يناسب مصالحها، كما أن هذا الأمير نجا من أزمة سنة ١٨٤٥م، التي أطاحت بقرينه الموحدي أحمد أرسلان، ولم يكن هناك ما ينغص عليه غير المقاطعجيين الموارنة وخاصة آل الخازن(٣).

كنا قد أشرنا سابقاً كيف شكل الأمير بشير أحمد تياراً سياسياً داخل الإمارة المسيحية، كما كان يحاول من خلالها استقطاب الأنصار في معركته لخلافة الأمير

---

(١) غنام، مرجع سابق، ص٢٤٨.

(٢) غنام، مرجع سابق، ص٢٤٨.

(٣) غنام، المرجع السابق، ص٢١٦-٢١٧.

حيدر، وقد كان له ما أراد في ١٣ آب سنة ١٨٥٤م عندما صدر فرمان بتعيينه من الأستانة، وصرف النظر عن منافسه الأمير بشير عساف[١].

لقد جابه الأمير بشير منذ الأيام الأولى لحكمه عداوة المشايخ الخازنيين الذين كانوا في الواقع شبه مستقلين بكسروان، وأسرتهم أقوى نفوذاً وأوفر ثروة وجاهاً وشهرة من أسرة أبي اللمع، كما جابه هذا الأمير عداوة الإكليروس الماروني، إذ زعم هؤلاء أن القائمقام الجديد ولد موحدياً ولم يكن معروفاً بإخلاصه للحياة الدينية المارونية، هنا كان على الأمير بشير أن يصطدم بداهية ذلك العصر وهو البطريرك بولس مسعد الذي سيجعل من مهمته صعبة[٢].

أمام هذا الواقع أحكم القائمقام الجديد قبضته على مقاليد الحكم، وأخذ يسعى على الفور لإخضاع الأرستقراطية الإقطاعية لسلطته، وقد ساءت علاقته معها، غير أن الخلاف قد وصل إلى حد المواجهة في عام ١٨٥٨م حيث حاصرت فرقة من الجبليين بقيادة الأرستقراطية الإقطاعية بلدة برمانا مقر القائمقام، فاضطر هذا الأخير إلى الهرب لتصبح السلطة في يد المقاطعجية[٣].

ولكن كيف وصلت الأمور إلى هنا؟ ومن ثم إلى الثورة الكسروانية الشهيرة؟ لقد شن الأمير بشير – في الواقع – حرباً شعواء ضد الإقطاعيين محققاً بذلك مطالب الفلاحين والأهالي، الذين انحاز إليهم الأمير منذ اللحظة الأولى لحكمه، حيث قام بإعفائهم من رسوم الزواج، ورفع عنهم التعدي والضرب والإهانة والسخرة، كما حاول الأمير بشير إرجاع ضريبة السنوات الثلاث التي صار الإنعام بتركها من قبل الباب العالي لمقاطعة كسروان بعد أن جمعها المشايخ وأبقوها وقفاً عليهم، كما تم تعيين وكلاء في القرى لمراقبة جمع الأموال الأميرية، ورفع التعديلات، ومنع جباية الأموال بالقوة ومصادر حوائج العاجزين عن دفعها[٤].

---

(١) لم يكن التعيين قائماً على أساس الجدارة وصفات المعين الإيجابية، وإنما على حجم الشعبية الداخلية ومقدار ما يقدمه من أموال، مضافاً إليه دعم سفير الدولة التي تدور القائمقامية في فلك دولته، فرمان رقم ٤١٧.

(٢) طربين، مرجع سابق، ص٨٩-٩٠.

(٣) رعد، مرجع سابق، ص١٤٠.

(٤)غنام ، مرجع سابق، ص٢٦٩.

من هنا يصبح مفهوماً أن يقوم الخوري والمؤرخ منصور الحتوني - الذي حاول أن يصلح بين الفلاحين والإقطاعيين - بإلقاء مسؤولية أحداث ثورة الفلاحين الكسروانية وما رافقها وتبعها من أحداث على دسائس الأمير بشير أحمد[١].

كما يصبح مفهوماً شعور الإدارة الموحدية بتباشير الخطر، ولأول مرة تتوجه إدارة القائمقامية الموحدية للإقطاعيين الموارنة، وتأخذ موقفاً من الصراع السياسي الدائر بين الأطراف المختلفة في الإمارة المارونية، منذرة بالعواقب الوخيمة التي لن تستثني أحداً في كل الجبل.

لقد خافت الإقطاعية الموحدية من أن تصل نيران الثورة إليها، فوجّه الشيخ سعيد جنبلاط نداء إلى مشايخ آل الخازن ، وحذرهم فيه من خطر أعمالهم وتصرفاتهم المعارضة للقائمقام على أوضاع المقاطعجية في مختلف مناطق لبنان، وشدد على روابط الألفة بين جميع إقطاعي البلاد[٢].

من هذه الناحية تحديداً لم يكن موقف الإدارة الموحدية أفضل حالاً، فالأمير الأول أحمد أرسلان الذي بالكاد رضيت به العائلات الموحدية الكبرى أميراً عليها، حيث واجه مشقات مع هؤلاء الأرستقراطيين لا تقل عناءً - إن لم تزد - عن زميله الماروني، وبشكل عام بقي جميع الأمراء الموحدين الذين تولوا منصب القائمقامية في ظل إقطاعي عملاق ونافذ يحظى بتقدير الأتراك ودعم البريطانيين هو سعيد جنبلاط[٣].

فلم يستطع القائمقام الموحدي الأمير أحمد أرسلان تولي مقاليد منصبه الجديد إلا بعد أن عاهد المشايخ الموحدين يزبكيين وجنبلاطيين بالالتزام بالخضوع التام لإشراف العائلات الإقطاعية الرئيسة، أنه سيبذل كل الجهود لحفظ سلامتها وزيادة أملاكها.

---

(١) رعد، مرجع سابق ، ص١٣٥.

(٢) سميليا نسكايا: الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة عدنان جاموس، دمشق ١٩٧٢، ص١٥١.

(٣) تفيد معظم المصادر والمراجع تأييد سلطة استانبول لسعيد لارتباطه بها بشكل وثيق وتعهده بدفع الضرائب، والعمل على تقوية نفوذ الأتراك في إمارته، تاريخ جودت، ج٣، ص١٥١.

وقد اضطر الأمير حتى إلى الموافقة على أن يقتسم راتبه مع المشايخ، وأن لا يكون لديه رجال درك بل يتعاون مع المشايخ للسهر على طمأنينة الرعايا[١].

ولكن الأمير أمين أرسلان - شقيق الأمير أحمد وخليفته، كان على وعي كامل بخطورة هذه المسألة، فقام بالانقلاب على الأرستقراطيين، ورفض الاعتراف بالاتفاق المعقود بينهم وبين أخيه والمتعلق باقتسام السلطة، متمسكاً بأن تسميته كقائمقام لم تتم بفضل انتخابهم له بل أتت من قبل شكيب أفندي مباشرة بعد حرب عام ١٨٤٥م، وقد استنهض هذا الانقلاب الأسر الموحدية المقاطعجية الثلاث الكبرى التلاحقة والعماديين والملكية ضد القائمقام الأرسلاني[٢].

لقد ساعد الأمير أمين على موقفه هذا تدهور علاقة سعيد جنبلاط مع السلطنة العثمانية في تلك الفترة وخصوصاً عند نشوب أحداث عام ١٨٥٢م الخاصة بفرض التجنيد كما سبق ذكره .

لقد كانت المناسبات والاستحقاقات السياسية الدولية الكبرى فرصة مناسبة لكلا الإمارتين للتقرب من السلطنة العثمانية، وخاصة إذا كانت المسألة مباركة من الحليفين التقليديين، فرنسا للموارنة، وإنكلترا للموحدين.

مثال ذلك هو حرب القرم التي أعادت فرز التحالفات الدولية وبالتالي المحلية من بعدها وعلى أثرها، ليقف الجميع ضد روسيا، وذلك بتخطيط بريطاني صرف. ففي سنة ١٨٥٣م أرسل نامق باشا والي صيدا إلى الأمير أمين يطلب منه تجنيد الموحدين من أجل حرب ضد روسيا.

ولأن الأمر مختلف هذه المرة عن العام الذي سبقه، ولأن الحليفة إنكلترا لها مالها في هذه الحرب، فإن الأمير أرسل إلى المشايخ يعلمهم بالرغبة السلطانية، فأتاه الرد بالإيجاب[٣].

---

(١) غنام ، مرجع سابق، ص٢٥٧.

(٢) غنام، المرجع السابق، ص٢٥٨.

(٣) الشدياق: أخبار الأعيان في جبل لبنان، تحقيق المعلم بطرس البستاني، لا دار، لا تاريخ، ص٦٩٧-٦٩٨. وتفيد المصادر التركية أن مشايخ الموحدين أرسلوا رسالة طاعة وخضوع للسلطان العثماني، أعلنوا فيه أنهم عبيده المخلصون، وهم مستعدون لتنفيذ رغباته، والعريضة محفوظة في قسم الولاءات السلطانية، ضمن دائرة مجلس الوكلاء برقم ١٥٨، مدوّن عليها عبيد السلطان الدورز يعلنون ولاءهم لجانب السلطان جنتمكان عبد المجيد خان دام عزه.

في حين أن اللمعيين هم من بادروا بالكتابة إلى الدولة يعرضون أنفسهم لخدمتها في حربها مع روسيا، فأجابتهم تمدح همتهم وإخلاص مودتهم(١).

ومع ذلك يجب أن نشير إلى أن عرض الأمير اللمعي للمشاركة في الحرب ضد روسيا كان على غير مشيئة المقاطعجيين الخازنيين وغيرهم من الأرستقراطيين الموارنة، كما أن الأرثوذكس لم يكونوا من المتحمسين لهكذا حرب أيضاً(٢) ويجب ملاحظة أن القائمقامين الأخيرين اللذين عاصرا الأحداث الستينية الشهيرة يكادان يكونان غير فاعلين، والأفضل القول إنهما كانا على هامش الأحداث وخارج الدائرة السياسية، وقد اقتصر دورهما على تنفيذ رغبات أسيادهما (فرنسا وانجلترا)، وفي غفلة الأحداث كانا ينفذان للدولة العثمانية بعض الأمور الثانوية.

بقي علي القول: إن الأحداث التي شهدتها الساحة اللبنانية ليست أكثر من مسرحية سياسية، أصّلت في لبنان خاصة وبلاد الشام عامة عادة الاضطراب والقلق والفساد ودربت البعض على كسب دخله وإقامة مزارعه من جيوب خارجية وعلى حساب كرامته، ولقد تجاهل هؤلاء أن للقوى الشعبية ذاكرة لا تُمحى، وأن الأجيال لن ترفع أقلام مثقفيها عن قول الحقيقة ولو تورية أو إيحاء، ولقد قال مصطفى كمال أتاتورك: «لا يهمني عقيدتك ولا مذهبيتك، يهمني وطنيتك»، وإذا كان أتاتورك قد قال عن الأحداث اللبنانية: «إن السلاطين العثمانيين كانوا أشبه ببائع الفول على منبر الكفار»، أي كلٌ يغني حسب ما يراه.

إن تواتر الأحداث أكد الضعف العثماني ومقدار ما تعانيه الدولة من وهن، كما كشف استهتار سلاطينها وإدارييها، ولو أن ثورة أعلنت عليها لأعلنت النفير العام، أما أن تأكل أوروبة لبنان وتنتزع البسمة من أفواه قواه الشعبية فهذا شيء عادي طالما تصلها الضرائب، ويرسل أمراء الساعة الهدايا إلى السلطان، أما الجانب الذي أرغب بقوله إن للبنان أصالته وعراقته العربية ، وإذا كان الغرباء

---

(١) الشديق ، المرجع السابق، ص٧١٩. لم نعثر على عريضة اللمعيين وقد ذكرها جودت باشا في تاريخه.

(٢) غنام ، مرجع سابق ، ص٢٦٥.

يعتقدون أنهم ربحوا الكثير من هذه الأحداث، فإن اللبنانيين قد ربحوا أكثر لأنهم يدركون أنه ليس بمقدورهم مقاومة الأحداث ومجابهتها، فالتفوا عليها لأنهم محصنون بقومية نسيجها متين وأصالتها قوية.

٣- الموقف الدولي من نظام القائمقاميتين :

من الصعب جداً تحديد الموقف الدولي الممثل بفرنسا وإنجلترا، فضلاً عن غياب حامٍ أو مرجعية تضبط هذه الدول، لأن العالم آنذاك كانت تسود فيه شريعة الغاب، ففرنسا لها مصالح وانجلترا لها مصالح تتركز على أملاك الدولة العثمانية في المشرق العربي، وإذا نظرنا إلى موقف النمسا وألمانيا فمصالحهم كانت وقفاً على أملاك الدولة العثمانية في البلقان.

أ- مواقف دول أوروبة:

١- موقف بريطانيا:

(كانت مصلحة بريطانيا تملي عليها بأن تمنع إنشاء إمارة مسيحية قوية في لبنان تكون مستقلة عن الباب العالي وتحت حماية فرنسا، فكان عليها إذاً أن تناهض خطة فرنسا المخالفة للباب العالي، ولكن ذلك كان يُغيظ الموحدين أصدقاءها الجدد، فعدلت إلى طريقة متوسطة ملائمة لمصالحها)[١]،(ورضيت بهذا التقسيم لأنه أعطى أنصارها الموحدين لأول مرة في حياتهم منذ القرن السابع عشر حكماً إدارياً وسياسياً يكون تحت النفوذ الإنكليزي المباشر، ويقطع على الفرنسيين الاتصال بهم، وكتب «ستراتفورد كاننج» سفير إنكلترا في الأستانة إلى وزير الخارجية العثمانية يقول:

---

(١) نجيم، مرجع سابق، ص٢٢٤.

«إن حكومته يطيب لها أن تبلغ الباب العالي أن قراره الخاص بوضع الموحدين في لبنان تحت إدارة زعيم منهم والموارنة تحت إدارة زعيم ماروني، يدل دلالة واضحة على ثقته بصداقة الدول الأوروبية الخمس وعلى احترامه لرأيها»[١].

ويفهم مما أورده وزير الخارجية آنذاك أن الدول الأوروبية هي التي أقامت نظام القائمقاميتين، وهي التي فرضت تعيين زعامة طائفية.

٢- موقف فرنسا :

(طلبت فرنسا أن يُختار القائمقامان كلٌّ من بني قومه، وألحت فرنسا في أن يكون قائمقام النصارى من الأسرة الشهابية، ورضيت أن يُفصل الموارنة عن الموحدين، ولكن شرط أن تنشأ إمارة ثانية مستقلة للموحدين، فلا يكون والحالة هذه للباب العالي مطلق السيادة في الجبل، بل يظلُّ الجبل على امتيازاته القديمة)[٢].

(إذاً قبلت فرنسا هذا الحل لأنه أنهى المشكلة، وأنشأ للمسيحيين إمارة خاصة بهم حققت فكرة الوطن القومي المسيحي التي آمن بها فريق من رجال السياسة والدبلوماسية فيها. وفوق هذا كله فقد جسدت الطائفية العفنة في لبنان وعلى حساب عروبته).

٣- موقف روسيا:

أعلن القنصل الروسي أنه لن يقبل أن يخضع أتباعه الروم الأرثوذكس لسلطان الموارنة، وطلب بأن يكون للأرثوذكس قائمقام منهم، ولكن لم يُؤخذ بهذا الاقتراح وأُبقي على نظام القائمقاميتين.

وفي الحقيقة لم تقبل الدول الأوروبية هذا التقسيم حرصاً على حقوق المسيحيين والموحدين وسلامتهم ، وإنما لأنها وجدت فيه ما يعزز نفوذها، تماماً كما أرادت الدولة العثمانية أن تؤمن بذلك مصلحتها[٣]. وأوروبا لا يعنيها مطالب روسيا، ولا أنصارها في لبنان.

---

(٢) عمر عبد العزيز، مرجع سابق، ص١١٥.

(١) نجيم، مرجع سابق، ص٢٢٤.

(٢) عمر عبد العزيز، مرجع سابق، ص١١٦.

ب- موقف الدولة العثمانية :

(يتضح موقف الدولة العثمانية من هذا النظام بالمذكرة التي وجهها «صارم أفندي» وزير الخارجية العثماني إلى سفراء فرنسا وإنكلترا وبروسيا وروسيا في ٧ كانون الأول سنة ١٨٤٢م، حيث صرح فيها أن الباب العالي لم يرض بما أجمعت عليه الدول إلا مكرهاً، حيث قال: «إن الباب العالي سيوجب على (أسعد باشا) أن يختار لأجل إدارة رعية السلطان في جبل لبنان قائمقامين واحداً للموحدين والآخر للموارنة، وأن يكونا من الوطنيين لكن من غير الأسرة الشهابية بمقتضى ما تقرر برضى الدول من قبل، وأنه سيوعز إليه أيضاً أن يبذل ما بوسعه لحفظ الراحة والأمن في سورية».

وبمهارة فائقة حاول «صارم أفندي» أن يلقي على الدول تبعة ما قد يكون من تجدد القلاقل في لبنان بواسطة هذا النظام الجديد الذي كان يدعوه سراً بالفاسد، وأن يترك للباب العالي إذا وقع شيء من ذلك سبيلاً إلى التدخل في شؤون لبنان وإلى إخضاعه لسلطانه إخضاعاً مباشراً. وقال أيضاً إن وزراء الدولة، ولاسيما «مصطفى باشا» الذي أجرى تحقيقاً دقيقاً في سورية، قد رأوا أن النظام الجديد يحمل في طياته شر العواقب)[١].

جـ - فشل تطبيق نظام القائمقاميتين :

«عيّن الباب العالي أسعد باشا والياً على إيالة صيدا، وكُلِّفَ بإنشاء قائمقاميتين مسيحية وموحدية، فعَّينَ الأمير «حيدر اسماعيل اللمعي» على القائمقامية المسيحية، وهي تمتد من طرابلس إلى طريق الشام وفي جملتها المتن وفصل عنها بلاد جبيل وبلاد الشمال، فاتخذ الأمير «حيدر» بكفيا مركزاً للقائمقامية[*]. وعَّينَ الأمير «أحمد أرسلان» على القائمقامية الموحدية ، وهي تمتد من طريق الشام في انحدار ظهر البيدر إلى صيدا، فجعل مركزه في بيت الدين»[٢].

---

(١) نجيم، مرجع سابق، ص٢٢٤-٢٢٥. برقية صارم أفندي إلى مجلس الوكلاء تحت رقم ١٦٤١.

(*) نعتذر أشد الاعتذار عن التكرار لإبراز الحوادث، وذلك بسبب ضيق مساحة البحث وأحادية الأحداث، وما التكرار إلا لتوضيح نقاط يفرضها واقع البحث الذي يتطلب قراءة ما بين السطور وملاحقة الأحداث.

(٣) مزهر، مرجع سابق ، ص٥٧٨-٥٧٩.

(استثنيت دير القمر التي تسكنها غالبية مسيحية من القائمقاميتين لأنها محاطة بالقرى الموحدية، وتقرر أن يكون لها استقلال ذاتي، وأن يحكمها وكيلان ماروني وموحدي من سكانها، ويرجع كل منهما إلى قائمقامه. ولما أقدم «أسعد باشا» على سلخ قضاء جبيل الذي تسكنه عدة طوائف عن قائمقامية المسيحيين، وجعله تابعاً لوالي بيروت باعتبار أنه لم يكن تابعاً للأمير «بشير» إلا على سبيل الالتزام من إيالة طرابلس، وقد احتج ممثلو الدول الأوروبية لدى الباب العالي، وبعد مفاوضات طويلة أعيد القضاء وملحقاته إلى القائمقامية المسيحية)[١].

(لم يمر وقت طويل حتى ظهر فشل نظام القائمقاميتين، إذ لم يُعط القائمقام سواء كان موحدياً أم مسيحياً السلطة الكافية ولا أداة الحكم الرشيدة لفرض إدارته على الرعية والضرب على أيدي الأشرار، ولم يكن القائمقامان ومعاونوهما قادرين على إخماد الفتن والحروب الأهلية)[٢]، (إذ لم يكن لهما نفوذ ولا وسائل للحكم ولا جيوش لمنع القلاقل وردع مثيري الفتن بين الشعب، فظلا مكتوفي الأيدي حيال ما قام من نزاع بين السادة ذوي الإقطاعيات ومن نزاع بين الأسر، ومن قتال دائم بين الموحدين والموارنة، فهدرت الدماء من دون رادع)[٣].

(ومما ساعد على ازدياد الفوضى التطور الاجتماعي الذي كان يمر به الجبل في ذلك الوقت، فالشهابيون كانوا قد زعزعوا أركان الحكم الإقطاعي وشتتوا شمل مشايخه وفرضوا عليهم طاعة الأمير، وبعد خلع الأمير لم تختف الحركة المناوئة للإقطاعية، وإنما نمت وترعرعت بين أوساط الفلاحين الجبلين، وراح هؤلاء تحت إغراء أساقفتهم وكهنتهم يتذمرون ويشتكون من تحكم السادة بهم، ويطالبون برفع الرسوم الإقطاعية عنهم وبتوزيع الضرائب على قدم المساواة بينهم وبين السادة. والتف المسيحيون في المناطق المختلطة حول شيوخ شباب من طائفتهم لمجابهة طغيان سادتهم الموحدين الإقطاعيين ، وتشكلت عصابات ثورية عمت الجبل

(١) عمر عبد العزيز، مرجع سابق، ص١١٦. الوثائق العثمانية أبقته اسمياً مدوناً في سجلاتها على أنه تابع لسنجق طرابلس، وثيقة رقم ١٦٨٤.

(٢) يوسف ، مرجع سابق ، ص٥٨٠-٥٨١.

(٣) نجيم، مرجع سابق ، ص٢٢٥.

وساءت الحال، وعمت الفوضى، وتعطلت مرافق الحياة، ووقعت مصادمات في الجنوب بين الدروز والفلاحين النصارى)[١].

(ولما اشتد الخلاف بين الإقطاعيين والقائمقام وبين النصارى ومشايخهم الموحدين، قدّمَ الوالي «أسعد باشا» عدة تقارير ، انتقد فيها تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين، وأسهب في الحديث عن الخلاف الواقع بين الموحدين أنفسهم وانقسامهم إلى «يزبكية» و«جنبلاطيين»، وأخبر الباب العالي بأنه يصعب عليه تنفيذ سلطته في لبنان دون استعمال الشدة، ولعلاج هذا الموقف طلب إعادة الوحدة إلى الجبل وإرجاع الشهابيين إلى الحكم، فاستدعاه إلى الأستانة في آذار سنة ١٨٤٥م وعزله، وعين مكانه على ولاية صيدا «وجيهي باشا»)[٢].

وتفيد بعض المصادر التركية بأن كتاباً من السفير الإنجليزي قدم بحق أسعد باشا متهماً إياه بأنه يعمل لصالح فرنسا، فضلاً عن أنه يعطي تعليمات بعكس ما اتفق عليه، ويقال إن الصدر الأعظم آنذاك فؤاد باشا قد عاتبه بشدة فور مثوله بين يديه[٣].

٤- إصلاحات الدولة العثمانية في جبل لبنان من ١٨٤٨-١٨٥٨م:

لم تكن الدولة العثمانية قادرة على تطبيق نظم إدارة ترضي الأطراف اللبنانية المتصارعة، ولذلك عمدت إلى إجراء تعديلات على النظم الإدارية السابقة تحت بند الإصلاحات.

أ- حوادث لبنان عام ١٨٤٥م:

(كانت الأحوال في لبنان في هذه الفترة مضطربة والمسيحيون والموحدون يستعدون ويتأهبون للثورة، ورأت فرنسا وجوب التدخل في الأمر، فعرضت على الباب العالي أن يعين لكل قرية يسكنها موحدون ومسيحيون وكيلين منهما لدرء

---

(٤) طربين، مرجع سابق ، ص٧٦.

(١) مزهر، مرجع سابق ، ص٥٨١.

(٢) واصف باشا: وقعة نونيس، ص٢٦٥. وتفيد جريدة الطنين أن أسعد باشا عزل من المناصب كافة غير أن السفير الفرنسي تمكن من إعادته إلى عمله وعهد إليه تولي إدارة ولاية صربيا، وقد أفاد واصف أفندي في وقعة نونيس ص ٢٦٨ أن السفير الإنجليزي استدعاه واسترضاه.

للخطر ومنعاً من حدوث الاقتتال لأن النفوس محقونة جداً، فعارضت إنكلترا وتركيا هذا الاقتراح مما تسبب في حوادث عام ١٨٤٥م ، فثار النصارى والموحدون بعضهم على بعض، وزادت القلاقل، وكثرت الفوضى، وسارع عندئذ بحري باشا متسلم بيروت لتلافي الخطب قبل استفحاله، فجمع أصحاب الكلمة النافذة من الموحدين والمسيحيين الموارنة إصلاحاً لذات البين، فتم له ما أراد، وكتب زعماء الطائفتين ميثاق الاتفاق على تناسي الأحقاد والبغضاء وذلك عام ١٨٤٥م، ولكن كل ذلك لم يكن كافياً لإطفاء نار البغضاء ومحو آثارها، فاضطر الباب العالي لإرسال شكيب أفندي ناظر الخارجية التركية لإزالة الفتنة والهياج، فقام بإنشاء مجلس منتخب عن كل قائمقامية، وتُعرّف هذه الترتيبات باسمه، وقد استمر العمل بموجبها حتى ١٨٦٠م)[١]، وتفيد المصادر أن شكيب أفندي أجرى مشاورات مع الأطراف المتنازعة، كما استشار فرنسا وإنجلترا بشأن ما ينوي اتخاذه لوقف الفتنة.

ب- مشاركة الدول الأوروبية في أحداث ١٨٤٥م:

(أرسل ممثلو الدول الخمسة مذكرة جماعية إلى «وجيهي باشا» بمناسبة الحوادث الخطيرة يلفتون فيها النظر إلى عدم التزام جنود السلطان جانب الحياد، مما سهل العداء وساعد على تفاقمه، ويرغبون في وضع حد للحالة، فرد عليها الباشا مفنداً الاتهام، ووضح أنه في مطلع الحرب كتب صورتي معاهدة للاتفاق والإخلاد إلى السكينة، وقعها قائمقام الموحدي، ورفض أن يوقعها قائمقام النصارى الأمير «حيدر أبي اللمع»[٢].

ولكن هؤلاء الممثلين الدوليين قد أدوا كل لدى طائفته التي يحميها دوراً أثيماً في تفجير ثورة النفوس، وكذلك سولت لهم أنفسهم، وزادوا الحالة إرباكاً. ووجه الباب العالي مذكرة إلى ممثلي الدول الخمس يلفت نظر الدول الصديقة إلى ضرورة قصر نشاط القناصل ضمن حدود اختصاصهم، كيلا يفسد تدخلهم العمل

---

(١)عمر أبو النصر: سوريا ولبنان في القرن ١٩، ط، ١٩٢٦م، بيروت، مطبعة وزنكوغراف طبارة، ص٦٢.

(٢) سجلات الديوان الهمايوني رقم ٢٥٧، ص ٢٩.

الإنشائي الإصلاحي للباب العالي[١].

اتهم القناصل مع «وجيهي باشا» المسيحيين بأنهم المسؤولون عن الحوادث وخاصة القائمقام «حيدر أبي اللمع» والأمراء الشهابيون، وطالب القنصل الإنكليزي «روز» بنفي الأمراء الشهابيين، وطمأن زعماء الموحدين أن اتفاق ٧ كانون الأول سنة ١٨٤٢م سيوضع موضع التنفيذ حرفياً ولمصلحتهم، وطلب في الوقت نفسه من نصارى جزين أن يطلبوا عزل «أحمد أرسلان» لينصب «سعيد جنبلاط» قائمقاماً موحدياً.

في حين كان القنصل «بوجاد» الفرنسي يشجع المسيحيين ويدعم القائمقام «حيدر أبي اللمع»، وينصحه بالتقرب من منافسيه مشايخ كسروان وشمال لبنان بتخويلهم الحق لإدارة مناطقهم[٢].

وقد دُعِيَ رؤساء الموحدين والموارنة إلى بيروت للتوفيق بينهم، وكتب هؤلاء ميثاقاً، (٢حزيران سنة ١٨٤٥م) تضمن الاتفاق على تناسي الضغائن، ولكن يبدو أن ذلك كله لم يكن كافياً لإطفاء نار الحقد ومحو آثاره. وحينئذ أمر السلطان «شكيب أفندي» ناظر خارجيته بالذهاب إلى لبنان، وأبلغ ذلك إلى الدول الخمس في ٢٨ حزيران ١٨٤٥م، مع بيان التعديلات المراد إدخالها على ترتيبات كانون الأول سنة ١٨٤٢م)[٣].

جـ- إجراءات فؤاد باشا :

لدى تأزم الأوضاع في جبل لبنان عمدت فرنسا إلى إرسال حملة إلى بيروت، وفور وصولها، عمد رئيس أركانها العقيد أوسمون بالإعداد لحملة تأديبية ضد الموحدين حماية للمسيحيين وتسويغاً لحملته على بلاد الشام، وكان فؤاد باشا على علم بأهداف الحملة الفرنسية ونوايا قائدها دي بوفور، فصمم على التصدي له وإفشال مخططه، وتم الاتفاق وبعد مراجعة فؤاد باشا للباب العالي على أن تقوم القوات الفرنسية باحتلال بعض المناطق الجبلية في الشوف والبقاع، وأن يحتل

---

(٣) المصدر السابق نفسه رقم ٢٥٧، ص ٢٩.

(١) طربين، مرجع سابق، ص٥٨-٨٥.

(٢) واصف أفندي، وقعة نونيس، (مصدر سابق)، ص٢٦٦.

فؤاد باشا المناطق الجنوبية من جبل لبنان لمنع فرار أعيان الموحدين إلى حوران[1].

لم يكن لدى القائد الفرنسي دي بوفور إمكانات عسكرية تمكنه من تحقيق مشروعه الاستعماري الموجه لغزو دمشق بشكل خاص، ويفيد رياض غنام في مؤلفه أن اقتراح فؤاد باشا المتضمن احتلال الفرنسيين لبلاد كسروان، رداً مباشراً على مسألة احتلال دمشق، غير أن القيادة الفرنسية رفضت الاقتراح، فرد فؤاد باشا بمنع الفرنسيين من احتلال دمشق معلناً أن الأمن مستتب في جميع الأنحاء السورية، وإذا كان لا بد من عمل شيء، فعلى الفرنسيين التوجه إلى بلاد الموحدين[2].

ويعلق رضا نور على اقتراح فؤاد باشا بأنه اقترح قائد عسكري، هدف من جرائه إشغال الفرنسيين بقتال الموحدين لسببين :

أولهما: أن الموحدين مقاتلين أشداء، وسوف ينهكون القوات الفرنسية التي تجهل المنطقة .

ثانيهما: أن دخول الفرنسيين مناطق الموحدين معناها تدخل إنجلترا في الأمر، وبذلك ينقل الصراع من النطاق المحلي إلى النطاق الدولي، ويضيف رضا نور، وفي الوقت نفسه فإن اقتراح فؤاد باشا يشير بصورة مباشرة إلى رغبة الدولة العثمانية تدخل أوروبا بالشأن اللبناني، وأنها أجازت لها أحقية تدخلها، وأنها غير راغبة في الغرق في المستنقع اللبناني[3] .

انزعجت الزعامة الموحدية من إجراءات فؤاد باشا الشكلية ولا سيما ملاحقته للزعامة الموحدية التي فرت من القوات الفرنسية التي تحركت فعلياً إلى المناطق التي حددها فؤاد باشا لها، وقد عدّ دي بوفور ذلك عملاً يرتبط بتكتيك الأتراك، وحينما استوضح من فؤاد باشا عما حدث، أجابه بأن مروا دون أن يدعوا مجالاً للانتباه، وأن قواته العسكرية المتمركزة في البقاع لم تعلم بمرورهم وأنهم انتقلوا إلى جبل الشيخ ليختبئوا بعدها في حوران .

---

(٣) سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، بيروت ١٩٩٢، وثيقة رقم ٢٠، ص ٧١.

(١) سويد، المرجع السابق، وثيقة رقم ٨، ص ١٢٧.

(٢) نور رضا، مرجع سابق، ج٥، ص ٣٨٩.

حملّ دي بوفور عدم تمكنه من إلقاء القبض على الزعامة الموحدية بسلوك فؤاد باشا، وقد صمم في قرارة نفسه مهاجمة الموحدين المتمركزين أو الفارين إلى حوران لكنه عدّل عن فكرته ولأن هزيمة إبراهيم باشا ذكّرته بما تعرض له من هزيمة(١).

عمد فؤاد باشا بعدما أفشل خطة القائد الفرنسي دوي بوفور إلى توجيه دعوة إلى أعيان الموحدين والمسيحيين مؤرخة في ٢٨ أيلول سنة ١٨٦٠م للمثول أمامه خلال خمسة أيام معلناً أنه يضمن سلامة الذين يستطيعون تبرئة أنفسهم من الجرائم التي وقعت، علماً بأنه سعى مع مأموري الباب العالي سابقاً إلى إدخال تعديلات على نظام ١٨٤٥ حيث وسع الصلاحيات له وللدول الأوروبية من خلال ممثليها للبحث في أسس التنظيمات التي وضعت لجبل لبنان سنة ١٨٤٢ و ١٨٤٥م كإجراء لمنع الاقتتال فيما بينهم مستقبلاً(٢) .

إن الصلاحيات التي وسعها فؤاد باشا بحجة تعديل التنظيمات في لبنان أجازت له التدخل بتعديل البنية القانونية للقائمقامية الموحدية محاولاً إلغائها مؤقتاً حيث قسمها إلى أربع دوائر عسكرية(٣) ، على رأس كل منها حاكم عسكري، وأقام في كل دائرة عدداً من الجنود العثمانيين بغية توفير الأمن والاستقرار وتسهيل عودة السكان المسيحيين إلى بيوتهم(٤) .

---

(٣) Ismail Adel, Histoire du Leban Beyroth ١٩٥٨, P. ٣٥٩ .

(١) غنام، مرجع سابق، ص ٣٥٠.

(٢) قسم فؤاد باشا القائمقامية الموحدية على النحو الآتي :

الأولى: تضم جبل الريحان وإقليمي جزين والتفاح ومركزها جزين.

الثانية: تضم الشوف الحيثي والشوف الشويجاني وإقليم الخروب ومركزها المختارة.

الثالثة: تضم العرقوب والجرد والمناصف ودير القمر بعد أن ضمت إليها.

الرابعة: وتضم الشحار والغربيين العالي والأدنى ومركزها عيبه.

(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج٢، ص ٣٥٨، ٣٩٣-٣٩٥.

لم يفِ فؤاد باشا بوعوده، فلقد تم اعتقال الزعامة الموحدية وحجز عليهم في حين لم يتم حجز الزعامة المسيحية، كذلك فقد تجاهل دوفرين ومور ممثل بريطانيا طلب الشيخ سعيد جنبلاط، لكنهما تعهدا بتأمين محاكمة عادلة له(١).

بقي علينا إجراء مقارنة ما بين إصلاحات فؤاد باشا وشكيب أفندي، لقد طالب شكيب أفندي بنزع السلاح من الجبل، كما استدعى رؤساء الطائفتين إلى دير القمر بحجة إبلاغهم مقترحاته لتوطيد السلام الدائم في الجبل، وتفيد المصادر التركية ومراجعها أن أمر إيقاف الزعماء تم بتودجيه منه، علماً بأن فؤاد باشا كان قد شغل منصباً مهماً في الدولة العثمانية غير أن شكيب كان يمتلك صلاحيات أكثر منه، فشكيب هو الذي خلع الأمير أحمد أرسلان وعيّن مكانه أمير أرسلان، في حين أبقى على حيدر أبي اللمع قائمقاماً للمسيحيين(٢) .

يبقى السؤال مطروحاً، هل نجح شكيب ونظامه في تهدئة الصراع ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال ، علينا استعراضه بأسلوب آخر بغية إيضاح السؤال المطروح .

(في ٣٠ تشرين الأول ١٨٤٥م أصدر «شكيب أفندي» قراراً بتنظيم شؤون الإدارتين في لبنان – المسيحية والموحدية – وهو المعروف بنظام « شكيب أفندي»)(٣). (وبموجب هذا النظام بقي لبنان مقسوماً إلى قائمقاميتين موحدية ومارونية، على رأس كل منهما قائمقام يعينه ويقيله والي صيدا، غير أن النظام الجديد قضى بأن يكون في كل قائمقامية مجلس يرأسه القائمقام، مؤلف من نائب القائمقام وقاض ومستشار عن كلٍّ من الطوائف الخمس: السنة، والموارنة، والموحدين، والروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك. واقتُصر على تمثيل الطائفة الشيعية في المجلس بمستشار فقط لعدم اعتراف العثمانيين بأنظمة شرعية خاصة

---

(٤) غنام، مرجع سابق، ص ٣٥٢-٣٥٣.

(١) طربين، مرجع سابق، ص ٨٦-٨٧.

(٢) عمر عبد العزيز، مرجع سابق، ص١٢٤.

بالشيعة. وقام «شكيب أفندي» بنفسه بتعين أعضاء مجلسي القائمقاميتين مدى الحياة، وقضى بأن يكون لرؤساء الطوائف المعنية حق تعيين من يملأ المراكز الشاغرة عند الحاجة بالاتفاق مع القائمقام ومجلسه وبموافقة والي صيدا)(١). (ويجب أن تتوفر في عضو المجلس الشروط الثلاثة التالية: أن لا يكون قد استخدم لدى المعتمدين الأجانب، أو تَظَلَّلَ بالحماية الأجنبية من جراء مشاركته لأجنبي، وأخيراً ألا يكون من سكان القرى الخارجة عن نطاق الإدارة الجبلية)(٢). (وكان على العضو بعد تعينه أن ينصرف بكامل وقته إلى أعمال المجلس، فيتقاضى عن ذلك راتباً شهرياً معيناً.

وكان للمجلس في كل من القائمقاميتين مهمتان: الأولى مالية وهي تقدير الضرائب وتوزيعها على المناطق وجبايتها، والثانية قضائية وهي النظر في الدعاوى المحالة إليه من القائمقام. وقضى النظام بأن يقترع المجلس بالطوائف، لكن قلما لجأ المجلس إلى اتخاذ قرار بالاقتراع، إذ اقتضى إقرار الأمور المالية إجماع مستشاري المجلس، فإذا تعذر الإجماع حقً لوالي صيدا أن يفعل ما يراه ملائماً. أما الدعاوى القضائية)(٣)، (فقد كان يعمد القائمقام إلى مطالعة العريضة المقدمة إليه، فإذا كان المدعي أو المدعى عليه من مذهب واحد فعليه أن يحيل العريضة إلى قاضي تلك الطائفة ومستشارها ليستقلا برؤية دعاوى أبناء طائفتهما والحكم بها، أما إذا كانا مختلفي المذهب فعليه أن يحيلها إلى قاضيي الفريقين ومستشاريهما، وعند اختلاف قاضيي الفريقين وعدم توصلهما إلى حل فعلى القائمقام أو نائبه أن يبذل العناية بالاشتراك مع مستشاري الطائفتين للتوفيق بينهما، وإذا دعت الحاجة ضم قاضياً ثالثاً إلى القاضيين السابقين للتوصل إلى إصدار الحكم)(٤).

---

(٣) الصليبي، مرجع سابق، ص١٠٦-١٠٧.

(٤) نجيم، مرجع سابق، ص٢٥٥.

(١) الصليبي، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٢) غنام، مرجع سابق، ص١٨٨.

يبقى السؤال المطروح ما بين أخذ ورد، فالمصادر العثمانية تفيد بأنه لم تكن الظروف تسمح لنظام شكيب ومحاولته الإصلاح بالاستمرارية، لأنه ليس هناك طرف داخل دائرة الصراع أو خارجها يتمنى أن ينجح أو يحقق الأمن والاستقرار، فالأطراف الرئيسة ولا سيما الزعامات لا يناسبها الهدوء وضبط الأمن، وقد قال جودت باشا في مؤلفه «تاريخ جودت»: « أيعقل أن يتاح لبرنامج إصلاحي الاستمرار طالما أن القوى جميعها تعيش وتجد نفسها في هذا المستنقع المرسوم له والمعد له أوروبياً، وما الذي يمكن أن تفعله الدولة العثمانية وهي الأخرى تواجه اضطراباً وإرباكاً وصراعاً، اضطراب مالي فخزانتها فارغة، فاعتمدت النحاس لدفع الرواتب، وإرباك سياسي، فالمسيحيون يطالبون بأن يمنحوا الهوية العثمانية، فهم يعدّون أنفسهم أناس ضرائب وأناساً من دون حقوق وأنه قد آن لهم أن يكتسبوا الإنسانية التي حرموا منها منذ سقوط دولتهم، أما الصراع فهو صراع إسلامي مسيحي، المسلمون لا يريدون أن يتساووا مع المسيحيين لأن الدولة قامت على أكتافهم والانقسامات المسيحية لا تقل خطورة عما يجري في لبنان».

ويضيف بالقول: «طالما أن الأوروبيين يتدخلون في الشؤون الذاتية والخاصة للدولة العثمانية، فكيف الحال بلبنان الذي يعدّونه جزءاً معنوياً منهم، فالمسيحيون فيه قد تعرضوا للإهانة من قبل العثمانيين المسلمين، وقد تصدرت فرنسا راية حماية المسيحيين والدفاع عنهم ، أما بريطانيا فقد انبرت لحماية الدروز لأهداف سياسية ولمنع فرنسا من التفرد بالساحة اللبنانية، وبذلك غدا لبنان موضع الصراعات الدولة الخارجية والانقسامات المذهبية الداخلية[١] .

(١) تاريخ جودت باشا، مرجع سابق، ج٥، ص ٣٧٨.

ك - نتائج تطبيق نظام «شكيب أفندي» على جبل لبنان:

(كانت تنظيمات «شكيب أفندي» هذه خطوة جديدة نحو تنظيم البلاد بطريقة حديثة، إذ أخذت الإدارة تحل تدريجياً محل سلطة الإقطاع. وما الصلاحيات التي منحها « شكيب أفندي» لمجلسي القائمقاميتين إلا بعض التي كانت بيد الإقطاع في السابق)[١].

(وهكذا أنزل نظام « شكيب أفندي»، بإنشائه هذين المجلسين، ضربة قاسية بمصالح الإقطاع في لبنان، إذ منح المجلسين صلاحيات كانت من قبل في أيدي الإقطاعيين، فلم يبق لهؤلاء في مناطقهم إلا النظر في الدعاوى البدائية وتنفيذ قرارات المجلس المالية. بل إن هذه السلطة المحدودة بقيت في المناطق المختلطة من حق الوكلاء الدروز والنصارى. وكان للنظام الجديد أهميته من وجوه أخرى، من ذلك أن هذا النظام كان بحد ذاته اعترافاً رسمياً من قبل السلطات العثمانية بوضع لبنان الخاص. ومن الناحية الداخلية فقد خطا النظام نحو إرساء الإدارة في لبنان على أسس حديثة، فأصبح القائمقام وأعضاء مجلسه الذين حلوا في كل قائمقامية - من حيث السلطة - محل الأمير الحاكم ومشايخ الإقطاع، موظفين عامين يعينهم والي صيدا رسمياً ويدفع لهم رواتب لقاء خدماتهم. وقد تماشت هذه الإصلاحات مع مبادئ «التنظيمات العثمانية» التي نادى بها سنة ١٨٣٩م مرسوم «كلخانة خط شريف»، غير أن الأنظمة الجديدة في لبنان قد تماشت مع «التنظيمات» العثمانية أيضاً في تشديدها على المركزية، وذلك بإعطائها لوالي صيدا سلطات واسعة لم يستخدمها لتطبيق ما يسمى بالإصلاح[٢] .

(**وخلاصة القول:** إن نظام « شكيب أفندي» قد أقام إدارة مركزية لا تستند إلى الحقوق الإقطاعية باعتمادها على موظفين ذوي رواتب مقننة، وقضى على سلطة السادة في المناطق المختلطة، وفي الوقت نفسه فقد أدركت الأسر الإقطاعية

---

(٢) أبو صالح، ومكارم: مرجع سابق، ص٢٥٥.

(١) سجلات الديوان الهمايوني، رقم ١٣٨، ص ٨٠.

أن مصالحها قد تعرضت للخطر، وأن مكانتها تزعزت لدى العامة من طائفتها، فسعت إلى عرقلتها، وقدمت شكاوى كثيرة - كما ذكرنا سابقاً - بحق شكيب أفندي، ففضلاً عن اتهام إنجلترا له بمحاولته إعادة الشهابيين بناء على رغبة فرنسا، فإن العرائض المقدمة بحقه وصفته بالاستئثار في الأمور كلها متجاهلاً الإدارة السلطانية المتضمنة تطبيق النظام وإقامة العدالة وتأمين رغبة الطوائف كافة دون تمييز بين طائفة وأخرى، وحالما علم الباب العالي بالإجراءات التي اتخذها شكيب أفندي أوفد قبطاناً درايًا (خليل باشا) للتأكد مما أشيع، وحمل خليل باشا صلاحية إعادة الشهابيين إلى السلطة شريطة موافقة فرنسا وإنجلترا على ذلك[١].

فما إن بلغ خليل باشا بيروت، واطلع على مجريات الأمور وما يترتب عن عودة الشهابيين للحكم حتى أعلن رفضه الشديد، وأعلم استانبول بالعواقب، فأيدت استانبول اقتراحه، وتجاهلت الضغوط الدولية الهادفة إلى إعادة الشهابيين بما فيهم إنجلترا[٢].

ما يمكن قوله: إن المسيحيين كانوا يتطلعون إلى عودة الحكم إليهم من خلال الشهابيين، وطالما لم يتحقق ذلك فسوف يدعون ادعاءات ستؤيدها فرنسا، والأمر نفسه لدى الموحدين الرافضين لعودة الشهابيين، وإن القنصل الإنجليزي «روز» وبتوجيه من دولته سيؤيد وجهة نظرهم. إذاً والحال هكذا ما الذي تستطيع الدولة العثمانية أن تفعله، الأطراف الرئيسة متنازعة والدول الرئيسة خلفها تعمق ذلك النزاع المفتعل، فضلاً عن ذلك فالموحدون منقسمون على أنفسهم، وناقمون على العثمانيين لكراهيتهم لسعيد جنبلاط، فضلاً عن ذلك كله فهم يشعرون بأنهم معرضون للإبادة من قبل المسيحيين، وفي الوقت نفسه فلا يزال مشايخهم (الموحدون) يمارسون الطغيان عليهم.

---

(٢) سجلات الديوان الهمايوني رقم ٢٩٨، ص ١١٣.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١١٤.

وبناء على ما تقدم من أحداث يمكن رسم صورة الوضع في لبنان على النحو الآتي:

موارنة	→ ←	موحدون
موارنة		مؤيدون للشهابيين
موحدون		معادون للشهابيين
عثمانيون		معادون للموحدين
موارنة		يراعون قليلاً من قبل العثمانيين
سنّة		يحظون باهتمام العثمانيين، لا دور لهم
شيعة		لا يحظون بتأييد أحد ولا دور لهم
موحدون		يعانون الظلم من قبل مشايخهم
موارنة		يعانون الظلم من قبل الإكليروس
بريطانيا		تحامي الموحدين
فرنسا		تحامي الموارنة

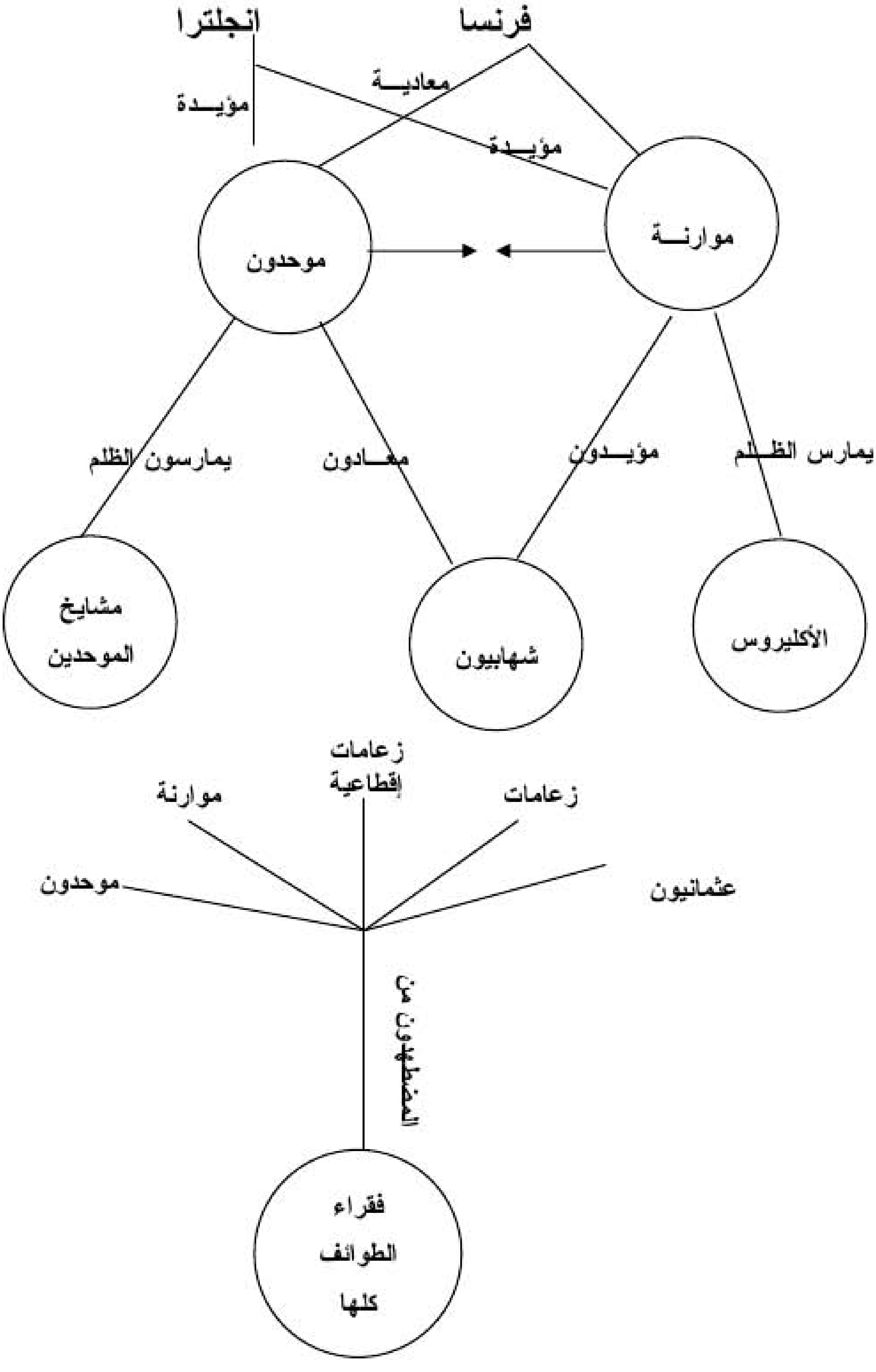

هذه صورة مصغرة للوضع في لبنان في أثناء القائمقاميتين

((لا تحتاج للشرح))

٥- الحياة الثقافية في أثناء عهد القائمقاميتين:

يعدّ لبنان خاصة من أكثر ولايات الدولة العثمانية التي حظيت بثقافة خارجية أوروبية فضلاً عما يمتلكه من مخزون ثقافي موروث، فهو أول من شهد احتكاكاً حضارياً أي أثر وتأثر، ويعود بدء هذا الاحتكاك الثقافي إلى أوائل القرن السابع عشر ولاسيما فترة فخر الدين المعني الثاني ١٥٩٠- ١٦٣٥م، ونظراً لقدرة الحضارة العربية الإسلامية على تقبل الحضارات الأخرى والتفاعل معها، فقد برزت فيه لمسات علمية وحضارية خرجت من عقالها المؤطر بأطر عثمانية جامدة – معلنة بدء نشاط ثقافي لامس بادئ الأمر فئة دون أخرى، غير أن مفكريه ومثقفيه قد عمموها مدفوعين بعوامل عدة لا يتسع المجال لاستعراضها.

ويخطئ من يعتقد أن تسرب الثقافة الأوروبية قد نما وازدهر في لبنان لولا امتلاكه لمخزون ثقافي فجرّه هذا الاحتكاك، وقد استطاعت الثقافة العربية أن توازي الثقافة الأوروبية من مختلف النواحي، عدا الوسائل المساعده لازدهارها وتفعيلها، وبفضل تلك الوسائل المساعدة تمكن لبنان من أن يقطع شوطاً ثقافياً تجسد حقيقة خلال القرن التاسع عشر من خلال المدارس والمجلات والطباعة، ويعود الفضل إلى الإرساليات الأوروبية التي وفدت إليه لأسباب ظاهرها ثقافي ومضمونها ديني طائفي، غير أن اللبنانيين بكل أطيافهم قد خرجوا من الإطار الديني المهيأ لهم بعدما ضربوا بتلك الأطر وتلك المناهج والأفكار عرض الحائط متمسكين بالمد العروبي والإسلامي كنقطة بداية لتسخير تلك المكتسبات التي استمدوها من الثقافات الأوروبية وإرسالياتها، لتجسد الثقافة العربية أدباً وشعراً وتاريخاً على مختلف بقاعهم الجغرافية وما جاورها، ولقد استندوا إلى أقرانهم العرب في تنمية تلك المكتسبات الأوروبية وعرّبوها بشكل يتلاءم مع واقعهم المحلي والإقليمي ليشمل معظم بلاد الشام ومصر.

١- أثر المؤسسات الدينية المحلية والخارجية :

لم يكن التنوع المذهبي والديني سوى ظاهرة صحية لولا تدخل الخارج وتسرب العناصر المستعربة إليها، فرجال الدين المسلمون قبلوا الأديان الأخرى

وتعاملوا معها بمقتضيات الشرع الإسلامي، ومنحوهم في مراحل نفوذهم الحقوق التي يقرها الشرع الإسلامي كافة، وإذا حدث ما يعكر تلك الحقوق فمرد ذلك إلى القوى الغريبة التي راعها هذا التوافق الديني الذي رعاه الإسلام وإدارته، فتسللوا إلى الإسلام لأغراض غير نقية، وباشروا بابتداع بدع وأساطير يرفضها الإسلام بمختلف فرقه الدينية، وشيئاً فشيئاً بدأ الجدار الإسلامي يتصدع نتيجة فتاوى لا يقرها الشرع ولا تناسب الواقع، وتطور إلى تكفير وتهم، ثم تحول إلى صدام واقتتال، ولولا وجود نخبة من رجال الدين المؤمنين العقلاء لغدت الساحة الإسلامية ساحة لاقتتال لا نتيجة إيجابية فيه ، ولسرح أعداء المسلمين في بساتين الإسلام وكرومه يأكلون ثماره والمسلمون يقتتلون. ولم يكن باباوات روما أكثر حظاً من رجال الدين المسلمين، فالقانون الوضعي يختلف بعض الشيء عن النظم الدينية لكن لا تعارض بينهما، ولو بتدخل بعض من تسلق الدين الإسلامي والمسيحي غدا بعض المسلمين والمسيحيين يلهثون حسب الفتاوى والاجتهادات ابتغاء منفعة مادية وليس دينية.

من هنا تشعبت الانقسامات، ففتاوى بعض رجال المسلمين وصكوك الغفران لباباوات روما قد أسهمت في تباعد الهوة، وغدا من الصعب ردمها أو إزالتها، وما الجسور التي نصبت فوق تلك التباعدات سوى ظاهرة سيئة الطالع ما لم يعمد رجال الدين المسلمون والمسيحيون لتجاهلها والترفع عنها والنظر إلى الإنسان على أنه خطّاء وخير الخطائين التوابون، وإلا فالعقاب بانتظاره، أي أن يحيلوا أمر الخطائين إلى الإله الذي قال عز من قائل: (... خلوا بيني وبين عبادي فإن أحبوني فأنا حبيبهم وإن عصوني فأنا طبيبهم، لو خلقتموهم لعذرتموهم).

ما يمكن قوله إن رجال الدين المسلمين بكل أطيافهم والمسيحيين بكل أصنافهم مسؤولون عن تفاقم الخلافات الدينية التي لا تزيد عباد الله إلا جوعاً وقهراً واقتتالاً، والمستفيد الأول هم أحزاب الشيطان، إن الله عز وجل حاور إبليس وهو خالقه، ولم يعقابه عندما أعلن رفضه لدعوته، وفوق ذلك كله فقد أعلن تحديه له. ألم يقل الله عز وجل وعز من قائل: (من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر). إذاً ما

علاقة بعض رجال الدين في ذلك، ولماذا يتدخلون بين العبد وخالقه، فالدعوة إلى الإيمان تأتي بالحسنى وليس بالتهديد والوعيد[1].

إن قراءة واعية لتصرفات بعض رجال الدين توصلنا إلى حقيقة ظاهرها مغطى بالأسى والمرارة، فلو أن المؤسسات الدينية أدت واجبها بحسب الشرائع السماوية لما تعرض لبنان إلى ما تعرض له من فتن وحروب ودمار.

إن العمل الطيب لا يتم بالتعددية القائمة على المصالح الذاتية، وإن الدين يحض على العمل الصالح، وبإمكان رجال الدين أن يعملوا على تصفية القلوب وتنقيتها، وإن الديانات السماوية بعيدة عن هذا كله.

٢- الإرساليات الأوروبية ودورها:

لقد نشطت الإرساليات الأجنبية في القرن التاسع عشر نظراً للحرية التي تمتعت بها (في الوفود والاستقرار وتأسيس المدارس ودور العلم في مختلف الولايات العربية، وقد سهلت الدولة العثمانية سبيل ذلك بسبب ضعفها وضغط الدول الأوروبية عليها)[2].

وفي الواقع لقد مثل جبل لبنان (نقطة بارزة ومهمة في النشاط التبشيري كما كان التربة الخصبة التي عرف المبشرون كيفية استثمارها)[3].

وقد تجلى نشاط الإرساليات الأجنبية - إضافة إلى التبشير الديني والمذهبي- بإنشاء المدارس التعليمية والجمعيات العلمية والمطابع وما رافق ذلك من تنشيط حركة الصحافة وانتشار الصحف والمجلات الأدبية والعلمية، الأمر الذي أفرز نخبة من المفكرين والأدباء كرّسوا النهضة الثقافية لجبل لبنان بجهودهم الفردية أو

---

(١) أعتذر لجرأتي في معالجة هذه الفقرة رغم شدة حساسية البحث فيها، لكنني كتبت قناعتي من باب الحرص على الدين والوطن .   (الباحث)

(٢) الأسود : تنوير الأذهان، مرجع سابق ، ص٤٣٢-٤٣٣.

(٣) المعلوف عيسى اسكندر: دواني القطوف في تاريخ بني معلوف، لبنان ١٩٠٧، ص١١٠.

الجماعية، وأسهموا في حركة النهضة الثقافية في بلاد الشام في القرن التاسع عشر عموماً، فالنهضة الفكرية والأدبية في جبل لبنان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (لا تفسر إلا من خلال ما احتضنه هذا الجبل من مؤسسات تعليمية وطباعية وتبشيرية)[١].

ولا ننفي بأن البعثات (الإرساليات الأوروبية) قد أدى بعضها خدمات في ميدان التعليم لا يمكن نكرانها، غير أنها زرعت في الوقت نفسه بذور تفرقة لا نزال ندفع ثمنها حتى الآن.

ولإيضاح أثرها، آثرنا التعرض إلى نوع هذه الإرساليات وجنسياتها، لأن قسماً كبيراً من هذه الإرساليات حمل طابعاً سياسياً سيئاً على لبنان خاصة والوطن العربي عامة. ومنها:

١- الإرساليات الأمريكية :

من الأمور الأساسية ذات الشأن العالي التي قامت بها البعثات إنشاؤها مؤسسات تعليمية عالية (ولقد ابتدأ هذا الطريق دور البعثة البروتستانتية الأمريكية) التي قدمت إلى بلاد الشام في الربع الأول من القرن التاسع عشر[٢].

(فبعد أن أنشأت عدداً من المدارس الإبتدائية والثانوية ودور المعلمين في بيروت وقرى لبنان قررت إنشاء كلية بيروت الإنجيلية السورية) في بيروت، وافتتحتها سنة ١٨٦٦م (وهي التي أخذت سنة ١٩٢٠م رسمياً اسم جامعة بيروت الأمريكية)، وكان الأمريكان يعملون على تأسيس مدارس لهم، (ولعل أقدم هذه المدارس في القرية الموحدية وأكثرها أهمية، المدرسة التي أسستها الإرسالية الأمريكية منذ سنة ١٨٤٣م ويليها من حيث القدم تلك المدارس التي تأسست في كل من قرية عرمون سنة ١٨٥٣م وتباتر سنة ١٨٥٣م)[٣]. وبتخينه سنة ١٨٥٤م،

---

(١) طربين : تاريخ المشرق العربي، جامعة دمشق ط٧، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص٣٥٧.

(٢) طربين ، مرجع سابق ، ص٣٧٥.

(٣) شيخو لويس: الآداب العربية في القرن التاسع عشر، بيروت ١٩٢٦م، ص٧٥.

وقد دعى آل تلحوق (سليمان الصليبي) لتأسيس مدرسة في عاليه في قرى الغرب سنة ١٨٥٦م وعيناب سنة ١٨٥٨م وبشامون سنة ١٨٥٩م ورأس المتن سنة ١٨٦١م وما أن وافت سنة ١٨٦٠م حتى كان المرسلون البروتستانت قد أسسوا ثلاثاً وثلاثين مدرسة تضم نحو ١٠٠٠ تلميذ)[١].

وفي سنة ١٨٤٢م أُسست الجمعية الإستشراقية الأمريكية لمساعدة النشاط التبشيري، وخلال قرابة عشر سنوات كان للجمعية نحو ثلاثين مطبعة تصدر نشراتها بعدة لغات، وكما ذكر آنفاً فقد قام المشايخ الموحدون كآل تلحوق من عبية وآل جنبلاط في الشوف يدعون المبشرين الإنجيليين إلى إقامة المدارس في مناطقهم، ومن هنا عزا قنصل روسيا في بيروت (بيكوفيتش ظهور البروتستانت في جبل لبنان إلى البعثات التبشيرية الأمريكية والبريطانية التي تمكنت من التغلغل عن طريق المدارس وتوزيع المساعدات المالية)[٢].

ولما كانت نشاطات الإرساليات الأجنبية قد اتسعت لتشمل ميادين الجمعيات العلمية والأدبية والطباعة فقد (أنشأ المرسلون الأمريكان في بداية سنة ١٨٥١م مجلة دعوها «مجموعة فوائد وطبعوها في مطبعتهم في بيروت، وذلك بعد نقل هذه المطبعة من مالطا إلى بيروت، وفي حين كانت مجلة «مجموعة فوائد» باكورة كل المجلات التي ظهرت باللغة العربية وأقدمها عهداً على الإطلاق، فقد كانت مباحثها تدور على الشؤون الدينية والعلمية والتاريخية والجغرافية وسواها، وقد احتجبت بعد أربع سنوات من إنشائها.

من ناحية أخرى كان لابد للسكان الوطنيين من أن يتأثروا بالمنهج الغربي، فلم يكن مثقفو بلاد الشام بمعزل عن نشاطات الجمعيات الغربية، لذلك فقد هبّ هؤلاء وبتشجيع من بعض المرسلين الأجانب لإنشاء جمعيات وطنية وكانت أولى هذه الجمعيات الجمعية السورية التي أنشئت بسعي المرسلين الأمريكان سنة ١٨٤٧م باسم «جمعية الأدب والعلوم» بهدف نشر العلوم وتنشيط الأدب والفنون وكان أبرز أركانها ناصيف اليازجي وبطرس البستاني وغيرهم).

---

(١) سجلات الإحصاء العثمانية: استانبول ١٩١٣م، ص٨٦.

(٢) الأسود ، مرجع سابق ، ص٤٣٣.

٢- الإرساليات الفرنسية:

كانت مدرسة عينطورة أولى مدارس المرسلين اللاتينيين، ثم أنشأ الآباء اليسوعيون سنة ١٨٤٣م مدرسة لهم في غزير لتهذيب الإكليروس ثم أحدث فيها قسم لتعليم الناشئة (تحولت سنة ١٨٧٥م إلى كلية القديس يوسف)، ولا يخفي بعض الفرنسيين أمثال (ديوكروا) أن مثل هذه المدارس قد أسهمت في تقوية أواصر الاتحاد بين فرنسا وما دعته بـــ (الأمة المارونية) عبر نشر اللغة الفرنسية بين العائلات المارونية وتثبيت محبتها لحاميتها فرنسا.

وأنشأ الآباء اليسوعيون مدرسة في دير القمر سنة ١٨٤٨م وفي سنة ١٨٥٣م أنشؤوا جمعية الراهبات المريميات ثم جمعية قلب يسوع اللتين جمعتا في جمعية راهبات قلبي يسوع ومريم، وانتقل معهد اللاهوت اليسوعي الذي كان قد تأسس في غزير سنة ١٨٤٦م إلى بيروت. وأنشأ اليسوعيون مدارس أخرى عالية للصبيان في زحلة وبكفيا وجزين، وفي سنة ١٨٤٦م شرعت راهبات القديس يوسف من مرسيليا بإنشاء مدارس داخلية وخارجة ومياتم ومؤسسات خيريـــة في بيروت وصيدا وصور وحمانا وغيرها من القرى اللبنانية، (وتأسست سنة ١٨٥٣م رهبنة وطنية تعرف بجمعية المريميات التي أثبتت في نظامها النظام الإفرنسي)[١].

وفي أجواء من التنافس بين عمل الإرساليات الأجنبية فقد جدّ اليسوعيون في إنشاء جمعية أدبية خاصة بهم كرد مباشر على قيام جمعية المرسلين الأمريكان، فأنشؤوا سنة ١٨٥٠م الجمعية المشرقية[٢].

من ناحية أخرى فقد أدرك أهل البلاد أن اللذين يتثقفون في المدارس الأجنبية يحتلون مراكز اجتماعية مرموقة ومناصب حكومية رفيعة، وقد أخذ بعض الناس يفتحون المدارس التي كانت تقتفي أثر المدارس الأجنبية في برامجها مستخدمة أساتذة فرنسيين أو أمريكان (وبواسطة المطبعتين الكاثوليكية والأمريكية والجامعتين اليسوعية والأمريكية توفرت للبلاد سبل التفاعل الأدبي والعلمي بين الغرب الشرق).

---

(١) الأسود ، مرجع سابق ، ص٤٣٣-٤٣٤.

(٢) المعلوف، دواني القطوف، مرجع سابق ، ص١١١.

فنشطت حركة الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ومن العربية إلى اللغات الأجنبية، ونقلت أمهات الكتب وأحدث الأفكار الغربية في العلم والأدب إلى العربية وقد (كانت جهود الإرساليات الأجنبية من القرن التاسع عشر الكاثوليكية أولاً وجلّهم من الإفرنسيين - ثم البروتستانتينية وجلّهم من الأمريكان - الحافز الأول في إيقاظ الحياة الفكرية) على حد تعبير فيليب حتي.

٣- إرساليات أخرى:

هكذا أصبح جبل لبنان في القرن التاسع عشر عموماً وفي فترة القائمقاميتين ١٨٤٢م-١٨٦٠م خصوصاً مسرحاً لنشاط الإرساليات الأجنبية نظراً لموقعه المطل على المتوسط وأيضاً للتنوع السكاني على أرضه وانسجام ذلك مع واقع الدول الأوربية المنسجمة مسيحياً والمختلفة عقائدياً، وقد وجدت هذه الدول نفسها في الطوائف المسيحية المحلية.

فروسيا وجدت نفسها في الروم الأرثوذكس وفرنسا في الموارنة والكاثوليك، والنمسا في الكاثوليك أيضاً. أما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فقد عملت على إيجاد طائفة خاصة بهما عبر التبشير بالمذهب البروتستانتي فهذا التنوع المذهبي والديني قد شكل مدخلاً لتدخل الدول مالبث أن تعزز بما أنشأته من مدارس ومعاهد تعليمية، ففي شهر تشرين الأول ١٨٦٠م (جاءت الإرسالية الإنكليزية السورية وأسست لها مدارس للصبيان وللبنات في بيروت وزحلة وبعلبك وعين زحلتا وشملان وحاصبيا)(١)، وقبل انتهاء السنة جاءت الراهبات البروسيات اللواتي كن يتخصصن في المياتم والمستشفيات وأسسن لهن مركزاً في صيدا، ومن ثم انتقلن إلى بيروت كذلك كان للإرساليات الروسية والإيطالية والألمانية دور في إنشاء المدارس، وإذا كان ذلك قد أسهم في تأكيد النهضة الأدبية والعلمية في جبل لبنان فإنه قد حمل معه أيضاً آثاره السلبية في ترسيخ الفوارق الثقافية والطائفية.

---

(١) الأسود : تنوير الأذهان، مرجع سابق ، ص٤٣٤.

ثالثاً – بعض مظاهر الحياة الثقافية في هذه الحقبة :

كانت أبرز مظاهر الحياة الثقافية والتعليمية في جبل لبنان في هذه الحقبة انتشار المدارس وتأسيس الجمعيات الأدبية والعلمية وإنشاء المطابع وقد قام على كل ذلك رهط من المفكرين الأفذاذ.

١ – المدارس :

تشكل المدارس التي أنشئت في لبنان اللبنة الأولى في أي حركة ونهضة ثقافية توصل الأفراد والشعوب إلى التطور المبرمج والمدروس .

لقد قامت الكنيسة بدور مهم في تأسيس المدارس خلال المراحل الأولى من تاريخ جبل لبنان الحديث، فالإكليروس هو الذي بنى المدارس باستثناء ١٧ مدرسة أنشأتها الرهبانية اللبنانية البلدية و٦ مدارس أنشأتها الرهبانية اللبنانية الحلبية، في حين (كانت أهم المدارس كعين ورقة ومار عبده هرهريا ورومية وريفون تحت رقابة البطريارك الماروني مباشرة)[١].

لقد أسهمت الإرساليات والمؤسسات التبشيرية في تأسيس المدارس فكانت مدرسة عينطورة أولى مدارس المرسلين اللاتينيين، ثم أنشأ الآباء اليسوعيون سنة ١٨٤٣م مدرسة لهم في غزير، كما أسسوا مدرسة في دير القمر في عام ١٨٤٨م. وفي سنة ١٨٨٤م كان المرسلون الأمريكان قد نجحوا في تأسيس مدرسة عبيه على يد (كرنيليوس فان ديك) التي ما لبثت أن تحولت في سنة ١٨٤٧م إلى مدرسة داخلية بمساعدة بطرس البستاني وصار التعليم فيها باللغة العربية بعد أن كان باللغة الإنكليزية، وما إن وافت سنة ١٨٦٠م حتى (كان المرسلون البروتستانت قد أسسوا ثلاثة وثلاثين مدرسة تضم نحو ١٠٠٠ تلميذ[٢]من البنين والبنات) ويذكر الأب (يوسف الدبس) من ضمن ما يذكره من مدارس لبنان في

(١) انطونيوس جورج: يقظة العرب، تقديم أمين فارس، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت ١٩٦٢م، ص١١٨-١١٩.

(٢) غنام : مقاطعات جبل لبنان، مرجع سابق ، ص٢٣١.

هذه الحقبة المدرسة الوطنية ومنشؤها هو المعلم (بطرس البستاني وقد افتتحها سنة ١٨٦٣م وجعلها بإدارة ابنه سليم)[١].

وقد شجع بعض أعيان الموحدين البعثات البروتستانتينية لفتح المدارس في مناطقهم (ولعل أقدم هذه المدارس في القرى الموحدية وأكثرها أهمية المدرسة التي أسستها البعثات الأمريكية في عبيه سنة ١٨٤٣م).

وكذلك (أسس المبشرون الأمريكيون مدرسة للبنات في عبيه أيضاً عام ١٨٤٧م)[٢].

وقد أسهمت هذه المدارس في تثقيف أبناء جبل لبنان، فظهر بين خريجيها نخبة من المثقفين أسهموا بقسط كبير في النهضة الفكرية في جبل لبنان أدباً وعلماً.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي المبالغة في دور المدارس في هذه الحقبة فعلى الرغم من كثرتها فإن عدد التلاميذ فيها كان قليلاً لعدة أسباب، منها قلة الرغبة في التحصيل وتضاؤل ريع الأوقاف المخصصة للمدارس، وصعوبة انتقال الطلاب بسبب فقدان الطرق، وقلة عدد المدرسين، وفقر الأهالي وحاجتهم إلى جهود أبنائهم وخصوصاً الفلاحين منهم، فضلاً عن اضطراب الأمن.

٢- الطباعة :

لم تكن الطباعة حديثة العهد في جبل لبنان خلال القرن التاسع عشر، إذ كان الجبل قد عرف أول مطبعة في بدايات القرن السابع عشر عندما قدم الرهبان الذين درسوا في روما مع مطبعة أقاموها في دير مارقزحيا سنة ١٦١٠م.

وبالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية المضطربة التي مر بها جبل لبنان، فقد توالى تأسيس المطابع بعد سنة ١٨٥٠م.

(فظهرت في بيروت سنة ١٨٥٧م المطبعة السورية التي أنشاها خليل الخوري)[٣]، ثم أعقبها في السنة التالية قيام المطبعة الشرقية على يد الدكتور إبراهيم النجار.

---

(١) المرجع السابق، ص٢٣١.

(٢) أبو صالح : تاريخ الموحدين، مرجع سابق ، ص٢٧١-٢٧٢.

(٣) الدبس يوسف: تاريخ سورية الدنيوي والديني، د. ت، ص٤٩٢.

كذلك أنشأت الرهبانيات المارونية البلدية سنة ١٨٥٨م مطبعة في دير طاميش، ومن المطابع التي تجددت حركتها في هذه المدة مطبعة القديس جاورجيوس في بيروت بسعي من مطران الروم الأرثوذكس بنيامين نعته. كذلك فقد أسهمت الإرساليات الأجنبية في تأسيس المطابع في جبل لبنان كالمطبعة الأمريكية التي نقلت من مالطا إلى بيروت سنة ١٨٣٤م والمطبعة الكاثوليكية سنة ١٨٤٨م. لقد كان للطباعة وانتشار المطابع المحلية منها والأجنبية دور مهم في نشر الثقافة والتعليم، فعدّت أحد الأركان الأساسية والرئيسة في النهضة الأدبية والفكرية التي عرفها جبل لبنان في أواسط القرن التاسع عشر، وذلك بنشر الآداب العربية وترويج العلوم وحفظها من الضياع إضافة إلى التعريف بعلوم الغرب وآدابه من خلال الترجمة والاحتكاك والمراسلات والبعثات فضلاً عن الهجرة من لبنان إلى دول الغرب.

من ناحية أخرى كان لرواج المطابع أبلغ الأثر في ولادة ركن قوي من أركان النهضة العربية والفكرية ألا وهو الصحافة العربية وما ينتسب إليها من دوريات وصحف ومجلات علمية وأدبية.

٣ – الجمعيات :

لم تقتصر الحركة الفكرية على إنشاء المدارس بل تناولت أيضاً تأسيس الجمعيات الأدبية والعلمية. وكانت أولى هذه الجمعيات (الجمعية السورية) التي أنشئت بمساعي وليام طمسن وعالي سميث عام ١٨٤٧م، ففي رسالة بعث بها عالي سميث إلى الجمعية الشرقية الألمانية مؤرخة في ١٢/شباط/١٨٤٨م يذكر فيها أنه أنشأ (الجمعية السورية).

(نتيجة لإلحاح مواطنين نجباء معظمهم من النشء الطالع الراغبين بالمعرفة، فإن المرسلين الأمريكان قد وعدوا بالمساعدة، وكذلك فقد وجد اليسوعيون في إنشاء جمعية أدبية خاصة بهم للرد المباشر على قيام جمعية المرسلين الأمريكان)، فأنشؤوا سنة ١٨٥٠م الجمعية المشرقية وأغلب أعضائها من الطائفة الكاثوليكية.

ويبدو أن الدوافع التبشيرية التي كانت وراء هاتين الجمعيتين والعداء الديني والمنافسة فضلاً عن الأهداف السياسية، قد أدى إلى انفراط عقدهما المبكر، لذلك

قامت على أنقاضهما الجمعية العلمية السورية سنة ١٨٥٧م برئاسة الأمير محمد أمين أرسلان، وتختلف هذه الجمعية عن سابقتها في أمرين:

(أن جميع أعضائها كانوا من العرب، وأن المسلمين والموحدين اشتركوا فيها مع النصارى). وقد ضمت عدداً من أعضاء الجمعيتين السابقتين أمثال ناصيف وإبراهيم اليازجي وبطرس البستاني، فكان لأبحاثهما وهمة مفكريهما ما أغنى المعارف والآداب العربية، وكان للجمعية مجلة شهرية اسمها (مجموعة العلوم) تنشر المقالات العلمية والأدبية والاقتصادية والزراعية[١].

أسهمت الجمعيات الأدبية والعلمية مع انتشار المطابع في نشر العلوم والآداب العربية والغربية مما أكسب النهضة الفكرية في جبل لبنان زخماً قوياً، فضلاً عن نبوغ عدد من المفكرين الذين رفدوا الحياة الثقافية والعلمية والتعليمية بما منح الحياة الثقافية عطاء، أرغم التاريخ على الاحتفاظ بذكراهم .

٤ – أبرز مفكري هذه الحقبة :

ساهم انتشار المدارس ورواج الطباعة ونشوء الجمعيات الأدبية والعلمية والمكتبات الخاصة والعامة في رفع المستوى العلمي والثقافي في جبل لبنان فكثر الأدباء ووضعت التصانيف والمؤلفات.

ومن أبرز هؤلاء الأدباء والعلماء بطرس البستاني (١٨١٩ – ١٨٨٣م) وناصيف اليازجي (١٨٠٠ – ١٨٧١م) ويَعُدُّ جورج أنطونيوس أنه (كان بأيديهما زمام الحياة الفكرية)[٢] في ذلك الوقت، إضافة إلى يوسف الأسير (١٨١٥–١٨٨٩م) وأحمد فارس الشدياق.

تعلم بطرس البستاني المولود من أبوين مارونيين في قرية الدبية، اللغتين العبرية واليونانية على يد المرسلين الأمريكان، و(خلال فترة لا تزيد عن أربع سنوات منذ تعرفه على المرسلين الأمريكان، فقد عمل معهم كمدرس في مدارسهم، وكأستاذ خصوصي يعلم أفراد الإرسالية اللغة العربية).

---

(١) غنام ، مرجع سابق، ص٢٦٢.

(٢) حتي ، مرجع سابق، ص٥٤٦.

وكان هو الذي نقل التوراة والأناجيل من لغتها الأصلية (التوراة من العبرية والأناجيل من اليونانية إلى العربية، وذلك بالتعاون مع ناصيف اليازجي واثنين من أشهر المرسلين الأمريكان – عالي سميث وكرنيليوس فان ديك)، وقد أسس بطرس البستاني مدرسة في عبية سماها المدرسة الوطنية التي نقلت سنة ١٨٦٣م إلى بيروت وأدمجت بالكلية السورية الإنجيلية، وكان البستاني قد اعتنق البروتستانتية نتيجة لاتصاله بالأمريكان (ومما لاشك فيه أن بطرس البستاني كان من أغزر اللبنانيين علماً ومن أكثرهم إنتاجاً في عصره، وكان من أعظم علماء الشرق العربي)[١]، فقد كان صحفياً وصاحب مجلات يحررها ويصدرها، ومؤلفاً يصنع الكتب المدرسية، فقد أصدر صحيفة (نفير سورية) سنة ١٨٦٠م، والجنان ١٨٧٠م، ومن مآثره (تأليفه لدائرة معارف عربية صدر منها ستة أجزاء)[٢]، وقد زيدت فيما بعد خمسة أجزاء أخرى من قبل سليم وسليمان البستاني، ومعجمه محيط المحيط (بيروت سنة ١٨٧٠م في مجلدين) ومختصره قطر المحيط (بيروت سنة ١٨٦٩م جزأين). وبالرغم من مرور أكثر من مئة سنة على ظهورهما فإنهما من أحسن المعاجم حتى يومنا هذا[٣].

أما ناصيف اليازجي فقد كان مخضرماً في الأدب والحياة وكان قبل كل شيء أديباً وشاعراً وعالماً باللغة، فظلت مؤلفاته شائعة في المدارس لأجيال بعد وفاته ومن كتبه التي خلدت اسمه (فصل الخطاب في أصول لغة الأعراب) و(مجمع البحرين)، وأما شرحه لديوان المتنبي فقد أكمله ابنه إبراهيم الذي لم يقل عن أبيه أدباً ولغةً.

ولد يوسف الأسير في صيدا ودرس في الأزهر ومن ثم في الكلية السورية الإنجيلية في بيروت، وبعد ذلك أصدر (ثمرات الفنون) وهي أول جريدة يصدرها مسلم سنة (١٨٧٥م)، وكان يعطي دروساً في الفقه الإسلامي، وقد درس على يديه نخبة من المحامين اللامعين.

---

(١) خوري يوسف قوزما: المعلم بطرس البستاني، بيروت ١٩٩٥م، ص٢٣.

(٢) غنام ، مرجع سابق ، ص٢٦٤.

(٣) أنطونيوس: يقظة العرب، مرجع سابق، ص١١٩.

كذلك اشتهر أحمد فارس الشدياق الذي بدأ حياته الأدبية كاتباً في جريدة الوقائع المصرية في سنة ١٨٣٤م، ثم تعاون مع المرسلين الأمريكان فتولى إدارة مطبعتهم في مالطة، وهناك وضع كتابه (الوساطة في أحوال مالطة)، وبعد عودته من بريطانيا اشتغل في تعريب التوراة، ثم عاد إلى تونس وحرر في جريدة التونسي، وفيها اعتنق الدين الإسلامي، وأبرز مؤلفاته (الساق على الساق فيما هو الفرياق)، و(منتهى العجب في خصائص لغة العرب)، وغير ذلك من المصنفات القيمة.

وقد كان لبعض العلماء الأجانب تقدمات مهمة في حقلي العلم والأدب مما أغنى الحياة الفكرية في جبل لبنان في هذه الحقبة، ومن أشهرهم الدكتور (كرنيليوس فان ديك ١٨١٨-١٨٩٥م) الذي أدى دوراً فعالاً في نهضة الديار الشامية في القرن التاسع عشر، بفضل ما غرست يمناه في ميدان نشر العلوم تأسيساً للمدارس وتعليماً وتأليفاً وترجمة للكتب. ويتحدث يوسف قزما خوري عن ذلك بشيء من التفصيل في مؤلفه المسمى (الدكتور كرنيليوس فان ديك ونهضة الديار الشامية العلمية في القرن التاسع عشر).

وقد كان لهؤلاء المفكرين وغيرهم الدور الأساسي في الحركة الفكرية واليقظة القومية، ليس في لبنان فحسب بل في سائر أنحاء العالم العربي.

بقي علينا أن نشير إلى أن الإرساليات الأوروبية التي قدمت إلى لبنان مدعية توعية الأهالي وتنويرهم برغم ما تحمله من أهداف سياسية وما بذَرته من أحقاد طائفية، فقد أسهمت في نقل العلم والمعرفة خطوات كبرى نحو الأمام، ومن المؤسف القول إن العقل المتنور المتزن قد شق طريقه رغم الصعوبات التي اعترضته ورغم الصعوبات التي واجهته، ولا ينسى دور الأدباء في تزكية المشاعر وتنوير عقول العامة والخاصة، فبفضلهم غدا لبنان قبلة علمية تركت أثراً واضحاً في الثقافة العربية، وأفشلت ولمرات عديدة التآمر الذي حاول الاستعمار ترسيخه من خلال جمعياته وعملائه، فلقد أسهم هؤلاء في تخفيف حدة الفتنة ودافعوا بشجاعة عن شعوبهم وأهاليهم، وطرحوا وبشجاعة ما كسبوه من علم ومعرفة لا تتلاءم وواقعهم العربي دينياً ووطنياً وقومياً.

* خلاصة البحث:

لقد شهدت الساحة اللبنانية صراعات محلية دافعها جهل وبحث عن المصالح، وسير خلف رغبة الأجانب، فالعثمانيون بعسكرهم وعقليتهم العسكرية كانوا خلال القرن التاسع عشر أداة طيعة لرغبات غيرهم، وذلك نتيجة لوصولهم إلى مرحلة الشيخوخة الزمنية، وقد أقروا رسمياً بهذا الواقع لدول أوروبة في حين تظاهروا أمام شعوب ممالكهم بأنهم لايزالون أقوياء عليهم، وأنهم قادرون على ضربهم، وقد أدرك العرب حقيقة هذا الواقع، لكن العرب رغم معرفتهم بواقع الأتراك الذي لا يقل سوءاً – أو ربما هو أكثر سوءاً – عن واقعهم، فقد اعتقدوا بأن الحماية الأجنبية ستضمن لهم المن والسلوى، وأنهم سينعمون بدفء الجندي الأوروبي وينامون هانئين تحت ظلال بندقيته.

لقد تبدل وضع لبنان في القرن التاسع عشر تبدلاً جذرياً، فسابقاً كانوا يحكمون من قبل عساكر تفتقر إلى مقومات الترابط والألفة، وبغفلة من الزمن وبسبب تخلي السلاطين عن وصايا عثمان عمت ممالكهم ثورات عساكر أسفر عنها في القرن الثامن عشر ثورات أمراء محليين، وقد تميز لبنان عن بقية مناطق بلاد الشام من خلال خضوعه للأسرة الشهابية التي تعالت على واقعها، واستندت إلى أسر لا عماد لها، ولكي لا تنكشف كذبتها فقد مدت وبقوة يد العون إلى تلك الأسر الخلبية، وبمرور الزمن ادعت تلك الأسر السيادة قبل سقوط الأسرة الشهابية العريقة، وبغياب الحامية تطاولت على العرش، ولكنها تخوفت من حقيقة وقوع العرش بيدها، ولكي لا تفشل سارعت إلى إيجاد حامٍ بدلاً من الأسرة الشهابية.

كثر حماة الأسر، وتسلق متن الأحداث المشايخ (المسلمون + المسيحيون)، وطالبوا بالمشاركة، ولكن هذه الأسر التي ولدت ولادة غير طبيعية عظم عليها أمر المشاركة، فسارعت إلى الدين متخذة إياه وسيلة حماية ذاتية ووسيلة مناداة لأنصار اعتقدت تلك الأسر أنها قد تحميها، لكن على أقل تقدير فهي لا تجردها من إرث كسبته بصورة غير شرعية، ولأنها قد تخوفت من العثمانيين لمعرفتها بأنهم قد

يكشفون حقيقتهما، فقد سارعت في تسهيل وفود الأجانب الأوروبيين إلى ديار ممزقة ما بين أسر استمدت أصالتها من ظروف النشأة والحكم، إلى رجال تستروا بالدين فجردوا الفقراء من ملابسهم وحولوهم إلى أوروبيين لأنه لا سبيل للوصول إلى هذه الديار إلا بهذه الطريقة.

صراع بصراع، وسباق للاغتناء، وسباق لحمل معطف الأجانب الأوروبيين، وهؤلاء لديهم خبرة متميزة في حمل معاطف غيرهم، ولهذا فقد أرادوا أن يحمّلوا الفقراء معاطف مستوردة من خارج الواقع وغير ملائمة له.

لبنان الضياع، ولبنان الهوية، ولبنان المشرد، ولبنان لا يموت، آلاف فقدوا هويتهم الذاتية في لبنان، ولكنه لم يفقد هويته وحضوره، لبنان رسول دولي متميز بحضوره من مدارس ومطابع ونوادٍ ومفكرين، ولم يعرف التاريخ إنساناً تشبث بهويته الوطنية كما تشبث اللبناني، لدرجة أن الإرساليات السياسية والتبشيرية قد اعتزت بأنها تعلمت الوطنية من لبنان.

ومن جانب آخر فإن الأزمات التي اعترت لبنان لم تتمكن من انتزاع النهج الطائفي والمذهبي الذي زامن القومية نمواً، ولكن بمسلك منغلق وضيق ، وهذا ما ساعد زعاماته على حمل الاتجاهين معاً حيث امتلكوا قدرة التلاعب بتراثهم السيء والجيد.

ازدواجية ما بعدها ازدواجية وأصالة ما بعدها أصالة، ورغم هذا وذاك فقد ظلت القومية والعروبة الوجه المشرق الذي يتباهى به اللبنانيون عبر تاريخهم.

الفصل الثالث

التنظيم الإداري لإمارة لبنان خلال مرحلة القائمقاميتين

١- التنظيمات الإدارية والقضائية والمالية.

٢- نظام الإقطاع وأثره الاجتماعي.

١- طبقات المجتمع.

٢- القوى السكانية وتوزيعها الديمغرافي.

٣- امتيازات المقاطعجية.

٣- التيارات السياسية.

٤- التنافس الدولي على لبنان.

١- الإرساليات التبشيرية.

٢- الدول الأوروبية.

١- فرنسا.

٢- إنجلترا.

٣- الدولة العثمانية.

٤- روسيا.

التنظيم الإداري لإمارة لبنان خلال مرحلة القائمقاميتين

١ – التنظيمات الإدارية والقضائية والمالية:

يخطئ من يعتقد أن المؤامرات التي حيكت على لبنان وعروبته وأصالته قد هدفت إلى تنظيمه بحيث يغدو مؤهلاً لبناء ذاته إدارياً وقضائياً ومادياً، لأن الدول التي دبرت تقسيمه إلى قائمقاميات متميزة طائفياً وتركت بيروت شبه ولاية واستبعدت صنجق طرابلس والأجزاء الأخرى من لبنان غايتها صيانة ترابه أو المحافظة على كيانه السياسي وموقعه الجغرافي وأخوة أبنائه، ومن المؤسف جداً أن القارئ لتاريخ لبنان خلال هذه الفترة قد يندهش بالمسميات التي يدرجها بعض المؤرخين في مؤلفاتهم[١].

إذا أردنا الواقع فأي إدارة تقام في ظل طائفي ؟ وأي قضاء حر يسمح ألا يفرض رغبة الحاكم وجبروته على المحتجين أو المتأففين وليس المعارضين؟ وأي نظام مالي يقام في ظل الهيمنة الأوروبية؟ ولكن الذي لاشك فيه مطلقاً هو سعي الدول الأوروبية إلى إقامة أنظمة إدارية وقضائية ومالية في القائمقاميتين اللتين خطط لديمومتهما تحسباً من عودة لبنان إلى عروبته وتخوفهم من تحطيم القيد الذي كبل أيدي أحرار لبنان ومفكريه، فإذا عددنا أن إصلاحات شكيب أفندي هي جزء من هذه الإصلاحات عندها يمكن القول إن هناك نظماً إدارية طبقت خلال فترة

---

(١) إنني أعتذر أشد الاعتذار على طرحي هذا، فكتابة التاريخ تفرض صراحة الإفصاح عن الواقع، ولا أعلم إذا أجاز لي البحث الشروع في ذلك، وقلما شهدت عنواناً ينسجم مع مضمونه، ولكيلا أعدّ متجاوزاً لحدودي آثرت الالتزام بما أوردته المصادر والمراجع التركية سواء الوثائق أو التقارير.

القائمقامية، وإنّ القارئ لتقرير شكيب أفندي الذي أرسله إلى استانبول يدرك أن شكيب قام بإصلاحات تهدئة للوضع المتأزم ولتأخير التدخل العسكري لفرنسا وبريطانيا، ومما جاء في التقرير: مولاي السلطان جنتمكان حضرة السلطان المعظم عبد المجيد خان أدام الله عزه وعز سلطانه، إن ولايتنا الخاضعة لسلطانكم في ضائقة إدارية ومالية، فالأوروبيون يعدوّنها مستعمرة طائفية لهم، ويسعون إلى إقامة الفتن بين الدروز والمسيحيين، وإن عملاءهم من الطرفين يحومون حولهم لتنفيذ رغباتهم مقابل حفنة بارات فضية، وإن عبيدك الفقراء مسحوقون تحت أقدام خدم الأوروبيين، وإن مهمتي مكتوب لها الفشل، لأنني إذا تحركت عدّوا عليّ عدد الخطوات، وإذا تنفست هواء ترابك حسبوه مؤامرة عليكم لا سمح الله، ورغم ما يحيط موقفي من صعوبات فإنني أبذل قصارى جهدي لمنع إراقة دماء المساكين، ولا أدري يا مولاي ماذا سأفعل، وإن الإجراءات التي أحاول تطبيقها لإعطاء كل قائمقامية بعضاً من عوامل عدم الاختلاط فيما بينهم لأن النفوس محقونة والظلم باسط أجنحته على بقاع مملكتكم.

يا مولاي، ليس بمقدور أحد تطبيق النظام، والدول الأوروبية تهدف إلى جعل حاكم القائمقامية مطلق الصلاحية في إدارة مقاميته، والكل يفترض أن يأخذ رواتبه من خزينة القائمقامية التي لا وجود لها إلا على الورق الذي يدونه القناصل الأوروبيون - أقصد (فرنسا وإنجلترا)- وقد سعيت جاهداً لمشاركة والي ببروت في مسألة المحافظة على الأمن لضبطه وربطه، كما سعيت لجعل المواطنين في كل قائمقامية من طوائف مذهبية غير مذهبية القائمقاميتين، وطلبت من قناصل فرنسا وإنجلترا أن يساعدوني في وضع نظام إداري ينسجم مع واقع كل قائمقامية، فعدّوا ذلك تدخلاً عثمانياً، واتهموني بأنني أكره طائفتي القائمقاميتين، فلم يسمحوا لي بتأسيس مجلس شورى وقالوا عنه نهج إسلامي لا يرغبون باتباعه، فسميته مجلساً إدارياً، فاحتجوا وقالوا هذا تدخل سافر في شؤون القائمقامية..

إذا وجد نظام إداري فهو مخطط له لتعميق التفريق بين الطوائف، لدرجة أنهم لم يسمحوا لا للدرك العثماني ولا للدرك المحلي بالدخول إلى أي مقامية(١).

---

(١) ملخص ترجم من تقرير شكيب أفندي، انظر الملحق رقم (١).

أما المطالعة التي قدمها عمر باشا ومساءلة الصدر الأعظم عالي باشا له واتهامه له بالتسلط في أثناء إدارته والياً لجبل لبنان، فقد أفاد التالي: إن جبل لبنان أشبه بالبلقان من حيث تعدد الطوائف المذهبية المتصارعة فيما بينها، يضاف إليه كره فرنسا للدولة العثمانية الإسلامية ومحاولتها تأليب المسيحيين ضدها، وقد دهشت للرابطة التي نشأت ما بين الدروز (الموحدين) والبريطانيين، وليس هناك قاسم يجمع بينهما، وكلنا يعرف الخبث البريطاني وبساطة هذه الطائفة التي يتلاعب مشايخها وعقلاؤها وزعماؤها بها، وقد حاولت أن أقدم المساعدة إنسانياً، غير أن الكثير من مشايخها اتهموني بأنني أحاول أن أدفعهم إلى تركهم لمعتقداتهم، وقد رفعوا كتاباً (عريضة) إلى معاليكم ووجهتم اللوم لي على سوء تصرفي[١].

من المستحيل على الدولة العلية أن تؤمن الأمن والاستقرار في هذه الولاية التي يسعى الفرنسيون والإنجليز للسيطرة عليها بعد تمزيقها وإشعال نار الفتنة فيها، وقد فشلت مع قوات معاليكم في ضبط الأمور وربطها، وكلف مخاتير المناطق بمساعدتي، وبعضهم قبل العمل معي مقابل مده بالسلاح والذخيرة، ولقد فهمت أن كل زعيم يريد أن يكون له جيش وكأنهم يستعدون لحرب عصابات[٢].

لم تأخذ القوى الحاكمة في جبل لبنان بالنظم العثمانية ولاسيما خلال فترتي بشير الثاني وبشير الثالث، وقد اعتمدا أنظمة، خير ما يقال عنها إنها إمارة فردية أشبه بمملكة ذي الغادر قبل سيطرة العثمانيين عليها، فالقائمقامية المارونية اعتمدت أنظمة شبه فرنسية، وحتى في التعامل فيما بينهم كانوا يتشبهون بالفرنسيين، وكذلك المعاملات فقد كانت على النمط الفرنسي، والحال نفسه في القائمقامية الموحدية التي كانت هي الأخرى فاقدة لهويتها، فضلاً عن أن زعامتها كانت ظالمة تفرض عليها ضرائب مغلفة بغلاف ديني سري لم نتمكن من فهمه حتى تاريخه، فضلاً عن أن التفاهم مع فقرائها أمر مستحيل فهم يرفضون التحدث إلا بإذن زعامتهم، ولا يمكن إخضاعهم لقوى غير قوة زعامتهم، ومع أن القائمقامية قد ساد فيها نظام الأعراف والتقاليد المستمدة من أعراف وتقاليد الطائفة، إلا أن أسلحتها كانت إنجليزية، وإن بريطانيا قد عمقت لدى أهاليها كراهيتهم للمورانة، وفرنسا فعلت الشيء نفسه[٣].

---

(١) سجلات الديوان الهمايوني، مهمة مستعجلة رقم ١٩ و٢٠ و٢١، وانظر أيضاً عينيات دفتري رقم ٥٩ و ٦٠ و ٦١.

(٢) هذا ما تضمنه تقرير شكيب أفندي، علماً بأن عمر باشا قد أشار في تقريره أنه من المستحيل أن تنعم ولاية جبل لبنان بالهدوء لأن أوروبة لا تريد لها ذلك، للمزيد راجع تقرير عمر باشا. ملحق رقم (٢).

(٣) عمر باشا، مرجع سابق ، ورقة ٣٥ .

يجمع معظم الباحثين على مقولة حدوث تطور إداري حديث في مرحلة القائمقاميتين قياساً بما اعتمده العثمانيون، منطلقين من الخلط الإداري الأوروبي الذي أسهم الأوروبيون في تطويره حسب ادعاءاتهم، لكن الواقع ينفي ذلك، فالمؤسسات الإدارية زمن المتصرفية وما قبلها كانت أكثر شمولية نظراً لتعدد الأقضية والمراكز والقوى الخاصة إدارياً للصنجق أو اللواء أو الولاية، في حين قلصت صلاحيات الإداريين في فترة القائمقاميتين، ولأن القائمقاميتين كانتا أشبه بدويلات مستقلة وغريبة عن ولاية بيروت فوالي بيروت لا صلاحية له في أي شيء يتعلق بشؤون القائمقاميتين، وإن الذي خطط لفصلهما إدارياً هي فرنسا وبريطانيا قاصدتين من ذلك تغييب الدولة العثمانية عن التوتر الديني المحموم بين القائمقاميتين، فالمؤسسة الإدارية في فترة القائمقاميتين كانت وقفاً على الأمير وأهله وذويه، وهو بدوره يرتبط مع القائمقام بصلة القرابة، ولو أننا أحصينا الشكاوى التي قدمها أهالي القائمقاميتين إلى عمر باشا وشكيب أفندي وغيرهما لزادت عن المئات بل الآلاف، لأن إداريي القائمقامية كانوا أشبه بمنفذين لرغبات الغرب الأوروبي في حين كانوا أشبه بجبار متسلط على طائفته، ناهيك عن السجون التي ملئت بالأهالي بحجة الارتباط أو الاتصال مع ذويهم في القائمقامية الأخرى أو أنهم مرتبطون مع العثمانيين.

وإذا كانت أي قائمقامية قد شهدت عدلاً ورخاء، فمرد ذلك إلى لجوء حاكم القائمقامية إلى محاربة الإقطاعيين الذين حاولوا استعادة بعض نفوذهم خلال مرحلة القائمقامية(١).

أما الديوان الهمايوني الذي عقد في ١٧ تشرين الأول سنة ١٨٤٥م، وبناء على مطالعات الشخصيات العثمانية العاملة في جبل لبنان فقد اقترح بسط سلطان الدولة العثمانية على الولاية معتمدة القوة، غير أن الصدر الأعظم آنذاك فؤاد باشا عارض ذلك مدعياً أن الدول الأوروبية لن تسمح للقوات العثمانية باعتماد القوة حيال الموارنة والدروز (الموحدين)، وأن الحل الذي وافقنا عليه سابقاً هو الحل الأمثل لأن شؤون القائمقاميتين كانت بأيدي فرنسا وبريطانيا، وأن النظم الإدارية التي اقترحها عمر باشا ومصطفى باشا وحتى شكيب أفندي تعد إجراءات معادية للدولتين الفرنسية والبريطانية، وأن مهمتنا تنحصر في تأمين قوات لحفظ الأمن داخل القائمقاميتين، وقد أوعزنا إلى والي بيروت بمهمة تزويدهم بالجيش(٢).

---

(١) تقرير عمر باشا، مصدر سابق ، ص٩.

(٢) سجلات الديوان الهمايوني دفتر رقم ٥٦، ص١٠٣، ومهمته مكتومة رقم ١٧.

لقد ازداد أمر إقامة إدارة ناجحة ومنظمة في القائمقاميتين صعوبة، فالمسيحيون داخل مقاميتهم منعوا أي طائفة من استلام وظائف تتعدى الخدمات، علماً بأن كل قائمقامية تضم قوى اجتماعية متعددة المذاهب، أما الأوضاع الإدارية في القائمقامية الموحدية فقد كانت بقية القوى الاجتماعية المنتسبة إلى مذاهب أخرى تشعر بارتياح أكثر مما هو الحال عليه في القائمقامية المارونية، ومما لا شك فيه فإن انقسام الموحدين إلى بطون وأفخاذ فضلاً عن الانقسام العائلي من يزبكيين وجنبلاطيين وأرسلانيين قد حوّل القائمقامية إلى بركان قابل للانفجار الداخلي، ولهذا فقد شهدت القائمقامية الموحدية تراجعاً إدارياً مخيفاً بعكس القائمقامية المارونية، وإن الموارنة قد تناسوا خلافاتهم مع زعامتهم الإقطاعية تطلعاً لفرض نفوذهم ليس على المناطق المحددة لهم وإنما على جبل لبنان، فالتعليم والمطابع والمكتبات شهدت تطوراً متميزاً، فضلاً عن استفادتهم من إصلاحات شكيب أفندي التي عمد إلى تطبيقها[١].

والجدير بالذكر أن النظم الإدارية التي يمكن القول إنها طبقت بشكل صحيح بناء على مقترحات شكيب أفندي قد تركزت على إقامة مجلس مؤلف من قاض ومستشار يمثلون الطوائف الست في الجبل، وإنه يحق للمجلس أن يتدخل في الأمور كافة، وأن يحتج على تصرف رئيس القائمقامية كما يحق له التدخل في الخلافات التي تنشأ بين القرى أو الطوائف أو الأفراد، وكانت فرنسا تحتج عند أي شكوى يقدمها أي مسيحي يقطن أصلاً في مناطق القائمقامية المارونية، وكانت الحامية للقائمقامية أي بريطانيا لا تهتم بأكثر من تزويد الموحدين بأسلحة وتشجيعهم على الاستعداد لمواجهة الجبروت الماروني حسب إدعاءاتها، اما الطائفة السنية والشيعة فليس لهم أي حق لأن فرنسا وبريطانيا يهدفان إلى ذلك، استناداً إلى مقولة الإسلام في استنابول الذي أعلن صراحة ضرورة حماية المسلمين من الأخطار المحدقة بهم[٢].

---

(١) سجلات الديوان الهمايوني دفتر رقم ٥٦، ص١٠٣.

(٢) واصف أفندي، وقعة نويس، استنابول ١٣٢٤هـ، ص ٢٥٦.

ما يمكن قوله وعلى ضوء التقارير العثمانية إن إدارة الجبل اللبناني بكل انقساماته الطائفية والمذهبية قد امتلكت طابع العفوية والبساطة، وإن البدائية كانت أشبه بإطارلها، غير أن الوثيقة التي صدرت سنة ١٨٥٣م حملت بعض التوجيهات الرامية إلى تحسين أوضاع الإدارة في جبل لبنان بما فيه مناطق القائمقاميتين، ولكنها بالقياس لما سبقها فهي تعد أرقى ما توصلت إليه إدارة الجبل، وذلك استناداً إلى ما ذكرته التقويمات السنوية (سالنامات جبل لبنان لسنة ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م). وقد كانت الإدارة في جبل لبنان خلال سنوات ١٢٥٧هـ/١٨٤١م وحتى سنة ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م مؤلفة على النحو الآتي:

١- مجلس إدارة ويضم كلاً من:

الأسماء	الرتبة
وكيل الرئيس أفندي شهاب	متميزة
عمر أفندي الخطيب	مدرس
الشيخ كنعان الضاهر	مدرس
شديد أفندي عقل	مدرس
فارس أفندي الخوري	ثانية
فرحات بك ناصيف	ثانية
سعيد بك أبي علوان	ثانية
حسن بك حماده	ثانية
حسين أفندي عز الدين	ثانية
إبراهيم بك الأسود	ثالثة
الياس أفندي الملكي	ثالثة
ابرهيم أفندي سلم	ثالثة
كاظم أفندي عمر	ثالثة

قلم التحريرات التركية :

الرئيس ناصيف بك

إبراهيم أفندي أديب	رفيق أول ومترجم
يوسف أفندي حداد	رفيق ثاني
الشيخ أسد حبيش	رفيق ثالث مترجم
جميل بك نكد	رفيق رابع

قلم التحريرات العربية:

خليل باشا الخوري	مدير
ملحم أفندي معوشي	معاون
مسعد بك مسعد	رفيق
اسكندر أفندي	مبيض
الأمير فؤاد شهاب	
الأمير حسيب شهاب	

قلم مجلس الإدارة:

عبد الله أفندي الشدياق	نائب
علي أفندي طليخ	
الشيخ جرجس نعناع	
الأمير منذ شهاب	

قلم المحاسبة:

حسين حشمة أفندي	محاسبجي
ناصيف أفندي برباري	رفيق أول
يوسف أفندي عزير	رفيق
يوسف أفندي صعب	رفيق
اسكندر أفندي باز	رفيق
داود أفندي شادل	مبيض
الشيخ ملحم حمدان	مقيد
نمر أفندي سمعون	أمين الصندوق

داود أفندي نحول | كاتب الصندوق

هيئة دائرة استئناف الحقوق:

الأمير نجيب شهاب	رئيساً
الشيخ يوسف الخطيب	أفندي
جرجس سعيد حمدان	
نعوم أفندي بركات	
أسعد أفندي معلوف	
أمين أسعد شكور	

وكان يتبع لكل دائرة من هذه الدوائر المذكورة أعلاه دوائر خاصة بكل منها يشرف عليها المجلس، ويرأس المجلس الوالي أو القائمقام المكلف بإدارة القائمقامية، ومن هذه الدوائر على سبيل المثال وليس الحصر: دائرة الجزاء، دائرة الحقوق، إدارة التلغراف، دائرة السجون، الدائرة الصحية.

أما فيما يتعلق بالعساكر التي تمركزت في جبل لبنان فكانت كثيرة، وقد ذكر التقويم السنوي أسماء قادتها والصفة العسكرية التي بلغوها وعدد ضباط كل بلوك(١).

أما حكومة بيت الدين وبعبدا فقد ضمت الموظفين المدرجة أسماؤهم أدناه(٢).

سليم آغا الطخيني	مأمور (موظف) حكومة بيت الدين
عبد الله آغا عازر	مأمور (موظف) حكومة بعبدا
ضاهر آغا نجم	مسؤول دائرة المياه

أما فيما يتعلق بالنظم القضائية فإن جبل لبنان وإن شكلت به هيئات قضائية، غير أن نظامه الطائفي حال دون تطبيق تلك النظم، وتعد ولايتا بيروت وطرابلس

---

(١) التقويم السنوي لسنة ١٣٠٧م، ص٣٧-٤٥.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٤٥-٤٦، وللراغب بالاطلاع على التفاصيل يمكنه الرجوع إلى التقويمات السنوية المتعلقة بجبل لبنان.

من أكثر مدن لبنان التي طبق فيها ما يمكن القول عنه إنه شبه قضاء لأن المسيحيين رفضوا الخضوع للنظم العثمانية القضائية، وكذلك مناطق الموحدين، في حين شددت الدولة العثمانية تطبيق النظام القضائي على السنة والشيعة.

استناداً إلى سجل الإحصاء الذي أجرته الدولة العثمانية ما بين سنة ١٨٤٥-١٨٤٧م يلاحظ أن الأوروبيين مع طبقة الفرنسيسكان والهيئة الدينية المرتبطة بالبابا قد زاد تعدادها عن ١٠-١٥ ألف إنسان، ناهيك عن ضباط فرنسا وبريطانيا الذين توافدوا إلى جبل لبنان متذرعين بحجج أراها حسب وجهة نظري واهية، مثل حماية المسيحيين، حماية الموحدين، الدفاع عن الروم الأرثوذكس، وماشابه ذلك، فكيف للدولة العثمانية تطبيق نظام قضائي يمكن التحدث عنه على ضوء هذا التدافع الأوروبي إلى لبنان.

أما فيما يتعلق بالنظام المالي: فقد تساهلت الدولة العثمانية في كل شيء إلا فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الأهالي سواء في عهد المتصرفية أو القائمقاميتين وبعدهما. غير أن الدولة العثمانية رغم تشددها بهذه الاتجاهات فإن الفقراء كانوا يدفعون الضرائب في أوقاتها وبأكثر مما فرض عليهم، لكن معظم هذه الضرائب كانت تذهب إلى جيوب الإقطاعيين والزعامة المحلية ورجال المشايخ، وللتمييز مابين زعماء الإمارة بألقابهم فقد تسمى الزعماء من الطائفة المارونية بالشيخ، ولهذا فقد فقدت الدولة العثمانية الكثير الكثير من الضرائب التي كان المفروض أن يدفعها اللبنانيون بكل أطيافهم وتحت أي ظرف، لأن الدولة العثمانية كانت على استعداد لشن حملة عسكرية ضد أي منطقة لا تلتزم بدفع ما ترتب عليها من ضرائب.

لقد فرض على جبل لبنان بكامل مناطقه ما قيمته ثلاثة آلاف وخمسمئة كيسه، أي ما يعادل ١,٧٥٠,٠٠٠ قرش سنوياً، ونظراً لتلاعب الولاة ومحاولتهم الاغتناء فقد كانت تصل الضريبة المفروضة إلى سبعة آلاف كيسه، وربما يجمع أكثر من ذلك، ولهذا فإن الأهالي قد عانوا من الظلم والمرارة نتيجة قيام الملتزمين والزعامة المحلية بجمع هذه الضرائب، ونحن ندرك أن الجبل كان يعد من الولايات الفقيرة اقتصادياً ولكن الدولة العثمانية لم تضع ذلك في الحسبان[١].

(١) يمكن الاطلاع على ذلك من خلال سجلات المحاكم الشرعية في بيروت وطرابلس واللاذقية حيث يلتمس القارئ في تلك السجلات الشكاوى المقدمة إلى الوالي ولاسيما في سنوات الجفاف وتعرض لبنان إلى موجة الجراد وأمراض الطاعون.

وبالرجوع إلى سجلات الضرائب الموجودة في أرشيف رئاسة الوزراء ولاسيما مالية دفتري ومدور مالية دفتر نلمس أن ولاية بيروت والمناطق التابعة لها مع صنجق طرابلس والمناطق التابعة له قد تحمّلا مسؤولية تسديد معظم الضرائب المفروضة على جبل لبنان لفترة زادت عن عشرين سنة - أي فترة إقامة القائمقاميتين - لأن سلطة الدولة العثمانية كانت محدودة عليهما، وكانت الدولة العثمانية تتجنب إثارة مثل ذلك تحاشياً من تصدي فرنسا وبريطانيا لها وادعائهما بأنها تمارس الظلم عليهما بدافع طائفي محض، ولم تكن الدولة العثمانية راغبة في زيادة التوتر مع الدولتين.

ما يمكن قوله إنه من الصعب أن نعد جبل لبنان قد خضع لنظم إدارية وقضائية ومالية يمكن التحدث عنها في فترة القائمقاميتين للأسباب التي أشرنا إليها في سياق البحث، ومن المستحيل ضبط تلك الأمور التي ذكرناها هل لأننا لم نعثر على أي شيء يستحق الذكر في دور البحوث التركية، وإن الإشارات التي ذكرها بعض المؤرخين هي إشارات قياسية، أقاموها على ما سبق أو على ما حدث بعد فتنة عام ١٨٦٠م، ولا ننفي بأن المؤرخين الذين أرّخوا لتلك الفترة قد قدموا صورة واضحة، غير أن موضوع بحثي لا يقبل التصور أو الاحتمال ولهذا فقد تجنبت التحدث عن شيء لم تذكره السجلات العثمانية(١).

بقي علينا قراءة النظم الإدارية في القائمقاميتين من خلال إصلاحات شكيب أفندي بالاستناد إلى رأي المؤرخين الذين كتبوا عن تلك المرحلة رغم أنهم استعرضوها بشكل جانبي وثانوي وغير كافٍ البتة.

غير أنني آثرت التعرض لها من زاوية إدارية وليس إصلاحية - أي كونه واضع النظم الإدارية - فحينما وصل شكيب أفندي إلى بيروت في ١٤ أيلول /١٨٤٥م/ مصطحباً معه عدداً من المشاة تعزيزاً لجيش عربستان، فقد وجه في اليوم الثاني دعوة إلى القناصل الخمسة ليستمعوا إلى عرض مهمته ودوافعه(*)،

---

(١) لقد اقتصرت الدراسة بشكل خاص على المصادر والمراجع التركية، سعياً في تقديم صورة صادقة عن أوضاع جبل لبنان خلال فترة القائمقاميتين.

(*) لقد تعرضت في ص ٨٤ إلى إصلاحات شكيب أفندي، وهنا أستعرض أفعاله بناء على الأمر الذي وجهه إليه الصدر الأعظم. ولقد وجدت في تقريره عدة أفكار وإصلاحات ولكن الصدر الأعظم حذره من إغضاب الدول الأوروبية.

ورجا القناصل ألا يتدخلوا في شؤون الجبل الداخلية وفقاً لوعد الدول التي وافقت على المشروع، كما طلب منهم استدعاء رعاياهم من الجبل فوراً بما فيهم الإرساليات البروتستانتية والكاثوليكية وفي مهلة أقصاها عشرة أيام(١).

لقد شرع قبل سن النظام بإنشاء مجلس في كل قائمقامية، فكتب في أواخر تشرين الأول سنة ١٨٤٥م إلى القائمقامين الموحدي والماروني يقول:

إنه أصدر (فرمان شاهاني) يؤذن بتأليف مجلس لدى كل قائمقام على شاكلة المجالس الموجودة في أنحاء السلطنة كافة لمعاونته في إجراء وظائفه وللنظر في دعاوى الأهلين الخاضعين للقائمقاميتين الخاصة والعامة وفقاً للعادات القديمة المكانية والأصولية المذهبية والحكم بها في طرائقها طبقاً لنيّات سلطاننا الأعظم المؤسسة على العدالة والإنصاف.

وعليه سيؤلف المجلسان كما يأتي:

كل مجلس من المجلسين المشكلين في جبل لبنان هو تحت مراقبة قائمقامه الخاص وهو رئيسه الطبيعي، ولما كانت مهام إدارة شؤون الضبط والربط في جبل لبنان كثيراً ما تقتضي غياب القائمقام فينبغي:

١- أن يختار من بين معتبري الجبل الأكثر وجاهة شخصاً يعهد إليه طيلة مدة غيابه برئاسة المجلس ومناظرته، ونسبته وقت وجود القائم مقام في المجلس نسبة سائر الأعضاء، وله إذاً أن يشتغل بمهامه الخاصة، لكن عليه أن يحضر المجلس دائماً، ومتى غاب القائمقام يقوم بوظيفة الوكالة، ولا يحق له لسبب من الأسباب أن يرفض القيام بواجبات وظيفته.

٢- لما كان أهالي لبنان منقسمين إلى طوائف عديدة يجب أن تتمتع جميعها بنعم الحضرة السلطانية فينتخب المجلس من الأعضاء الأكثر جدارة في كل طائفة(٢).

---

(١) طربين، مرجع سابق، ص٨٦.

(٢) مزهر، مرجع سابق ، ص٥٩٧، إن الالتفاف على الحدث التاريخي قد يعطي الأحداث طابع التكرار، غير أن الأستاذ المشرف طلب مني استعراض الإصلاحات التي قام بها شكيب أفندي، علماً أنني قد استعرضت إصلاحاته، واستندت على التقرير الذي قدمه إلى الديوان الهمايوني، وقد وجدت التطرق إلى إصلاحات شكيب أفندي من الجانب الإداري قد تقدم صورة واضحة مع قراءة المؤرخين الذين قرؤوا الإصلاحات.

إن النظام الإداري الذي اعتمده شكيب أفندي لم يطبق فعلياً لأكثر من أشهر محددة لأن الزعامة المحلية رفضت الاعتراف بقبول بعض الأشخاص لأن منبتهم الطبقي غير إقطاعي، ولهذا فليس من حقه أن يغدو آمراً عليهم.

وتفيد السالفات أن قادة البلوكات عملوا ما استطاعوا لتطبيق النظام المقرر، غير أن تدخل فرنسا وبريطانيا أفشل مهمتهما(*).

٢- نظام الإقطاع وأثره الاجتماعي :

لقد شكل الإقطاع خلال تاريخه صفحات مليئة بالصراعات والنزعات، كما أسهم في إقامة دول وإزالتها، ولهذا فإن صراعات الإقطاعات أرضيتها طبقات اجتماعية توارثت في غفلة من الزمن مستوطنات أرضية، بعدما تعهدت بالعمل لخدمة الحامي الذي أورثها تلك المستوطنات الأرضية، ومنحها سياط الظلم والتجني ضاربة بالروابط الإنسانية عرض الحائط، فهتكت العرض وباعت الأرض وأباحت الأوطان لقوى غريبة عن الواقع وتجاهلت صرخات الأهالي والأطفال والنساء.

لقد ثبت أن الاقطاع ٥٠% منه مستورد أو من مخلفات الغازي، وقد تجسد ذلك كحقيقة واقعة في المشرق العربي ولا سيما في لبنان، ولإيضاح نظام الإقطاع وانعكاساته على الواقع الاجتماعي آثرت دراسة الطبقات الاجتماعية وأوضاعها عامة، فكلنا نعلم أن لبنان عبارة عن خليط اجتماعي منبثق من العروبة وقوميتها، غير أن الدخلاء الذين تسللوا في غفلة من الزمن أفسدوا هذا الخليط الاجتماعي.

١- طبقات المجتمع :

يمكن التمييز بين طبقتين من السكان:

أ- طبقة الحكام: وتتدرج من الأمير الحاكم وأسرته وسائر العائلات التي تحمل لقب الإمارة فالمقدمين والمشايخ.

ب- طبقة المحكومين: وتضم الفلاحين والعمال وسائر الأسر الشعبية، ولم يكن الغنى والفقر هو الحد الفاصل بينهما، إنما اندرج الناس في طبقتين من خلال

(*) لقد تجنبت التعرض لنظام شكيب هنا، وآثرت الإشارة إليه فقط.

انتسابهم إلى نظام اجتماعي سياسي عماده المقاطعجي القائم على ثنائية الانتماء السياسي – الاقتصادي، فقد ضمت فئة المقاطعجية حكام المقاطعات والنواحي ومجموعة الأعيان والمناصب، وتمتعت هذه الفئة بامتيازات نجمت عن مكانتها العسكرية أولاً، والاجتماعية ثانياً، وقد تدرجت في تسلسل تراتبي فاحتل الأمراء المرتبة الأولى، وكان منهم آل شهاب الذين خلفوا الأمراء المعنيين في حكم جبل الشوف أو جبل الموحدين، وآل أبي اللمع وإمارتهم سابقة لموقعة عين دارا، وآل أرسلان المنحدرون من الأمراء اللخميين التنوخيين فضلاً عن الحرافشة وأمراء البقاع، واحتل المرتبة الثانية في الهرم المقاطعجي آل أبي اللمع قبل أن يصبحوا أمراء وكانوا يقيمون في بكفيا وصليما وبعض قرى المتن.

أما المرتبة الثالثة في السلم المقاطعجي فهي طبقة المشايخ وفي مقدمتهم آل جنبلاط الذين ملكوا أكثر من سبع مقاطعات، وبنو عماد زعماء الحزب اليزبكي المناوئ لحزب جنبلاط في العرقوب الأعلى، وبنو نكد في المناصف والشحار وقرى إقليم الخروب، وبنو تلحوق زعماء الغرب الأعلى، وبنو عبد الملك حكام الجرد، وبنو العيد في العرقوب الأعلى، وبنو الخازن وحبيش والدحداح في كسروان، وبنو العازار في الكورة[١].

وبنو الضاهر في الزاوية وبنو حمادة الشيعة في بلاد جبيل، وآل حمادة الموحدين في بعقلين وبعض قرى إقليم الخروب.

وهناك طبقة أخرى من المشايخ تولت إقطاعات صغيرة أبرزهم بنو حمدان وبنو شمس وبنو أبي هرموش وبنو أبي حمزة وبنو حصن الدين في بلاد الشوف، وبنو النيف وبنو عطا الله وبنو العقيلي وبنو أبي علوان في العرقوب، وبنو القاضي في المناصف، وبنو الخوري في الجرد، وبنو زينية في المتن، وبنو أمان الدين في الشحار، وبنو أبي مصلح في الغرب. وكانت أهمية الأسرة المقاطعجية تتوقف على إمكانية نجاحها في جباية الأموال الأميرية والضريبية من السكان وفرض الأمن والنظام داخل حدود العهدة، وكانت كل طبقة تعيش عاداتها وتقاليدها

---

(١) غنام، مرجع سابق ، ص١٧٥، ١٧٦.

الخاصة بها منغلقة داخل مجتمعها الضيق، فالأمراء لا يصاهرون إلا الأمراء، والمشايخ لا يتزوجون إلا من المستوى نفسه.

٢- القوى السكانية وتوزعها الديمغرافي :

إن المناطق التي تألفت منها الإمارة الشهابية في مطلع القرن التاسع عشر تكونت من ثلاث مناطق متمايزة جغرافياً وسكانياً.

الأولى في أقصى الشمال (مناطق بشري وزغرتا) وهي جبل لبنان القديم وسكانه من النصارى وخصوصاً الموارنة، والثانية هي المنطقة الوسطى وتسمى بلاد كسروان أو العاصية وسكانها مزيج من النصارى والشيعة، والثالثة جبل الدروز أو جبل الشوف أو جبل ابن معن وسكانه من الدروز. وقد نتج عن حملات المماليك إلى بلاد كسروان بعض القوى المحلية من مختلف الطوائف بما فيهم النصارى وحلَّ مكانهم الموارنة، وتواصلت حركة الهجرة باتجاه الجبل الدرزي، ويبدو أن الوافدين قد حملوا معهم اسم الجبل الذي وفدوا منه(١).

ولعملية الإحصاء أهمية كبيرة ولكن السلطنة العثمانية لم تعط هذا الشأن أهمية تستحقها، ولم يألف الشرق القيام بإحصاءات دقيقة بل كانوا يهتمون بعدد البيوت والذكور الذين يدفعون الضريبة، ويرتبط ذلك بدوافع تقدير واردات الجباية والضرائب المفروضة على السكان. وبعد عام ١٨٤٠م بدأت الدوافع نحو الإحصاء تتجه نحو السياسية بسبب الحروب الأهلية بين الموحدين والنصارى، وأصبح الاهتمام بالعدد ليس مسعى الكتاب والباحثين بل العاملين بالشأن السياسي العام أيضاً مثل: هنري غيز، بروسير بوريه، ريتشارد إدوارد، الكولونيل تشارلز تشرشل، إدوار لوكروا وغيرهم، وقد ظهرت الدوافع السياسية ومصالح بعض الدول فبالغوا في أرقام بعض الطوائف (جدول الإحصاء والسكان).

وبقي تعداد السكان محكوماً بثلاثة مؤثرات، أولها: ارتفاع معدل الوفيات وانخفاض متوسط الأعمار، وثانياً: الأمراض المسببة للضعف والوهن وعدم قدرة الطب على معالجة تلك الأوبئة وفي ظل الوقاية والمعالجة الصحية كانت بلاد

---

(١) غنام ، المرجع السابق نفسه، ص١٨١.

الشام عرضة لانتشار الأمراض والأوبئة كالطاعون والجدري والهواء الأصفر والبرداء والتيفية والخناق والسل وغيرها.

● الطوائف في لبنان :

في خضم الموجات الطائفية التي أخذت تعصف بلبنان وسائر بلدان المشرق العربي أخذ الولاء الطائفي ينمو على حساب الانتماء القومي والوطني، ولذا كان لزاماً علينا أن نتعرف على الطوائف الموجودة في لبنان في عهد القائمقامية والمتصرفية، وسترد أهميتها في الحياة السياسية ، (الموحدون) فقد تضاربت بعض النظريات في آرائها حول أصل الموحدين، حيث ورد ذكرهم في كتاب فليب حتي بأنهم مزيج من عناصر فارسية وعراقية وعربية اتخذت طابعاً فارسياً بالإضافة إلى ذكر حمزة بن علي بأنه أحد دعاة الموحدين في بلاد الشام وقد أسقط الزكاة والصلاة والصيام عن المسلمين، وبأنه العقل الكلي أي الله(١).

بينما هم في كتاب محمد رفيق بك (ولاية بيروت) قبائل العرب العاربة التي هاجرت من اليمن ويدعي الموحدون أنهم من (آل تنوخ) الذين هاجروا من اليمن، وأسسوا الحيرة دولة (المناذرة)، وبعد مقتل النعمان هاجر لخم النعمان إلى حلب، ثم أسلموا واتخذوا جبل لبنان وطناً لهم، ثم استقروا في الديار المصرية في أثناء الخلافة الفاطمية وعهد الحاكم بأمر الله، وقد قاموا بإدارة شؤون التنوخيين في سورية ونسبة إلى أحد أتباعه المسمى (محمد بن إسماعيل الدرزي) فانقلب اسمهم إلى الدروز.

ثم انضم الدروز إلى إدارة أمراء بني معن وأقاموا في جبل الشوف، ويقسمون إلى عقال وما شابههم(٢).

---

(١) رفيق بك، محمد - بهجت بك، محمد، ولاية بيروت، القسم الجنوبي، ج١، ألوية بيروت وعكا ونابلس، ط٣، دار لحد خاطر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٧، ص١٦.

(٢) في كتاب مباحث علمية واجتماعية الذي نشرته لجنة من الأدباء بهجة إسماعيل حقي بك، متصرف جبل لبنان سنة ١٣٣٤-١٩١٨م، وراجعه انطوان بشارة فيقانو، كانوا يقسمون إلى ثلاثة أقسام العقال وهم المطلعون على دقائق الدين وأسراره ويقومون بما فرض الله عليهم من حق عبادته. والطبقة الثانية: هم الشراح، وهم دون الطبقة الأولى من حيث الوقوف على أسرار الدين، وإنما يباح لهم مطالعة ما كتبه (الشيخ فاضل) وما علقه الأمير عبد الله التنوخي على رسائل لأئمة الدين.

٢- المسيحيون:

١- **الموارنة:** اجتمعت في جبل لبنان في أواخر القرن السادس الميلادي بفضل الراهب (جان مارون)، ولقد بدأت الدولة العثمانية في العصرين الأخيرين بإيقاف الموارنة على بأسها وقوتها فأسست في مناطقها قرى للدروز. ويملك رجال الدين في الطائفة المارونية أكثر من ربع الأراضي في لبنان ولهم أكثر من مائتي دير في المنطقة ذاتها، وينتخب خوارنة القرى الذين هم في الدرجة الثانية الخوارنة الذين ينتخبون بطريرك الموارنة الذي يصدق عليه البابا، ويؤدون عبادتهم بالسريانية، وقد أخذت في السنين الأخيرة الجمعيات الكاثوليكية بإنشاء المكاتب في المناطق التي يقطنها الموارنة، واجتهدوا بتعميم اللغة الفرنسية لذا فمعظم الموارنة اليوم يتحدثون الفرنسية، وقد فطروا على حب التجارة والتشبث الفكري والشخصي[*].

٢- **الروم الأرثوذكس:** يتبع القسم الأعظم من مسيحيي الشرق الكنيسة الرومية، ولكنهم يستعملون اللسان العربي، وقد عرفوا ببغضهم وعداوتهم للطائفة اللاتينية الكاثوليك أكثر من بغض البروتستانت لها، وبسبب التشويفات التي كانت تقوم بها الجمعية الفلسطينية الروسية حتى إعلان الحرب كانت الطائفة الرومية ذات نفوذ عظيم.

٣- **اللاتين الكاثوليك:** يقيم في بيروت رئيس مطارنة هذه الطائفة الحائز على الوكالة من البابا ويدير شؤون الإدارة الروحية لكنائس حلب والشام وبيروت ولهذه الطائفة جمعيات مذهبية معروفة بأسماء (الفرانسيسكان – الجزويت – اللازاريست– أخوة القديس يوسف، أخوة الناصرة)، وقد ظفرت هذه الجمعيات منذ القديم بالتحكم والنفوذ على الطوائف العلوية في سورية وخصوصاً الكاثوليكيين، وكانت هذه الجمعيات تقوم بالدسائس السياسية والاجتماعية بين الدولة العثمانية والإسلامية بفضل ما كانت ترسل إليها الحكومات الكاثوليكية الكبرى في أوروبا من المبالغ الجسيمة[١].

(*) هناك مصادر تاريخية تؤكد أن الموارنة هم الجراجمة الذين كانوا يقطنون على ضفاف القسطنطينية، وقد عرفوا بشجاعتهم وجسارة قلوبهم، وفيما بعد أحضرهم معاوية بن أبي سفيان إلى لبنان، ولا نملك دليلاً علمياً على ما أوردناه. وإنما هي رواية.

(١) رفيق بك، محمد بهجت بك محمد: ولاية بيروت، مرجع سابق، ص٢٠.

٤- **الأورام المتحدون:** يطلق هذا الاسم على العرب العاربة الذين هاجروا من اليمن قبل ميلاد السيد المسيح واستوطنوا جنوبي الشام وغربها، وتنصروا حين ظهور الديانة المسيحية، ويؤدون ديانتهم باللغة العربية، ولكن مرجعهم البابا ولرئيسهم المقيم في الشام باسم بطريق أنطاكية والإسكندرية والقدس، ولقد انتشر العلم بين هؤلاء الأورام المتحدين المدعوين بالروم الكاثوليك[١].

إن الصراعات التي تحدث بغتة داخل الأنظمة الإقطاعية والرأسمالية وغيرها هي التي تشكلت عبر دائرة الصراعات السياسية والحروب المدمرة، فالإقطاعي اشتق اسمه من الأرض التي سيطر عليها بطريقة غير مشروعة، وغدا مع مرور الزمن أشبه بسيف يقطع ظهر الفلاحين والمزارعين مع أطفالهم ونسائهم، وبمرور الزمن ادعى أن ما امتلكه بصورة غير مشروعة هو حق من حقوقه، يؤهله أن يورثه إلى أبنائه الفاشلين أخلاقياً واجتماعياً وإنسانياً، وبمرور الزمن تحولوا إلى ضباع كاسرة تأكل اللطف والوداعة والإنسانية، وليجسدوا هذا الحقد عبر التاريخ فقد ساندوا الحاكم ليس حباً به وإنما ليمنحهم شرعية الملكية وديمومتها.

لقد شكلت الفلاحة أسس الحضارة وجوهرها، وشكل الفلاح بعرقه وعرق أبنائه ونسائه مداد الحضارة التي ينعم بها الإنسان القديم والحالي، ولم يكن ارتباط الفلاح بأرضه ارتباطاً مصلحياً وإنما ارتباطاً حقيقياً بل هو التصاق أبدي، فلا الأرض لها وجود من دون الفلاح، والفلاح من دون الأرض عبارة عن جسد متطفل على الواقع البشري[٢].

لقد كانت ملكية الأرض في مطلع العهد العثماني تنقسم إلى ثلاثة أقسام، تيمار وزعامت وملك خاص، وأن ملكيتها تعود إلى الحكومة، وأن الإقطاع في دولة آل عثمان هو إقطاع عسكري لأن الأرض تُلزم إلى ضباط الإنكشارية مقابل شروط حددها النظام المعتمد لدى العثمانيين، وكان الفلاح يدفع الضرائب مرتين أو ثلاث مرات في السنة لدى انتهاء موسم الحصاد ولدى جني الزيتون وبعد بيع

---

(١) بهجت بك، محمد، ولاية سورية، القسم الجنوبي، بيروت ١٩٨٧ ص٢١.

(٢) واصف أفندي، وقعة نونيس، مرجع سابق، علق في ذيل مؤلفه عن معاناة الفلاحين.

الحرير والعسل، قد عمد العثمانيون إلى إحداث تبديل في نوع الضرائب تبعاً للمناطق، ولم يكتف العثمانيون بذلك بل منحوا الأرض إلى أشخاص كأنها ملك لهم شريطة دفع الأعشار والرسوم(١)، فالدولة الإسلامية وهي مالكة جميع الأراضي الأميرية لم يكن بوسعها دفع رواتب موظفيها المدنيين والعسكريين، لذلك لجأت إلى اتباع أسلوب قضى بإقطاع قسم من أراضيها الزراعية إلى بعض الموظفين والمتنفذين والقواد والجند مقابل خدمات يؤدونها للدولة، غير أن منح هذه الأراضي (الإقطاعات) لم يكن يعني تمليكهم الأرض - أي حق الرقابة - وإنما كان بمنزلة تفويض حق الاستثمار والاستغلال إليهم مع حق الدولة بجباية الأعشار والرسوم وسائر الضرائب المترتبة على القطاعات الممنوحة لهم.

وقد عرفت بلاد الشام منذ العهد المملوكي بأنها كانت تضم عصبيات عشائرية إقطاعية كالتركمان والأكراد والعرب، وتتداخل معها عصبيات مذهبية دينية كالإسماعيلين والعلويين والموحدين والموارنة وغيرهم. والإقطاع نوعان، الأول اتخذ شكل الإقطاع الحكومي، والآخر شكل الإقطاع الطائفي، فالإقطاع الحكومي استمد مصدر وجوده من الدولة مباشرة ، وتجسد بأصحاب التيمار والزعامت، وكان في البداية مقتصراً على العسكريين، لكن ما لبث أن تناوله الأغنياء عن طريق الالتزام، مع ما سيتبع ذلك من إنشاء قوة عسكرية تأتمر بأمر الغني، تجمع الضرائب وتفرض هيبته واحترامه على أرضه وعلى فلاحيه. أما الإقطاع الطائفي وهو الأرسخ جذوراً من الإقطاع الحكومي فقد عرفه جبل لبنان(٢).

فقد نشأت الإقطاعية في لبنان عند الموارنة والموحدين منذ القدم، فبدأت في لبنان كما بدأت في أوروبة بأناس من ذوي الأملاك الواسعة. ثم تحول هؤلاء إلى زعماء حربيين حيث التف حولهم الأهلون عندما اضطروا للدفاع عن أوطانهم وكيانهم، فالموارنة الذين بدأت هجرتهم للبنان منذ الجيل الرابع حاربوا البيزنطيين والعرب والسلجوقيين والفاطميين والمماليك والأتراك دون انقطاع ، كذلك

---

(١) فارس هاني، النزعات الطائفية في تاريخ لبنان، بيروت ١٩٨٠ ص ٥٤.

(٢) غنام رياض، مرجع سابق، ص ١٦- ١٧.

الموحدون لم تنقطع حروبهم ضد الصليبيين والأتراك وغيرهم محافظة على حريتهم واستقلالهم، لذلك نرى اللبنانيين من جميع الملل والمذاهب يلتفون حول هؤلاء الزعماء ويخلعون عليهم ألقاباً مختلفة[١] مثل مشايخ ومقدمين وأمراء وقد استمرت سلالة هذه العائلات تتوالى دون انقطاع إلى أيامنا هذه. وقد استكمل البناء الإقطاعي جميع مقوماته في جبل لبنان في أوائل القرن الثامن عشر، وتوضحت بعد معركة عين دارا سنة (١٧١١م) ملامح البناء الإقطاعي في جبل لبنان، وتحددت مراتب النظام الإقطاعي بدءاً بوالي صيدا وانتهاءً بالفلاح، فالأهالي والفلاحون يؤلفون قاعدة الإقطاع الطائفي الأساسية في جبل لبنان، وعليهم تقع مسؤولية الإنتاج لأنهم المنتجون الحقيقيون الذين يعيش من جهدهم وعرقهم سائر الفئات الحاكمة وما يلتصق بها من فطريات، ابتداءً من الخولي الذي يراقب عمل الفلاح وصولاً إلى الوالي العثماني مروراً بجميع من سبق ذكرهم[٢].

وفي إطار هذه الجدلية كان الحكم يتولاه أحد الملتزمين من الأمراء الشهابيين، وهو الأمير الحاكم رأس الهرم المقاطعجي في جبل لبنان، فيقوم بدور الوسيط بين السلطة المركزية التي ليس لها هدف حقيقي سوى الحصول على قسم من الإنتاج وهو المعبر عنه منهجياً (بفائض الإنتاج) أو الضريبة أو الميري، وبين الفلاحين العاملين في الأرض وهم أصحاب الإنتاج الحقيقي. وبين الأمير والفلاح قامت جماعة المقاطعجيين بدور الوسيط أيضاً، فكان هؤلاء يتولون تحصيل الجباية من الفلاحين بواسطة رجالهم وخولهم، ولما لم تكن الضرائب محددة إلا بحدودها الدنيا أطلق هؤلاء الإقطاعيون العنان لأطماعهم وأنهكوا الأهالي بتحصيل الضرائب أضعافاً مضاعفة، فكانوا يحتفظون بالقسم الأكبر لهم، ويدفعون للأمير ما فرضه عليهم من ميري وسواها. هذا الاستنزاف المتواصل للفلاحين وهم يشكلون الأكثرية الساحقة من عامة الناس أدى إلى إفقارهم بسبب امتصاص إنتاجهم، ومعاناتهم وتلف عائلاتهم بسبب العوز والجوع والتردي الصحي، فكان هذا سبباً

---

(١) مزهر ، مرجع سابق، ص٦١٢.

(٢) مزهر ، المرجع السابق نفسه، ص٦١٢.

في انتفاضاتهم ليس في جبل لبنان فقط بل في بلاد الشام عامة. وهذا التعبير الرافض لواقع الفلاحين الاجتماعي والاقتصادي المستغل قد تحالفت لقمعه[١] كل مرة القوة الإقطاعية مع الأمير الحاكم بدعم من السلطة المركزية، وعملت على ضربه وخنق كل بادرة ترمي إلى رفع المستوى المعيشي للفلاح، لأنه يؤدي إلى سحب جزء كبير من الإنتاج الزراعي، فكان ذلك يتم ولا شك على حساب هذا الإنتاج الذي يشكل المصدر شبه الوحيد للخزينة المركزية في الأستانة أو في مركز الولاية أو لدى مالية الأعيان الإقطاعيين.

وقد شكلت الزراعة العمود الفقري للحياة الاقتصادية في جبل لبنان حتى أواسط النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد عوض السكان عن حاجتهم إلى الحبوب التي لم يؤمن إنتاجهم منها إلا الربع بزراعة أشجار التوت وتربية دودة القز وزراعة القطن والكرمة والزيتون ومبادلة ثمارها بقمح البقاع وسهول الشام وفلسطين[٢].

وقد ظل النظام الإقطاعي يسير على وتيرة واحدة حتى قيام الحكم المصري في بلاد الشام. وما لبثت الإدارة المصرية أن وجدت تبدلاً نوعياً في بعض مظاهر هذا النظام، عدّه بعضهم بداية لضربه ومقدمة لإلغائه والانتقال إلى نظم اقتصادية واجتماعية أكثر تقدماً وعدالة عبر ما أقدمت عليه حكومة محمد علي باشا من حل للجيوش العسكرية الإقطاعية في بلاد الشام ، ومن ثم تجريد السكان من السلاح دون تمييز بين عامة الشعب وأصحاب التيمار والأشراف والأعيان، وإدخال نظام التجنيد الإجباري وقيامها بجباية الضرائب مباشرة بواسطة موظفين رسميين شكلوا بديلاً عن المشايخ والأعيان الإقطاعيين وعمالهم الملتزمين ولم تستطع الإدارة العثمانية تجاهل إجراءات محمد علي لإلغاء النظم الإقطاعية في بلاد الشام، فعملت على تكريس هذا الإلغاء رسمياً في خط كلخانه المعلن سنة (١٨٣٩م) معتبرة (أن أصول الالتزامات هي من آلات الخراب ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من

---

(١) غنام رياض، مرجع سابق، ص١٧-١٨.

(٢) غنام، المرجع السابق نفسه، ص١٨، يعد هذا المرجع من أكثر المراجع تحليلاً لواقع الإقطاع.

الأوقات)، وبذلك استعانت الدولة في جباية الضرائب المترتبة على الفلاحين بموظفين حكوميين أو برجال عسكريين حلوا محل الملتزمين والإقطاعيين. لكن الدولة العثمانية عادت بعد سنة (١٨٤٢م) إلى اتباع[١] منهج الالتزام في بعض أنواع الجباية[٢]. وفي سنة (١٨٥٦م) تاريخ إعلان خط التنظيمات الخيرية الثاني أعيدت أصول الالتزام بسبب عدم وجود مأمورين قادرين على تحصيل الإيرادات بأهلية وأمانة، ولكنه تم منع موظفي الدولة وأعضاء المجالس المحلية من أن يتعهدوا أي التزام. وفي سنة (١٨٥٨م) أصدرت السلطنة العثمانية قانون الأراضي العثمانية، وبموجبه تم تقسيم أراضي السلطنة إلى خمسة أقسام : الأراضي المملوكة ، والأراضي الأميرية ، والأراضي الموقفة ، والأراضي المتروكة ، والأراضي الموات. كما كانت الحيازة سنداً للملكية في الأموال المنقولة، فقد كان وضع اليد على الأرض واستغلالها وإثبات ذلك بالشهادات الشفوية من أهل البلدة أو المحلة سنداً للملكية العقارية. ولم تكن هناك عناية بتسجيل الأراضي أو إعطاء صكوك رسمية بها، وجل ما هنالك صكوك وحجج غير رسمية - عليها شهادات أشخاص كان بعضهم ما يزال على قيد الحياة والآخرون متوفون - تثبت ملكيتهم، وعند النزاع كانت الكلمة الفصل هي لوضع اليد والشهادات الشخصية. هذا الوضع المتسم بالفوضى وعدم التنظيم وكثرة النزاعات دفع السلطنة العثمانية إلى إصدار قانون تسجيل الأراضي العثماني (الطابو) سنة (١٨٦١م)، وقد أطلق على دوائر تسجيل الأراضي لقب (الدفتر الخاقاني). وظلت بيروت تتبع الدفتر الخاقاني في دمشق حتى سنة (١٨٩١م) تاريخ إنشاء الدفتر الخاقاني الخاص بها[٣].

وفي فترة الإمارة الشهابية كانت أول عملية مسح تمت في جبل لبنان، وذلك في ولاية الأمير حيدر عندما أمر بمسح أملاك كسروان. وفي سنة (١٨٠٦م)

---

(١) عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م، ص٢٢٩-٢٣٠.

(٢) بيهم محمد جميل، فلسفة التاريخ العثماني بيروت، ١٩٥٤م، ص٤٧.

(٣) عوض عبد العزيز، المرجع السابق، ص٢٣٣-٢٣٥.

وبهدف زيادة المال المهمل على الخازنيين وإحداث ضريبة على ما جددوه من العقارات في كسروان عمل الأمير حسن الشهابي المعين من قبل أخيه الأمير بشير حاكماً على بلاد كسروان إلى مسح مقاطعة كسروان، وقد عين لإتمام هذا العمل مقومين، لكن الخازنيين تمكنوا من إبطال عملية المسح هذه بدفعهم خمسين ألف قرش إلى جرجس باز وقد أبطلها[1] الأمير بشير بأمر منه. غير أن الأمير بشير نفسه عمد بعد تصفيته للأخوين جرجس وعبد الأحد باز سنة (١٨٠٧م) إلى إجراء المسح على أراضي كسروان وتغريم الخازنيين خمسين ألف قرش لإبطالهم المسح ولجوئهم إلى جرجس باز.

وفي عهد القائمقاميتين جرت ثلاث محاولات لمسح أراضي جبل لبنان، وقد فشلت جميعها بسبب معارضة أصحاب الملكيات لها لأنهم لم يروا فيها إلا وسيلة لزيادة الضرائب العقارية المفروضة عليهم من قبل السلطة الحاكمة. ففي سنة (١٨٤٢م) اجتمع في قرية برج البراجنة القريبة من بيروت أمراء ومشايخ ووكلاء القائمقامين ومعتمدو المقاطعات واتفقوا على (انتخاب أربعة وعشرين مقوماً واثني عشر كاتباً، النصف محمدية والنصف عيساوية، وأن يجري المسح على لبنان كافة من دون ترك شيء). وعندما ضمت بلاد جبيل إلى القائمقامية النصرانية التمس بعض الأهالي سنة (١٨٤٤م) إجراء المسح فيها، وبعد عمل استمر ثلاثة أشهر بلغ المساحون جبة بشري، فطردهم أهاليها بحجة الفساد الذي رافق عملهم واختلال تقديراتهم، وامتنع أهالي تلك المناطق عن تأدية الأموال الأميرية بسبب الزيادات التي طرأت عليها بفعل مسح بعض الأراضي. وقد ارتبطت عمليات المسح العقاري وأعمال التحديد والتحرير وخصوصاً للأراضي الزراعية بزيادة الأموال الأميرية والضريبية، وكان الهدف من أعمال المسح معرفة حجم الغلال والفيض الإنتاجي الذي تراكمه الأراضي الزراعية وعمل الفلاحين. وجرت محاولة ثالثة سنة (١٨٤٨م) لإعادة المسح في جبل لبنان، فأرسلت السلطنة ثلاثة مهندسين بروسيين يساعدهم عن كل مقاطعة ثلاثة أشخاص، مقوم وكاتب وناظم.

---

(١) رياض غنام، مرجع سابق، ص٢٢.

وقد جوبهت أعمالهم بمعارضة الأهالي بسبب مراعاة مصلحة المناصب والأعيان، لكن الشيخ سعيد جنبلاط توسط في الأمر، وتتابعت أعمال المسح. إلا أن عمليات المسح التي تمت في سائر المقاطعات لم تنجح بسبب معارضة المشايخ والأعيان لها(١).

٣- امتيازات المقاطعجية :

كان يتولى شؤون كل مقاطعة شيخ أو مقدم أو أمير بحسب العائلة المقاطعجية التي ينتمي إليها، وكان هؤلاء جميعاً يخضعون بدورهم لسلطة الأمير الحاكم من الشهابيين الذي كان مركزه عادة في دير القمر ومستقلاً في شؤون ولايته الداخلية. وكان الأمير الحاكم يولي من يشاء من المقاطعجيين، وكان من صلاحيات الحاكم أيضاً تعيين القضاة، ولكن السلطة القضائية العليا بقيت بيده فهو الذي كان يأمر بجمع الضرائب ويقوم بدفعها للسلطان محتفظاً لنفسه بنفقات الإدارة والجيش، وكانت هذه الضرائب مفروضة على الجميع ولا يعفى منها أحد أميراً كان أم شيخاً من عامة الشعب، ولا يستطيع الأمير الحاكم أن يزيد مقدارها عادة من دون موافقة الأعيان، كما أنه لا يستطيع أن يعقد صلحاً أو يعلن حرباً قبل أن يستشيرهم من حيث المبدأ. وللمقاطعجي امتيازات وحقوق يراعيها الأمير الحاكم عادة فهو لا يُقتل ولا يُضرب ولا يُسجن، وإنما يكون قصاصه بمصادرة أملاكه أو نفيه وتغريمه . ولا يجوز للأمير الحاكم من حيث المبدأ تحقير المقاطعجي الخارج عن طاعته، فلا يهينه ولا يغير شيئاً من ألقابه، وإنما تكون علامة الولاء بالختم المثبت على ظهر الكتاب المرسل له، وعدم الرضا في أعلى الصفحة على الوجه. وقد كانت العلاقات المقاطعجية تشكل الهيكل السياسي للإمارة الشهابية، فالمقاطعجي يمثل عادة عائلة كلها مقاطعجيون يسيطرون على الأرض باسم السلطان، ويتلقون كل أشكال الدعم من الوالي أو السلطة المركزية، فهم يجبون الضرائب وعلى الفلاحين العمل بالأرض وتقديم الضرائب المفروضة عليهم. إذن كان المقاطعجي يقوم بجمع الضرائب المفروضة على مقاطعته فيؤدي منها مقداراً معلوماً للأمير الحاكم ويحتفظ بالباقي الذي يعينه لأجل نفقاته الخاصة. وينظر

(١) غنام رياض، مرجع سابق، ص٢٢-٢٣.

المقاطعجي أيضاً بالدعاوى المرفوعة إليه[١] مع حفظ حق المدعي يرفعها إلى الحاكم الأعلى، فكانت الدعوى البسيطة ترفع أولاً إلى المقاطعجي، فإذا لم يفصلها بالعدل ترفع الشكوى إلى الأمير الحاكم حيث يكتب إلى المقاطعجي لحل المسألة على وجه الحق، وإذا تكررت الشكوى إلى الحاكم يرسل من قبله خبيراً ينظر في المشكلة، وتكون مصاريفه على نفقة المدعي ويفصل فيها نهائياً. ولم يسمح للمقاطعجي بأن يحكم في القضايا المهمة كالقتل والجناية[٢].

من المؤكد أن هذا الصراع المحتم والمفروض على الطبقة الفلاحية سيعزز ردة فعل لا يحل رباطها إلا السلاح، لكن العبرة لا تكمن في حمله بل بما يسفر عنه من نتائج، قد تزيد من اضطهاد الفلاحين وتحولهم إلى أقنان، وقد تضع حداً لتجاوز أصحاب الإقطاع، وتحول دون إسرافهم في ظلمهم لأن درجة الاضطراب التي حلت في لبنان بعد سقوط بشير الثاني بلغت ذروتها بين عامي ١٨٥٨و ١٨٦٠م وهي فترة تفاقمت فيها أعمال العنف بحيث شملت جميع أنحاء البلاد. ففي كسروان ثار الفلاحون الموارنة في وجه المشايخ، ودعم ثورتهم رجال الدين الذين كانوا يغارون من سلطة رجال الإقطاع. وقام الموحدون بقيادة مشايخهم وتحريض عقالهم في محاولة أخيرة لاستعادة السيطرة عـلى البلاد ، فهاجموا جيرانهم المسيحيين في الشوف والبقاع ووداي التيم وأعملوا فيهم الذبح والتقتيل. ولهذا تدافع الجميع لحمل السلاح تحت شعار رفع الظلم، هذا الشعور زاد التوتر الطائفي والاجتماعي الذي تفاقم عبر السنين في البلاد، وكان هنالك أيضا عوامل أخرى غير ذلك، ففي الداخل تدخل الشخصيات المعنيّة بالأمر وخصوصاً البطريرك الماروني بولس مسعد وأحبار الكنيسة، وفي الخارج التنافس بين بريطانيا وفرنسا وسواهما من الدول ذات المصالح في لبنان، فضلاً عن ذلك تحيز الوالي خورشيد باشا للموحدين ووجود التعصب الطائفي الذي كان يخيم آنذاك على البلاد العثمانية

(١) أبو صالح عباس، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان (١٦٩٧-١٨٤٣م) بيروت ١٩٨٤، ص٢٣-٢٥.

(٢) أبو صالح، المرجع السابق نفسه، ص٢٦.

بأسرها، ومن المؤسف أن جبل لبنان كان الأكثر تهيئة لإعلان ثورة فلاحيه حقيقية، – لكن بلباس طائفي – أسهمت فيها الزعامات والشخصيات السياسية، وفعلاً أعلنت الثورة سنة ١٨٥٧م(١) .

إن هذه الامتيازات التي كان يحظى بها الإقطاعيون قد هيأت لثورة وقودها وضحاياها الفلاحون، وهي أشبه إلى حد ما بالثورة الفرنسية التي قامت في فرنسا بسبب امتيازات الأرستقراطية الفرنسية.

تعددت الاحتمالات حول الأسباب الحقيقية للثورة الفلاحية، فبعضهم يردها إلى استئثار الإقطاعيين بالأملاك وتزايد عدد الفلاحين الذين تحولوا إلى أقنان، وتفاقم صعوبة الحياة المعيشية، حيث اندفع الناس لترك ديارهم مفضلين الهجرة على الذل الذي يحيط بهم ويأكل حياتهم اليومية، وبعضهم الآخر يعدها استفاقة ضرورية لشعب عانى الكثير من الظلم والقهر، وقد تطلع للتخلص مما هو فيه، فطالبوا الأعيان بالتخلي عن بعض امتيازاتهم، وحينما لم يلقوا استجابة حملوا السلاح، ولإنهاء الثورة وتفريغها من محتواها ومضامينها عدّوها ثورة على الواقع السياسي، فدفعوا الحاكم للمشاركة في إخمادها.

يحمل المؤرخون القوى الموحدية تحويل الاحتجاجات إلى رد فعل ميدانية انتهت بحمل السلاح لأن فلاحي المناطق الموحدية عانوا أكثر من فلاحي الموارنة، ولكن الواقع الحقيقي للثورة يكمن في أن الفلاحين عامة ولاسيما فلاحي الموحدين والموارنة كانت مأساتهم متشابهة من حيث الظلم والاضطهاد، وكل طائفة منهما تحاول أن تتخلص من ظالميها، لكن العقل الموجه للأحداث قد قام بتوجيهها بحيث عُدّت محاولة مسيحية هدفت إلى كسر القيد التي تفرضه الزعامة الموحدية على المسيحيين، وهكذا قتلت الزعامة المحلية المسوغات الحقيقية للثورة، مما دفع فلاحي المناطق الموحدية للدفاع عن زعامتهم بدافع التخلص من نفوذ الاكليروس الذي يتحكم برقاب الموحدين(٢).

---

(١) لقد قرأنا ثورة الفلاحين من زاوية ثورية محضة، وحللنا دوافعها، غير أن طبيعة البحث تفرض علينا أن ننظر إليها على أنها ثورة صراع طبقي محضة، فهل يا ترى نوفق في قراءتها.
(الباحث)

(٢) انظر ملحق رقم (١، ٥).

ويلخص الباحث والمؤرخ يوسف مزهر أسبابها على النحو الآتي:

١- إن الشعب الماروني ثار على مشايخه سنة (١٨٥٧ - ١٨٥٨م) طلباً للتحرر من سيطرة الزعماء[*].

٢- الثورة كانت وقفاً على طائفة الموارنة لأنها لم تعد تمتلك القدرة على تحمل الظلم.

٣- استئثار مشايخ الطائفة المارونية بمقدرات الفقراء.

لقد أفرز الصراع الطبقي نتائج وخيمة على البلاد، فقد دمرت الحياة وهلك العباد وشرد الأطفال والنساء، ليس بسبب قيام الانتفاضة (وهو التعبير الأصح) وإنما بسبب تحويلها إلى انتفاضة مذهبية، أسهم الأتراك والأوروبيون في إشعالها لأنهم فشلوا جمعياً من النيل من عروبة لبنان وتمسكه بقوميته، وقد أشرنا سابقاً إلى أن الزعامات التي تملكت مقدرات القوى الفلاحية هي قوى خارجية جيء بها دعماً للغزاة والمحتلين الذين لم يكتب لهم النجاح بأكثر من حشو بطونهم بما لذَّ وطاب من خيرات لبنان، وقد آلمهم أن تبقى الوحدة الوطنية دون أن تخدش، فابتدعوا الدين وسيلة لخدش الوطن وكرامته، وقد صدق الشاعر الخوري عندما قال:

الدين رابطة ما الدين تفرقة   دين يفرق مبني على الكذب

ومن النتائج التي أفرزها الإقطاع ليس حمل السلاح ودفع الطبقات المسحوقة إلى أتون المعركة وتقديمهم أرواحهم بلا ثمن يذكر لقوى محلية تسكن في بروج وقصور أو لقوى خارجية تهدف إلى تمزيق البلاد باسم مساندة طائفة لأنها مظلومة، وإنما الاحتقان الذي لم تفك عقدة احتقانه بثورة أو بالأحرى بانتفاضة، والذي عاد ليغرس في النفوس البريئة لسنوات قد لا تكون بعيدة، وظل أشبه بمسبب شرعي لهواة المال والكراسي لاستخدامه لدى بروز أي ضائقة قد تعصف بهم، أو تهدد مجدهم الخلبي القائم على أعمدة من عجين[**].

(*) من المؤسف اعتماد المؤرخ لمصطلح شعب على مجموعة شعبية، وهذا خطأ فادح والأصح من كلمة مجموعة هي فئة.

(**) لقد وفق جورج واشنطن عندما أقر بأن الولايات المتحدة دولة لا دين لها ولا قومية، وإننا نلاحظ أن كل دولة تكثر فيها الأديان وما يتفرع عنها من مذاهب دائماً تكون دولة مضطربة عرضة للاقتتال، فهل نصل يوماً إلى إحالة أمر الدين إلى الجامع والكنيسة ونقيم العلاقة بين الأفراد على أساس اللغة والقومية والتاريخ... إلخ. (الباحث).

٣- التيارات السياسية :

من المؤكد أن التيارات السياسية التي نحن بصدد الإفصاح عن هويتها ليس المقصود بها المعنى الحرفي والدقيق لها، لأن هناك فرقاً شاسعاً وكبيراً بين المعنيين، فالمعني الحرفي للتيارات السياسية هي الأحزاب والأفكار التي تتبنى مبادئ ذات اتجاهات سياسية معينة، يسار – يمين – وسط – متطرف – متشدد، ولم تكن العقلية آنذاك قد أدركت تلك المعاني، وإذا كانت قد أدركت فهي غير قادرة على المناداة بها وتبنيها، وإنما المقصود بها ولاسيما في منطقة مثل جبل لبنان هي التحزبات الطائفية، وبذكاء أولي الأمر آنذاك عولوا على هذا المصطلح بهدف منافسة الحاكم بصورة شرعية قاصدين من ذلك جمع أكبر عدد ممكن من الجماهيرية، فهل يا ترى يجوز لنا أو بالأحرى لي كباحث أن نعدَّ الزعامة المحلية التي تمسكت بأهداب المذهبية صاحبة مبادئ سياسية غايتها التنافس لجمع أكبر عدد من الجماهير من خلال نشاطات معينة يقوم بها دعاتها وأنصارها[١].

إن لبنان بواقعه المعاش أشبه ببركان حمم طائفية قابلة للتجانس فيما بينها، وفي الوقت نفسه مهيأة للتطاحن والاقتتال، أي أنها تحمل الإيجاب والسلب في آن واحد، ولا تخضع للعقلانية، غالباً وإنما تسير حسب معطيات زعامتها الفاقدة للأصالة والخالية من العقلانية وتؤثر الذات على الوطن، وتسخر المعتقدات السماوية لتحقيق مآربها، وتضحي بملايين القوى من الشعب لأجل وردة، ولو عدنا إلى الأحداث التاريخية لوجدنا شواهد كثيرة في مقدمتها حرب الوردتين في إنجلترا سنة ١٤٥٠م.

على ضوء ما تقدم فمن العبث عدّ الزعامة المذهبية في جبل لبنان تيارات سياسية، ومن المستحيل النظر إليها بمنظار الإصلاح السياسي أو بمنظار المبادئ وما شابه ذلك. ولابد من الإشادة بالمصطلح الذي اعتمده المؤرخ اللبناني مسعود ظاهر حين وصف أو عبر عن ذلك بالقول: (تعدّ ولاية نظام القائمقاميتين[٢]

---

(١) لقد حذرني المشرف من كتابة أية فقرة لا تنسجم مع قناعتي والواقع المعاش، وأجاز لي قراءة مرجع أو ما تيسر وإقامة التحليلات على ضوئه، وتعهد بعدم نزع ريشي في أثناء الدفاع، فهل يا ترى أتمكن من إبعاده عن الحرج، وأنجو مما قد لا ينسجم والواقع. (الباحث).

(٢) ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة اللبنانية الطائفية، مرجع سابق، ص٤٢١.

نموذجاً عملياً لتنفيذ بنود المشروع السياسي الاستعماري الذي كان مزمعاً تطبيقه في المشرق العربي)[١].

فلو أننا استعرضنا أسماء بعض الشخصيات اللبنانية آنذاك على سبيل المثال وليس الحصر الشيخ ناصيف نكد، وخطار عماد، وسليمان حمادة، وقاسم حمادة، وسعيد جنبلاط، وحسين تلحوق، ويوسف عبد الملك ومحمود تلحوق، والتفكير بنقل إذا لم نقل تهجير الموارنة إلى الجزائر، أبهذا الصراع الطائفي المحموم تنمو أحزاب سياسية، فإذا عددنا أن التدخل الفرنسي الإنجليزي بشؤون لبنان مشروع سياسي، فإن فرنسا عدّت الموارنة ركيزة هذا المشروع السياسي الفرنسي في المنطقة، فضلاً عن ذلك كيف يمكننا تجاهل دور الإكليروس الماروني الأعلى وما يمتلكه من قوة شديدة النفوذ من الناحيتين الاقتصادية والطائفية والتربوية، وكيف يمكن أن نتجاهل دور عقّال الطائفية الموحدية التي تمتلك قدرة عقائدية تقليدية، وهل يمكن تجاهل دور مطران بيروت طوبيا عون والمطران عبد الله خوري والبطريرك إلياس حويك وغيرهم[٢].

وبصدد القوى السياسية فقد علق المؤرخ التركي إسماعيل حقي أوزون تشارشلي بالقول: « إن لبنان كان ملعب مبارزة لكل القوى من عثمانية لا تمتلك مقومات النجاح، إلى قوى ألمانية تتظاهر بالقوة في حين أن أنظارها مركزة على البلقان، إلى قوى روسية لا أمل لها بالوصول إلى المياه الدافئة، إلى قوى فرنسية محصنّة بالطائفية ومتذرعة بأن الموارنة قد ينقرضون إذا أشاحت النظر عنهم، إلى قوى بريطانية رصيدها الخبث القائم على مساندة الضعيف لإضعاف القوي، وأضاف قائلاً: «مخطئ من يتصور أن لبنان في تلك المرحلة كان يمتلك برنامجاً سياسياً خارج النطاق الطائفي، ولا نعفي الدولة العثمانية من تعميق هذا الصراع السياسي، لتخوفها من حدوث مشادات مع فرنسا وبريطانيا، وسيعلم ساستها أن

---

(١) المرجع السابق، ص٤٢١. يمكن الاطلاع على الملحقين رقم (١، ٥).

(٢) لزيادة الاطلاع يمكن الرجوع إلى قسم الوثائق العثمانية المجلد السادس صفحات ٢٨٢-٢٨٤ والجلد الثامن صفحات ٢٤٠-٣١٦، والمجلد التاسع صفحات ٢٧٠-٢٧٨، وقد أدركت بعد اطلاعي عليها أن الأحداث صيغت بصياغة خارجية، ولا دور للقوى الشعبية.

الأحداث التي شهدتها الأرض اللبنانية ليست سوى نتيجة لمجاملاتهم الدبلوماسية وعلى حساب القوى الاجتماعية اللبنانية» وأشار في موضوع آخر: «ليس بإمكان الساسة العثمانيين إبراز مواهبهم في هذا المجال، لأنهم قد أعلموا السلطان عبد المجيد بآلتهم ، وليس هو بالسلطان الذي يمكن الاعتماد عليه آنذاك»(١).

بناء على ما تقدم ليس في لبنان أحزاب سياسية تخرج عن دائرة الطائفية السياسية، وقد تزعم هذه الأحزاب كل من الزعامة المارونية المدعومة من فرنسا والزعامة الموحدية المدعومة من إنجلترا، أما الأحزاب السياسية الأخرى فلم تكن تشكل مفصلاً يحسب له حساب إلا إذا نشبت الحرب الطائفية، ويقول واصف باشا في مؤلف وقعة نويس(٢).

«إن محاولة الدولة العثمانية تعيين والٍ من غير الطائفة الأخرى أفضل حلٍ يمكن العمل به، وهو الحل الوحيد الذي يقضي على الطائفية السياسية، ولولا تدخل الدول الأوربية لقبلت الطوائف بالإجراء الذي اعتمدته الدولة العثمانية آنذاك، كونه حلاً ناجحاً يبعد لبنان عن دائرة الصراعات التي تترقب فرصة مؤاتية للتنفيس عن أحقادها حيال الطوائف الأخرى ولكن هيهات أن تتمكن الدولة من تفعيل قراراتها لأنها هي الأخرى تواجه تمزقاً إدارياً لا يقل عن التمزق الذي يشهده لبنان آنذاك. ورغم ذلك والحق يقال: لقد أثبتت العروبة أنها وعاء حضاري قادر على استيعاب هذا البركان اللوجستي الطائفي، وإن لبنان هي أفضل مثال على ذلك، وفي الوقت نفسه، فإن الدولة العثمانية هي من أكثر دول العالم قدرة على حكم المناطق اللوجستية، وولاياتها خير شاهد على ذلك أيضاً».

٤ – التنافس الدولي على لبنان :

يخطئ تماماً من يعتقد أن التنافس الدولي كان يهدف إلى سلب خيرات لبنان، لأن أي دولة تتطلع إلى تحقيق ذلك هي دولة جاهلة بمصالحها ولا تعرف الإنسانية

---

(١) (مرجع سابق) Ismail Hakki, Osmanli Tarihi, S. ٣٩٦

(٢) واصف باشا، وقعة نويس، ١٣٢٣م، ج١، ص١١٩. وفي بعض الأحيان تذكره بعض المصادر التركية واصف أفندي.

نهائيا لسببين، أولهما: هي بالتأكيد تتطلع إلى قتل الإنسان وشعبها بآن واحد، لأن لبنان ليس مصيفاً عسكرياً، ولا منتجعاً لقضاء الليالي الحارة على أرضه وتجريد الداخل إلى أرضه بنية سيئة من ملابسه وتراثه ومعتقداته، وثانيهما: إن كل غازٍ يسعى لتحقيق مكاسب مادية هو خاسر بالتأكيد، وخسارته أكبر من ربحه، فضلاً عن عجزه عن الاستقرار والاطمئنان، وإن ما تنتجه الأرض اللبنانية من خيرات زراعية لا تكفي قواته ولا تغطي حاجاتها لأكثر من شهور.

على ضوء هذه الحقائق العلمية الدامغة فإن التنافس الدولي على لبنان كان بهدف تحويل أرضه إلى بركان متأجج ومستنقع فتن ودسائس، الهدف من ورائها قتل عروبة لبنان وشهامة إنسانه وتشريد أطفاله، وقد أثبتت الدلائل والقرائن أن المرأة اللبنانية أشد شراسة من اللبوة إذا مس طرف ثوبها عنوة.

إذا كان الواقع اللبناني يصرح بذلك، والحوادث تشهد على ذلك، فما الذي يقال بهذا الصدد، هل نعود لنسوغ الحديث بالقول إن التنافس كان يحمل طابعاً طائفياً، وبتعبير آخر هل نلجأ إلى تنميق الكلام بتعابير ومصطلحات على ما يبدو ليس لدينا وسيلة سوى استعراض الأدوار لعلنا نصل إلى نتيجة علمية تفي البحث حقه من التحليل والتسويغ بقصد إظهار الحقيقية كما هي دون تدخل مباشر منا، وهذا يفرض علينا القول إن الصبغة السكانية الاستيطانية وبفعل عوامل عدّة قد هيأت للغزاة بكل أصنافهم فرصة استغلال الموقع والواقع الديمغرافي والظروف الداخلية، فكما نعلم أن الأمارة الشهابية تكونت في مطلع القرن التاسع عشر من ثلاث مناطق متمايزة جغرافياً وسكانياً . فالمنطقة الأولى تقع أقصى الشمال وتضم مناطق (بشرى وزغرتا) وتمثل جبل لبنان القديم ومعظم سكانه من المسيحيين ولاسيما الموارنة، والثانية هي المنطقة الوسطى وتسمى بلاد كسروان أو البلاد العاصية (كما وردت في المصادر العثمانية) وسكانها خليط بشري يضم مسيحيين ومسلمين ولاسيما الشيعة، والثالثة جبل الشوف أو جبل ابن معن وسكانه من الموحدين، وقد ركز المماليك حملاتهم على تلك المنطقة بهدف استئصال الطائفتين الشيعية والموحدية استناداً إلى فتاوى ابن تيمية، فحل المسيحيون محلهم بعد أن

دفعتهم حملات المماليك إلى ترك ديارهم والهجرة إلى قمم الجبال، ولدى قدوم العثمانيين أكملوا النهج المملوكي بتطهير السواحل من معظم القوى التي رفضت الولاء لهم، غير أنهم تجنبوا تشديد الضرب على المسيحيين لأسباب عديدة لا يفسح البحث مجالاً لعرضها[١].

أما فيما يتعلق بالطوائف التي توطنت في لبنان قبل هذا التاريخ بكثير فقد تم استعراضها سابقاً، ولا أرى ضرورة ملحة لاستعراضها ثانية، فضلاً عن ذلك فقد استعرضنا سابقاً طبقات المجتمع اللبناني[٢]، وأشرنا إلى أن الأسر الإقطاعية في لبنان لم تكن تقيم للأصالة والعراقة أي وزن قياساً بقدرتها على جباية الضرائب، وهذا يعني اعتمادها العنف منهجاً، والفتك والقتل والتشريد أسلوباً وطريقة، والسلاح وسيلة لدب الرعب والخوف والفزع في قلوب الفقراء من عمال وفلاحين، ورغم ذلك فقد ظلت اللحمة الوطنية الرابطة التي توحد العرب اللبنانيين بكل أطيافهم ومذاهبهم حيال أي غزو خارجي يستهدف النيل من عروبة لبنان[٣].

١- الإرساليات التبشيرية :

إن البعثات التبشرية التي قدمت إلى لبنان قد حملت منذ اللحظة الأولى بروز التفرقة والبغضاء، وعمقت الخلافات الطائفية والمذهبية، لأنها عممت شعاراً بغيضاً عنوانه (افتح مدرسة تغلق جامعاً). فقد كتب واصف أفندي في مؤلفه وقعة نويس الآتي: «من المؤسف أن مسيحيي أوروبة – رغم المسامحة التي تحلى بها الإسلام – فقد ظلوا يحملون الكراهية له ولمعتنقيه بكل أطيافهم، ولم يثبت تاريخهم المتعصب أن الإسلام حضّ على الظلم وسلب الغير ممتلكاته، بل على العكس من ذلك فقد نهى وحذر المسلمين من ارتكاب أي عمل شائن، فضلاً عن ذلك كله فلم

---

(١) إن القارئ لتاريخ لبنان لا يسعه إلا التألم لما فعله الغزاة من مماليك وعثمانيين ببعض القوى الإسلامية، علماً بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ستفترق أمتي إلى اثنتين وسبعين فرقة أو ثلاثة وسبعين فرقة، واحدة في الجنة.

(٢) لتعرف على طبقات المجتمع اللبناني، انظر غنام رياض، مرجع سابق، ص ٢٥١، حيث عرضها بأسلوب علمي وضح الصراع الطبقي الذي سعت الدول مجتمعه لترسيخه.

(٣) إن هذه الصفة لا تحتاج إلى مصادر ومراجع، لأن التاريخ قد نطق بذلك وأكده. (الباحث).

تصدر عن المؤسسة الدينية الإسلامية شعارات منافية للأخلاق ولم تعتمد أي شعار يحض المسلمين على معاداة المسيحيين منذ فجر الإسلام حتى وقتنا هذا، وكان بإمكان رجال الدين المسلمين طرح شعارات غير أخلاقية، ولكن الدين الحنيف يحض على اعتماد الإنسانية منهجاً وهدفاً وغاية في أثناء سير المعارك الحربية، ولكي أكون منصفاً فلقد عاش المسيحيون عامة في ظل سيادة المسلمين وحتى اليهود معززين مكرمين، فقد وقف المسلمون حراساً على أملاكهم وكنائسهم، كما صانوا أعراضهم، لكن المسيحيين ولاسيما الأوروبيين بالذات فقد كانوا يحملون الحقد والبغض للمسلمين، ولم يعاملوهم خلال سيطرتهم على بعض المناطق الإسلامية معاملة حسنة»[١].

لقد كانت حركة التبشير التي غزت لبنان منذ المراحل الأولى جزءاً من عمل سياسي كبير خطط له ساسة أوروبة وكهنتها، وجسدته الآلة العسكرية الفرنسية والإنجليزية ليس حباً بالمسيحيين العرب ولا دفاعاً عنهم وإنما لتعميق مصالحهم في هذه البقعة، وليس بهدف ربط بعض الشرائح بقواهم الدينية التي هي جزء فعال في مؤسستهم العسكرية.

والحق يقال: لقد نجح بعض المبشرين في تحقيق جزء من أهدافهم، غير أن هذا النجاح كان وقفاً على بعض المناطق المحدودة التي لا تشكل ثقلاً محلياً، ومع مرور الزمن شعرت الفئة التي غدر بها من قبل المبشرين تلقائياً بضحالتها، ولدى نشوب الاقتتال المصطنع عادت إلى الحظيرة الوطنية ضاربة بما اكتسبته من حقد وضغائن عرض الحائط، وقد دهش الأوروبيون السياسيون وحتى المبشرون الدينيون وأصيبوا بخيبة أمل كبيرة، وأيقنوا أن اللحمة الوطنية التي يتمتع بها عرب لبنان وبلاد الشام أصيلة متماسكة تهاون لكنها لا تتهاون.

لم تبق إرسالية تبشيرية من فرنسية إلى إنجليزية إلى إيطاليه إلى فاتكانية إلى روسية إلا وجربت حظها، لكنها العروبة وحدها التي أفشلت مخططات تلك الإرساليات، فلجؤوا إلى العزف على وتر إقامة الفتنة الداخلية، وحققوا جزءاً كبيراً من أهدافهم، فاستغلوا ذلك وتسللوا إلى لبنان بدافع حماية بعض الطوائف من

---

(١) واصف أفندي، وقعة نويس، مصدر سابق ، ص٤١٣.

بعضها الآخر، وهنا كانت الطامة الكبرى التي أنهكت الفكر العربي ولا تزال حتى تاريخه تشكل مصدر قلق له.

إن الفتنة الداخلية التي تعرض لها لبنان يتحمل رجال الدين من المشايخ والكهنة مسؤولية حدوثها(١).

بقي علي القول ومن خلال القرائن والوقائع التاريخية ومن خلال العشرات من المراجع التي آثرت عدم ذكرها في هوامش بحثي لسلبيات بعضها ولأنها تعرض الحوادث دون الوقوف عندها إن أكبر خطر واجهه لبنان خاصة والمنطقة عامة يكمن في الإرساليات التبشيرية التي ما برحت تعزف على وتر الطائفية، ومع الأسف فإن الزعامة المحلية من جهة ورجال الدين المستعربين من جهة أخرى تمسكوا بها بهدف تحقيق غاياتهم وأهدافهم لأنهم لا يعيشون إلا على التناقضات.

٢- الدول الأوروبية :

بناء على ما تقدم فسوف نستعرض أفعال الدول الأوروبية بشأن تنافسهم على لبنان.

١- فرنســا :

بدأ اهتمام فرنسا بالأقطار العربية المطلة على الساحل الشرقي للبحر المتوسط منذ الحروب الصليبية التي أسهمت فيها فرنسا بالنصيب الأكبر، ثم عاودت فرنسا اهتمامها ببسط نفوذها على هذه البلاد منذ أن عقدت أول معاهدة للامتيازات الأجنبية في سنة ١٥٣٥م بين فرنسا في عهد الملك «فرانسوا الأول» وبين الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦م)، وبموجب هذه المعاهدة اكتسبت فرنسا حقوقاً وامتيازات تجارية وملاحية جعلت للفرنسيين التفوق على الأجانب الآخرين في موانئ الشرق العربي.

---

(١) قرأت مع أستاذي المشرف الدكتور محمود عامر تقريراً عن أنساب رجال الدين الذين برزوا على الساحة اللبنانية ، وقد راعني ما سمعته، لقد أكد هذا التقرير أن معظم هؤلاء المشايخ والكهنة من أصل يهودي وألباني وإيطالي، أي دخلاء على الدين وعروبة لبنان، وقد رجوته لوضعه في الملحق، فحذرني قائلاً: إن هؤلاء قادرون، وليس بمقدورنا مواجهتهم، فنزلت عند رغبته، وقد غافلته وأشرت إلى ذلك. (الباحث)

ولم يلبث نفوذ فرنسا أن تزايد في سوريا ولبنان بصفة خاصة، حيث ادعت حمايتها لمسيحي الشرق ولاسيما الطوائف الكاثوليكية، ومن بينهم الموارنة الذين يسكنون جبل لبنان الذين حظوا بعناية خاصة من فرنسا لتجعل منهم أعواناً لها في تلك المنطقة(١).

كان الموحدون مع كونهم الأقل عدداً يتغلبون على المسيحيين، وفي جميع الوقائع لم يكن الموحدون هم البادئين بالشر، وفي سنة (١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م) جرت الوقائع التي قد نشير إليها لاحقاً بين الموحدين والمسيحيين في جبل لبنان، وكانت الدولة قد عملت على تهدئة الأمور، واستدعت زعماء الفريقين إلى بيروت، ووقع الصلح بينهما، غير أن بعض الجهلاء في دمشق طمعاً بالنهب والسلب استفادوا من غفلة الحكومة فانقضوا على حارة المسيحيين، وفجروا الدماء الغزيرة وارتكبوا الموبقات الكبيرة ظلماً وعدواناً، فكانت هذه الحادثة المشؤومة سبباً في احتلال الجيش الفرنسي لبيروت ولبنان تحت قيادة الجنرال بوفور دوبو(٢).

إن موقف فرنسا من المطالبة بعودة آل شهاب لحكم الجبل بدأ يرتسم طرحه في جو المباحثات الدولية التي كانت تجري بين الحين والآخر اعتباراً من عام ١٨٤٢م، وكانت تعليمات (كيزو) وزير الخارجية الفرنسية إلى سفيره لدى الباب العالي تنصب على الحذر من العزلة ووجوب قرن مساعيه مع مساعي زملائه ممثلي الدول الأوروبية الأخرى لسد التناقض الظاهر في الاتفاقيات المتعلقة بنظام القائمقاميتين، هذا النظام الذي ما كانت فرنسا لتقبله إلا مرغمة بسبب ضعف مركزها في الأستانة.

ومع سقوط الإمارة الشهابية بدأت تقارير الفرنسيين تجمع الإحصاءات عن سكان المقاطعات السورية بكاملها، مما يؤكد أن المخططات الفرنسية قد بدأت

---

(١) محروس إسماعيل، حلمي، تاريخ العرب الحديث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، ١٩٩٧م، ص٣١٦.

(٢) ارسلان، شكيب، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق عدنان جاموس، بيروت- لبنان، ١٩٧٢م، ص ٢٩٧.

تسعى لوضع هذه المقاطعات تحت سيطرتها المباشرة إلى جانب مقاطعات الإمارة الشهابية(١).

فبعد إعلان نظام القائمقاميتين الأول علم ١٨٤٢م بحيث يفصل بينهما طريق الشام بقيت مناطق تمركز مسيحي واسعة خارج إطار هذا النظام، ولذا بدأت المطالبة الفرنسية بضمها إلى القائمقامية المارونية وإيجاد حل للمناطق المختلطة.

وهكذا تنكر الفرنسيون أنفسهم لكل تقاريرهم السابقة والتسميات السائدة فيها، فراح القنصل الفرنسي يهاجم في تقريره ما يسميه (الفصل الاعتباطي لمناطق الجبل)، باعتبار أن كل من يسكن جنوب خط الشام - بيروت تابع للحكم الموحدي، وكل من يسكن شماله تابع للحكم المسيحي.

لقد تركزت تقارير قناصل الفرنسيين على رفض فكرة قائمقامية ثالثة للأرثوذكس في الكورة ومحاربة هذه الفكرة بعنف، ورفعوا شعار (قائمقام مسيحي واحد لكل مسيحي)، وذلك ضمن الخط السياسي الهادف إلى توحيد المقاطعات التي يقطنها مسيحيون تحت هيمنة الفرنسيين، وإعادة تخطيط القائمقاميتين بحيث تضمن كافة مقاطعات السكن المسيحي ، ومن القائمقامية المسيحية شمالاً نحو جبيل والبترون.

وتحت شعار حماية المسيحيين كانت السياسة الفرنسية تعمل على إخراج تلك التجمعات من دائرة النفوذ الموحدي الذي يعادل في المفهوم السياسي الفرنسي النفوذ الإنكليزي.

فتقرير القنصل الفرنسي في بيروت بتاريخ ٢٨ نيسان/ ابريل ١٨٤٣م يوصي بأنه ينبغي أن تكون مدينة دير القمر ومقاطعات جزين وساحل بيروت وإقليم التفاح تابعة للقائمقامية المسيحية.

---

(١) ضاهر، مرجع سابق ، ص٢٤٣.

وهكذا يبرز كل تقرير فرنسي اهتماماً جدياً بضرورة توسيع حدود القائمقامية المسيحية على حساب تقليص نفوذ القائمقامية الموحدية وتشجيع الحكام الأتراك على البطش بالزعامات المقاطعجية الموحدية[١] وذلك هو المحور الأساسي للسياسة الفرنسية التي نجحت خلال هذه الفترة والتشديد على إيجاد حاكم مسيحي واحد للجبل مع تفضيل عودة أمير شهابي.

ويمكن التأكيد بأن السياسة الفرنسية نجحت في الوصول إلى مخططاتها بحذر شديد دون إحداث صدام مع الأتراك، وأنها على العكس فقد كانت تتحاشى مثل ذلك الصدام وتوصي أتباعها المحليين برفض القيام باستفزازات مسلحة حيال القوى العسكرية التركية، لأنها إذا ضربت فسوف تضرب بقسوة وقد توقظهم من غفلتهم ، ولكنها كانت تعمل سراً على مدّ أعوانها بكل أنواع الدعم المادي والسلاح والذخيرة، وقد استخدم نفوذ قناصلها وسفرائها للدفاع عنهم وإجبار الأتراك على تقديم تعويضات كبيرة لهم.

وكانت الاقتراحات الفرنسية تنهال بكثرة على الإدارة التركية لسحب المناطق ذات الهيمنة العددية المسيحية من حكم الزعامات الموحدية[٢]، ولقد نعم المسيحيون أنصار فرنسا بالمكتسبات التي حققتها لهم فرنسا من الدولة العثمانية، كما حمتهم من ظلم الدرك العثماني الذي بدأ يضرب من دون هوادة.

مجمل القول: إن فرنسا كان يهمها أن تزرع قلاقل واضطرابات في جبل لبنان بهدف إرسال حملة عسكرية بحجة حماية المسيحيين، وهناك ما يثبت أن عملاء فرنسا لم يقتصروا على تحريض الكاثوليك للوثوب على الموحدين فحسب بل أنهم أوحوا في الوقت نفسه إلى بعض أنصارهم من اليزبكيين من آل العماد

---

(١) هنا يكمن الجهل الإداري والعسكري العثماني، فقد عمدوا إلى ضرب كل طائفة مذهبية ليس لها حام أوروبي، وكان على الدولة العثمانية أن تعتمد الهلال نبراساً لوحدة إسلامية، لكن يخطئ من يعتقد أن السلطان كان يعلم بما يدور على الساحة العربية لأنه كان غارقاً في لهوه ومجونه، فضلاً عن أن معظم نساء السلطان عبد المجيد كن يهوديات، والباقي منهن أوروبيات، فكيف له معرفة مجريات الأمور. (الباحث)

(٢) ضاهر، مرجع سابق، ص١٤٤-٢٤٧.

وحرضوهم على العدوان لتحدث في جبل لبنان فتنة تستوجب تدخل فرنسا فتبسط نفوذها على جبل لبنان وتحقق أمنيتها وتثأر لهزيمة سنة ١٨٤٠م الشهيرة[١].

في ذلك الحين كانت أنباء حوادث لبنان قد وصلت إلى أوروبا ووجدت لها مكاناً في أوساط الرأي العام، وكان يدور على الألسنة فيها أن السلطان العثماني يلجأ إلى هذا السلاح بين حين وآخر لكيلا يعلو الصدأ نظامه الإداري، وبإزاء ما كان ينشر في الصحف من أخبار الفظائع وأكثرها كان يتصف بالمغالاة، فقد قلق الرأي العام الأوروبي، وطالب بالتدخل الفوري لإيقاف المذابح المسيحية، وقد أدى القناصل والسفراء دوراً بارزاً في تضخيم الحوادث.

وهنا سؤال نطرحه :

هل استجابت الحكومات الأوروبية مباشرة لهذا النداء ؟

والجواب هو كلا! فالدول الأوروبية خشيت أن تفتح أحداث سوريا باب المسألة الشرقية من جديد، فتزيد الموقف الدولي الراهن تعقيداً، فتريثت ريثما يحدث التوازن الأوروبي المأمول، وتدرس إمكانية التدخل مع المحافظة على سلامة ذلك التوازن، فضلاً عن ذلك فإن أحداث لبنان قد وقعت بعد انقضاء أربع سنوات على مؤتمر باريس الذي اعتقدت فيه الدول الأوروبية أنها وصلت إلى حل المسألة الشرقية[٢].

كان مؤتمر باريس نصراً شخصياً لنابليون الثالث، وكانت سياسته قد أحدثت تغيرات في خريطة أوروبا، فأثارت شكوك بريطانيا والنمسا وروسيا بمطامع فرنسا التي قد ترنو للحصول على ما هو أبعد من (نيس وسافوا).

إذاً كان الجو السياسي في أوروبا مشحوناً بمواد سريعة الاشتعال، وكان مما يجعل موقف الساسة الأوروبيين دقيقاً وجود مشاكل عديدة أخرى تستوجب الحل، وفي الوقت نفسه فقد برزت أحداث لبنان لتحتل مقام الصدارة، ولترغم أوروبة على تبديل المعادلة[٣].

---

(١) جودت باشا، تاريخ جودت ، مرجع سابق، ج٤، ص١٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص١٥٤.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص١٥٥.

وكان على كل الدول الأوروبية أن تبذل جهدها للاستفادة ما أمكن من هذا العامل الجديد في اللعبة السياسية التي كان ساسة الدول بصددها، وذلك دون إغفال مبدأ ضرورة المحافظة على سلامة السلطنة العثمانية وتمام أرضيها، طالما كانت مشكلة تقسيمها واقتسامها تثير من المتاعب ما لا يمكن التغلب عليه[١]. فضلاً عن ذلك فإن أوروبة لم تكن راغبة في اقتسام الدولة العثمانية لأن بعضاً من مشكلاتها لا تزال عالقة، كما تخوفوا من الرابطة الدينية الإسلامية واستفاقتها.

إذا كان نشاط عملاء أوروبا في جبل لبنان –وخاصة عملاء فرنسا وإنكلترا– قد جعل الجبل بالنسبة لهاتين الدولتين أشبه ما يكون بحالة صقلية بالنسبة لقرطاجة الروم، وللبيزنطيين والعرب، ثم للعرب والنورمانيين من بعد[٢].

وبالنسبة للفرنسيين فقد كان لهم حظ أوفر من حظوظ الآخرين حيث طبعوا العلم في لبنان بطابع ثقافتهم اللاتينية.

وقبل انعقاد معاهدة الصلح في باريس سنة (١٨٥٦م) خف التوتر بين فرنسا وبريطانيا نتيجة التقارب الفرنسي البريطاني والتزام الدولتين جانب الدولة العثمانية في حرب القرم ضد روسيا[٣].

ولكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً فما إن وقعت معاهدة الصلح في باريس سنة (١٨٥٦م)، حتى عادت السياسة الأوربية محاولة ترسيخ قدمها عن طريق بذر الخلاف والتفرقة بين الطوائف مستعينة بالإرساليات الدينية والتعليمية، وهذه الوسيلة هي أقوى وسائل نشر النفوذ، وكل من هذه الإرساليات كانت ترسخ حب دولتها وإجلالها، ولا تغرس في تلاميذها إلا ما يخدم هذه السياسة، ولذا فإنك لا تجد ثقافة وطنية وتربية لبنانية صحيحة.

وهكذا أصبح الجبليون بفعل السياسات المتضاربة وكأنهم أناس لا وطن لهم ولا شعور قومي، وكان من الطبيعي أن تتدهور أوضاعهم نحو أزمة الستين[٤] .

---

(١) طربين، مرجع سابق، ص١٣١-١٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٣) المرجع السابق، ص٨٧.

(٤) نور رضا، عثمانلي تاريخي، استنابول ١٣٢٧، ج٣، ص٣٥٤.

إذاً عرفت فرنسا كيف تستفيد من هذه الأحداث، فبادرت إلى القيام بحملة دبلوماسية في أوروبا للظهور بمظهر المدافع عن المسيحية في الشرق، دعت فيها إلى تدخل أوروبي عسكري مباشر لمساعدة المسيحية، فلبت طلبها الدول الكبرى، ووافقت كل من بريطانيا والنمسا وروسيا على عقد مؤتمر، ثم بالإضافة إلى هذه الدول (فرنسا وتركيا سنة ١٨٦٠م)، حيث تقرر وجوب إيقاف المذابح في كل مكان من بلاد الشام وإرسال قوة عسكرية قوامها اثنا عشر ألف جندي لقمع الفتن، غير أن فرنسا وحدها نفذت القرار، فأرسلت جيشاً مؤلفاً من سبعة آلاف محارب بقيادة الجنرال (دي يوفور) نزل في مرفأ بيروت في عام ١٨٦٠م[١].

وأما العناصر التي كانت من أهم أسباب نشوب الحرب بين الموارنة والموحدين فهي الدسائس الفرنسية للانفراد بالحكم أي حكم جبل لبنان والاستئثار بخيراته وأراضيه، وكانت الإمبراطورية الفرنسية قد بلغت من المكانة مبلغاً عظيماً، فأرادت أن تفرض هيمنتها على لبنان[٢].

ولعل إمبراطورها نابليون الثالث كان يطمع في ضم الجبل إلى ملكه مستنداً إلى وجود الطائفة المارونية الشديدة التعلق بفرنسا، فراح العملاء الفرنسيون يبثون روح الشقاق والنزاع بين سكان الجبل، لعل لهم في وقوع الفتنة بين الموحدين والمسيحيين سبيلاً إلى بسط سيطرتهم على جبل لبنان[٣].

لقد أصبح الموارنة يجاهرون بالانتماء إلى الدولة الفرنسية والإخلاص لعملائها الذين لم يقتصدوا في إظهار سلطتهم واقتدارهم على الحكم التركي بعد حرب القرم، مما اضطر الدولة العثمانية إلى مقابلة مساعي السياسة الفرنسية في جبل لبنان، فجعلت تحسن معاملة الموحدين وتختصهم بالنعم حتى غدت على ثقة تامة من إخلاصهم، وهنا بدأت المنافسة بين الطائفتين تتعاظم وتتفاقم[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص٣٦٠.

(٢) تاريخ جودت، مرجع سابق، ج٤، ص٢٢٣.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص٢٣٠.

(٤) طربين، مرجع سابق، ص١٢٠.

والواقع إن وجود الجنود الفرنسيين وظهورهم في شوارع بيروت، كان عاملاً للقلق والاضطراب ففي عام (١٨٦٠م) كتب القنصل البريطاني العام (السيد مور) من بيروت إلى (اللورد رسل) يقول: «لست أرى ضرورة القول إن المسلمين ينظرون إلى الاحتلال الفرنسي بأشد ما يكون من الثورة والكراهية، وإن المرء ليستطيع أن يلاحظ إمارات التجهم على وجوههم عندما يشاهدون الجنود الفرنسيين يمرون من أمامهم كما أن تصرفاتهم العامة تنم عن انفعال وتهيج وغضب»(١).

من جهة ثانية نرى أن المسلمين عند نزول الجنود الفرنسيين إلى البر كانوا يسارعون إلى حمل أسلحة العساكر وجرابات أمتعتهم وغيرها فينقلونها إلى المعسكرات المعدة لهم تخفيفاً عنهم، بينما كان آخرون منهم يقدمون للجنود الماء والتبغ والشراب وأشياء أخرى مجاناً(٢).

٢- إنجلترا :

كان على إنكلترا أن تبحث لنفسها عن محميين، فوجدت هؤلاء في سكان الجبل غير المسيحيين، ولم يكن فيه من هو أحوج إلى حمايتها وتأييدها أكثر من الموحدين، ومن ثم أصبح باستطاعة إنكلترا أن تصمد أمام نفوذ روسيا على الروم الأرثوذكس، وأمام نفوذ فرنسا على الموارنة والكاثوليك عموماً، فلو رسخ نفوذ فرنسا في سورية ولبنان بعد رسوخه في مصر من خلال محمد علي، لهددت طريق الممتلكات البريطانية في الهند والشرق، ولبارت تجارة بريطانيا في الشرقين الأوسط والأدنى، ولا حاجة إلى القول إن هذا الوفاق الإنكليزي الموحدي قد قضى على آخر أمل بالاتحاد بين الموحدين والموارنة(٣).

لقد سجلت بريطانيا حمايتها للموحدين بعد أن فقدت الأمل بدعم الموارنة لسياستها في محاولة لفصلهم عن فرنسا.

---

(١) تاريخ جودت ، مرجع سابق، ج٤، ص٢٤٠.

(٢) زين، نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، دار النهار، بيروت،١٩٧١م، ص٣٢.

(٣) طربين، مرجع سابق ، ص٧١، ٧٤.

لقد بدأ دعم بريطانيا لزعماء الموحدين الذين تقبلوا في مناطقهم الإرساليات الإنجيلية التي طردها الموارنة من مناطقهم، وكان ذلك أول خرق لبريطانيا عن دعم الموارنة[١].

في عام (١٨٤٥م) أنشأ البريطانيون مدارس عديدة لإرسالياتهم وجمعياتهم.

وقد شارك في مسؤولية حوادث الستين العملاء البريطانيون الذين رأوا أن مصلحة حكومتهم تعتمد على مساندة الموحدين، وذلك بعد تأكدهم من استسلام الموارنة لفرنسا[٢].

وقد تحدث النائب المستر (مونسل) بأنه قد وضح له من التدقيق في تاريخ العشرين سنة الأخيرة أن إنكلترا هي سبب ما جرى في سوريا، وذلك بسبب سعيها لإبدال هيمنة الحكم في الجبل (الشهابيين) نكاية بفرنسا ومعارضة لبعض الدول في أوروبا.

ولم يكتف وكلاء إنجلترا ببسط حمايتهم على الموحدين بل راحوا يحاولون التغلغل في الأوساط المسيحية المتذمرة من النظام القائم، للاستناد إليها والتذرع للتدخل في شؤون الجبل، كي يقفوا في وجه المد الفرنسي الذي كان آخذاً بالارتفاع تدريجياً بفضل أواصر الصلة الوثيقة والمودة المتينة المعقودة بين الموارنة وفرنسا عموماً، وبينها وبين الأكليروس الماروني خصوصاً..

وقد ثبت منذ عام ١٨٤٦م أن إنكلترا تفضل المحافظة على الحالة الراهنة في جبل لبنان، وتقاوم كل تغير من شأنه أن يضعف امتيازات السادة الإقطاعيين من الموحدين والمسيحيين، وذلك عندما أبدى الكولونيل (روز) معارضته الشديدة لقرار مسح الأراضي وتعيين حدود الملكية العقارية وما يتبعه من إحصاء سكان الجبل، لضمانة حقوق الفلاحين وتوزيع الضرائب على أسس أكثر إنصافاً، بعد أن ارتفعت شكاوى الفلاحين ضد تعسف السادة ومطالبتهم بأن يكون لهم في كسروان والمتن وكلاء يحكمون القرى إلى جانب المشايخ لردع هؤلاء عن غيهم وكبح جماح جورهم واستهتارهم وتلاعبهم أسوة بالمناطق المختلطة[٣].

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص٩٣، ١٢٤.

(٢) جودت باشا، مرجع سابق، ج٤، ص٢٥٣.

(٣) تاريخ جودت، مرجع سابق، ج٤، ص٢٦٠، وطربين، مرجع سابق، ص٩٨.

وفي شهر كانون الثاني من سنة ١٨٦١م أخذت بريطانيا تضغط على فرنسا لتسحب جيوشها من لبنان، وبكثير من التردد قبلت بريطانيا أن تحدد مهلة الانسحاب في الرابع من حزيران من تلك السنة(١).

خلاصة ما يمكن إيجازه أن بريطانيا كانت اللاعب الرئيس في أحداث لبنان، فقد أغرقت فرنسا بحماية الموارنة وتسليحهم، في حين عمدت إنجلترا إلى زرع الضغائن في نفوس الزعامة الموحدية التي شعرت - إن لم تقم حرب - فإنهم قد يفقدون إقطاعاتهم وزعامتهم، فالموارنة امتلكوا أسلحة حديثة قد تتمكن من القضاء عليهم، وأكدت لهم أن الدعم المؤقت التي قدمته الحكومة العثمانية لهم لا يتعدى ذر الرماد في العيون لأنها تعدّهم طائفة خارجة عن الإسلام، ومع الأسف وكما يقول جودت باشا إن الموحدين لم يتعاونوا مع الدولة العثمانية، وفي الوقت نفسه فإن الدولة العثمانية كانت قاسية في التعامل مع بقية الطوائف الإسلامية في حين عاملت المسيحيين واليهود معاملة حسنة، فرفعت الكثير من الظلم عنهم(٢).

٣- الدولة العثمانية :

قبل إيضاح المشاركة العثمانية، فلابد من القول بصراحة الباحث الميداني أن الحكم العثماني كان أشبه بالمصلح بين الأطراف المتنازعة، وقد قال عنه مصطفى كمال مؤسس تركيا الحديثة «لقد كانوا أشبه ببائع الفول على منبر الكفار»(٣).

أقبلت سنة ١٨٤١م على أهالي جبل لبنان والناس في قلق ونفور زائدين، وكانت حركة القوم غير عادية، وكانت الدولة العثمانية قد نفخت في قلوب الموحدين أفكارها السامية فملأتها وما عاد ينقصها عن الانفجار إلا سبب طفيف(٤) .

---

(١) المصدر السابق، ج٤، ص٢٦١، لقد أجمعت المصادر والمراجع أن الانسحاب الفرنسي تم بالاتفاق مع فرنسا على مساندتها في مناطق أفريقية الشمالية، ولاسيما أن فرنسا احتلت الجزائر عام ١٨٣٠م، وبريطانيا احتلت عدن عام ١٨٣٩م، أي أن الدولة العثمانية بدأت تتآكل من أطرافها.

(٢) جودت باشا (المصدر السابق)، ج٤، ص٣٥٦.

(٣) Mahmel Özcan, Osmanli Tarihi, ist, ١٩٧٣. S. ١٨٩ .

(٤) الحسين محمود أبو السعود، التدخل الأجنبي في المشرق، دار الإحسان، الطبعة الأولى، ص١٣٠.

وزاد في تنفير السلطات العثمانية من الموارنة أن هؤلاء منذ خروج المصريين كانوا يكثرون من الشكاوى عندما تشرع الدولة في تحصيل الخراج من أهالي الجبل، ويدّعون الفقر والعوز ومحل الأرض(١) .

قدمت قناصل الدول الأجنبية فرنسا وبريطانيا وروسيا مذكرة مشتركة إلى الوالي العثماني، ولفتت نظره إلى الإشاعات القائلة إن الأتراك حرضوا الموحدين على القيام بالثورة المسلحة.

وقد اتهمت المذكرة أيضاً الحكومة العثمانية بأن الجنود العثمانيين في (دير القمر) جردوا المسيحيين من أسلحتهم.

وقد لجأ الأتراك إلى تدبير جديد لتقسيم جبل لبنان إلى قسمين أو قائمقاميتين، شمالية للنصارى يحكمها قائمقام مسيحي، وجنوبية يحكمها قائمقام موحدي، وكلاهما مسؤول أمام والي صيدا المقيم في بيروت، وقد اتخذت طريق بيروت – دمشق الحد الفاصل بين القائمقاميتين وباءت جميع محاولات فرنسا للإبقاء على الحكم الموحدي بزعامة الشهابيين بالفشل.

وكان هم الباب العالي أن يبرهن للدول الأوروبية أن الحكم الوطني في لبنان مصيره إلى الفشل أكثر مما كان مهتماً بنجاح المشروع الجديد(٢).

إن تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين كان من شأنه أن يزيد في حدة الخصومة والجفاء بين الطائفتين، فبدلاً من أن يفصل بينهما فقد وضع كلاً منهما وجهاً لوجه في حالة تحفز للاقتتال، وقد أسهمت زعامتهما في تعميق ذلك.

إن اسم جبل الدروز، قد أطلق دائماً على هذا الجزء من لبنان ابتداءً من طريق الشام شمالاً حتى مشارف سنجق صيدا جنوباً حيث لا يوجد فيه أي مقاطعجي مسيحي(٣).

تسلم عمر باشا النمساوي حكومة لبنان من قبل العثمانيين في محاولة منهم لحكم الجبل بشكل مباشر، وهذا الأمر أدى إلى استياء قناصل الدول الأوروبية في

---

(١) طربين، مرجع سابق، ص١٢١.

(٢) حتي، مرجع سابق ، ص٥٢٨.

(٣) طربين، المرجع السابق ، ص٧٢.

بيروت، وذلك بسبب معارضة بريطانيا للحكم المباشر، لأنه قضى على أحد المخلصين لسياستهم (بشير الثالث) واستبدل به موظفاً عثمانياً لا يأتمر بأمرهم[١].

إزاء موقف الممثلين الأوروبيين في الأستانة كان على الباب العالي أن ينحني ويباشر المفاوضة معهم لإعادة تنظيم الجبل، فقبل مشروع نظام اقترحه البرنس (مترنيخ) النمساوي، وبموجبه يقسم الجبل إلى قائمقاميتين : يحكم الأولى قائمقام مسيحي، ويحكم الثانية قائمقام موحدي، ويكون كلاهما من أهالي الجبل ويتبعان والي صيدا.

وقد أبلغ هذا النظام إلى الدول فوافقت عليه، واضطرت فرنسا أن تقبل به على مضض منها، لأنها تخوفت من إفساد مخططها الرامي إلى تعميق نفوذها.

وقد كان نظام القائمقاميتين يمثل في الواقع توافقاً سياسياً بين رغبة فرنسا في رجوع آل شهاب وإيثار تركيا للحكم المباشر في جبل لبنان، وقد عُدّ التقسيم انتصاراً للسياسة العثمانية بعد أن فشل عمر باشا في سياسة الحكم المباشر العثماني.

ولم يكن هذا النظام وليد إدارة سليمة أو نيّة حسنة وما قبلته الدول حرصاً على حقوق المسيحيين والموحدين وسلامتهم، وتأميناً لراحتهم ومصالحهم، بل لأنها وجدت فيه ما يعزز نفوذها، وقد التقت بذلك مع الباب العالي الذي أراده ليؤمن به مصلحته في القضاء على العهد الشهابي، وإضعاف الجبليين بتمزيق صفوفهم وفرض التدخل في شؤونهم مستغلين حالة التوتر العام التي يسبح فيها لبنان آنذاك[٢].

ولا شك في أن بعض الإشارات والتحريضات قد قام بها العملاء والموظفون العثمانيون، ولا عجب إذا استعمل بعض الموظفين العثمانيين وسائل المكر والخداع للقضاء على امتيازات الجبل الذي كاد أن يصبح كله بيد الإفرنج، فقد شكا الناس من ضياع سلطة الدولة العثمانية الإسلامية وصيرورتها إلى يد الإفرنج،

---

(١) تاريخ جودت ، مرجع سابق ، ج٥، ص٣٦.

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص٧٢.

وأيضاً فشل نظام شكيب أفندي في تحقيق النجاح المرجو منه، غير أن مبالغة هذا النظام في الفصل بين الموحدين والموارنة قد أفسح المجال للفوضى والدسائس[١].

وكان أن حضت الدول الأوروبية السلطان العثماني على إعلان استعداده لتحسين أحوال رعاياه المسيحيين عموماً، وكان أن صدر الخط الهمايوني بهذا المعنى (شباط ١٨٥٦م)، وعُدّ هذا الخط جزءاً من معاهدة باريس إذ أشارت المادة التاسعة من المعاهدة إليه، وقد أكدت أنه ليس للدول مجتمعة أو لأي دولة منفردة أن تتدخل في شؤون رعايا السلطان أو في إدارة السلطنة الداخلية وقد وجد نابليون الثالث نفسه وجهاً لوجه أمام هذه القضية القانونية فأحجم قليلاً وتشاور مع مستشاريه، ثم أوجد لنفسه مخرجاً بأن عدّ الخط الهمايوني جزءاً من المعاهدة يلتزم السلطان بتنفيذه. كما يلزم الدول المتعاقدة بالمطالبة بهذا التنفيذ، فإذا لم تنفذ الدولة العثمانية وعودها في خط همايوني فأوروبا تحتفظ بحق التحذير والإنذار، لأن السلطان العثماني في الآستانة كان يعلم تماماً هدف هذا الحرص الأوربي على سلامة دولته والتغني بوحدة أراضيها والمسارعة بتقديم المعونة للمحافظة عليها في أية مناسبة مهما كانت تافهة، وأن حرصه على اجتناب كل عاصفة دبلوماسية كان يصحبه أمل في انقسام الدول على نفسها وفي بزوغ شمس جديدة بعد مرور العاصفة، ومن هنا كان إسراعه لإدخال التنظيمات الخيرية في الإدارة الداخلية يقطع سبيل التدخل الأوربي من جديد محاولاً إقناع نفسه والعالم أن الاصطلاحات والتنظيمات التي أمر بها إنما أملتها مصالح السلطنة وليست نتيجة الضغط والتدخل الأوربي[٢].

إذاً كل هذه الفتن والمؤامرات ورجال الأستانة لم يكترثوا لما يجري من الويلات والهوائل في جبل لبنان[٣] ، فإن الإدارة كانت مهتمة بالإصلاحات الداخلية ولو على حساب لبنان.

---

(١) طربين، مرجع سابق ، ص١٢٤.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص١٣٢-١٣٣.

(٣) مرتضى، ابن علوان، نزهة الزمان في حوادث جبل لبنان، المكتبة الوطنية في باريس، الطبعة الأولى، د.ت، ص٨٥.

٤- روســيا :

أما روسيا فكانت في تلك الفترة مشغولة بمحو ما ألحق بها من مهانة نتيجة حرب القرم، وبالسعي لاستعادة المركز الممتاز الذي تبوأته في الدوائر العثمانية عام (١٨٣٣م) نتيجة معاهدة (هنكار اسكله سي)(١).

أراد نابليون الثالث أن يتدخل في مسألة لبنان ولكنه اصطدم بقضية قانونية دولية، ذلك أن الدول الموقعة على معاهدة باريس عام ١٨٥٦م ومن جملتها فرنسا كانت قد حرمت على نفسها التدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية كي تبعد روسيا عن رعايا السلطان من الروم الأرثوذكس الذين نالوا من تدخلها ما لم ينله غيرهم من رعايا السلطان من حماية وتعزيز، فتعلقوا بها وتعاونوا معها، والجدير بالذكر أن الدول الأوروبية أقرت كتابياً بشيء، ونفذت فعلياً شيئاً آخر، وما هذا إلا لتقليم أظافر روسيا الطامعة بالوصول إلى المياه الدافئة.

لقد كان موقف روسيا حرجاً جداً، فعلاقاتها مع الدولة العثمانية سيئة للغاية، والشعب والأهالي في ممالك الدولة العثمانية ازدادوا كرهاً لها ، حتى الروم الأرثوذكس قد نظروا إليها على أنها أعجز من أن تقدم لهم أية مساعدات مهما كانت، وكان السلطان عبد المجيد لا يرغب بإقامة علاقة معها لأن سفيرها كان فظاً ويحشر أنفه بكل صغيرة وكبيرة، ولأنه لم يبدِ أي تحيز لجانب الدولة في اتفاقيتي لندن الأولى والثانية، وكان يشدد على تنفيذ الإصلاحات، ولهذا وفور إعلان مترنيخ لاقتراحه بإقامة قائمقاميتين في لبنان سارعت روسيا لتأييد الاقتراح والموافقة عليه أملاً في إنشاء قائمقامية أرثوذكسية، لكن الدول الأوروبية عارضت ذلك بشدة، علماً بأن السلطان العثماني عبد المجيد لم يكن مبالياً سواء أأنشئت قائمقاميتين أم ثلاث، لأنه لم يكن راغباً بالدخول في حروب خارجية، فما لديه من قوات لا تكفيه لحماية استنابول، وكانت الدول الأوروبية تدرك نقطة الضعف هذه، وقد لمحت فرنسا وبريطانيا بوقوفهما إلى جانبه ضد روسيا إذا تمادت أكثر، وهذا ما شجعه على تجاهل رغبة روسية(٢).

---

(١) طربين، مرجع سابق ، ص١٣١.

(٢) جودت تاريخ، مرجع سابق ، ج٥، ص٧٠.

لقد أدركت فرنسا وبريطانيا مكانتهما لدى سلطان استنابول، ولهذا فقد تصرفتا بالشؤون اللبنانية كما يحلو لهما متجاهلتين ولاته في لبنان.

لم تكن الأحداث الدولية المتسارعة لصالح الدولة العثمانية أولاً وروسيا ثانياً، لأن السياسة الدولة كانت توجه من قبل فرنسا وبريطانيا اللتين هدفتا إلى إقصاء روسيا كدولة منافسة لهما ليس في لبنان فحسب بل في مختلف ممالك العثمانيين والعربية منها بشكل خاص، فأباطرة روسيا وقياصرتها الأوائل لم يكونوا أفضل من بني عثمان من حيث البذخ والتباهي، فكلاهما لم يحسبا للزمن حساباً، وإن القارئ للتاريخ العثماني والروسي يجدهما تواريخ صراع ومنافسة على الجاه والسمعة أكثر مما هو على تحقيق مكاسب أرضية، ولهذا ومع ترهل الدولة العثمانية لم يكن الروس يحظون بقبول حتى لدى العامة، فلم يسعوا إلى تقديم مساعدة أو هدايا لسطانهم الحاكم، وقد كانت شكاوى رعاياهم تصم آذان السلطان ومن حوله، فلدى حدوث أي حادث مهما كان بسيطاً كان سفيرهم يرفع عريضة إلى الصدر الأعظم والسلطان بآن واحد، وقد قال السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤-١٧٨٩م)، لا ترفعوا لي عرائض الروس ولا تنقلوا شكواهم إلي[١].

بناء على ما تقدم، فلم يكن الأوروبيون يشعرون بأن روسيا منافس حقيقي وإنما كانوا يتخوفون فعلياً من النفوذ الألماني ......، وفي الوقت نفسه فقد كانوا يدركون أن العرق الجرماني منغلق على ذاته، ليس لديه رغبة في الترحال[٢]. وهكذا فإن الساحة كانت وقفاً على فرنسا وبريطانيا اللتين خططتا لإقامة الفتنة ولزيادة التناحر المذهبي في لبنان.

• خلاصة البحث :

لم يكن لبنان خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر إلا ميدان تجارب وصراع، فالتجارب مثلتها الدولة العثمانية التي تشكو من الفوضى، ولم يكن لها أي دور إيجابي يمكن لإدارتها التباهي به، فهي أشبه بأداة توفيقية تخشى الصراع

---

(١) تاريخ بجوى: استانبول ١٣٢٤، ج٣، ص١٥٤.

(٢) المرجع السابق نفسه ، ج٣، ص٣١٠.

وتخشى القتال، وإذا عُدنا قليلاً إلى الوراء ولسنوات حكم السلطان محمود الثاني المولود من أم فرنسية اسمها (إيميه) فقد كان يستند في إبقاء عرشه واقفاً على التوسلات، فمن فرنسا إلى محمد علي إلى بريطانيا إلى مجاراة روسيا لفظياً. أبهذا الوضع وتلك الصورة يتمكن من استخدام لفظة (يوق، كلا)، بل كان يردد دوماً باش اوستنا (على رأسي).

الإنكشارية تخلص منها، اليونان ثارت كلف محمد علي بإخماد ثورتها، الحركة الوهابية رفضته وكفّرته، فكلف محمد علي بالقضاء عليها، معذور هذا السلطان فهو لا يملك جيشاً، محمد علي هاجمه فاستعان بفرنسا وبريطانيا، البلقان ثارت فاستعان بروسيا والنمسا وتنازل لهما عن جزء من ممتلكاته.

الشيء الذي لم يحسب له حساباً هو أحداث لبنان، فواليه عمر باشا من أصل نمساوي وشكيب أفندي من أصل ألباني، والصدر الأعظم من أصل كرواتي، والسلطان ذاته من أم فرنسية، والموارنة يعدون فرنسا الأم الحنون لهم، والروم الأرثوذكس يتطلعون إلى روسيا، وبريطانيا لتشارك في الحملة السياسية ادعت حماية الموحدين لا حباً بهم بل تحدياً لفرنسا من جهة ولكي لا تسمح لها بالجري وحدها على الساحة اللبنانية، والموحدون يعيشون على تقاليد وعادات عربية في مضمونها طوبائية في طروحاتها، زعامتها لا تعرف غير البذخ والبرطلة، يلتقون مع العثمانيين في كلمة أنا ونحن. المسلمون بمختلف أطيافهم منقسمون على أنفسهم ولا يزالون يتناقشون في موضوع الخلافة الإسلامية وأحقيتها لمن ؟، أما الموارنة فيدربون من قبل كهنة مختصين بأساليب السيطرة، للسلاح جانب وللعلم جانب آخر ولا تناقض بينهما العلم للمستقبل والسلاح للمواجهة.

لم يدُر في خلد القوى اللبنانية الأصلية أن المستعربين أو المتطفلين على العروبة والإسلام والمسيحية ستزهر أشجارهم في هذا المناخ المضطرب، واليهود يتطلعون إلى فلسطين القريبة منهم، ومشايخ المسلمين يحضون المسلمين على ترك الدنيا وزينة الحياة والاستعداد للقاء وجه ربهم الذي ينتظرهم بفارغ الصبر، أبهذه الأماني سيتصدون للفرنسيين والبريطانيين(١).

---

(١) أعتذر من أستاذي والقراء الكرام، هكذا ارتأيت حسبما شجعتني، كما اعتذر من لجنة المناقشة فلوطني حق علي، ولديني حق علي. (الباحث)

أما مجال التنافس فأيضاً لبنان أرضاً وشعباً وهوية وعروبة، وإذا لم يكن الهدف هؤلاء، فهل يتنافسون على سلب خيراته، فلبنان ليس لديه خيرات تكفي الغزاة، وإذا كان بهدف الاصطياف فسويسرا أجمل وأحلى وباريس مدينة رائعة الجمال ولاسيما مدينة أفينون.

أما الصراع فأيضاً في لبنان موارنة ضد موحدين، سنة ضد شيعة، وزعامة ضد زعامة، الفقراء يبذلون دماءهم في سبيل زعيم يمتطي ظهر حصان لاصطياد راعٍ غفلت عينيه عن قطيعه، هكذا كان لبنان وهكذا حدث، وخير ما يقال، الجميع اشتركوا في تعرية لبنان وتمزيقه.

إن تغافل العثمانيين عن الأخذ بأسباب العلم وعدم التعامل مع الزمن وتطوراته، قد أوقع ولاياتها في مخالب الأوروبيين، وعرض سكان تلك الولايات إلى مخالب الجهل .

لقد تنقّل العرب وبقوة السلاح وبجهالة العثمانيين من مخلب لمخلب، ومن طاحونة إلى مطحنة، وكان فقراؤهم المادة الرئيسة للطاحونة والمطحنة، وماذا يقال في هذا الصدد غير ذلك ؟

الأوروبيون وبمنطق القوة يسوّغون قدومهم وأدوارهم وتآمرهم، والعثمانيون يعللون ما حدث لظروف خارجة عن إرادتهم، والشعب اللبناني يردد كلهم تآمروا عليّ من إرساليات تبشيرية إلى خبث الإنجليز وتعالي الفرنسيين وتأخر العثمانيين. ولتسويغ ذلك نقول إن للظروف مسوغاتها، وإن للاقتتال أسبابه ودوافعه، وما بقي حفظ في الذاكرة الشعبية كلعنة، وبقي في مذكرة التاريخ كوصمة عار، من المسبب وما هي التداعيات ؟ سؤال يبقى من دون أجوبة إلى آخر الزمان !

الفصل الرابع

حوادث ١٨٦٠م ونهاية القائمقاميتين

١- عوامل انهيار القائمقاميتين

- الحرب الأهلية ١٨٤٠م - ١٨٦٠م:

١ - مقدماتها.

٢ - أسبابها وتداعياتها.

٣ - نتائجها.

٢- الهوية الدينية في جبل لبنان:

١- نظام الملل.

٢- التبشير والتنصير.

٣ - فتنة ١٨٦٠م:

١- أسبابها.

٢- بدء الاقتتال.

٣- الموقف العثماني والأوروبي من الفتنة.

٤- الصلح بين الأطراف المتنازعة.

٥- التدخل العثماني والدولي.

٦- الإجراءات التي اتخذها فؤاد باشا.

٧- إعادة تنظيم لبنان.

٤- النتائج التي أسفرت عن فتنة ١٨٦٠م.

٥- أوضاع لبنان إثر توقف الفتنة الطائفية.

حوادث ١٨٦٠م ونهاية القائمقاميتين

١ – عوامل انهيار القائمقاميتين :

إن الباحث في مرحلة حوادث سنة ١٨٦٠م قد يجد نفسه أنه بدأ بالنتائج التي أسفرت عنها تلك الحوادث قبل الشروع في استعراض أسبابها ودوافعها، لأنه يجد نفسه أيضاً أمام كتل نارية من الحوادث التي يقف عاجزاً عن تحديد بدايتها ونهايتها، فضلاً عن معرفته المسبقة لنتائجها لأن شرر الطائفية دائمة الانطلاق من أتونها، وهي لا تحرق إلا الفقراء، ولا يكتوي بلهيبها غير الأطفال، وغالباً ما يستضيء ببريقها الأشرار وتجار الوطن والوطنية، ولكن لفترة غير طويلة.

إن الطائفية في لبنان تختلف عن غيرها من الطائفية العالمية، لأنها أعلنت أو ادعت أنها لا ترغب بالخضوع لسيطرة طائفة أخرى، والغريب في الأمر أن الطائفية اللبنانية طائفية مكتسبة صُنعت نتيجة تفكير عفن، فقد حاولت التعالي على واقعها وأبناء جلدتها وتراثها الوطني والإنساني لأنه ينبذها ويحتقرها، ورغم ذلك فهي لم تخجل لا من ذاتها ولا من وطنها.

وبناء على عدم خجل الطائفية من ذاتها أولاً ووطنها ثانياً وتاريخها ثالثاً وقوميتها رابعاً سأقوم باستعراض أبرز الحوادث والحروب الأهلية التي ولدت نتيجة تطبيق نظام القائمقاميتين ثم انهيار القائمقاميتين.

والسؤال المطروح أيهما أنهى الآخر الطائفية أم الأسر الإقطاعية وأيهما كان سبباً في تلك الحروب الأهلية؟ يصعب الإجابة عن هذا التساؤل، فكلاهما يكمل الآخر، وكلاهما سبب ونتيجة للآخر. صحيح أن لبنان أرض مضطربة أو قابلة للاضطراب بفعل عوامل داخلية وخارجية، ناهيك عن التجمع البشري المضطرب حيناً والقابل للتجانس – إذا لم يثر من الخارج – حيناً آخر.

هذه الازدواجية السكانية خرجت في أحيان كثيرة من وعيها ونضجها الوطني معلنة الحرب على ذاتها بدعم خارجي.

لقد اعتادت بعض مناطق لبنان على إشهار السلاح ضد نفسها حيناً وضد العدو الخارجي حيناً آخر، حيث تمرست على المواجهة ما قبل فخر الدين المعني الثاني (١٥٩٠-١٦٣٥م)، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر أشهرت السلاح بزعامة ضاهر العمر زعيم صفد ١٧٥٠-١٧٧٥م، ثم تصدت لصد القوات الفرنسية التي حاولت فرض سلطانها على عكا بزعامة أحمد باشا الجزار، ومن بعدها نُقلت إلى إدارة الأسر بزعامة الشهابيين، حيث شارك بشير الشهابي الثاني (١٧٩٠-١٨٤٠م) قوات محمد علي باشا بمهاجمة السلطة العثمانية في دمشق وملاحقة القوات العثمانية حتى قونية[(١)].

هذا الاضطراب الذي أقلق الأهالي قد هيأ للسكان فرص البحث عن الذات من خلال ما يسمى بالتجمع الطائفي الذي فرضه الواقع المحلي وواقع الدولة العثمانية المتسارع في ضعفها وترهلها، مما أتاح بروز تفكير لوجستي يهدف إلى إيجاد الذات على حساب الوطن، وبمنحى طائفي أوجدته الزعامة الدينية والإقطاعية معتقدة أنه مناسب لهذه المرحلة ومناسب لها[(٢)].

١- الحروب الأهلية :

لقد برز في جبل لبنان إثر انسحاب محمد علي باشا من بلاد الشام ظاهرتان، الأولى نقمة الأهالي من المقاطعجية الملتزمين من الموارنة الذين اعتمد عليهم إبراهيم باشا في قتالهم، حيث تسربت أعداد كبيرة منهم إلى جبل لبنان الجنوبي، وتمكنوا من السيطرة على تلك المناطق[(٣)].

أما الظاهرة الثانية، فتكمن في التحولات التي طرأت على الطائفة المارونية والتي تمثلت في نشوب منافسة قوية بين أسر الأعيان الإقطاعيين[(٤)]، الذين تطلعوا

---

(١) Ismail Hakki. (مرجع سابق) s. ٥٦٣ .

(٢) المرجع السابق، ص١٨٧.

(٣) رافق : العرب والعثمانيون، ص٤٢١.

(٤) لزيادة الاطلاع على مجمل الحوادث. انظر ملحق رقم (٥).

إلى المحافظة على نفوذهم وسلطتهم بين الموارنة وبين رجال الدين الموارنة الذين دعموا الفلاحين ضد الإقطاعيين بعدما ازداد نفوذهم(١). عندما كان لبنان يواجه هذا الصراع الطائفي كانت الدولة العثمانية تحاول لملمة جراحها التي أصابتها عقب عجزها عن مواجهة محمد علي، وللمحافظة على ماء وجهها أعلن سلطانها عبد المجيد البدء بنقل دولته إلى مرحلة ترضاها الدول الأوروبية وذلك من خلال ما عُرف بالإصلاحات والتنظيمات العثمانية(٢).

١- مقدماتها :

ولكي نفهم الأوضاع في لبنان وأسباب تدخل الدول في إشعالها لابد من القول بسبب تردي أوضاع الدولة العثمانية لم تعد الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية ترضى بطلب المساواة مع العثمانيين الحاكمين، بل طالبوا بتطبيق الديمقراطية والحرية، وحينما تراخت الدولة العثمانية حيال هذه المطالب تجاسروا على رفض الوضع الراهن، وبعضهم طالب بضرورة الخلاص من الحكم العثماني وأنظمته القديمة والقبول بالأنظمة الحديثة التي تساوي بين المسلم والمسيحي أسوة بالدول الأجنبية، على الأقل من حيث الدين.

طالب لبنان وبدعم خارجي وربما يكون دعماً محلياً مصدره رئيس الإكليروس والمؤسسات الدينية إعطاء المنظمات (التنظيمات) الدينية في لبنان ما منح لمناطق جزر البوشناق والهرسك وبلغاريا أي تنظيمات وتشكيلات خاصة بكل مجموعة دينية، فمسيحيو لبنان ليسوا أقل من مسيحيي تلك المناطق، وتساءلت بعض الزعامات المارونية عن الأسباب التي أجازت لأرمن حلب الانفصال عن البطريرك الأرمني سنة ١٨٤٠م، وأن البابا قد سعى لإخراج الكاثوليك من حكم الأرمن وضمهم إلى الاتحاد اللاتيني الكاثوليكي(٣).

---

(١) رافق ، مرجع سابق ، ص٤٢١.

(٢) نور رضا ، تورك تاريخي ، مرجع سابق ،ج٤، ص ٤٥٨.

(٣) أنكه لهارد: تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ترجمة محمود عامر، قدمت له سمر بهلوان، تحت الطبع، ص٦٥-٦٦.

إن تدخل فرنسا للوساطة بين الأرمن وبقية المذاهب بشأن عدم اتفاقهم على انتخاب رئيس روحي قد دفع الموارنة لمطالبة الباب العالي بمعاملتهم كأي قبيلة في الدولة العثمانية والحفاظ على أموالهم وممتلكاتهم، لأنهم في خطر نظراً لقلة عددهم، وإن ما حدث من صدام بينهم وبين الموحدين سنة ١٨٤١م يؤكد ذلك، وإن الكتيبة العثمانية التي كلفت بإيقاف المجازر في لبنان قد مارست الظلم أكثر مما حافظت على الوضع، فضلاً عن عدم قبول أي طرف للطرف الآخر بالعيش بأمان وسلام، ولا بإقامة إدارة موحدة تجمعهم سوية كما كانوا في السابق، لأن الوضع قد تغير حسب رأيهم(١).

إذاً خرج لبنان من إطار الازدواجية السكانية، وبذلك تكون العقلية اللبنانية قد خرجت من وعيها ونضجها لتبث سمومها حيال ذاتها التكويني والحتمي والمصيري، وتجلى ذلك من خلال طائفة الموارنة وطائفة الموحدين، رغم أنهما عاشا خلال مراحل التاريخ ضمن تجمعات سكانية، قيمها وعاداتها ولغتها ولهجاتها واحدة، ولكنها تختلف حول صيغة الإله وكيفية عبادته والتقرب إليه، وهذا الاختلاف لا يولد الحقد ولا يؤدي إلى نشوب قتال، لأنه كان بالإمكان التمييز بين طبقتين من السكان، طبقة الحاكم أو الحكام وتندرج فيها مهنة الأمير الحاكم وأسرته مع سائر العائلات التي تحمل لقب الإمارة مع المشايخ، أما طبقة المحكومين فتضم العمال والفلاحين وسائر الأسر الشعبية، علماً بأن معيار الغنى والفقر لم يكن حداً فاصلاً بين هاتين الطبقتين، لأنه ضمن كل طائفة يوجد سادة ويوجد عبيد، هذا إذا جاز لنا أن نسمي الفقراء عبيداً، ولم يدرك هؤلاء الفقراء أنهم وقود صيانة الأسر الحاكمة والمشايخ والحكام وأسرهم، وإن الفقر لا يتسبب في إزالة الكرامة بعكس الغنى الذي يغطي أو يصبغ صاحبه بالكرامة، لكنه لا يرفع عنه وعنهم نظرات الاحتقار ولعنة التاريخ(٢).

وبهذا الصدد يقول المفكر التركي رضا نور، لو أننا دققنا النظر في تعميق الإقطاعية في جبل لبنان لأدركنا أن الدولة العثمانية قد عمقت ذلك قاصدة من ذلك

---

(١) نور رضا ، تورك تاريخي، مرجع سابق ، ج٤، ص ٤٥٩.

(٢) المرجع السابق نفسه، ج٤، ص ٤٦٠ .

فرض سلطانها وهيمنتها»، وتعمق الخطأ فيمن تفرد في سلطة لبنان في فترة ضعفها أو في أثناء نهوض الثورات ضدها، وبتولي بشير الشهابي الحكم سنة ١٧٨٨م عمد هو الآخر إلى تكرار الأخطاء التي ارتكبها من سبقه، فلقد وزع إقطاعات إمارة جبل الشوف على النحو الآتي(١):

- لقد تفرد آل جنبلاط بإقطاعية الشوف وجزين والخروب.
- آل عماد تفردوا بإقطاعية العرقوب.
- آل نكد تفردوا بإقطاعية الشجا والمناصف.
- آل عبد الملك وآل الخوري تقاسموا حكم الجرد.
- آل أرسلان والتلحوقيون يقتسمون حكم الأسفل الغربي والأعلى الغربي.
- آل أبي اللمع حكموا المتن.
- آل الخازن حكموا كسروان.
- آل حبيش حكموا غزير.
- آل الدحداح حكموا الفتوح وبعض قرى جبيل.
- آل الضاهر حكموا الزاوية.
- آل حمادة حكموا المنيطرة.
- الشهابيون وأمراؤهم حكموا الساحل.

غير أن تخوف بشير الشهابي الثاني من زيادة نفوذ هؤلاء الأمراء دفعه في سنة ١٨٢٥م إلى إعادة التوزيع على النحو الآتي:

- منح إقطاعية الشوف إلى حليفيه الشيخ محمود وناصيف النكديين بدلاً من الجنبلاطيين.
- منح ولد خليل جبل الريحان وإقليمي جزين والتفاح، بدلاً من الجنبلاطيين.
- منح أنصاره من بعقلين الشيخ حسين حمادة إقليم الخروب بدلاً من الجنبلاطيين(٢).

---

(١) تفردت جريدة الوقائع بتقديم معلومات مفصلة عن فتنة ١٨٦٠م ذاكرة الأحداث بالتفصيل، كما تفردت بذكر من أسهم في إشعالها، وأثنت على الشخصيات الوطنية التي تصدت لها، العدد ٧٩ لسنة ١٢٧٧ هـ.

(٢) انظر قسم الملاحق رقم (٥).

- منح ابنه الأمير قاسم إقليم العرقوب بدلاً من آل العماد.
- منح قريبه بشير ملحم الشهابي إقليم الشويفات بدلاً من آل أرسلان.
- انتزع الأسفل الغربي من الأرسلانيين وأضافه إلى التلحوقيين الذين أبقاهم حكام الأعلى الغربي.
- أبقى اللمعيين في المتن ولكن تحت وصاية أقربائه.

ولدى قدوم إبراهيم باشا إلى بلاد الشام ضرب بالمصطلحات الإدارية العثمانية عرض الحائط، واستعاض عن الولاية بمديرية وقسم بلاد الشام إلى أربع مديريات هي: دمشق، حلب، طرابلس وصيدا وربطها بدمشق، في حين أبقى مصطلح المتسلمية والإقطاعية، ولم يربطها بإدارة ثابتة بل منح الحكمدار صلاحية تعيين المتسلم أو الإقطاعي، في حين عيّن على الموحدين حاكماً وعلى جبل لبنان حاكماً، وهذا التصرف هيأ للحروب الأهلية(١).

وقد علّق المؤرخ التركي رضا نور بالقول: «إن التقسيمات التي قام بها بشير الشهابي حليف محمد علي وما فعله إبراهيم باشا بن محمد علي تؤكد تعميق الطائفية، فلقد جذّروا الطائفية ورسّموها بشكل دفع الجميع إلى تمزيق غطاء الحياء وقلة الخجل، وشيئاً فشيئاً غدا جبل لبنان مهيأ لحرب طائفية على الدولة العثمانية تحمل نتائجها»(٢).

وأضاف: «كيف تتمكن الدولة العثمانية من إصلاح الأمور وولاتها يفتعلون الحوادث تحدياً لها، للبنان من جهة ومناطق الصرب واليوغسلاف من جهة أخرى، والأوروبيون (فرنسا وإنجلترا) يدّعون أنهم يعملون لصالحها، والسلطان لا حول له ولا قوة، فالأمور تدار من قبل الصدر الأعظم عالي باشا ورئيس مجلس الوكلاء فؤاد باشا اللذين يتصرفان بمقدرات الأمور، إن الأوضاع التي تواجه الدولة العثمانية أكبر من إمكانات الدولة، فهي قد خلت من قوة عسكرية مدربة مجهزة، نظامها الطاعة وليس الديمقراطية، فالجندية لا تعرف الاختيار وهذه أكبر مصيبة تصاب بها الجيوش عبر تاريخها»(٣).

---

(١) رضا نور: جريدة الطنين، المسألة الطائفية في الدولة العثمانية، العدد ٤٦، سنة ١٨٤٣م، ص ٣و٤، وانظر أيضاً، سويد ياسين، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين ، بيروت ص٤٧٩ وما بعد.

(٢) جريدة الوقائع ، العدد ٨٠ لسنة ١٢٧٧ هـ.

(٣) نور رضا ، تورك تاريخي، ج٤، ص ٤٦٥ .

إن ما أورده المؤرخ التركي صحيح، غير أنه قد تناسى أن الدولة العثمانية تجاهلت القوى[1] الطائفية في لبنان لاعتقادها بأن أفعالها مقبولة ومؤيدة، فهي دولة حامية العرب من مسلمين ومسيحيين، وهي تعلم أنها مقولة غير دقيقة، وهناك حوادث كثيرة تثبت أن الدولة العثمانية قد تصرفت مع سكان الولايات العربية بخشونة، لكنها لم تطبق ذلك حيال الصراع الطائفي في مناطق البلقان[2].

تجمع المصادر التاريخية على أن الحوادث الطائفية أطلت برأسها في عهد الشهابيين حكام الشوف، ويعد الأمير يوسف الشهابي الذي تولى الإمارة سنة ١٧٧١م أول حاكم وجد في الطائفية وسيلة تعمق سلطانه وتزيد نفوذه، وقد حذا حذوه الأمير بشير الشهابي ١٧٨٩-١٧٩٠م وحتى ١٨٤٠م. وإذا راجعنا التاريخ مراجعة دقيقة وقرأنا الحوادث قراءة واعية نجد أن الإرساليات التبشرية ومحاولات التنصير التي عمدت بعض الجهات الرسمية الأوروبية في لبنان إليها هي من أهم الأسباب الرئيسة في الحروب الأهلية التي شهدها لبنان عبر تاريخه ولاسيما في فترة الأربعينيات من القرن التاسع عشر، وإن اللبنانيين قد تعايشوا تاريخياً ولديهم الرغبة في التعايش سوية، فرغم ما فعله الشهابيون من فتن طائفية فقد اجتمعت قواهم سنة ١٨٤٠م في بلدة أنطلياس بالقرب من بيروت وتعاهدوا على صيانة استقلالهم.

ورغم الشكوك التي راودت مؤرخي تلك الفترة وما تلاهم من مؤرخين وباحثين، وسواء أكان الأمر تهدئة أو سكون ما قبل العاصفة فإن اللبنانيين لديهم رغبة بالتعايش، وكثير من المسلمين قد اعتنق المسيحية والعكس بالعكس، أي أن الدين كان آخر ما يفكر فيه اللبناني، ومن التزم به هم من كبار القوم وكان ذلك أشبه بالتفاف لخداع العامة والتستر به.

٢- أسبابها وتداعياتها :

إن الأحداث التي سبقت فترة القائمقاميتين وعمليات الالتفاف التي سلكها ولاة الأمر منهم قد فرضت عليهم الغوص في خضم الأحداث من دون تخطيط لا منهم ولا من الأحداث التي أسهموا فعلياً في تعقيدها وتشابكها، وقد تسارعت هذه

---

(١) نور رضا، تورك تاريخي، مرجع سابق ، ج٤، ص ٤٧١ .

(٢) بشير رضا نور في مؤلفه تلميح إلى أن أسباب الفتنة هم رجال الدين المسلمين بكل أطيافهم والأكليروس المسيحي المدعوم من أوروبا، وقد أشار إلى أبعد من هذا بكثير .

الأحداث في إقامة فتن طائفية سنة ١٨٤١و ١٨٤٥ و١٨٦٠م، حيث أسفر عنها حوادث سفك دماء استمرت طويلاً وأنهت حكم الأمراء اللبنانيين، وأخضعت لبنان إلى حكم المتصرف العثماني بإشراف دول أوروبية خمس، كل منها لها ادعاءاتها الطائفية المناسبة للوصول إلى لبنان، حيث غدا لا راحة ولا هدوء لتلك الدول دون المشاركة في الأحداث السلبية منها والإيجابية.

يرد بعض المؤرخين أسبابها إلى عدة عوامل منها:

١- استياء الموحدين من محاولة الأمير بشير القضاء على نفوذ مشايخهم وأعيانهم من الإقطاعيين[١].

٢- تذرع الموحدين بزيادة عدد المسيحيين داخل إقطاعاتهم.

٣- تدخل بريطانيا وسعيها لإيجاد موطئ قدم في لبنان.

٤- التسلط التركي المباشر واتباعهم تصرفات استفزازية.

٥- سلوك الزعامة المارونية ومحاولتهم فرض هيمنتهم المحلية على من دونهم.

إن قراءة واعية لهذه الأسباب تدفع القارئ إلى القول: إن هذه الأسباب مفتعلة ومسببوها يفتقرون إلى الكثير لبلوغ الصف الإنساني، فضلاً عن هذا وذاك فإنه يشعر بأن الفقراء يتساوون مع الرحمة لا لشيء وإنما لانسياقهم خلف قادة فضّلوا المصلحة الذاتية على سحق الأبرياء، وهناك شيء لابد من قوله ألهذه الدرجة تستطيع العقلية الأوروبية فرنسية كانت أم بريطانية أن تتلاعب بمصائر سكان لبنان وما جاوره؟

ولا يخفى على أحد أن سياسة السلطان محمود الثاني القائمة على المركزية قد أسهمت هي الأخرى في تسارع الأحداث وتفاقمها، لأن القوى الطائفية قوى مُسيرة من قبل زعامتها المدنية والدينية[٢]، ناهيك عن أن الطائفية قد اكتست ثوب

---

(١) كلنا يعلم أن الأمراء من كل الطوائف هم سبب الفتن، وأن الفقراء وقود المعارك الجانبية خلال مراحل التاريخ، وهؤلاء الأمراء والحكام معظمهم لا يراعي ذمم الفقراء وأوضاعهم.

(٢) لزيادة الاطلاع على أدق التفاصيل بالإمكان الرجوع إلى ايكاريوس اسكندر، نوادر الزمان في ملاحم لبنان، (مخطوط)، وكذلك حسر اللثام عن نكبات الشام وغيرهما.

الحزبية من خلال الأسرة المحلية، فضلاً عن أن كل ساحة تعاني اضطراباً في أوضاعها الداخلية تغدو محط أنظار الدول التي تسعى للفت أنظار مواطنيها إلى الخارج، فبريطانيا أوضاعها الداخلية سيئة للغاية وليس لديها وسيلة لتوحيد صفوف مواطنيها إلا باصطناع مهام خارجية، وهذه المهام تعّد بالنسبة لها مهمة وطنية على الجميع وضعها في مقدمات الأولويات، أما فرنسا فأوضاعها هي الأخرى سيئة، وهناك صراع محموم ما بين يسارها ويمينها، والثورات أكلت منها كل جناح سليم، وكذلك الحال بالنسبة للدولة العثمانية فالسلطان عبد المجيد عرف بالسلطان التوفيقي، فهذه الأوضاع الدولية أفرزت سمومها على أرض لبنان التي تعج بالتناقضات المحلية المحلية والمحلية الدولية(١).

من المؤسف القول إن حرب عام ١٨٤٠م كانت حروباً يتقاتل فيها الموحدي ضد الموحدي والمسيحي ضد المسيحي، أي أخوه في الدين والوطنية يتقاتلون ابتغاء مرضاة حاكم أو أمير جالس في قصره، الأخوة يتقاتلون تبعاً للأحزاب التي ينتمون إليها، مثال الحزب القيسي أو اليمني والحزب الجنبلاطي أو اليزبكي، والولاء للأمير أو الإقطاعي أو الحزب أو الدين أو الطائفة، وقد كان الرحالة الأوروبيون يُدهشون بالمودة والصفاء التين كان يتصف بها الموحدي والمسيحي(٢).

ما إن تولى بشير الثالث السلطة كأمير على جبل الموحدين حتى بدأت فتنة سببها أن رجلاً من دير القمر اصطاد حجلاً في أرض لآل نكد في خراج بعقلين، فاعترض سبيله رجال موحدون، وتعالت الأصوات فجمع رفاقه وأسرع إلى دير القمر لإعلام الأهالي، فهاج الشباب وتوجهوا إلى مكان الحادث وأياديهم على السلاح، وعلى الفور انضم الجنبلاطيون وآل العماد برجالهم إلى جانب آل نكد، حيث توجهوا إلى دير القمر وأحرقوها سنة ١٨٤١م ثم انتقل القتال إلى قرى الشوف، وهبت جزين وعبيه والشويفات والحدث وبعبدا، وفي الحدث وبعبدا أحرقت قصور الشهابيين، وعلى الفور سارعت الدولة العثمانية لإرسال قوات رابطت على مفترق الطرق، وفي هذه الأثناء حاولت جماعة من المسيحيين

---

(١) نور رضا، مرجع سابق ، ج٥، ص٣٦٨.

(٢) Abde de Binos, Voyage an mont Liban, Paris. ١٨٠٩ Vol, ١١ pp ٩٠.

الهروب، فألقى الجند التركي القبض عليهم ونهبوا ما معهم، وحتى النساء لم يسلمنَ من تجريدهن من حليهن، وهكذا هرب المسيحيون من نهب الموحدين لهم ليقعوا في نهب الجند التركي.

كانت حصيلة المعارك ٣٠٠ قتيل من الموحدين، عدا عن تخريب أرزاقهم وممتلكاتهم خلال الحركة الأولى التي ولدّت بغضاء وثأراً لا يزولان إلا بردّ الصفعة.

في سنة ١٨٤٢م عزل الأمير بشير وعين والٍ عثماني يدعى عمر باشا[١] الذي فشل في إعادة لحمة الأهالي وهو لا يرغب بذلك، فاقترح تهدئة الخلاف بإقامة قائمقاميتين موحدية ومسيحية، التي يدور بحثنا حولها ويعالجها.

في سنة ١٨٤٥م قام المسيحيون بإحراق ١٤ قرية موحدية، ثم زحفوا إلى المختارة مقر الجنبلاطين، وكان الحرس التركي بانتظارهم فحصدهم الرصاص حصداً، وانتقل القتال إلى عبيه، ووقف الأتراك إلى جانب الموحدين ضد المسيحيين، كما امتدت الفتنة إلى جزين ودير القمر وقرى أخرى[٢].

وخير ما يقال في صدود نشوب الحوادث أن الدولة العثمانية لم تحسن التصرف خلال الاقتتال المحلي ولا بعده، ومما ذكره واصف أفندي في مؤلفه وقعة تويس، لم يكن الموحدون رعايا الدولة العثمانية فقط، بل كان كل اللبنانيين من رعاياها، وإذا كانت الدولة العثمانية راضية عن الدروز (الموحدين) فقط لأنهم واجهوا إبراهيم باشا، أهكذا أوصى يونس إمري (المتصوفي التركي)، ولماذا سلكت هذا المسلك آنذاك ؟ لقد خسرت ولاياتها في الشرق بسبب ضعف قواتها، وهاهي تخسر ولاياتها الإسلامية باعتمادها على الطرق الصوفية وعلى الملتزمين وعلى المقاطعجية، ولو أنها طبقت نظام الملل الذي اعتمدته في فترة القوة، لما انهارت بهذه السرعة[٣].

---

(١) اختلفت المصادر حول جنسيته أو لقبه، المصادر العربية تضاربت ما بين هنغاري ونمساوي والمصادر التركية أشارت بطرف خفي بعد ارتكابه الأخطاء بأنه نمساوي.

(٢) ايكاريوس اسكندر: نوادر الزمان في ملاحم جبل لبنان (مخطوط)، ورقة ٢٢-٢٣.

(٣) واصف أفندي: وقعة نونيس، ص ٣٥١.

أما إسماعيل حقي اوزون جارجلي (شارشلي) فيقول بشأن المسألة اللبنانية، لم يكن السلطان ودولته سوى أداة تعمل بإيحاءات غربية، فلا المسيحيون يرفضون الضرائب والدعاء للسلطان ولا الدروز (الموحدون) ولا غيرهم، وباعتمادها على تلبية رغبات فرنسا وانجلترا أغرقت لبنان وغيرها في صراع جانبية كلفت الدولة أعداداً من القتلى والجرحى عدا عن الخسائر المادية وانهيار سمعتها.

ويذكر إبراهيم بك الأسود في مؤلفه (تنوير الأذهان في تاريخ لبنان) أن نظام القائمقاميتين قضى على الوحدة اللبنانية القديمة التي أنشأها آل معن وآل شهاب، وبهذا التشعب انفرطت وزالت كتلة الجبليين التي كونها الأمير فخر الدين الثاني والأمير بشير الكبير، تلك الكتلة التي حاربت الولاة الأتراك وهزمت إنكشارية الدولة العثمانية وكتائب إبراهيم باشا الظافرة.

٣- نتائجها :

لأن نظام القائمقاميتين لم يتمكن من استئصال الفوضى من البلاد، وأن العمال الأتراك (الإداريين والموظفين) لم يقلعوا عن اعتماد الحيل والفساد وسيلة لتعميق نفوذهم وزيادة سلطانهم وغناهم، فمحقق أن البلاد سوف تتجه إلى حرب أكثر شراسة من الحروب السابقة، وإذا كانت دير القمر المشبعة بالبغضاء ما بين سكانها الموحدين والمسيحيين فإن الحرب قادمة طلباً للثأر وعدم الظهور بمظهر الضعف ، لا سيما أن خلفهما دول أوروبية تستفيد من تفجير الوضع الطائفي.

لم يدرك العثمانيون أن مقاومة القوات المصرية قد غذت الحرية في طبقات الشعب الدنيا، وأن المساواة قد تحققت في تلك المقاومة، وذلك من خلال انخراط النبلاء الجبليين ضد الأجانب في حرب الاستقلال اللبناني، والجميع حارب في سبيل الحرية والقومية، وقد أسفر عن هذه المشاركة رفض الفلاحين الانحناء ثانية للسادة النبلاء، وفي الوقت نفسه فإن الديمقراطية التي ولدتها مقاومة قوات محمد علي والأجانب لم تبرز خلال أوائل الأربعينيات من القرن التاسع عشر، وبقيام وتطبيق نظام القائمقاميتين هبت ريح ثورة ديمقراطية، لكن من المؤسف أن تقترن تلك الثورة الاجتماعية بالحرب الدينية[١].

---

(١) Ismail Hakki مرجع سابق s. ٥١٠ .

وبهذا الصدد يذكر الأسود إبراهيم بك في كتابه تنوير الأذهان: «التف نصارى القوى المختلطة حول أعلام فتيان من بني أمتهم صداً لمظالم السادة الدروز، وإن هؤلاء قد رأوا الخطر مداهماً فشدّوا أزر اتحادهم الملّي واستعدوا للقتال، فتألفت جماعة ثوار يحاربون في سبيل حرية شعبهم في كل مكان في الجبل، وزاد عددهم وقويت شوكتهم بمن أتاهم من الإمداد البشري من الأنحاء المجاورة، وكانت الثورة قد تأججت في نفوسهم منذ الحرب على محمد علي»(١).

ويعلق الأسود بالقول: عندما شكا الموارنة حالهم إلى قنصل فرنسا السيد بوجاد، ومن باب التسابق على لبنان نتيجة الصراع القائم بين فرنسا وانجلترا، هبّ ... متخذاً الحماية الفرنسية للنصرانية في الشرق سلاحاً له، متستراً بقميص الطائفية لإنقاذ الموارنة كإنذار للدولة العثمانية التي تعيش مرحلة وصاية سياسية(٢).

إن الضعف العثماني قد جعل لبنان موضع تجاذب أوروبي ديني المظهر استعماري الهدف، وقد أسفر هذا التجاذب المزدوج المصطنع عن نشوب نزاع محلي تمثل بادئ الأمر ما بين النبلاء ذوي الاقطاعات والفلاحين، ويصفها الأسود بأنها حركة شعبية تحررية ضد أسياد البلاد، لكنها لم تكتمل لأن القوى الدولية بما فيها الدولة العثمانية قد أجهضت هذه الثورة، ولم يكتف هؤلاء بإجهاضها بل حوّلوها إلى حرب طائفية، لأن الفلاحين الراقدين على حضيض العبودية منذ قرون طويلة لم تكن لديهم الخبرة الكافية في الحكومة والقيادة(٣)، ومما زاد من تردي الأوضاع أن الباب العالي الذي تطلع إلى إضعاف السادة النبلاء قد أضعف في الوقت نفسه السلطة التقليدية في الجبل، وزعزع قوته الدفاعية لأنه منح قسماً من الولاية لفئة من الناس لم تحنكها التجارب وهي فئة نازعة إلى الشغب والفتنة، ولا تخشى بالتالي شرها.

إذاً أوروبا بكل دولها طالبت الدولة العثمانية بالتدخل، ولم يكن بمقدور الدولة العثمانية المماطلة كعادتها في هذا الشأن، فأسرع شكيب أفندي لإصلاح الوضع القائم في لبنان(٤).

---

(١) الأسود إبراهيم بك: تنوير الأذهان، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٢) المرجع السابق، ص٢٣٠.

(٣) المرجع السابق، ص٢٣١.

(٤) لقد تحدثنا سابقاً عن إصلاحات شكيب أفندي في الفصل الأول .

والسلطان العثماني عبد المجيد الذي كلف شكيب أفندي بإصلاح الأوضاع في لبنان نتيجة ممارسة الضغط الأوروبي عليه إثر الحروب الطائفية طلب من الدول الأوروبية عدم التدخل بما يقوم به من إصلاح وتجديد لوضع لبنان المتأزم، وشكيب أفندي لم يأت سورية لإعلاء شأن النفوذ الفرنسي ولا لمعالجة الموقف المتأزم الذي ولدّته الحروب الاجتماعية والقومية، وإنما جاء لتوطيد سلطة الباب العالي وعماله في جبل لبنان، وقد انزعجت الدول الأوروبية من تصرفات شكيب أفندي لأنه أبعد من لبنان، جميع الذين كانوا يطالبون بحماية قناصل أوروبة لهم، وبهذا التصرف أكد سلطة السلطان واقتلع أتفه الأسباب التي يتذرع بها الأوروبيون للتدخل في شؤون لبنان، فالقائمقامان الموحدي الأمير أرسلان والمسيحي الأمير حيدر أبي اللمع أودعا السجن، ولم يكتف بذلك، فقد خاطب شيوخ دير القمر بشراسة وفظاظة كونهم دعاة للحرب الأهلية، وفوق هذا وذاك فإنه حينما أمر بجمع السلاح من الجميع طلب من موظفيه جمعه بالرفق واللين حيث لا مقاومة لئلا يتذرع القناصل الأوروبيون بذلك مستفيداً من تجربة إبراهيم باشا في سورية[١].

وهكذا نرى أن لبنان غدا عقب الحروب الأهلية ١٨٤٢ و١٨٤٥م مرتعاً سياسياً لأوروبة كتعويض لها عما يدور على ساحات بعض دولها من تناقضات، وتعد ثورة الفلاحين التي قام بها فلاحو كسروان بقيادة طانيوس شاهين سنة ١٨٥٨م نتيجة من نتائج الحرب الأهلية السابقة، لأن تولي بولس مسعد سدة البطريركية ١٨٥٤م قد أحدث تبدلاً جذرياً في أوضاع الفلاحين.

لقد تعددت تسمية ثورة الفلاحين من قبل المؤرخين، فبعضهم وصفها بثورة عامية كسروان، ووصفتها المصادر والمراجع بثورة الفقراء، وأشارت مصادر أخرى بأنها ثورة ضد ظلم الإقطاعية[٢]، ومهما تعددت التسميات فالثورة التي قامت في كسروان (كانت نتيجة ضرورية لكل نهضة ضرورية لشعب يريد

---

(١) Ismail Hakki مرجع سابق S. ٣١٨ .

(٢) لزيادة الاطلاع انظر: الخوري اسطفان البشعلاني: (لبنان ويوسف كرم) ورضا نور، وإسماعيل اوزون تشارشلي وغيرهم من المصادر والمراجع، فضلاً عن مجموعات المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من ١٨٤٠م إلى سنة ١٩١٠م المجلد الأول، ص٦١٣.

الوثوب والانقلاب، لأن الأمة قد تغيرت مبادؤها وتطورت أفكارها فطلبت تغيير الطرائق القديمة لعدم توافقها مع روح العصر، فأبى الأعيان التخلي عن امتيازاتهم وزادوا الضغط على الأهلين بدل أن يلطفوا الحالة ليتحببوا إليهم، فانتفض الشعب على زعمائه وخلع عنه سلطتهم، فكان ذلك مدعاة لانقلاب عام سياسي واجتماعي واقتصادي)[١].

ومن جانب آخر يمكن القول إن من أسباب الثورة الفلاحية محاولة الموارنة الثورة على المشايخ طلباً للتحرر من سيطرة الزعماء، وأنهم لم يعد بمقدورهم تحمل الاستعباد، وأنها بلغت مرحلة الرشد وغدت مؤهلة للمساواة في الحقوق مع مشايخها والتحرر من سيطرتهم (فرأت أنه غدا ممكناً لهذه الثورة أن تنتهي بسلام لو أراد الأتراك أن يتزعموها فيحلوا مشكلاتها، ويقيموا بمساعدة القناصل نظاماً عادلاً يرضي الطرفين، ولكنَّ الأتراك بشهادة الموظفين الانجليز أنفسهم كانوا يهيجون الثوار كمن يضع الزيت فوق النار ليزيدها اشتعالاً، وقد فعلوا المستحيل كي تكون هذه الثورة سبباً لحرب أهلية مذهبية تخرب البلاد وتهلك العباد)[٢].

إن هذا القول مبالغ فيه كثيراً فالأتراك يحبون أن تغدو البلاد مضطربة للظهور بمظهر الحاكم القادر على الضرب، غير أن هذه الظروف المضطربة التي اختلطت الأوراق فيها غير مناسبة للأتراك، لأن المشاغبات المشتعلة قد تلامس أجسادهم ويضيعون في متاهات الأحداث، فهم يشاركون الأهالي الأفراح والأتراح، وإن المستفيد الأول من الثورة وأحداثها هم الأوروبيون الذين يصبون الزيت من بُعْد دون أن تلفح النار وجوههم وأجسادهم.

إن الأتراك يتحملون مسؤولية تفاقم الأزمة وتطور الأحداث وتحولها إلى اقتتال لا رحمة فيه ولا هوادة، ولكن أوروبا لم تسمح لإصلاحات شكيب أفندي بالظهور ولو للحظة، فكيف للأتراك ضبط الأمر، ناهيك عن أنهم والأوروبيون يتساوون في النظر لسكان المناطق العربية[٣].

---

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ص٦١٤.

(٢) نقلاً عن المحررات السياسية، مرجع سابق، ص٦١٦.

(٣) تختلف النظرة إلى الأتراك من كاتب لآخر، ورغم أن أستاذي المشرف يميل إلى الأتراك غير أنه اتفق معي أو أجاز لي حرية الرأي لكن بحدود. (الباحث).

ومما ذكرته المحررات السياسية نقلاً عما قاله آخرون (كان نتيجة هذه الثورة أن نظام لبنان قد تهدمت أركانه وتداعت أسسه، ولم يوضع مكانه نظام آخر، وأصبحت البلاد فوضى لا زعماء لها ولا سلطة تحكمها، وتلك الأمة[١]التي كان يُضرب بها المثل في اتحادها إلى ذلك العهد قد انقسمت أيما انقسام بالأهواء السياسية، وكان هذا الانقسام سبب ضعف الموارنة وباعثاً على المصائب الأليمة التي حلت بهم فيما بعد)[٢].

ما يمكن استخلاصه من ثورة كسروان العامية أو الفلاحية أن الثورة قضت على الإقطاعية في كسروان، ونال الأهالي ما يرغبون من مساواتهم مع زعمائهم، والأفضل من هذا وذاك أن أفكار الثورة لم تبق حكراً على كسروان بل انتشرت بين سائر اللبنانيين الذين تفتحت عيونهم على مساوئ الإقطاعية، كما أكدت هذه الثورة استمرار الصراع ما بين الزعماء والأهالي الذي انتهى بانتصار الفلاحين، ومنذ ذلك التاريخ يعُدّ فلاحو لبنان من أوائل الفلاحين في البلاد العربية الذين رفعوا عن كاهلهم نير التسلط والجبروت، كما حدت فعلياً من جبروت الإقطاعيين في بقية المناطق العربية، وأجبر إقطاعيو تلك المراحل على عدم إثارة الفلاحين، وأرغموا على معاملتهم بلطف خوفاً من غضبهم وإعلانهم ثورة لو قامت لسرّعت عقوداً في قيام ثورة اشتراكية عالمية ولسبقت العالم أيضاً بعقود أخرى، غير أن الإقطاعيين بشرائهم للضمائر، وتحايلهم على الفلاحين وأسرهم قد أخروا الثورة الاشتراكية ودفنوا الديمقراطية قبل ولادتها بعقود، ولكن يا حسرة لقد دفنت نتائج الثورة الفلاحية ودُفنت معها اشتراكية القرن التاسع عشر وديمقراطيته، وأجزم أن هذه الانتكاسة سببها الانجليز والفرنسيون.

---

(١) ورد مصطلح الأمة هنا والمقصود المارونية، ونحن لا نوافق أي كاتب على اعتماد هذا المصطلح الخطير الذي يزيد من تمزيق لبنان أولاً والأمة العربية ثانياً.

(٢) عن المحررات السياسية ، مرجع سابق ، ص٦٢٧.

٢- الهوية الدينية في جبل لبنان :

لن نعود إلى الوراء كثيراً، ولن نثير أحقاداً وضغائن مر عليها الزمن فسحقتها الأحداث ومشكلاتها التي فرضها عليها واقع كل عصر، وبدلّ من هيكليتها، وخير ما يقال بهذا الصدد (تلك أمة لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت)، لقد خضعت الهوية العربية خلال تاريخها إلى تبدل في اللفظ والمعاملة، ففي عصر الرسول كانت الهوية الإسلامية التي ظلت خلال الربع الأول من الخلافة الأموية ثم تبدلت الهوية في مركز الخلافة الإسلامية مثل البيت الأموي، البيت السفياني، البيت المرواني، ثم وفي عصر الخلافة العباسية برزت الهوية الأممية، العربي، الفارسي، التركي، ثم تشعبت لتحمل هوية طائفية السنة، الجعفريون، المسيحيون، ثم تشعبت إلى أبشع من هذا، فتعددت الطوائف الإسلامية، وشهدت المسيحية هي الأخرى تشعباً، ثم تجذرت إلى فئات إقليمية ضيقة، غير أنها ضاعت خلال مراحل السيطرة العثمانية الأولى وبعدها عادت بصيغة مناوئة للسلطة العثمانية، فالمؤيدون للعثمانيين إسلاميون سنة، والمناوئون جعفريون بكل تشعباتهم شيعة متاولة، موحدون، إسماعيليون، علويون إلى آخره من تقسيمات يرفضها الإسلام كدين، ويرفضها الوطن، وترفضها القومية العربية، ثم دحرت الجنسية القومية، وغدت الجنسية العثمانية ضرورة حتمية أشبه بهوية مرور، وكما هو معروف بالجنسية التبعية أو التابعية، ثم تجذّرت الجنسية بحدود ومناطق وأقاليم، ومن هنا نشأت الكيانات السياسية التي تعيشها البلاد العربية، وبتدخل الأوروبيين بشؤون الممالك العثمانية تحددت الخطوط على الأرض وتميز الابن عن أبيه والأم عن ولدها والأخ عن أخيه، وها نحن ندفع ثمن جهالة العثمانيين وخبث الأوروبيين وتهاون المتخاذلين من أبناء العروبة، وغدا بعض كتابنا يتستر خلف بربرة المصطلحات، فاستغل الحكام هذه المصطلحات، فنصّبوا أنفسهم أنصاف آلهة وأقاموا حولهم إكليروساً سياسياً يصدح باسمهم ليل نهار، وأضاع الفقراء ما تعلموه من مبادئ الإسلام، وخرس اللسان عن قول كلمة حق أمام سلطان جائر، فاضطر المواطن للاحتماء بالدين، وجر علينا هذا الاحتماء تسارعاً أوروبياً للعمل وتغذيته، ومزّق

العثمانيون المناطق الأرضية إلى سكن جماعات طائفية، وبمجيء الأوروبيين حددت فعلاً مناطق السكن الطائفي، ولزيادة التمزيق والتشرذم غذوا المناطق العربية بخيوط قومية لمستقبل يكمل الحديث عني من يبحث في المسألة اللبنانية.

بناء على ما تقدم، فلبنان صورة مصغرة للواقع العربي، فقد تبارى الكتّاب ولاسيما المسيحيون منهم وبمساعدة أوروبية لتعميق المسيحية في لبنان، وكذلك كتّاب الموحدين وكتّاب الشيعة، وقد ساعد انتشار الطباعة في لبنان على ظهور كتابات طائفية استفزازية، وقد خجل القوميون والدينيون الشرفاء من مسيحيين ومسلمين من الرد على تلك الكتابات، وتحملت الأجيال إحجام الكتّاب القوميين والدينيين الشرفاء عن الرد، وعدنا نكتب عن تأليه الحكام وصفاتهم وإنجازاتهم، وأدرنا ظهرنا إلى ما حوته المكتبات من عناوين، ولهذا فلقد آثرت عدم الدخول في التفاصيل لأن الشيطان ينام بين الكلمات، فتخوفت من الوقوع في طرق موضوع من الصعب على مثلي الوقوف قرب بابه.

يرجح معظم الكتّاب والمؤرخين أن ظهور المسلمين السنة في المدن الساحلية اللبنانية قد يعود إلى العهد المملوكي، حيث تكثف ظهورهم في طرابلس وبيروت وصيدا منذ القرن الرابع عشر، وبرزت منهم عائلات مدنية عديدة، عملت بالتجارة ضمن الإطار العربي العثماني الذي امتد من الأناضول حتى مصر وبالعكس.

أما المسلمون من أهل الشيعة فلقد دفعهم الضغط العثماني وما فعله سليم في سورية ومن بعده مراد الرابع إلى اللجوء إلى الجبال في لبنان وسورية، وتمركز الشيعة في جبل لبنان وسموها جبل عامل نسبة إلى قبيلة عربية تدعى عاملة نزحت من شبه الجزيرة إثر خراب سد مأرب وزوال مملكة سبأ[1].

أما الموحدون فهم فرقة إسلامية انفصلت عن الشيعة، تمركزت في جبل لبنان إثر المشاحنات الحربية في أثناء إدارة إبراهيم بن محمد علي لسورية.

---

(١) كوثراني وجيه، الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠م، بيروت ١٩٩٦م، ص٣١-٥٠.

أما الطائفة المارونية فقد تشكلت من فرقة مسيحية قديمة في شمالي سورية على الضفة اليمنى من وادي العاصي، ولقبوا بالمارونيين نسبة إلى قديس يدعى مارمارون عاش في القرن الخامس الميلادي.

أما الروم الأرثوذكس فيعود ظهورهم إلى القرنين التاسع والعاشر الميلادي، وقد استقروا في المناطق الساحلية وساعدهم على ذلك الحملات الصليبية، ويعد الروم الكاثوليك فرعاً منهم، غير أنهم ارتبطوا بروما منذ القرن الثامن عشر فترة التنظيمات العثمانية، وقد استقر الروم الكاثوليك في بلدة زحلة، أما الطوائف الأخرى مثل اللاتين والأرمن والإنجيليين فقد وجدوا في لبنان في ظروف غامضة(١).

إن هذا التكوين الديني أو التجمع الديني المصطنع من قبل ظروف بمجملها كانت غامضة، يجعل أي كاتب عاجزاً عن إثبات جذور هذا التجمع الذي حظي به لبنان عبر تاريخه، فلم تقم فيه حرب على أساس ديني البتة ولا على أساس طائفي، فالزواج الذي يتم بين مختلف الطوائف المذهبية يدحض ادعاءات كل من حاول إقامة كيانات إقليمية على أسس طائفية، غير أن استبدال الإقطاعية بالطائفية هيأ لبعض القوى المدفوعة من الخارج لعرض خدماتها مؤثرة الدرهم والدينار على دم أطفال وطنها وشعبها، مما أدخل لبنان بعد زوال الإمارة في مستنقع دموي دام أكثر من عقدين من الزمن، لأن العنف سيطر على الحياة السياسية، ولأن العلاقات بين أبناء الوطن قد صُبغت بصبغة طائفية متنوعة ومتعددة في أهدافها ومراميها، وإن السلطة الجغرافية قد ذابت في بوتقة النظام الإقطاعي للإمارة، وبفضل الوصوليين تمكنت من اكتساب شرعيتها من العادات والتقاليد السائدة، ولا بد من الإشارة إلى أن التدخل المصري قد فتح لبنان أمام المؤثرات الغربية، فاندثرت

---

(١) كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية السياسية، مرجع سابق، ص٣٤، وانظر أيضاً الحكيم يوسف، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان بيروت ١٩٦٤م وضبعة ١٩٨٠م ص ٥٧-٥٨. أما بالنسبة لي فإنني غير موافق لكل من كتب عن الهوية الدينية للبنان، لأن معظمها جانب الحقيقة، ولمواجهة هذا التمزق والتشرذم علينا التمسك بالمقولة: الدين لله والوطن للجميع، ولا يجوز البحث في هذه التفرقة الدينية المذهبية. (الباحث)

الطبقة الإقطاعية ، وحلت محلها طبقة برجوازية محلية ، تمثلت أكثريتها بالمسيحيين، في حين عاشت الطوائف الإسلامية على خطب شيوخها وعقلائها، لأن البرجوازية وجدت مصلحتها في الانضمام إلى الكنيسة المارونية المدعومة من أوروبة(١).

ويخطئ من يعتقد أن الفكر التكويني أو التجمع الديني هو السبب في قيام الفتنة في أي مرحلة من مراحل تاريخ لبنان، وإنما الذي تسبب في ذلك الصراع على السلطة المدعوم أولاً من طبقة العلماء المسلمين والمسيحيين، والمغذى من قبل أوروبة التي راعها وجود بلد متعدد الطوائف والمذاهب يعيش ويتعايش معاً، فضلاً عن أن لليهود دوراً بارزاً في هذا المجال، غير أنني أرفض أن تكون أوروبة واليهودية شماعة نعلق عليهما تفاهات زعامة فقدت كل مقومات الإنسانية، وضحّت بوطنها مقابل منصب مخلوع ودراهم مغشوشة، ولكنهم قد تحملوا لعنة الأوطان.

١- نظام الملل :

كانت الدولة العثمانية قد نظمت شؤون الطوائف الدينية - غير الإسلامية - منذ عهد السلطان محمد الثاني في إطار توازن سياسي مُورس من خلال الطائفة الدينية «ملّة» التي عدّت حق مواطنيها في إطار الدولة، فرؤساء (الملّة) الدينيون ينتخبهم أفراد الملّة على أن يقترن هذا الانتخاب بصدور البراءة السلطانية. ومنح هؤلاء الرؤساء حق إدارة رعاياهم في الشؤون العامة والشخصية، ثم أصدرت الدولة نظام رواتب البطريرك في استانبول حيث خصص له مبلغ نصف مليون قرش في السنة(٢).

ومنحت الدولة الأديرة في ولاية سورية امتيازات خاصة، فأعفت أغنام الأديرة من الرسوم، وأصدرت عام ١٨٤٦م نظاماً تضمن إعفاء جميع أصناف

---

(١) لقد تعرضنا سابقاً إلى الطوائف اللبنانية، وقصدنا هنا من التعرض لها بيان أن الطوائف لم تختلف على أساس ديني، وإنما تسترت بالدين لتحقيق أغراضها ومراميها السياسية والاقتصادية.

(٢) المرجع السابق، ص٣٨-٤٠.

الرهبان من تبعية الدولة العثمانية والدول الأجنبية والمذاهب المختلفة وإعفاء أديرتهم من الرسوم الجمركية. كذلك منحت الطوائف غير الإسلامية حق التمثيل في مجالس دعاوى الأقضية بعضو أو أكثر، وفي مجالس تمييز الألوية بثلاثة أعضاء ، وفي ديوان الولاية بثلاثة أعضاء.

غير أن تنظيم (الملل) الذي حاول في البدء أن يرى في الخصوصيات المذهبية مجالاً ليكون لها شيء من الحرية والاستقلالية ، يمارس في إطار الدولة ومؤسساتها.

لقد شكل في نهاية القرن الثامن عشر منفذاً للدول الأوروبية لتعميق هذه الخصوصيات المحلية وتلقيحها بمفاهيم أوروبية انفصالية. لاسيما بعد أن كان هذا التغلغل الأوروبي بشتى أشكاله قد أسفر عن تحولات اجتماعية وعلاقات جديدة بين القوى المنتجة، ذلك أن انتفاضات أواسط القرن التاسع عشر (١٨٤٠-١٨٦٠م) قد ارتبطت عواملها بشكل أساسي بآثار التغلغل الأوروبي في القوى المنتجة على مستويين: مستوى الفلاحين بعلاقتهم بالمقاطعجيين موارنة وموحدين ، ومستوى الطوائف الدينية ومدى استجابتها لمتطلبات هذا التغلغل على الصعيدين: الاقتصادي والإيديولوجي[١].

ولو أننا دققنا النظر في نظام الملل الذي اعتمدته الدولة العثمانية لأدركنا أنه نظام أمثل لو أن العثمانيين طبقوه، لكنَّ الدولة العثمانية بدّلت جلدها عدة مرات، ولبست ثوباً طائفياً، اعتقد دعاته أنه خير وسيلة للحفاظ على دولتهم، ومن ينسى هؤلاء كما قال رضا نور: إن الزمن لم يدر كما يرغب السلاطين، وأن النظام التوفيقي لا يحل لدولة تريد حل مشكلاته العالقة[٢].

٢- التبشير والتنصير :

لقد شهد جبل لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر تنامياً للحركة التبشيرية، وتوسعاً في عملية استقطاب السكان وجذبهم نحو بعض الطوائف

---

(١) كوثراني : الاتجاهات الاجتماعية والسياسية، مرجع سابق، ص٣٧.

(٢) نور رضا: مرجع سابق ، ج٥، ص٢٥٧.

المسيحية. وقد اتبعت الإرساليات الدينية والمؤسسات التبشيرية في تحقيق غايتها تلك مختلف الطرق والأساليب التي من شأنها التأثير على السكان وتسيبهم مذهبياً وسياسياً مستغلين حاجاتهم الصحية والتعليمية والحياتية، وكان شعارها «افتح مدرسة تقفل مسجداً»(١).

والحركة التبشيرية التي غزت الجبل هي جزء من عمل سياسي كبير، يمكن استجلاء محاوره على امتداد الصراع الفرنسي في مواجهة النفوذ البريطاني المتزايد في جبل لبنان وبلاد الشام، وكانت ميادينه أجزاء متعددة من أراضي السلطنة العثمانية وبلاد الهند وأفريقيا، حيث وضعت خططه وتصاميمه في عواصم بعض الدول الأوروبية وحواضرها، وشاركت فيه فرنسا وبريطانيا وروسيا والفاتيكان.

وكانت الغاية منه تحقيق أهداف استعمارية سياسية واقتصادية عبر ربط شرائح معينة من السكان أو بعض الطوائف الدينية بروابط الولاء الثقافي والاجتماعي. وقد نجح المبشرون في بعض المناطق وأخفقوا في مناطق أخرى، غير أن نجاحهم في جبل لبنان والمناطق المجاورة لم يتسم بصفة الآنية بل كانت له حدود أبعد، نظراً لما أحدثه عملهم من انقسامات بين السكان تخطت الانتماءات الدينية والمذهبية لتحدث فيهم أيضاً تنوعاً واختلافاً في الانتماء الثقافي والاجتماعي والسياسي حتى ليصح القول إنها قد وجدت فيهم حالة من اللا انتماء لا نزال نعيش فيها حتى وقتنا هذا.

ويمكن إرجاع بداية التبشير إلى الفترة التي أعقبت نهاية الحروب الصليبية، فقد رأت أوروبا المسيحية أنها لن تتمكن من الشرق الإسلامي ومن السيطرة على الأماكن المقدسة في فلسطين إلا بتنصير السكان وإقناعهم بعقيدة المسيح(*).

---

(١) غنام ، مرجع سابق . ص٢٢٤.

(*) إن من يعد أن هناك خلافاً بين المسيحية والإسلام واليهودية، فهو مخطئ، لأن الذي بعث الرسل هو رب العزة، ومن المستحيل أن يبعث رسولاً ضد رسول، لكن تجار الدين كتجار السياسية، كلاهما يتخفى خلف بربرة الأخلاق وثرثرة السياسة. (الباحث)

وبدأت بالتوافد إلى الشرق الإرساليات الكاثوليكية الكرملية، والفرنسيسكانية والدومينكانية ثم أعقبها إرساليات الجزويت والقديس يوسف والفرير.

وانتشرت الرهبنة الفرنسية في جبل لبنان منذ القرن السابع عشر، وقد رحب الموارنة بها، وكانت فرنسا ترعى شؤون التبشير وتهتم ببناء الكنائس والأديار وتستقبل رجال الدين الموارنة لتلقي العلم في مدارسها. وكذلك أقامت روما البابوية علاقات خاصة مع أمراء جبل لبنان منذ القرون الوسطى ثم وطّدتها لاحقاً مع الأمراء فخر الدين المعني الثاني ومنصور يوسف وبشير من آل شهاب وبعض مشايخ آل جنبلاط، وأسهمت في إرسال البعثات الدينية، وقد أسست المدرسة المارونية في روما سنة ٥٨٤م لتخريج الرهبان والكهنة، وكانت هذه المدرسة هي الثانية التي أسسها الكرسي الرسولي للطوائف الشرقية(١).

ولما كان التبشير في حقيقته الجوهرية مظهراً من مظاهر الصراع الأوروبي بهدف إيجاد مرتكزات سياسية واقتصادية وقواعد اتصال وتواصل بين الدول الأوروبية والسكان عبر قناصل الدول الأوروبية، فقد كانت المصالح البريطانية لا تقل أهمية عن تلك الخاصة بالفرنسيين، إلا أنها لم تستند إلى فئة من السكان لضعف العنصر البروتستانتي في الجبل، وشعرت بريطانية والولايات المتحدة بهذه الثغرة، فعملتا على إيجاد طائفة بروتستانتية تستطيعان من خلالها التدخل في الشؤون الداخلية ليس في جبل لبنان فقط بل في سائر بلاد الشام.

وعندما افتقرت إلى البروتستانت لتعتمد عليهم، ولتتذرع بحجة حمايتهم بسبب فشل جهود المبشرين البروتستانت، اعتمدت على الموحدين بعد أن خُدعت بتقارير حملتها على الظن أن الموحدين يميلون إلى المعتقد الإنجيلي(٢).

ونتج عن عمل المبشرين أن عمت جبل لبنان موجة من التعصب قابلها رجال الدين بإجراءات فيها الكثير من الشدة والعنف غير منسجمين مع روح

---

(١) حتي فيليب: تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة (أنيس فريحة)، دار الثقافة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨م، ص٣٩٤-٣٩٥.

(٢) الحكيم : سوريا في العهد العثماني، مرجع سابق ، ص٨٣.

التسامح والمودة التي تدعو إليها المسيحية. ذلك أن الموارنة قد واجهوا جهود المبشرين البروتستانت، كذلك فقد تصدى لهم الروم الأرثوذكس، ويؤكد السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته السياسية أن النصارى ينفقون الملايين في سبيل نشر النصرانية في بلاد الإسلام(١).

وفي هذا المجال يعلق إسماعيل أوزون تشارشلي على ما فعله الأوروبيون في ممالك الدولة العثمانية بالقول: إن أوروبا بعدما تخلصت من مشكلاتها الداخلية، تدخلت في شؤون الدولة العثمانية بصورة شرعية، فالحركة الوهابية صنعتها انجلترا وهيأت لها منذ أوائل القرن الثامن عشر، كما أن فرنسا مدت محمد علي باشا وهيأته كقوة لضرب الدولة العثمانية، ومن ثم اتجهت إلى لبنان لتوسعه تمزيقاً وتفريقاً، ولإضاعة جهد الدولة العثمانية اختلقت مشكلة التنظيمات سعياً منها لمنح مسيحي الدولة العثمانية امتيازات المواطنة قاصدة من ذلك إثارة مسلميها الذين اعتادوا منذ قيام دولتهم على أن المسيحيين لا يحظون بامتيازات حقوقية بل عليهم واجبات، لأن الدولة العثمانية لا تراعيهم، وقد عاملتهم سابقاً معاملة قاسية وظالمة. هذه الأحداث التي أحاطت بالدولة العثمانية أضاعت صوابها وأفقدتها رشدها، ولم يعد بمقدورها معرفة الجيد من السيء، وإذا كان ولاة الدولة العثمانية عبر تاريخ إدارتهم للبنان لم يدركوا أن هناك حركة تبشير وتنصير، فعلينا أن نعلم أن العناصر الإدارية تعود بأصولها إلى أصول مسيحية، وإذا أفشوا سرّ الحركات التي تمارس التبشير فقد يكونون قد خانوا دينهم، ولاسيما نحن ندرك أن الرابطة المسيحية أقوى بكثير من الرابطة الإسلامية(٢).

٣- فتنة ١٨٦٠م:(*)

لقد تمحورت معظم دراستنا على نشوء القائمقاميتين وفتنة ١٨٦٠م وما بينهما من أحداث، ولم تكن الحوادث أو الحروب الأهلية التي سبقت فتنة ١٨٦٠م

---

(١) Ismail Hakki مرجع سابق S. ٤١٩ .

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٤٩١ .

(*) يؤسفني القول: إن دوري في التحدث عن الفتنة دور ناقل ولكن محلل، ناقد لها ولكن منصف لم أناصر أحداً، لكنني أتألم على وطني لبنان، لاسيما وأنا أكتب أحداثه أراه يُدمر ثانية من قبل إسرائيل وأمريكا وبعض الزعامات العربية، التي تتكر علينا إغضاب أمريكا. (الباحث)

إلا إثباتاً للذهنية الأوروبية التي استطاعت أن تسخر الزعامات المحلية من إقطاعية ودينية لخدمة مصالحها، ومدى قابلية أو صلاحيات تلك الزعامات المصطنعة إلى حين تتمكن أوروبة من تحريك جيوشها إلى لبنان التي تحلم بامتلاكه كقاعدة لها في المشرق العربي، فبذلك تكون أوروبة التي تأكل الدولة العثمانية من أطرافها قد اطمأنت على حتمية انهيار الدولة العثمانية ووجودها على الأرض اللبنانية.

لقد عالجنا حوادث سنة ١٨٤١م وحوادث سنة ١٨٤٥م، وتطرقنا إلى ثورة العامة أو الفلاحين، وأشرنا في أكثر من موضع أن تصفية الحسابات لم يحن وقتها بعد، وأن الدم الذي هدر لإرضاء زعامات كرتونية، لم ولن يجف حتى يهدر دم لبنان خدمة لمصالح أوروبة، عندها تدرك تلك الزعامة المحلية والعمالة الطائفية المذهبية أنها كانت ضحية أوهام، ثمنها هدر دم وذبح طفل وقتل عجوز وهدم منازل وتخريب مزارع وبيع للكرامة التي اعتاد العربي على عدم التفريط بها مهما تعرض الوطن للخطر.

لقد أفاضت الروايات حول تفاصيل حدوث الفتنة، فالأوروبيون قصوا علينا أحداثها من وجهة نظرهم، والأهالي سردوا حوادثها وكأنها حكايات، ولم يكن العلم ليقدم لنا أكثر مما رواه مؤرخو تلك المرحلة، فإذا كانت التي سبقتها سببها اصطياد حجل، فهل يعقل أن تقوم فتنة من جراء اختصام طفلين موحدي ومسيحي كانا يلعبان سوية بالكلة، وهل يعقل أن يشهر السلاح من أجل ذلك، أم أن المسألة هي أخذ ثأر قديم أم هي تنفيذ لمخطط أراده الغرب الأوروبي؟

إن القارئ لأحداث فتنة ١٨٦٠م وما سبقها من فتن وحروب قد يصاب بالدهشة لمثل ذلك من توافه وخزعبلات مذهبية، غير أن الأمر محضّر له، والفتنة تنتظر سبباً وها هو السبب قد برز وتطور إلى درجة إقامة بركان من دماء فئات لا ذنب لها سوى أن زعاماتها المذهبية أرادت أن تعمق نفوذها، وتقطع الطريق على الفقراء كي لا يحلموا في المستقبل برفع عصا الطاعة في وجه أسيادهم.

لقد شملت الفتنة بيروت وما جاورها والدامور وحاصبيا وعين دارا وراشيا الوادي وصيدا ونواحيها وزحلة ونواحيها ودير القمر والمتن والساحل والعشرات

من المناطق والقرى، ولعولمة الفتنة نُقلت إلى دمشق، غير أن عقلاء الأمة وحكماءها تباروا معلنين احتجاجهم ورفضهم، ولم يكتفوا بالرفض بل نزلوا إلى الساحة واضعين أنفسهم أمام نارها سعياً لمنع انتشارها وعموميتها، وإذا كنا نشير إلى جهود الأمير عبد القادر الجزائري وفضله، فهناك شخصيات أخرى دينية وسياسية وعائلية أسهمت في وأد الفتنة والقضاء عليها.

١- أسبابها :

لقد أسهمت عوامل مختلفة في وقوع هذه الحوادث، وكان أبرزها:

- اضطراب العلاقات المارونية الموحدية على مدى نحو أربعين عاما سبقت تلك السنة. ومما زاد في الاضطراب عدم مشاركة الفلاحين الموحدين في سنة ١٨٥٨م التي اقتصرت على القائمقامية المسيحية فقط.
- سعي السلطنة العثمانية الدائم إلى القضاء على استقلال لبنان الذاتي وإلغاء شخصيته الخاصة، وقتل نسيم الحرية التي ولدت فيه والديمقراطية التي شبت.
- محاولات الدول الأوروبية للسيطرة على مناطق النفوذ داخل السلطنة، انطلاقاً من مصالح سياسية مغلفة بشعارات اقتصادية وتجارية وثقافية(١).
- التحريض التركي: فقد قضى بعض مشايخ الموحدين على غير العادة شتاء ١٨٥٩م- ١٨٦٠م في بيروت، وهنا كانت اجتماعاتهم مع السلطات التركية طويلة ومتكررة، وطلب إلى الموحدين أن يعدّوا العدة للقيام بعمل إلى جانب كبير من الخطورة والمسؤولية، ولبى الموحدون الطلب بولاءٍ مطلق للسلطان، ولكنهم صرحوا بحرية أن مسؤوليات كهذه لا يمكن حمل أعبائها، وأن عملاً كهذا لا بد له من الحصول على موافقة من الأستانة ، وفي ربيع سنة ١٨٦٠م عادوا إلى بيوتهم(٢).

---

(١) صقر ، (مرجع سابق) ، ص٢٠٦.

(٢) الصليبي ، (مرجع سابق)، ص١٢٥.

- بدأت هذه الفتنة في شهر نيسان وظلت نيرانها تستعر حتى آخر شهر تموز من تلك السنة المشؤومة. كانت الحوادث التي أدت إلى الفتنة قد بدأت في صيف السنة السابقة عندما تشاجر صبيان ماروني وموحدي في بيت مري، وأدى هذا الحادث إلى قتال بين موحدي القرية والمسيحيين فيها، وأسفر الحادث عن مقتل عدد من الموحدين أكبر من عدد قتلى المسيحيين وقد تميز الاقتتال بشراسة منقطعة النظير، حتى الأطفال لم تنج من الذبح[١].

ومع أوائل أيار سرت موجة من الاضطرابات في جميع المناطق الموحدية، وكان الجو مشبعاً بأنباء القتل والاعتداء، مسيحيان قتلا على جسر الأولي بجوار صيدا، وأربعة موحدين في المديرج على طريق الشام، وثلاثة مسيحيين على جسر القاضي، وبغال محملة طحيناً إلى دير القمر تصدى لها الموحدون، والطرق العامة في كل مكان تنذر بالخطر، وكان الزعيم الموحدي سعيد بك جنبلاط يعقد الاجتماعات لتداول الرأي.

وكان النصارى على أتم الاستعداد للنزاع الذي لاح في الأفق، وتباهى زعماؤهم بالقدرة على تجييش خمسين ألف محارب، ولكن ما إن بدأ الاضطراب في المناطق الموحدية حتى دبّ الخوف في قلوب المسيحيين، فنزحت عائلات بكاملها إلى بعض المناطق الحصينة، كدير القمر وجزين وكان الموحدون يلقون بهم ويسلبونهم ما معهم[٢].

منذ سنة ١٨٥٩م حتى آخر شهر آذار وقعت تسعة حوادث قتل في بيت مري وصيدا. فلفت السير هنري بولفر قنصل دولة الإنكليز عند ذلك نظر خورشيد باشا والي إيالة صيدا إلى ذلك فلم يعره أذناً صاغية. بعد ذلك هاجم بعض الموحدين

---

(١) حتي ، مرجع سابق، ص٥٣٠، وبالمناسبة لم يبق مؤرخ أو كاتب إلا وتعرض لأحداث الحروب التي نشبت في لبنان، ومعظمهم عالجها كرفع عتب وبعضهم عالجها بقلم متعصب أو بقلم طائفي، وأنا أعالجها بقلم الواقع وقلم العروبة، قلم المسلمين والمسيحيين، بكل أطيافهم ومذاهبهم، أعالجها بعلمية محاولاً أن أقدم القائمقاميتين بإطار تاريخي مكتمل ضمن شعار الحقيقة أولاً ولكن دون الوقوع في مستنقع التفاصيل. (الباحث).

(٢) الصليبي ، (مرجع سابق)، ص١٢٥، ويؤيده ذلك كاتب حسر اللثام.

بعض المسيحيين وهم سائرون في طريقهم من دير القمر إلى جزين، فقتلوا أربعة بينهم كاهن ماروني[١].

وبتاريخ ٢ أيار سنة ١٨٦٠م قدم المسيحيون القاطنون في الأنحاء المختلطة بينهم وبين الموحدين عريضة إلى خورشيد باشا يشكون فيها من اعتداء الموحدين، وخصوا بالذكر الشيخ يوسف عبد الملك، الذي أحرق الكثير من بيوتهم، وقتل العديد من رجالهم. وبالرغم من ذلك لم يعبأ خورشيد باشا بقولهم[٢]. وقد ورد في جريدة الطنين أن الصدر الأعظم وجه لوماً شديداً وقاسياً على تقاعسه حيال الاقتتال الذي دار في معظم المناطق اللبنانية، غير أن خورشيد تذرع بأن ما لديه من قوات لم تكن قادرة على ضبط الأمن[٣].

٢- بدء الاقتتال :

لقد تأهبت الأطراف المتنازعة في لبنان، وكان كل طرف ينتظر الفرصة المناسبة لمهاجمة خصمه ففي أواخر أيار ترك نصارى العرقوب قراهم واتجهوا نحو زحلة، وفيما هم في الطريق تصدت لهم جماعة الموحدين، وأطلقت عليهم النار فهب مسيحيو زحلة لمناصرة أخوانهم، وزحف منهم ثلاثة آلاف رجل عبر الجبل، وسارت للقائهم شرذمة من ٦٠٠ موحدي بقيادة الشيخ خطار العطار سيد العرقوب، ودارت المعركة بين الفريقين، فتراجع المسيحيون، وعمد الموحدون إلى غزو المتن وأحرقوا العديد من قرى المسيحية هناك، وفي هذه الأثناء كان مسيحيو كسروان يستعدون لمساعدة إخوانهم في المناطق الموحدية. فيوم دارت معركة عين دارا نزل طانيوس شاهين مع رجاله من ريفون واتجه بطريق الساحل إلى

---

(١) الأسود : تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، مرجع سابق ، ص٤٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص٤٤٠. إن ما أورده الكاتب فيه مبالغة وتحامل حيناً ونقص في الأسباب والنتائج حيناً آخر، ويؤسفني أن الكتّاب كتبوا بذهنية القرن العشرين، وتناسوا عن قصد الجهل المطبق والتأثير المذهبي والطائفي وتناسوا أيضاً أن العادات والتقاليد وأحكامها أقوى من القانون الوضعي وأن الفقراء يعيشون على دعاء رجال الدين ونَفَس الزعيم المحلي. (الباحث).

(٣) جريدة الطنين، العدد ٥٨، لسنة ١٨٥٩م.

بيروت وتوقف عند أنطلياس، وأرسل في ٢٣ أيار فرقة من ٣٠٠ رجل لحماية الأمراء الشهابيين في بعبدا. كما ناشد خورشيد الأمراء الشهابيين أن يطلبوا انسحابها العاجل زاعماً أن وجودها هناك يقطع خطوط مواصلاته، ووعدهم بالحماية فنزلوا عند رغبته(١).

غير أنه لم يفِ بوعده، وانقض الموحدون على البلدة وجوارها بغتة بقوة كبيرة يقودها آل تلحوق وآل أبي نكد، ولم يكن عند أهل المنطقة استعداد كافٍ لصد الهجوم، فهربوا إلى بيروت، ونهب الموحدون أرزاقهم وبيوتهم، ولم تمض ساعات حتى كانت قرى المنطقة جميعها طعاماً للنيران(٢).

أدى هجوم الموحدين على بعبدا إلى وقوع خسائر فادحة، واقتصرت الضحايا على بعض المسيحيين ممن هربوا من قراهم إلى بيروت، وكان بينهم بعض الأمراء الشهابيين ومن جملتهم بشير الثالث الذي كان كفيف البصر(٣). ذكرت بعض المصادر المحلية أن الأتراك الذين كانوا يقفون على أطراف بيروت قاموا بنهب المسيحيين، ونكلوا بهم بقسوة ومن دون رحمة، وقد حمّل بعض الكتّاب سعيد بك جنبلاط مسؤولية القتل والنهب(٤).

وكان من نتائج إحراق القرى في المتن وبعبدا وجوارها أن امتلأت بيروت بجماهير المشردين والتعساء، وفوجئ المستوطنون الأوروبيون بذلك السيل المباغت من المشردين فصعد قناصل الدول الأوروبية في ١ حزيران إلى خورشيد باشا من أجل الاحتجاج على سلوكه، فأعرب عن حرصه الشديد لوقف القتال، وطلب من القناصل بذل كل جهد لمنع الموارنة من إرسال المدد لإخوانهم، وهو من جهته سوف يأمر الموحدين بالكف عن أعمال العنف، ولكن الموحدين تابعوا اعتداءاتهم بعد نكبة بعبدا بأشد مما سبق(٥).

---

(١) الصليبي ، مرجع سابق ، ص١٢٦.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٧.

(٣) المرجع السابق، ص١٢٨.

(٤) حسن اللثام: عن نكبات الشام، مرجع سابق، ص١٢٣-١٢٥.

(٥) الصليبي ، مرجع سابق ، ص١٢٩. وأنظر أيضاً حسر اللثام، ص٣١٥-٣١٧.

١- موقعة بيت مري :

هاج الموحدون وتجمعوا أمام بيت مري، فأسرع قناصل الدول الأوروبية واحتجوا لدى خورشيد باشا، وألحوا عليه بأن يتدارك الفتنة قبل استفحالها، فقام الوالي على رأس (٥٠٠) من العسكر النظامي، وخيم في الحازمية وطلب نجدة من نابلس[١].

حمي وطيس القتال في بيت مري، ودحر الموحدون في أول الأمر، لكن الفصيلة التركية التي تركها خورشيد باشا فيها هاجمت النصارى، وقتلت الرجال، وأحرقت المنازل، وفرّ النصارى إلى نواحي كسروان، وأحرقت بيت مري عن بكرة أبيها[٢].

٢- فتنة الدبية والدامور :

قال أبكاريوس في كتابه: (نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان) ما ملخصه: إن أهالي الدبية علموا ما جرى في ساحل بيروت، فتملكهم الخوف وهاجروا إلى معلقة الدامور، ثم أتاهم خبر من السيد طوبيا عون مطران بيروت أن الدامور في خطر، فقرروا الرحيل إلى بيروت ليلاً، وعلم بهم الموحدون فكمنوا لهم في الطريق، في غابة النسور وأطبقوا عليهم، والتحموا في موقعة هائلة، وفي الصباح تراجع المهاجمون إلى أماكنهم، واستمر أهل الدبية والدامور في سيرهم حتى بلغوا بيروت[٣].

٣- فتنة جزين :

قال أبكاريوس أيضاً: هجم موحدو الشوف على جزين في ٢ حزيران بخمسمئة مقاتل وعلى رأسهم سعيد بك جنبلاط، وانقسموا إلى فريقين: فريق هاجم جزين وفريق آخر هاجم بكاسين، فتصدى لهم أبو سمرا غانم، وأحرق الموحدون

---

(١) مزهر مرجع سابق ، ص٦٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص٦٣٤.

(٣) المرجع السابق، ص٦٣٥، حسر اللثام عن نكبات الشام، (مرجع سابق)، ص٣١٧.

بكاسين والقرى التي حولها، ودخل الموحدون جزين وأحرقوا منازلها، وفي ٣ حزيران نزل قاسم حمادة مع بعض الشبان إلى دير المخلص، فنهبوا أدوات الكنائس وأحرقوا الدير، وقتلوا (١٧) راهباً من رهبانه[١].

٤- مذابح حاصبيا :

في ١٥ أيار ١٨٦٠م تجمع موحدو وادي التيم ومجدل شمس وإقليم البلان، وانضم إليهم إسماعيل الأطرش، وطوقوا حاصبيا، فهب ١٠٠٠ مقاتل من المسيحيين لقتالهم، وتزعزعت قوات الموحدين وفرت، وقتل ١٣٠ موحدياً، و٢٦ مسيحياً[٢].

وفي اليوم التالي عاد الموحدون بعدد وافر من الرجال، وكان المسيحيون يجهلون ما خبئ لهم، فقد أقنع عثمان باشا كبارهم باستدراج الموحدين إلى مرمى المدفع، ففعلوا ذلك، لكنه تخلى عن ساحة القتال وترك المسيحيين في المعمعة لوحدهم، بل أمر المسيحيين بعد خسارتهم بأن يذهبوا إلى السراي الحكومي، وجردهم من أسلحتهم، وفي اليوم التاسع فتح عثمان بك أبواب السراي، ودخله الموحدون والعسكر وذبحوا من فيه مبتدئين بجرجس الريس، وقطعوا رأس الأمير سعد الدين[٣].

٥- مذابح راشيا :

هاجمها الموحدون في ٤ حزيران، وقاومهم النصارى ثم لجؤوا إلى القلعة، وفي تلك الأثناء كان الأكليروس الأرثوذكسي وقناصل الدول الأوروبية في دمشق يناشدون أحمد باشا للتدخل، والتمسوا منه أن يضع مسيحي حاصبيا وراشيا تحت الحراسة ليتم نقلهم إلى دمشق، لكن الموحدين كانوا مصممين على الفتك بالمحاصرين امتثالاً لأوامر نايفة جنبلاط أخت سعيد[٤].

---

(١) مزهر ، مرجع سابق، ص٦٣٧. لم يذكر حسر اللثام شيئاً عن اعتداء الموحدين على الرهبان. للمزيد أنظر ص ١٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص٦٤٠.

(٣) المرجع السابق، ص٦٤١.

(٤) الصليبي ، مرجع سابق، ص١٣٧. يذكر حسر اللثام عدد قتلى حاصبيا من المسيحيين بأنهم بلغوا: ٥٥٩ شاباً، ٣٠ طفلاً ، ٥٥ من أهالي قرية الكفير، ١٣ من أهالي راشيا الفخار، ٨ من أهالي قرية أبو ممحة، ١ من قرية ميمس، ٧ من قرى أخرى، ٥٠ من العرقوب، والمجموع ٧٢٤، وعدد قتلى الموحدين ٤٠. انظر حسر اللثام، ص١٥٨.

وأمر عثمان بك جنوده بجمع المسيحيين في الساحة وحراستهم، ولكن الموحدين انقضوا عليهم، ووقعت مجزرةٌ كبيرة قتل فيها نحو ألف شخص من الشهابيين والنصارى، وسيطر الموحدون على الشوف ووادي التيم والبقاع سيطرةً تامة[1].

لم يبق من مواقع المسيحيين في جنوب كسروان سوى زحلة، وقد شعر أهلها بدنو الخطر منهم، فطلبوا من مسيحيي كسروان ولبنان الشمالي حيث كانت فيها قوات كثيرة تحت إمرة طانيوس شاهين ويوسف كرم، وبدا يوسف كرم حينئذ غير مستعد لإفساد علاقته بالأتراك، لكنه لبى نداء زحلة، وتوقف في المتن متذرعاً بأن القنصل الفرنسي في بيروت طلب منه ذلك. وزحفت على زحلة مجموعة من موحدي الشوف وحوران ووادي التيم، وسار أهالي زحلة إلى البقاع لملاقاة خصومهم. لكنهم هزموا شر هزيمة، وتراجعوا إلى داخل البلدة آملين وصول يوسف كرم، الذي لم يصلهم، ووقفوا وحدهم ضد الموحدين، وفي ١٨ حزيران سقطت زحلة بيد الموحدين[2].

بسقوط زحلة أصبح انتصار الموحدين كاملاً، أما دير القمر التي ألقت سلاحها، وسلمت نفسها للموحدين في ٢ حزيران، فقد ظلت دون تخريب. إلا أن الموحدين وجدوا أن الانتصار على النصارى يظل ناقصاً ما لم يحتلوا دير القمر وينهبوها، ففي ٢٠ حزيران انقضت القوات الموحدية العائدة من زحلة على دير القمر، ولم يكن عند الديريين أي استعداد للمقاومة، ونهب الموحدون دير القمر، وقتلوا كل من وجدوه في البيوت من الرجال والأولاد، ولجأ الكثير من المسيحيين إلى القصر الشهابي، حيث أقام الحاكم التركي مقره، وعندما هوجم القصر تلكأ الحاكم في الدفاع عنه، ووقعت مجزرة رهيبة، قتل فيها من المسيحيين ما يزيد عن الألفين[3].

---

(١) الصليبي ، مرجع سابق، ص١٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص١٤٠.

(٣) المرجع السابق، ص١٤١.

لقد أسفرت حوادث راشيا الوادي عن قتل ٢٧٠ شاباً داخل القلعة و٢٣١ خارجها في أماكن مختلفة من البلدة، ويفيد حسر اللثام أن أهالي راشيا من موحدين ومسيحيين كانوا على وفاق تام رغم المذابح التي كانت تجري في بعض المناطق، غير أن تهاون الحكومة أتاح المجال لإقامة فتنة فيها، حيث شهدت ذبحاً أخوياً مريعاً(١).

٣- الموقف العثماني والأوروبي من الفتنة:

من الصعب القول إن الموقف العثماني كان موقفاً فاعلاً، فقد ارتبط بالموقف البريطاني الذي هدف إلى تعميق الفتن، لأن الساسة البريطانيين لا يرون الدنيا إلا من خلال مصالحهم، كما أن خورشيد باشا لم يقم بعمل خلال شهور آذار وأيار ونيسان من أجل منع القلاقل والمذابح، بل زاد في ربط علاقاته السرية بالموحدين، وأخذ طاهر باشا قائد الجند في البكليك يكاتب الموحدين، وبدلاً من أن يرشدهم إلى الهدوء وجد أن شكاويهم من المسيحيين صحيحة وعادلة، وكأن الولاة الأتراك لم يروا إلا الآن أن قضية الموحدين عادلة(٢).

رأى خورشيد باشا الفرصة مناسبة لأن يضرب الاستقلال اللبناني النوعي ضربة قاتلة، وحمل هو وأعوانه الموحدون على مهاجمة المسيحيين، وحرض الأكليروس المسيحي على أن لا يدع المسيحيين يأتون بأي حركة، وأراد بذلك نزع السلاح من أيدي الموارنة، فاضطرب القناصل في بيروت، وقلقوا قلقاً شديداً وألحوا على الباشا وجوب التحرك، وبدهائه أقنعهم بعدة طرق لقمع الثورة(٣).

وكأن الموارنة استفادوا من وجود جمعية في بيروت، كانت تدعوهم للهجوم على الموحدين، كما أن الأكليروس الماروني والأشراف الموارنة كانوا يحضون

---

(١) حسر اللثام عن نكبات الشام، مرجع سابق، ص١٦٨.

(٢) نجيم : م جوبلان: القضية اللبنانية، مرجع سابق، ص٢٧٠.

(٣) وردت هذه المعلومة في التقرير الذي أرسله قناصل انجلترا إلى سفير دولته في استانبول ومما جاء فيه أن الوالي التركي كان يماطل كلما طلبنا منه إيقاف القتال، غير أن أنصارنا لهم الغلبة ونحن نمدهم بالسلاح، ولكن فرنسا تمد الموارنة أنصارها بالسلاح في وضح النهار. التقرير موجود في أرشيف الخارجية التركية تحت الرقم س،ي ١١٧.

شعبهم على العصيان والحرب، والنصارى هم الذين بدؤوا القتال ويريدون إبادة الموحدين. ألقت هذه الحيل الشقاق بين القناصل، فأخذ قنصل إنكلترا يدافع عن الموحدين، والقنصل النمساوي لم يبدُ منه أي عطف على الموارنة. وعلى ذلك كله رأى أولياء الشأن في بيروت أنه لا يمكن حصر الحركة والقتال لأن الوقت كان وقت مواسم الحرير والحصاد. وخابت الآمال وطلب خورشيد باشا نجدة من نابلس ودمشق والقدس، وجمع بعض العساكر غير النظامية الباشبوزق[١] الرعاع، وأراد بسخرية لا مثيل لها أن يمنع القتل والنهب بواسطة لصوص وقطاع طرق، وهو نفسه في ٢٧ أيار قاد كتيبة مؤلفة من ٧٥٠ نفراً من الجيش، ورابط عند سفح الجبل بالقرب من بعبدا، وفي اليوم نفسه بدأت المذابح المريعة التي مات فيها الضمير الإنساني وذبحت الكرامة على الساحة اللبنانية[٢].

يمكن عزو هزيمة الموارنة إلى التنظيم الرديء، والقيادة غير الكفوءة، وانعدام الانضباط، والعجز عن إشراك الموارنة في القائمقامية الشمالية إشراكاً تاماً، والإخفاق في إثارة معظم الطوائف المسيحية غير المارونية الأخرى، وإن إخفاقهم في تحقيق أي من أهدافهم قد أرغمهم على التماس السلام[٣].

وكان الذعر متفشياً آنذاك بين جميع المسيحيين من رعايا السلطان، ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر، جمع المسيحيون في البلاد العثمانية ثروات ضخمة، وغدا لهم صلات مع أوروبا، مما أثار جيرانهم المسلمين. وإن اعتراف السلطان بموجب مرسوم كلخانة خطي الذي صدر سنة ١٨٣٩م، ثم بمرسوم خط شريف في سنة ١٨٥٦م بمبدأ المساواة بين الرعايا من المسلمين والنصارى، قد أثار ثائرة المسلمين وأطلقوا في البلاد موجة من التعصب الديني[٤].

---

(١) الباشبوزق، كلمة تركية تعني ذو الرأس المنزوع وهي تشبه لفظة دلي باشا (رأس مجنون).

(٢) مقولة لمدحت باشا عندما كان والياً على سورية، وقد عقب مدحت باشا بالقول الانجليز يخططون والفرنسيون والأتراك آنذاك يتحملون عاقبة ما حدث.

(٤) فارس هاني: النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، دط، ١٩٨٠م، بيروت الأهلية للنشر والتوزيع، ص٧٣.

(٥) الصليبي، مرجع سابق، ص١٣٠.

انتقال المذابح إلى دمشق:

بدا لاحقاً أن الأزمة اللبنانية قد سويت، غير أنه في ٩ تموز وبعد ثلاثة أيام من توقيع ميثاق الصلح بين الموحدين والنصارى في لبنان انقض عوام المسلمين في دمشق فجأةً على حي النصارى، وقتلوا منهم حوالي (٥٠٠) شخص، ولم يحاول أحمد باشا والي دمشق إيقاف المجزرة. وفي ٢٦ تموز وصلت الأنباء إلى باريس، وعلى الفور أمرت الحكومة الفرنسية بإرسال (٧٠٠٠) جندي إلى بيروت تحت إمرة الجنرال دوبوفور، وتوقع الباب العالي تدخلاً أوروبياً مسلحاً[١]، ويعود الفضل في عدم توسع الاقتتال الطائفي في دمشق إلى الأمير عبد القادر الجزائري وأولاده الذين تصدوا بقوة لإيقاف الفتنة الطائفية التي رمت الدول الأوروبية من جرائها فرض هيمنتها العسكرية على لبنان وسورية متذرعة بتلك الفتنة الطائفية، وقد وصف حسر اللثام الأمير بصفات كريمة فعلاً كان الأمير قد تحلّى بها[٢].

٤- الصلح بين الأطراف المتنازعة :

بعدما سفكت الدماء، وزهقت الأرواح، قررت الدول الأوروبية إيقاف الاقتتال فسارعت إلى مراسلة حكومة استانبول بغية إجراء مصالحة عامة، فأوعزت الحكومة العثمانية أمراً بذلك، ففي ٦ تموز دعا خورشيد باشا زعماء النصارى والموحدين إلى بيروت وعرض عليهم مقترحاته من أجل إيقاف القتال، فقبلوها على الفور، واتفق الجانبان على نسيان الماضي وعدم المطالبة بتعويض، وعقد ميثاق عزيت فيه أسباب وقوع الحوادث إلى سوء إدارة القائمقاميتين، ودعا خورشيد باشا إلى القبض على زمام الأمور وتوطيد الأمن والعدل. ومن نسخ الميثاق الأربعة احتفظت السلطات التركية بنسختين، ولم تعط أي قنصلية في بيروت أية نسخة، وعدّ خورشيد باشا الأمر شأناً داخلياً محضاً[٣].

---

(١) الصليبي ، مرجع سابق ، ص١٤٥.

(٢) حسر اللثام عن نكبات الشام، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(٣) الصليبي، مرجع سابق، ص١٤٣. في أثناء الاقتتال عدّ الأمر شأناً خارجياً (يا سبحان الله).

أما في الأستانة فقد كانت السفارات الأوروبية منذ أن وصلتها أنباء الحوادث تحث الباب العالي على اتخاذ إجراءاته، فأرسل الباب العالي بارجة حربية وفرقتين عسكريتين إلى بيروت، ولكن تلك القوات لم تبلغ بيروت حتى كان كل شيء قد انتهى، وأخبار مذابح النصارى أثارت الاستياء العام في أوروبا، وطالب الرأي العام في فرنسا بالتدخل على الفور، وكانت فرنسا بالفعل تفوض بريطانيا على التدخل حين أعلن خورشيد باشا الصلح(١).

سبب تفوق الموحدين على الموارنة :

لم يكن الموارنة بقدر الموحدين من الحكمة والتدريب على السلاح، كما أن سلاحهم كان قديماً وأكثره لا ترجى منه فائدة، أما الموحدون فقد كانوا منظمين تنظيماً قوياً وكاملي العدة ومتمرسين على القتال يقودهم شيوخهم الأكفاء، فهان عليهم الفوز بالرغم من قلة عددهم(٢).

والنصارى لم يكن عندهم ثقة بزعمائهم الأنانيين المتخاصمين فيما بينهم، والمستعدين للمساومة على القضايا العامة من أجل نفعهم الخاص، ولم يكن عند النصارى أي ميل للانضباط وكل ذلك كان من حسن طالع الموحدين، وكان هناك عامل الذعر الذي حل بنصارى لبنان في أحداث ١٨٦٠م فأقعدهم عن المقاومة الفعالة(٣).

٥- التدخل العثماني والدولي :

أرسل الباب العالي وزير خارجيته فؤاد باشا إلى سوريا من أجل تسوية الأمر، وفي ١٧ تموز كانت البوارج الحربية البريطانية والفرنسية وغيرها من البوارج الأوروبية تمخر الساحل اللبناني، وفي ١٦ آب نزلت أولى الفرق الفرنسية بقيادة الجنرال دوتبول، وخيمت في حرج الصنوبر في ضاحية بيروت. كان أمام

---

(١) الصليبي، المرجع السابق، ص١٤٤.

(٢) نجيم ، مرجع سابق، ص٢٩١.

(٣) الصليبي، مرجع سابق، ص١٣٠.

فؤاد باشا شهر لتسوية الأمر، فأعلن للشعب اللبناني وعده بإجراء العدل، ووزع المعونات على اللاجئين النصارى، وسارع إلى دمشق لتوطيد الأمن، وحاكم (١١١) ضابطاً وجندياً عثمانياً بتهمة الاشتراك في المذابح والإهمال في تأدية الواجب، وأعدمهم رمياً بالرصاص، وكان من جملتهم حامي حاصبيا وراشيا، وعلق أحمد باشا خمسين مأموراً على أعواد المشانق[١].

ودعا الصالحون من أهالي دمشق للخدمة في الجيش العثماني، وهكذا خيم الهدوء على دمشق. ثم ذهب إلى بيروت لملاقاة دوتبول والتفاهم معه، وأجرى تحقيقاً في الحوادث باعتبارها كانت حرباً أهلية بين النصارى والموحدين، واعتقل خورشيد باشا وكبار ضباطه ومعاونيه، ودعا (٤٧) زعيماً موحدياً للمثول بين يديه، فلم يلبِ الدعوة سوى سعيد بك جنبلاط والقائمقام محمد أرسلان، و (١٢) زعيماً آخرين، وقد ألقى القبض عليهم في الحال، أما (٣٣) الباقون فقد هربوا إلى حوران، وأجرى محاكمة الموقوفين، فأدين الأتراك بالسجن المؤبد والموحدون بالإعدام، ثم حولت إلى سجن مؤبد، وفي ١١ أيار سنة ١٨٦١م توفي سعيد بك جنبلاط في السجن بداء السل، أما الباقون فقد خرجوا من السجن بعد حين، وقد شكل فؤاد باشا لجنة من المسحيين من أجل تنظيم قائمة بأسماء الموحدين المعتدين، وأعدت قائمة بـــ (١٢٠٠) شخص حصر بهم الجرم الرئيسي، واعتقلوا على الفور، ولكن لم يأت أحد وحتى أعضاء اللجنة للإدلاء بشهادته، ولذلك فقد أطلق سراح معظمهم ونفي بعضهم إلى طرابلس الغرب[٢].

٦- الإجراءات التي فرضها فؤاد باشا :

فرض على كل موحدي بلغ الخامسة عشرة من عمره أن يؤدي المساعدة للمسيحيين الذين تضرروا من اعتداء الموحدين عليهم، وسنعرض مقدار المساعدة المفروضة :

---

(١) الصليبي، مرجع سابق، ص١٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٤٦.

١٠ أمداد قمح ثمنها	٢٠٠	غرش.
١٠ أمداد شعير ثمنها	١٢٠	غرش.
١٠ أرطال زبيب ثمنها	٤٠	غرش.
٣ فرش ثمنها	١٢٠	غرش.
٣ أغطية ثمنها	١٠٥	غرش.
٣ مخدات ثمنها	٦٠	غرش.
٢ طنجرة ثمنها	١٠٠	غرش.
١ دست ثمنه	١٥٠	غرش.
١٠ ققف ثمنها	٥٠	غرش.

بيان بالأموال الموزعة على المنكوبين:

٣٢٣٠١٥ غرش المدفوع في شهر آب إلى لاجئي دمشق وعددهم ٥٥٣٦ لاجئ.

١٥٧٦٦٧ غرش المدفوع في شهر آب إلى لاجئي دير القمر وحاصبيا وراشيا.

٢٠٩٢٥١ غرش معدل النفقات المتنوعة بما فيه المستشفى السلطاني.

٦٠٠٠٠٠ غرش معدل الأموال الموزعة على مسيحي دمشق[١].

والأب شارل لافيجري مؤسس جمعية المدارس الشرقية لما وصله خبر المذابح، افتتح اكتتاباً من أجل إغاثة المنكوبين، وقد بلغت مليوناً ومئة وستة آلاف وخمسمئة واثنا عشر فرنك، وفتح ميتمين يتسعان لألفي يتيم، والحكومة وزعت على المنكوبين بدل بيوتهم المحترقة وأشيائهم المسلوبة[٢].

٧- إعادة تنظيم لبنان :

وجدنا أن المسألة قد سويت على الصعيد القانوني من قبل فؤاد باشا، أما على الصعيد السياسي فقد استغرقت التسوية وقتاً أطول، وتألفت في بيروت لجنة دولية

(١) المرجع السابق، ص٤٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص٤٦١.

من ممثلي: بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا، برئاسة فؤاد باشا، من أجل إعادة تنظيم لبنان، ولم تتوصل إلى اتفاق إلا بعد ثمانية أشهر من النقاش[١].

وفي ٩ حزيران ١٨٦١م اتفق على الأسس التي يجب أن يحكم بها لبنان، وعرف هذا الاتفاق بنظام عام ١٨٦١م، وعدل بعد ثلاث سنوات، وأصبح يعرف بـــ (القانون الأساسي) وينص على إعادة تنظيم الحكم في لبنان، أي إلغاء التقسيم إلى قائمقامتين، وجعل لبنان ولاية مستقلة يحكمها حاكم مسيحي عثماني، يعينه الباب العالي، وتوافق عليه الدول الأخرى المعنية، وفي الرابع من حزيران سحبت فرنسا جيوشها من لبنان على أثر الضغط البريطاني، وكانت تلك الحوادث فاتحة عهد متصرفية جبل لبنان[٢].

برز لبنان بعد عام ١٨٦١م بشكل جديد يرتكز على النظام الأساسي بمواده الثماني عشرة، فأصبح على رأس البلاد متصرف مسيحي كاثوليكي يعينه الباب العالي، ويكون مسؤولاً لدى الأستانة، على أن يكون عثمانياً ومن غير اللبنانيين، ويعاونه مجلس إداري من ١٢ عضواً من مختلف الطوائف: ٤ موارنة و ٣ موحدين و ١ روم كاثوليك و ٢ روم أرثوذكس و ١ عن السنة و ١ عن الشيعة، وقد اقتصرت أراضي المتصرفية على جبل لبنان دون بيروت والبقاع وطرابلس وصيدا، وقسمت إلى سبع مناطق إدارية أو أقضية، وعلى رأس كل منها قائمقام يعينه المتصرف، وباقتراح من الحكومة الفرنسية عين داوود أفندي أول متصرف سنة ١٨٦١م بلقب باشا، وكان أرمنياً كاثوليكياً من الأستانة[٣].

٤- النتائج التي أسفرت عن فتنة ١٨٦٠م :

من المؤسف جداً ما وصلت إليه أوضاع لبنان، ومن المؤسف أيضاً أن يقال في خاتمة بحث هكذا نتائج، وإن القلم لعاجز عن تقويم الأحداث وتقيمها، أَبَعْدُ سفك الدماء وتخريب المزارع والحقول وهدم البيوت والمجاعة التي عصفت باللبنانيين

---

(١) الصليبي ، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٢) د. قدورة ، مرجع سابق، ص٢٩٨.

(٣) الصليبي، ، المرجع السابق، ص١٤٩.

يقال نتائج وحقائق؟ أصحيح أن هذه الحروب الطائفية قضت على النظام الإقطاعي، وفرضت نوعاً من المساواة؟ أبقي فقراء ومستضعفون ليدركوا أنهم حصلوا على المساواة، أبقي فقراء لخدمة الزعامة الإقطاعية؟ إذا كان للشر حسنة، فمن حسنات الفتنة الطائفية والحروب التي أسفرت عنها تأكيد عروبة لبنان وتأكيد قوميته العربية، لأنهما أفضل المبادئ والعقائد، فهما لا يعرفان الطائفية ولا الإقليمية ولا المذهبية، وإذا كان للفتنة حسنات فمن أبرزها أن الشرفاء لا يموتون، وأن الأمة العربية لها رصيدها الوطني وتراثها الإنساني ألا يكفي ما فعله الأمير عبد القادر الجزائري الذي وضع نفسه وأولاده ومؤيديه كبديل عن المسيحيين الذين كانوا يتعرضون إلى الذبح، أما على الصعيد المحلي اللبناني فقد بعث الزعيم يوسف كرم رغم إبعاده إلى إيطاليا بعد فشل ثورته الوطنية برسائل تهدئة إلى ولاة الأمر في لبنان، ومن مساوئ هذه الفتنة غير الذبح والقتل والتشريد، وضع لبنان في دائرة الضوء الأوروبي، فلقد هيأت لفرنسا فرصة التذرع مستقبلاً بالتدخل في شؤون لبنان بحجة أن الموارنة عرضة للذبح من قبل المسلمين بكل أطيافهم الدينية، وهذا أيضاً ما دفع الإرساليات للقدوم إلى لبنان تحمل برنامجاً طائفياً سيدفع لبنان والمناطق ثمنه، ونحن باحثو اليوم رأينا ثمار هذا البرنامج، غير أن أصحاب النزعات الطائفية يقفون عائقاً أمام كل باحث ينشد الحقيقة، ولهذا وفي معظم الأحيان قد جمعت من المصادر والمراجع ما أفادوه، وتدخلت في الرؤية والتحليل، وخوفي يأتي من أنك لم تأت بجديد لا سمح الله.

الوثائق التي تثبت إدانة الدولة العثمانية والدول الأوروبية في تلك الحوادث:

إدانة الأتراك: شهد المستر مورب على مسؤولية ولاة سوريا في حوادث ١٨٦٠م في رسائل عديدة أرسلها وزراء إنكلترا في لندن، وسفيرها في الأستانة في ٣١ أيار ١٨٦٠م قال: (انتهى إلي أن الجنود التركية أطلقت النار أمس على المسيحيين في الحدث وبعبدا، وحرقتهما مع وادي الشحرور، وشوهد نفر من الباشبوزق ينقض على الأمير بشير القاسم أمير جبل لبنان سابقاً، بينما كان خدمه يقودونه خارج بعبدا، وهو عمره ٨٥ سنة وأعمى، ووجدت جثته مثخنة بالجراح

وقد ضرب بالسيوف وعنقه مقطوع. وكتب أيضاً إلى السير بولفر في ١٦ حزيران (أما بخصوص سلوك المشير وأرباب السلطة التركية وعمالهم فإني أتأسف أن أقول إنه مع شدة ميلي إلى أن أحسن الظن بهم، وأنسب أعمالهم إلى أفضل النيات. فالأنباء تلقي شديد الريبة في مقاصدهم، ويقال إن الجنود الترك اشتركوا في مهاجمة زحلة، وأكد هذا الخبر أناس يقولون إنهم شهود عيان، ووصل المدينة خفية زهاء ثلاثين جندياً جريحاً. ولقد تحققت القناصل من إن المسألة ليست بين الدروز والنصارى بل هي بين الأتراك واللبنانيين، والدولة تريد أن يتفانى اللبنانيون في حرب أهلية، فكانت تارةً تمالئ النصارى وتارةً تمالئ الدروز لبلوغ غايتها، وقد شهد اللورد دوفرين وشهادته على تركيا لا تردّ أن المذابح الأخيرة وكل الحروب الفظيعة والاضطرابات التي حلت بلبنان في ٢٥ سنة الأخيرة كانت بسبب مساعي الحكومة التركية)[١].

إدانة أوروبا : قال النائب بيبلو في مجلس النواب الفرنسي (أنتم تعلمون علم اليقين من أين تهب العواصف التي تجتاح سوريا التاعسة، فمهبها ليس من البحر المتوسط بل من وراء بحر المانش). ومن خطاب للنائب دي مالفيل: (ولجأ الأمر إلى إيجاد أسباب للتدخل في الشرق، وكانت سوريا هادئة فوجب إقلاقها، بل عمد الإنكليز الذين كانوا في حاجة لإيجاد حجة للتدخل إلى هذه الوسيلة، فذهبوا إلى سوريا قصد إثارة الخواطر على باشا مصر وزرع الشقاق بين الطوائف التي كانت تعيش بسلام ووئام)[٢].

أما بشأن ما ذكرته المصادر والوثائق من إدانة للدولة العثمانية والدول الأوروبية فالقارئ للتاريخ العثماني وما دونه أحرارها وكتّابها والإدانات التي وجّهت إلى ولاة تلك المرحلة، فلن يصدق الباحثون العرب موقف المفكر التركي، وكيف كانت الإيماءات توجه إلى إداريي تلك المرحلة، فالمفكر رضا نور وصف السلطان عبد المجيد بالسلطان التوفيقي الذي سعى لضمان عرش سلطانه بإرضاء

---

(١) مزهر، مرجع سابق، ص٦٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص٦٦٩.

فرنسا لعجزه، وهل يجوز لي أن أؤكد أن دوره مشابه تماماً لدول معظم ملوك ورؤساء البلاد العربية من حرب إسرائيل وأمريكا على لبنان الآن أي سنة ٢٠٠٦م، وماذا ستكتب الأجيال القادمة عن موقفهم، لن تجرؤ على الكتابة، وأيضاً فإن وضعي مشابه لهم، ففي لبنان بلدي عملاء لأوروبة آنذاك وعملاء للدولة العثمانية وأبناؤهم يتولون مناصب مفصلية، وكتابتي قد تغضب لجنة الحكم (لولا تشجيع أستاذي لي على كتابة الحقيقة).

العثمانيون والأوروبيون تآمروا على عروبة لبنان وعلى أرضه وإنسانه وطفله وشيخه ودفعوا ودفعنا الدم والروح والعرض والأرض، فالدين مأساة وما بعدها مأساة ، ورجال الدين معظمهم عملاء لجيوبهم ولمناصبهم ولحكامهم ولنسائهم، وإذا كان الإنسان عميلاً فما الفائدة من شتمه (هل يضر سلخ الشاة بعد الذبح) أناس لا ضمير فيهم، وبودي أن أكرر ما قاله الشاعر مصطفى النواب، ولكنني أخشى اللوم والتجريح.

٥- أوضاع لبنان إثر توقف الفتنة الطائفية :

بعدما بلغت السكين العظم، وبعدما أيقنت أوروبة أن خسائر المسيحيين اللبنانيين كبيرة، وإذا استمرت الحرب الطائفية شهوراً أخرى، فإن المسيحيين قد يتعرضون للإبادة وهذا شيء لا ترضاه لا فرنسا ولا أية دولة أوروبية فتسارعوا جمعياً لإيقافها، وبضغط من أوروبة على الدولة العثمانية كلف فؤاد باشا بتسوية الأمر، وإرضاء المسحيين على حساب كل القوى، لكن فؤاد باشا تمكن بحنكته من إفشال التدخل أو على الأقل إضعافه وحافظ على هيبة السلطان التي تزعزعت نتيجة حدوث الفتنة، فعمل بجد على إعادة تنظيم البلاد، بعدما شدد الضرب على الجناة، كما ترأس اللجنة التي أوفدتها أوروبة إلى لبنان، فشكل لجاناً لإسعاف المنكوبين وأعاد اللاجئين إلى ديارهم، وتوصل إلى إعادة الوئام بين المسيحيين والموحدين إلى حد ما، ووجه لوماً شديداً وقاسياً إلى خورشيد باشا لتواطئه وتخاذله، وقد طمأن النفوس بإعدامه (١١١) شخصاً، ونفى (٣٢٥) وحكم على

المئات بالأعمال الشاقة، وأحال أحمد باشا وضباط حاميات حاصبيا وراشيا إلى مجلس عرفي وأعدمهم بعد أن جردهم من رتبهم العسكرية(١).

لقد حاول فؤاد باشا خلال وجوده في لبنان الإيقاع بين فرنسا وانجلترا لانشغالهما بمصالحهما ليتسنى له الانفراد في تسوية الأمور في لبنان، كما تصدى للجنرال الفرنسي بوفور الذي كان يتحرك في سهل البقاع، ومنعه من مخالفة الاتفاقات المبرمة، وفي الوقت نفسه أفسح المجال للعناصر الموحدية بالفرار منه لكي لا يسلمهم إلى الجيش الفرنسي(٢)، وانتزع من عقلية موارنة لبنان تفكيرهم بأن الفرنسيين لم يقوموا بحملتهم لأجلهم، وأجج عداء المسلمين ضد الفرنسيين، وتنامى شعور عربي عام بضرورة الاستقلال عن الدولة العثمانية، غير أن المرحلة لم تكن مناسبة آنذاك(٣).

إن وقوع لبنان بعد توقف الفتنة بين فؤاد باشا واللجنة الدولية المرسلة إلى لبنان والحملة الفرنسية خلق نوعاً من التجاذب الدولي، حيث انعكس سلباً على فرنسا، لأن إنجلترا وبقية الدول بما فيهم الدولة العثمانية، قد صمموا على جلاء الحملة الفرنسية على سورية، وفشلت مساعي فرنسا في عقد مؤتمر دولي لتدارس القضية اللبنانية.

لم تكن الدول الأوروبية متفقة حول صيغة إدارية لسورية ولبنان، حيث طالب الفرنسيون بإقامة كانتونات طائفية وعرقية في سورية لتجزئتها، وهناك رأي يقوم على إقامة اتحاد في سورية ومصر برئاسة الأمير عبد القادر الجزائري لاعتقادهم انه الوحيد الذي يتمكن من إقامة توافق بين مصالح السكان المتعددة،

---

(١) علقت الجرائد التركية على تصرفات فؤاد باشا، وأجمعت على أن إجراءاته الصارمة بحق ضباطه وجنوده وبعض الموحدين والمسلمين كانت لإرضاء الدول الأوروبية، للمزيد راجع الجرائد والمجلات التي صدرت آنذاك لاسيما الطنين والوطن وجريدة العدلية وغيرهم.

(٢) طربين : مرجع سابق ، ص١٤٤-١٤٩.

(٣) لقد سعت فرنسا بكل جهدها لتنمية هذا الشعور، وقد عدّ رغبة لدى الغالبية العظمى غير أن الحملة الفرنسية دفعت العقلاء لمراجعة حساباتهم الداخلية.

غير أن السفير الإنجليزي في الأستانة السير (هنري بلور) نصح الباب العالي بطرح مشروع ينظم أمور جبل لبنان قبل أن تقوم اللجنة الدولية بطرح المقررات(١).

لقد طرحت عدة مشاريع منها مشروع دفرين ويتضمن إقامة إدارة مستقلة في لبنان وعدم إبقائه خاضعاً للموحدين والعكس بالعكس، أما مشروع بيكلار فيتضمن إقامة إمارة مسيحية مستقلة في لبنان، في حين تضمن المشروع العثماني خمس عشرة نقطة بغية تجديد نظام الحكم في سورية ولبنان مع إنشاء مجلس إداري عام في كل من إيالتي صيدا ودمشق يمثل مختلف الطوائف تمثيلاً عادلاً، لكن الدول الأوروبية احتجت عليه، وأحبط المشروع في مهده.

إن تعدد المشاريع حول كيفية تنظيم لبنان كان لعبة أوروبية تزعمتها فرنسا التي تخوفت من خضوع لبنان ثانية للسيطرة العثمانية، وهذا يعني بأن المسيحيين سوف يتعرضون للاضطهاد ثانية.

على ضوء ما تقدم يمكننا تحديد أسباب نشوب الفتنة بالنقاط الآتية:

١- الدسائس الفرنسية بغية الانفراد بحكم الجبل والاستئثار بخيراته.

٢- الدور الذي أداه العملاء البريطانيون في أثناء الحوادث.

٣- عجز الأرستقراطية المارونية عن قمع ثورة الفلاحين في كسروان.

٤- جهالة الموظفين العثمانيين وتمكن الغرب الأوروبي من شراء ضمائرهم.

٥- فشل شكيب أفندي في تحقيق النجاح.

فضلاً عن النتائج التي تعرضنا لها خلال بحثنا هذا، فإن فتنة الستين نقلت لبنان إلى نظام جديد عرف بنظام المتصرفية، لأن الجميع أجمع على أن نظام القائمقاميتين سبب تصعيد الأزمات الطائفية، وقد يبدو للوهلة الأولى أن تطبيق نظام المتصرفية يعني عودة لبنان إلى الحكم المباشر العثماني.

ومن غير المقبول علمياً أن تكون الطوائف اللبنانية التي تعايشت لسنوات قد افتعلت الحوادث من تلقاء نفسها، غير أن زعامتها أرادت أن تعمق نفوذها ولا سيما بعد حدوث ثورة فلاحي كسروان التي مدت القوى الفلاحية والشعبية بفكرة

---

(١) المرجع السابق، ص١٩٢.

الاحتجاج على واقعها الذي تتحكم به تلك الزعامة، فضلاً عن ذلك فإن الطبقة الدينية المسيحية (الأكليروس) والإسلامية (طبقة المشايخ) تخوفت من نسمات الحرية التي بدأت الجماهير الفلاحية تتلمسها، فأقامت تحالفاً استراتيجياً مع الزعامة المحلية، ولا تعقل أن تسمى فتنة الستين فتنة طائفية، والأصح هي فتنة تأمين مصالح الزعامات المحلية من أرستقراطية وبورجوازية وعلى حساب الدين، مدركين أن الوسيلة الوحيدة التي تقضي على الحرية اليافعة هي شعارات المتاجرة بالدين مذهبياً وطائفياً، وقد تمكنت من تحقيق مراميها بالمساعدة الخارجية التي تخوفت هي الأخرى من وجود اقتصاد لبناني متنامٍ مدعوم بعطاءات التجار وصغار الكسبة والعمال والفلاحين.

لا شك أن الفتنة قد أخرت التطور الصناعي والزراعي في سورية ولبنان قروناً، ولولاها لكنا من تعداد الدول الصناعية، غير أن حدوثها وشراستها قد حولت المنطقة إلى دول استهلاكية حتى تاريخه.

لم يكن نظام المتصرفية الذي أفرزته حوادث الستين سوى تطبيع لبنان وسورية بطابع الدول المتعددة الأديان، هذه التعددية التي لم تكن يوماً بادرة شر وفساد لولا تدخل العوامل والقوى التي أشرنا إليها سابقاً في أكثر من موضوع، وفي الوقت نفسه لم يكن نظام المتصرفية المقام على أساس طائفي بقادر على اقتلاع تكرار الحروب الدينية، ولهذا فقد تطلعت البرجوازية الصناعية والطبقة الفكرية إلى الهجرة مفضلين النجاة بما بقي لديهم من مال وفكر.

ويخطئ من يعتقد أن لجوء العائلات المسيحية إلى ترك البلاد بعد حوادث الستين لم تترك فراغا كبيراً في مختلف المجالات، فالعائلات المسيحية وما تحمله من خبرات وتراكم حضاري أسهم أسهاماً كبيراً في إفراغ الساحة اللبنانية والسورية من بعض مقومات التطور الحضاري والفكري، وغدا من الصعب على الأجيال التي تليهم أن تتمكن من إحياء حركة النهضة الحضارية ولاسيما الصناعية منها.

إن الدولة العثمانية التي عادت إلى حكم المنطقة عامة ولبنان خاصة تحت اسم الحكم المباشر القائم على أسس طائفية لم تلجأ إلى مداواة جراح العامة

والخاصة، بل على العكس من ذلك فقد أرهقتها بالضرائب، وفي الوقت نفسه فقد زجت بالفكر العربي المحمّل والمعبأ بالجراح إلى السجون بحجة الاحتجاج على سلطانها، علماً بأن الاحتجاج كان على نظمها الإدارية وطرق التعليم لديها، فعرّضت البلاد ثانية إلى حرب مدمرة للفكر العربي المتطور وقتلت الإبداع والمشروع النهوضي الذي تطلع الفكر والمفكرون إلى إحيائه على أساس القومية، وهذه الحرب أتاحت للمبشرين الدينيين الأوروبيين والإرساليات العسكرية التي تحتمي ببذلة رهبنة إلى تنمية بعض الفئات المسيحية المتعصبة الناقمة على القومية العربية التي فشلت في الستين في احتواء الأزمة الطائفية.

وواقع الأمر، لقد عمدت الدولة العثمانية إلى تدمير البنية الاقتصادية السورية اللبنانية، وسحقت الفكرة القومية المتأصلة في النفوس، وهذا الانتماء الفكري أدرك أصحابه أنه لن ينمو إلا في الخارج، ولهذا نرى في كتابات المهجرين نفحات القومية في شعرهم وكتاباتهم رغم بعدهم عن الوطن والتأثير القومي المباشر.

ويعتقد بعض الباحثين أن نظام المتصرفية الذي ولدتّه حرب الستين أو بالأحرى فتنة الستين، قد أعاد إدارة لبنان إلى السلطة العثمانية المباشرة، بل على العكس من ذلك تماماً، فالنفوذ الفرنسي تنامى في تلك المرحلة بدعم عثماني، وعمّق الطائفية الدينية أيضاً بدعم عثماني، ولم يكن العثماني مدركاً مع الأسف لذلك، فهو صاحب فكر عسكري قدرته ومقدرته الضرب والجلد، ومن أين له التفكير بالخبث والمماطلة، ومن هذا المنطلق فلقد تمتع الفرنسيون خلال هذه المرحلة مرحلة ضياع اللبناني والعثماني الذين لم يدركوا أن الفرنسيين يسعون لتعميق نفوذهم من خلال الضرب على وتر المسيحية المتعصبة.

والحق يقال إن الطائفة المسيحية المشبعة بالتعصبية المدعومة من البابوية وفرنسا لم تجاهر بعداء العروبة والقومية العربية، ولكنها كانت متخوفة من ضربة إسلامية على حين غرة، لهذا فقد جاهرت بأنها تكن الولاء لفرنسا، والشواهد كثيرة ولن نتوسع في إيضاحها تجنباً لخروجنا عن جوهر الموضوع.

وهناك ناحية مهمة في دائرة الصراع الذي تعرض له لبنان، وهي الناحية الصناعية والنهضة التي بلغتها الصناعة رغم المعوقات التي اعترضتها، فالصناعة كانت بأيدٍ مسيحية دمشقية خاصة ولكنها غُلفت بنهج طائفي استغلالي رداً على ما تعرض له مسيحيو لبنان من ضغط إسلامي وعثماني. وبالرجوع إلى كتب التاريخ التي تتحدث عن منطقتنا عامة ولبنان خاصة نجدها تشير دائماً وتؤكد على أننا متخلفون حضارياً متذرعة بالصراعات الدينية والطائفية والحزبية، وهذا ما كان يسجله الرحالة لدى زيارتهم للشرق، ويدللون على ذلك بهجرة الصناعيين (البرجوازيين) والمفكرين وغالبيتهم من المسيحيين.

ويسرف الكتّاب في الكتابة عن قيام نظام المتصرفية الذي ولد عقب فتنة الستين، ولكنه في الواقع هو استبدال للسلطة الإقطاعية بالطائفية، فالمتصرف يعينه الباب العالي بشرط أن يكون مسيحياً عثمانياً، أي اعتراف عثماني ودولي بمسيحيي الدولة العثمانية، واعتراف بأنه عُيِّن كمتصرف على لبنان لحماية المسيحيين وليس لحكم لبنان حكماً عادلاً وديمقراطياً، فضلاً عن ذلك فالمجلس المكون من اثني عشر عضواً منتخباً من مختلف الطوائف اللبنانية على النحو الآتي:

١- البترون: ماروني .

٢- جزين: ماروني وموحدي ومسلم سني.

٣- المتن: ماروني وروم أرثوذكس وموحدي وشيعي.

٤- الشوف: موحدي.

٥- الكورة: روم أرثوذكس.

٦- زحلة: روم كاثوليك.

ويحق للمتصرف تعيين أكبر عدد ممن لديهم أكبر الممتلكات للإشراف على الدخول والنفقات وتقديم الاستشارات حول جميع المسائل التي يقدم عليها المتصرف.

لو أننا نظرنا إلى تعيين المتصرف وما يعينه المتصرف لوجدناه طائفياً مئة بالمئة لأن الملكية موزعة على الزعامات الدينية من طوائف لبنان، ومما أكد ذلك

أيضاً المحاكم التي نص عليها نظام المتصرفية ولاسيما محكمة الاستئناف المؤلفة من ستة قضاة، واحد من كل الطوائف الرئيسة، كما أن المشايخ المنتخبين يقومون بمهمة حكام الصلح[١].

لقد أضاع نظام المتصرفية دم الثوار الذي هدر من أجل المساواة والديمقراطية، وأضاع ثورة فلاحي كسروان، فأُرغم الفلاحون على تقديم ولائهم للزعامات الإقطاعية والدينية من الأكليروس والمشايخ لهدفين:

الهدف الأول: لحمايتهم من كمية الضرائب التي تفرض عليهم.

الهدف الثاني: لحمايتهم من نشوب حرب طائفية قد تنشب بالمستقبل.

ومما زاد الأمور تعقيداً ما فعله داود باشا بحجة تخفيف الاحتكاك في المناطق المختلطة، فقد منع الموحدين من دخول بلدة دير القمر، أي منحها طابعها المسيحي بصورة مستقبلية دائمة، ولاسيما بعدما هجرّ الموحدين الذين يقطنونها منذ آلاف السنين. كما عين إدارياً مارونياً على قضاء جزين لأن أكثر سكانها مسيحيون في حين كانت معظم ملكيتها بأيدي إقطاعيين من الموحدين[٢].

* خلاصة البحث :

إن كل نظام يقام بالوصاية الخارجية نهايته حرب أهلية مدمرة، لأنه نظام أحادي القطب، رأسه الزعامات المحلية والطبقة الدينية، وقاعدته الطائفية، وذراعاه الفقراء والفلاحون، لأنه بالأصل نظام الصراع على السلطة والنفوذ والحكم، شعاره التخفي خلف بربرية الأخلاق، وبناءً على ذلك فالحكم في لبنان قد مر بثلاث مراحل متباينة، أولها مرحلة الحكومة الشهابية القديمة وثانيها مرحلة الفتن والفوضى، وثالثها مرحلة المتصرفية.

لقد توافر لهذه المراحل عناصر وعوامل تحكمت فيها، فنجم عنها خصومات ارتبطت إلى حد ما بالعلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم سواء أكان هذا الحكم عثمانياً أو إقطاعياً أو ممثلاً لطائفة دينية.

---

(١) سجل الأحكام العدلية، أرشيف رئاسة الوزراء، رقم ١٥٨.

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص٧٦-٧٧.

إن ارتباط بشير الشهابي الثاني بالحكم المصري قد دفعه أو أرغمه على ضرب الموحدين داخل لبنان وخارجه، فغدا بذلك موضع نقمة طائفة لها تأثير في دولته، ولإضعافها في دولته بعدما ضربها فقد منح المسيحيين امتيازات أكثر مما تستحق، وحينما احتج الموحدون عليه وعلى تصرفاته سلط المسيحيين (الموارنة) المؤيدين له لضربهم دون تدخل علني منه، فأحرق رباط المودة التاريخي ما بين الموارنة والموحدين، فحقد الموحدون على المسيحيين عامة والموارنة خاصة، لأنهم لا يجرؤون على محاربته، وحينما سنحت الفرصة قاموا بضرب الموارنة ضرباً مبرحاً، فسارعت الدول الأوروبية ولاسيما فرنسا متذرعة بحمايتهم، وإن مسارعة فرنسا هنا قد دفع ببريطانيا للتدخل منعاً من استفراد فرنسا بلبنان خاصة والشرق عامة، فتذرعت بحماية الموحدين، فغدا لبنان مسرحاً للمكائد والفتن الطائفية، أما الدولة العثمانية فكانت تلملم جراحها من محاولة سليم الثالث الإصلاح وقتله سنة ١٨٠٧م، وقتل مصطفى الرابع بعد ستة أشهر واستلام السلطان محمود الثاني (فرنسي الأم يهودي الزوجة)(١) وإبادته للإنكشارية سنة ١٨٢٦م، وتكليفه محمد علي والياً على مصر بمحاربة الحركة الوهابية والثورة اليونانية، ثم محاربة محمد علي لسلطانه شخصياً وإرغامه وابنه والسلطان عبد المجيد على إصدار كلخانه خطي لإرضاء الدول الأوروبية والاعتراف رسمياً بأن المسيحيين لها كامل الحقوق.

هذا التوتر الذي كان يعصف بالدولة العثمانية قد أفقدها صوابها، مما أتاح للدول الأوروبية حرية التحرك في لبنان، وغدت الدولة العثمانية أشبه بمطرقة تضرب اللبنانيين بمختلف طوائفهم بتوجيه أوروبي، أبعد هذا كله أيعقل ألا تقوم فتن وحروب دائمة ؟

لقد كانت فتنة الستين أشدهم إيلاماً حيث مزقت حبل المودة ما بين الطوائف في لبنان، ولهذا فقد لاحقوا ضرب الطوائف لكيلا يكون للعروبة سهم في لملمة الجراح، وبنظام المتصرفية تأكدت الطائفية، وأرغمت البرجوازية اللبنانية والمفكرين أيضاً على الهجرة تاركين لبنان لزعامته المذهبية ولارستقراطيته الطائفية ولفرنسا وانجلترا، آملين من هجرتهم كسب الرأي الأوروبي لإنقاذهم من مآسيهم المصطنعة.

---

(١) عامر : الدولة العثمانية تتهم سلاطينها، دمشق ٢٠٠٣م، ص ٥٤-٨٠.

الاستنتاج العلمي

بالمطلق العام لبنان جزء من بلاد الشام سواء أكان طائفياً أم برجوازياً أم أرستقراطياً، فمصيره مرتبط ارتباطاً عضوياً ببلاد الشام(١).

صحيح أن المصائب التاريخية التي شهدتها المنطقة العربية لم يكن وقفاً على لبنان لكنه كان أكثرها تأثراً وتأثيراً، فلقد أعطى الغزاة وأخذ منهم، علمّوه أن الشر والفتنة والطائفية وسيلة تمزيق للقيم ومقتل شرعي للعادات والتقاليد التي لا تمتلك القدرة على مجاراة الواقع، وعلمّهم أن الحب الوطني لا يتجزأ، وأن آلاتهم ووحشيتهم لا تنهي شعباً يرتبط بأمة لها بنيان متين وقاعدة ثابتة ومبادئ قيمّة وعقيدة راسخة، لكنه كان جزءاً من هذا وذاك على حسابه وحساب أرضه وتكوينه الديمغرافي، فالتكوين الطائفي الذي مني به لبنان، يعود إلى زمن الأمويين وبالتحديد إلى زمن معاوية والهجرات العربية المغلفة بالحزبية والقبلية وبالصبغة الدينية المفتعلة التي أفرزتها تكوينة الحكومات العباسية والدويلات الأسرية التي نمت وشبت على هامش دولتها، وأكثر ما عمّقها ضربة هارون الرشيد للبرامكة وزواجه اللا قومي (عربية – فارسية – تركية)، ومما أكد التكوينة أو الخلطة الطائفية قيام ثلاث خلافات (عباسية في بغداد، فاطمية في مصر وبلاد المغرب، أموية في الأندلس) وبين هذه الخِلافات كان هناك ثأر وحقد وضغينة فأصاب شررها بلاد الشام عامة وسورية ولبنان خاصة، ومما زاد الطين بلّة بعض الفتاوى التي صدرت بقصد تثبيت عرش وإزالة منافسة، وكانت هذه الفتاوى وسيلة عمقت

---

(١) آثرت أن أتدخل في البحث تدخلاً مباشراً، لأنني لا أريد أن أكون جامعاً للأحداث ومرتباً لها كرفوف مكتبة أقام بنيانها ظرف تاريخي، لكن شجاعتي في هذا التدخل مردها إلى الفكر القومي في سورية ولبنان وجرأة الأستاذ المشرف وعروبته، وحبي الشديد لفرز الأحداث، وبتشجيع من الأستاذ على هذا الفرز. وبناء عليه فقد لجأت إلى ذلك، وأرجو من القراء ومن المفكرين ومن لجنة الحكم مؤازرتي في خطوتي هذه. (الباحث)

الخلافات الدينية وأفرزتها فرزاً أرضياً ومناطقياً، وبقدوم غزاة المغول والترك والصليبيين والعثمانيين تعمقت غُرس الطائفية وتجذّرت تجذراً تاريخياً لأن دعاتها وجدوا مصلحتهم في تعميقها، وقد أسهمت القبلية المتأصلة في الواقع العربي في تأصلها وترسيخها، ولدى قدوم العثمانيين دولة العسكر والضرائب نمت شجرة القبلية وتفرعت، وتحولت أسنانها إلى أنياب قاضمة لما حولها، فالمعنيون برزوا من خلال القبلية وبالسلطان تحولوا إلى أسر إقطاعية ، وبمرور الزمن تمسكت بما منحها التاريخ من ظرف وحظ، ولظروف أكبر من إمكاناتها تم القضاء على آخر من حكمها فخر الدين المعني الثاني (١٥٩٠م- ١٦٣٥م) على يد السلطان مراد الرابع (السلطان الأسود)[١] ١٦٢٣م - ١٦٤٠م، فنمت على إثر إعدامه ثورات عرفت بثورة العساكر وعاش لبنان خلال هذه المرحلة تكتل الأسر المؤيدة للمعنيين والمساندة لهم ، ومع مطلع القرن الثامن عشر برز الشيخ ضاهر العمر في مرحلة عدّت مرحلة النفوذ المحلي (١٧٥٠م- ١٧٧٥م) وآزره في تلك المرحلة علي بك الكبير، وتدخلت روسيا، فسارعت الدول الأوروبية لمنع الدب الأبيض من الوصول إلى منطقة المياه الدافئة، وتجسد ذلك تاريخياً بقدوم الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام (١٧٩٨م-١٨٠١م) وفشل مساعي نابليون في تكوين إمبراطوريته الطوبائية، وبرز على خلفية فشل نابليون أحمد باشا الجزار والي عكا ثم محمد علي باشا في مصر (١٨٠٥م-١٨٤٩م) ومحاولته إقامة وحدة (لشدة شوقنا إلى الوحدة) أطلق عليها المؤرخون مصطلحات مشابهة للوحدة العربية، في حين أفسح بشير الشهابي الثاني (١٧٩٠م - ١٨٤٠م) المجال لتنامي الطائفية ضده كحد أدنى.

من هنا بدأ لبنان يشهد أحداثاً سياسية غلفت فيما بعد بطابع الطائفية، وبرزت معها البرجوازية اللبنانية، وقد أسفر عن تأييد بشير الشهابي الثاني لمحمد علي وضربه الموحدين في سورية أن انتقل الصراع إلى أرضه، وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً وفي أكثر من مرة.

---

(١) لقب بالسلطان الأسود لكثرة القتل والذبح والتشريد الذي فعله حيث أعدم مفتي الإسلام، وهذه أول مرة في التاريخ يُعدم فيها مفتٍ إسلامي.

لقد تضاربت الأهداف الدولية على الساحة اللبنانية حيناً، واتفقت حيناً آخر إثر تولي بشير الشهابي الثالث الذي كرّس ما بدأه سلفه بشير الثاني، فتعالت الأصوات مطالبة بإزالته فطرد فعلاً من الحكم، غير أن طرده أحدث فراغاً سلطوياً لم تألفه الدولة العثمانية ولاسيما لبنان، لأنه كان يحكم معظم المناطق من قبل أسرة آل شهاب، فلجأت الدولة العثمانية لدرء خطر الاقتتال، ولإرضاء بريطانيا أقامت نظام القائمقاميتين موحدية ومارونية، واكتفت أجهزة الدولة العثمانية ببيروت ولاية تدين للسطان بالولاء ويخطب على منابره باسمه، ولتقم إدارة القائمقاميتين بمهامها، لكن الهيئة المركزية العثمانية تناست أن لبنان خاضع لها اسمياً بما فيه القائمقاميتان، وتناست أيضاً أن لبنان بالنسبة لفرنسا هو قبلتها الاستعمارية والاقتصادية في المشرق، وأن بريطانيا لن تسمح لفرنسا التفرد في الساحة، فوجدت أن الموحدين غير معترف بهم حسب النهج الإسلامي المعتمد لديها، فسارعت لاحتضانهم، ووجدها الموحدون فرصة يؤمنون سلاحهم كحد أدنى فالرجولة والوحدة المذهبية متوافرة لديهم، لكنهم يحتاجون إلى حماية خارجية، وعندما تأمن الجانب الخارجي، كان عليهم رد الصفعة للمسيحيين تحدياً للشهابيين الذين أوسعوهم ضرباً وتنكيلاً. والموارنة وجدوا بفرنسا دولة صديقة، فاستغلوا الصداقة أبشع استغلال وأرادوا حكم مناطق وجدهم بالكامل.

هذه الأحداث هي التي ولّدت حروب أعوام ١٨٤١م و١٨٤٥م و١٨٥٨م ثم أسفرت عن فتنة الانتقام فاشتعلت أرض لبنان كما أشرنا سابقاً.

ومن جانب آخر فإن البرجوازية اللبنانية قد سعت لشغل فراغ الأسر الإقطاعية ولكن على أساس ديني، ولتضمن تأييد مختلف الأسر المسيحية فقد تعهدت برفع معنويات المسيحيين سياسياً واقتصادياً، ولا سيما أن الرأسمال الفرنسي يسيطر بصورة خاصة على تطوير شبكة النقل من بيروت إلى الداخل السوري، فمرفأ بيروت تمكن من تنفيذ مخططاته، وأن الحرير اللبناني صُدِّرت

نسبة كبيرة منه إلى فرنسا منذ عام ١٨٣٥م، وأن الاقتصاد الزراعي يحظى برعاية فرنسا واهتمامها، وشجعت البلديات الأعمال الزراعية في النبطية وزحلة ودير القمر، وصناعات أخرى في جزين، وصناعة الخزف في راشيا، وبذلك ارتفع عدد سكان زحله من ١٠٠٠ نسمة إلى ثمانية آلاف في فترة زمنية قصيرة صناعياً، وتدريجياً تكونت نواة برجوازية مرتكزة بصورة رئيسة في المناطق المسيحية، وكذلك الحال في نطاق التعليم والطباعة والمدارس في حين لم تكن العوامل متوافرة لكل مناطق لبنان، مما أتاح تمايز كبير، دفع طبقاتهم للتباهي بما حصلوا عليه من مميزات بفضل فرنسا، فلقد احتكروا المال والعلم، فآل الدوماني تجار موارنة من دير القمر، بطرس الأصغر كان يبيع لآل الخازن حريرهم في دمشق، وكذلك آل مدور تجار كاثوليك، ومخايل طوبيا وأبي اللمع وغيرهم، أما علماء المسلمين فقد استغلوا الدين ومارسوا الظلم والقهر على طوائفهم من خلال اجتهادات دينية كثيرة، لدرجة أن الغيبيات أفقدت الطوائف الإسلامية من سنة وموحدين وشيعة رشدهم وأكلت كل ما لديهم من تراث.

أما العثمانيون بإدارييهم لا يعلمون غير الضرائب والالتزام وسوق الشباب المسلمين إلى الخدمة في البلقان وغيرها من المناطق الأخرى، أما الشبان المسيحيون فبإمكانهم دفع بدل الجندية، أي لقد حدث خلل اجتماعي كبير بين الطوائف اللبنانية، من هذا المنطلق وجه معظم الكتّاب اللوم على المسلمين.

وهكذا تكونت في لبنان ملكية فلاحية صغيرة نتيجة لنشوء ملكية خاصة فضلاً عن تصرفات البرجوازية، كما أن كبار المقاطعجية قد خاضوا من سنة ١٧٨٠م- ١٨٥٠م صراعات فيما بينهم ومع أمير جبل لبنان، وكان حقلا الصراع الرئيسان لهذه المجابهات هما:

- تخفيض الحصة الواجبة على مقاطعاتهم في التوزيع الإجمالي للضرائب إلى أدنى الحد.
- جعل القسم الأكبر من الضرائب داخل نطاق امتيازاتهم، يقع على أراضي صغار الفلاحين.

هذه التناقض لمختلف النواحي الاقتصادية أولاً والاجتماعية ثانياً. جعلت الطوائف اللبنانية مهيأة لحرب من أجل زعامتها وليس خشية على أملاكهم، لأن وقود الحروب ليس لديهم ملكية تجارية ولا زراعية ولا ملكية كبيرة وصغيرة، ولتأكيد ذلك نقدم الحقيقة التالية:

دير القمر سكانها مسيحيون وموحدون، وكذلك راشيا الوادي فيها مختلف الطوائف الدينية وكذلك حاصبيا، والحال نفسه في بيروت.

السؤال المطروح ؟

إذا كانت حروباً دينية كما يقال، فلماذا يحارب سكان دير القمر أهلهم في حاصبيا أو في بيروت وغيرهما، وإنه بالإمكان وبسهولة أن يتذابح أهالي دير القمر فيما بينهم، وكذلك حاصبيا وراشيا وبيروت، وإن الحرب الأهلية التي شهدها لبنان عبر تاريخه هي حرب زعامات، وليس للدين أي علاقة بها لا من قريب ولا من بعيد، غير أن الكتّاب قد بالغوا كثيراً في توجيه أحداثها، فالحروب الدينية شهدتها أوروبة، أما ما شهده لبنان فقد كانت حروب زعامات إقطاعية وزعامات دينية هدفها قتل الحرية التي أطلت برأسها من خلال ثورة كسروان الفلاحية، ووأد الديمقراطية التي بزغت شمسها في أكثر من فرصة ومناسبة.

تتركز مآسي لبنان في زعاماته الإقطاعية ثم الدينية ثم الارستقراطية وتلك الزعامات هي زعامة واحدة قادرة على امتطاء متن الأحداث، كما تمتلك القدرة على تبديل جلدها، ولو أن الدولة العثمانية طبقت إصلاحات حقيقية وصادقة لماتت تلك الزعامات، ولخففت عن لبنان عبء اقتتال مبرمج من أوروبة ولاسيما انجلترا وفرنسا، وبهذا الصدد قال مدحت باشا (أبو الأحرار): (لقد كرست الدولة العثمانية وإدارتها النزاع الطائفي في لبنان والبلقان، وكان عليها أن تقيم انتخابات تنتفي منها المحسوبية، غير أنها اعتمدت على أوروبة في حل مشكلاتها التي تراكمت نتيجة دكتاتورية الإدارة وتجاهلها لمطالب الفلاحين، وإرهاقهم بالضرائب وتسليط

المقاطعجية، كما تجاهلت إداراتها عامل الزمن، فأوروبة حينما تخلصت من مشكلاتها كانت الإدارة العثمانية غافلة، ولهذا فقد فشلت محاولاتها الإصلاحية)[١].

يخطئ من ينظر إلى لبنان وأحداثه نظرة طائفية، فالساحة اللبنانية تمتلك مختلف مؤهلات قابلية التصدع، غير أن جانب التآلف والتعايش أقرب إلى واقعه البشري، وإن إنسانه يحمل ازدواجية التعايش نتيجة للأحداث المضطربة التي شهدتها أرضه وعاصرها تاريخه، فدولته أُعلنت دون صهر شعبه في بوتقة المواطنية الصحيحة، لأن حرية المناهج التدريسية ضاعت ما بين مناهج الإرساليات والمناهج الأهلية الحائرة ما بين الغرب والشرق والعروبة والإقليمية واللاتينية والسكسونية، كما تُرك اقتصاده ضائعاً في متاهات الحرية ودهاليز الاستثمار والاحتكار العفن، فضلاً عن ذلك فقد ظلت دوائره ومؤسساته كما كانت عليه في العهد العثماني تحت رحمة الوساطة والرشوة والمراضاة. وفي الوقت نفسه فقد أُجيز لأفراد الشعب اعتناق المبادئ التي تفرض عليه مغذاة بوعود وعهود، فتنامى على ضوء ذلك الحاجز الطائفي الذي ما زال قائماً في نفوس أبناء الوطن الواحد دون العمل على إزالته، رغم حداثة نشأته أي قبل فترة ١٨٤٠م.

هكذا قدر لهذا البلد، وهكذا ظلت نوافذه عرضة للأعاصير التي جردت في أحيان كثيرة أبناءه من الولاء للوطن أو حتى من الاحساس بقيمة الوطن، فبدلاً من التخلي عن الأحلام والهواجس والمخاوف لجؤوا إلى الغوص في أتون الحوادث آملين الحصول على أسس متينة، علماً بأنه دُفع دفعاً إليه رغم تأففه منها.

وكرس العثمانيون الحقد الاجتماعي الذي نشأ منذ فترة الحروب الصليبية، لأن الصليبين تركوا فيه نظاماً إقطاعياً مختلفاً عما كان عليه المسلمون، ورغم ذلك فقد أفشل اللبنانيون حملة التبشير التي حاول الصليبيون ترسيخها (وهنا تكاتف المسيحيون والمسلمون سوية)، وبخضوعه للمماليك رُبط الإقطاع المدني الزراعي بالتنظيمات العسكرية، وأصبح توزيع الأراضي رهناً بديوان الجند من مركز

---

(١) جريدة الطنين، العدد ٦، لسنة ١٨٧٧م.

النيابة، حيث يصدر منشور يحدد للإقطاعي المناطق المعطاة له، وعدد الجنود الذين يجب على الإقطاعي تقديمهم للدولة عند اللزوم.

ولدى قدوم تيمورلنك سنة ١٤٠٠م حدث نزوح كبير من السكان إلى الجبال اللبنانية طلباً للأمان، ورافق هذا النزوح قبول معظمهم الحماية العائلية أو الأسرية، فتحول بذلك الإقطاع إلى أيدي عائلات إقطاعية مستمرة تتوارث عملها دون أن يكون لها حق بالتوريث، وليت الأمر قد وقف عند هذا الحد بل تعداه إلى أن بعض الإقطاعيين كان يؤجر جزءاً من إقطاعه، فتحول بذلك ومع مرور الزمن إلى إقطاعي وصاحب سلطة لأنه يقوم بمهام الدولة.

وهكذا قويت في لبنان الحكومات الإقطاعية خلال القرن الخامس عشر، فالإمارة التنوخية التي تعد من أقدم الإمارات تمكنت من بسط نفوذها في العهد المملوكي من بيروت إلى صيدا مع جزء من الشوف، ولكنها ضعفت نتيجة للنزاع الذي حدث بين عشائرها وانقسامها إلى قيسية ويمنية. أما الإمارة العسافية التركانية في كسروان فقد تحولوا إلى إقطاعيين بفضل المماليك، وأشرفوا على المناطق من حدود أنطلياس على نهر الكلب إلى مغارة الأسد بالشام، ولم يسمحوا لأحد بعبور نهر الكلب إلا لمن يرغبون به أو يحمل أمراً من الوالي، ولم يكتفوا بذلك بل شجعوا الموارنة القاطنين في شمالي لبنان على إعمار لبنان بعدما طرد سكانها الشيعة منها، أما الموارنة فقد تنامى نفوذهم زمن الحروب الصليبية ولكن تحت سلطة زعامتين دينية يرأسها بطريرك الموارنة، وزمنية يرأسها مقدم وهو يعقوب بن أيوب. في حين برز مشايخ الحمادية الذين تمكنوا من إقامة إقطاعية امتدت من سفوح صنين الشمالية إلى جبة بشري في الشمال، أما إمارة بعلبك والبقاع فقد ضمها المماليك إلى نيابة الشام، وكانت تضم عدداً من العائلات الإقطاعية مثل: بنو الأعمى وبنو صبح وبنو حرفوش، ونمت في الوقت نفسه إمارة بني سيف في عكا، والإمارة الشهابية في وادي التيم، وهكذا دواليك، فقد تحول لبنان إلى إمارة إقطاعية، والمماليك قد أبقوا الوضع بل زادوه تفاقماً لأن اهتماماتهم كانت منصبة على تنظيم الجيوش فهم دولة عسكرية، وبانتقال لبنان إلى

إدارة العثمانيين فقد أزيلت إمارات وبرزت على حسابها إمارات أخرى، كما ضعفت بعض المعالم الرئيسة التي كان لبنان ينعم بها وهي اللغة العربية التي استبدلت بها اللغة العثمانية، كما ضعفت الرقابة الرسمية العثمانية بسبب بُعد العاصمة، فاستغل الإقطاعيون ذلك وعمدوا إلى ترسيخ حدود إقطاعياتهم، فتثبتت الوراثة الإقطاعية، مما أدى إلى تأخر الزراعة وإرهاق الفلاحين واستغلوا اقتصادياً واجتماعياً أبشع استغلال. وقد تدهورت أوضاع الموارنة في الشمال بسبب طغيانهم، فبرز رجال الدين الموارنة الذين تعهدوا بحماية المجتمع الماروني، وزالت الإمارة التنوخية وإمارة بني بشاره في الجنوب، وهكذا وبمرور الزمن تكونت الطوائف التي عرضناها في لبنان. وطرأ تحول على بنية المجتمع حيث انتقل من الازدهار إلى الركود ومن التسامح إلى الاضطهاد. وكل ذلك حدث على حساب الفرد والأرض والوطن والقومية.

صحيح أن أحداثاً جساماً مرت على لبنان بدّلت موازين قواه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكنها فشلت في إزالة معالمه التي طويت لفترة زمنية محددة، غير أن الأصالة برزت في أشد الظروف سوءاً، ولو أننا أكدنا في قراءتنا لتاريخ لبنان، ورغم انقساماته نرى أبناءه وفي أكثر من مناسبة قد تحالفوا ضد الغزو الخارجي كيدٍ واحدة سواءً أكان هذا الغزو إسلامياً أم مسيحياً، وما تعرض له لبنان هو محاولة البحث عن الذات غير أن قوى مستعربة ويهودية عشعشت بين دفء أرضه وصقيع جباله، فأفشلت هذه المحاولة وحولتها إلى حمام دم كان الفقراء من فلاحين وعمال ضحية ذلك التحول وتلك التجربة، ويخطئ من يعتقد أن لبنان يخرج من جلده الطائفي، ويخطئ أيضاً من يعتقد أن هذه الطائفية تخذل وطنها إذا عصفت به نائبة من نوائب الزمان، وهذا يدفعني للقول: لو أن المصائب التي حلت بلبنان على جبل أشم لأقعرته، ولكنه لبنان الوطن ولبنان العروبة.

لقد ظل تحرك اللبنانيين رغم الويلات التي تعصف بهم ضمن حدود مرسومة لم يتجاوزوها، ولهذا بقيت مطالبهم معقولة ومقبولة، كما حافظوا على الطابع السلمي والديمقراطي في تحركهم، وهم متمسكون بحرفية نظامهم وروحه، وتمكنوا بعقليتهم من جعل مقالاتهم وتحليلاتهم ضمن جدل قانوني وحقوقي، فغدت المسائل

المطروحة لديهم وكأنها دعاوى عالقة أمام المحاكم والرأي العام، ولهذا فإن الحركات السياسية التي ولدت مجدداً أيدت طروحات سلطتها، غير أن تباين المواقف بين القوى الطائفية في مجال المسائل السياسية كانت ذات منحى اقتصادي، وفي الوقت نفسه لم يكن هذا التباين في السياسة قاطعاً وشاملاً.

إن العاطفة التي يتحلى بها الإنسان اللبناني ساقته في مواقف كثيرة إلى حمل السلاح ضد أخيه في العقيدة والمذهب دون أن يعي إلى أين هو ذاهب، وكان الكثير من اللبنانيين يتساءلون عن الضجيج الذي يلف منطقتهم بالرغم من أنه يحمل السلاح ويطلق طلقات بندقيته، وهذا دليل على رغبته بالعيش بسلام.

لم يتأخر اللبناني يوماً عن ممارسة حياته عملاً وتجارة وفرحاً ورقصاً، لأنه اعتاد بالوراثة على صراعات لا يعرف سببها، لدرجة أنه عندما كان يحارب أخاه كان يدرك عفوياً أن ما يفعله خطأ كبير، لكن زعامته تريده أن يفعل هذا.

هذا هو واقع لبنان تجاذب داخلي تعلوه نفحة أسرية، وتجاذب خارجي أوروبي تذرع بحماية أقلية ما، وهذان التجاذبان كلاهما يبحث عن الموقع الاستراتيجي والانفراد بالسلطة والاستئثار بخيرات البلاد.

وسيظل لبنان مضطرباً بإدارته نظراً لقدرة بعض القوى على تبديل جلودها، وسيبقى رغم ذلك الوطن اللبناني المحمي بقوميته العربية، ولن تثنيه الحروب الأهلية التي بدت وكأنها ممزوجة بدمه، وسيقاوم التدخل الخارجي، فساحته لا تخلو من فكر ومبادئ وعقائد حتى لو تمكن بعض المتزحلقين من تشويهها، فالأصايل تصهل على مرابضها، ولبنان أصيل بدينه وبقوميته، ولهذا لن يخرج من جلده العربي، فالمسيحي جنباً إلى جنب مع المسلم، والطوائف المزروعة في زعامته سكرة عاشق يصحو منها لدى قرع المدافع الخارجية.

وخير ما يقال إنه يجب عدم المبالغة في قراءة الأحداث، فالإنسان اجتماعي بطبعه، وخير ما يقال إنه لم يعرف التاريخ ثورة قامت لأسباب دينية، فالثورات أسبابها اقتصادية، وقد تقوم اضطرابات دينية أما ثورات فهذا أمر مستبعد البتة .

وخير ما يقال دعوة رجال الدين إلى توحيد الصفوف، وطرحهم الفتاوى والاجتهادات جانباً، والتمسك بإنسانية الإنسان واحترام مشاعره وأحاسيسه .

وخير ما يقال تلك أمة لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت .

قسم الملاحق

ملحق رقم (١)

١- الفرمانات السلطانية إلى أمراء لبنان

مضمون الفرمان الهمايوني:

أمر من عالي المقام إلى الموجودين هذه المرة في جبل لبنان عمر باشا وأمير أمراء بيروت دام إقبالهما والمفتي والعلماء وذوي الهمة وإلى أوجاقات العسكر زاد الله قدرهم.

من سلطان الممالك المحروسة والمسالك، منذ زمن والنزاعات تدور بين مدن جبل لبنان، وكان سبب هذه الخلافات بعض الأسباب المادية، وحادثة القنصل، ومحاولة الفرنسيين والإنكليز التدخل بشؤون الأهالي بحجة الاتجار والتأخر عن تسديد ما عليهم من ديون، ودولة فرنسا منذ سنتين تحاول مد نفوذها على مدن جبل لبنان بحجة حماية النصارى، وقد عجز أهل الحل عن حل هذا الموضوع بغية عدم التوصل إلى الحرب، لأن هذا سيسبب الخسائر والأضرار لفرنسا، وقد راجعتنا بهذا الخصوص، وقررنا الالتزام بقانون الحماية والصيانة القديم، ومفتي جبل لبنان السابق الموجود في إزمير خليل أفندي زيد علمه، أحضر إلى دار السعادة هذه المادة، ورأى بأن مستقبلها غير جيد ومن السهل إنهاء المشكلة، ولهذا السبب أرسلناه إلى جبل لبنان شكيب باشا لحل هذه المشكلة، ويجب الاستماع لنصائحه ووصاياه الشفهية، فالخلاف غير ناجم من طرف واحد، وتقول بعض الروايات: بأن فرنسا تستعد للهجوم على جبل لبنان من البر والبحر، وقد أعلنت صراحة، ولدى النظر لذلك، أصبح من اللازم إقامة الصلح أو إيجاد نظام يحافظ على الوضع في جبل لبنان، ويطلب من الوفد القادم من طرفنا إرضاء الإدارة السلطانية، وإحلال الخير لكل الأطراف، وإسكات النزاع الموجود بينهم، وفي النتيجة يلزم عدم التوصل للحرب وسفك الدماء، ورفع دوافع هذه الحرب بأسرع وسيلة عن ولايتنا، وسلطتنا الموقورة والمعتبرة بالعناية والدراية، عندما كان بها المعروف والمشهور بالفساد والفتنة كان موظفاً في جبل لبنان، والآن جاء كريم الكرام الموصوف بالأوصاف الحميدة، والمذكور يقدم الخدمات المطلوبة بالوجه الصحيح، يعطي حسن الاعتماد، وهذا اقتراح الديوان الهمايوني ومرخص بكل وظائفه من قِبل السلطان، ومن

الممكن الاعتقاد وبعون الله أن يصل الأطراف بشكل يليق بتعديل الاقتدار إن تعلق السلطان بالخط الهمايوني وصدور النصيحة برأيه، وأنت بهذا الشكل تقوم برئاسة وظيفتك، وسنعلم السفير الفرنسي المقيم بدار السعادة، بأن جبل لبنان من اتباع الدولة العلية، وسيتم الصلح والسلام الأبدي بينها وبين فرنسا، وإن الخلاف الناشئ بين الأطراف ناجم عن أسباب غير مهمة، سيتم رفع وإزالة هذه الأسباب، ونحن بدورنا سنصر على حصول الوفاق والتفاهم، وقد حررنا أمراً، نضغط به على أتباعنا في جبل لبنان للتقيد بمطالبينا وأنت من طرفك ستقوم بإخبار دولتك، أما نحن فسنجبر أمراء جبل لبنان على التقيد بالوصايا الموجهة إليها، كما سنبين للبنانيين بأن أي شيء مخالف لذلك سيؤثر على السلطان ويثير غضبه وبالنظر للأوهام المتشكلة، يجب الابتعاد عن آرائهم وتلقينهم ما يلزم، وإذا اقتضى الأمر وكانت الدولة المشار إليها متشبثة بفكرة الحرب، فعلى أي حال يجب إزالة النزاع القائم بينكم وبين الدولة المشار إليها، والعمل على إقامة الوفاق والتقارب، وإصلاح ذات البين بين الأطراف، ويجب عليكم صرف الجهد من أجل حل هذه الخلافات، وأصدر الفرمان بخصوص الوظائف التي يتضمنها، فهو موشح بالخط الهمايوني، وموقع بتوقيع جليل الكرام السلطان، وبالانتباه إلى مقصد هذا الأمر حالياً، وهو حل النزاع والخلافات التي لا تسهم في الحرب، فالحرب سفك دماء، والإقدام على حلها وإزالتها بكل دقة ومهارة، كما يجب تنفيذ ذلك بشكل واضح، فبعون الله تعالى تكون مهمتكم موفقة وتسير حسب المعمول به، والمنتظر منكم إظهار كامل مهارتكم، وتتمكنون من الوصول إلى إحلال الصلح وتستجلبون توجيه أصحاب المكارم، وأنت مع أمير الأمراء والمفتي والعلماء وجميع المشار إليهم تستطيعون الوصول من جديد والتآلف والوفاق بين الدروز والنصارى المدعومين من قِبل دولة فرنسا، وقد كلفت بهذه المهمة لتقوم بالتسوية في البحر الشريف المروض لنا بملكته، ولتكن جملك وعباراتك مسخرة لهذا الهدف وخدمة صاحب سعادة السلطان، هو منذ القديم تابع للدولة العثمانية، كما يجب التقيد وإطاعة الأمر الصادر عن السلطان وعدم التحرك خلاف حضرة الله تعالى.. حرر في أواخر رمضان ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م.

ملحق رقم (٢)

حكم إلى أمير أمراء جبل لبنان

يُؤمر بأن:

أخبرتنا بوصولك للولاية المذكورة، وأن البلدة المسماة كسروان ثائرة في عهد أمير الأمراء السابق دام إقباله، وبعد وصولك، لما وجدتهم يعاندون في التمرد بالهجوم على عساكر المسلمين، زحفت عليهم واستوليت بعناية الله على حصنهم وألزمتهم بالطاعة، لقد بعثت لك سيفاً وخلعتين، ولتكن أعمالك وأفعالك مشكورة في حفظ وحراستها البلاد، ونوصيكم بأن تضربوا كل من يخالف أوامرنا سواء كانوا من المسيحيين أو الدروز، وقفوا بشدة أمام تدخل فرنسا التي تدعي حماية المسيحيين والإنكليز الذين يساندون المتمردين من الدروز الذين يسكنون في الجبال ويطلب إليكم أيضاً حسن التصرف واللياقة التي عهدت بكم وأعلمونا عما سيتم اتخاذه بشأن إقامة إمارتين للمسيحيين والدروز واحذروا أن يتدخل الفرنسيون بشؤون تلك الإمارتين، وأن الأشخاص الذين سيكلفون بإدارة القائم مقامية أن تتوفر فيهم صفات اللياقة وعدم ظلم الأهالي لأن السلطان لن يرضى عن أي تصرف بسيء إلى مقامه العالي ولن يسمح للفرنسيين ولا الإنكليز بتعميق نفوذهم في جبل لبنان بحجة المحافظة على الأمن ومنع الاقتتال بين الدروز والمسيحيين الذي يتلقون دعماً مباشراً من فرنسا وأن الحوادث التي جرت خلال سنوات ١٢٣٩هـ-١٢٦٠هـ سببها تدخل الزعامة اللبنانية في شؤون المدن والقرى بغير وجه حق وأن أمير جبل لبنان السابق تراخى حيال الزعامات التي أجبت من الفقراء أموالاً بغير وجه حق ولهذا امتلأت النفوس حقداً وتحول الحقد إلى بغضاء بعدما قامت فرنسا بتذكية هذه البغضاء فسارعت إلى حماية النصارى وهذا ما دفع الإنكليز إلى مساندة الدروز وهما يهدفان إلى طردنا من جبل لبنان وإخضاعه إلى سلطانهم لذا يطلب إليكم تطبيق النظام اللائق بسدتنا العلية ومنع هؤلاء من تحقيق مآربهم وإذكاء نار الفتنة والحرب الطائفية ونأمركم بالتعاون فيما بينكم وسنرسل أمير أمرائنا فؤاد باشا للاطلاع على الأمر والتأكد من صحة ما وصل إلى عتبتنا

الهمايونية من تصرفات لا تليق بمقامنا كما علمنا بأنكم توزعون السلاح على مؤيدكم بغير وجه حق وأعلموا أن أهالي جبل لبنان يضجون من سوء تصرفكم فمرة تتحركون بقوات بين كسروان وبيروت ومن منطقة الجبيل وترسلون بعض عساكرنا إلى منطقة الشوف مدججة بالسلاح، كما علمنا بأنكم لا تحسنون التصرف في منطقة عالية ونأمركم بتوزيع عساكرنا المتمركزة في عكار وبعلبك إلى المدن التي يشتد فيها صراع بين النصارى والدروز واحذروا أن تتعرض عساكرنا لمكروه لأن الأهالي في بشرليه ومنطقة الجبيل قد تألمت من تصرفات الأمراء الذين أسندتم إليهم ضبط الأمن فيها، كما نطلب إليكم إعلامنا بما يحدث في كل مناطق جبل لبنان وأن يحرص والينا في بيروت على ضبط الأمن ومنع الأهالي من حمل السلاح وقد كلفنا شكيب أفندي بمهام إدارية وفوَّضنا إليه أمر تسيير الأمور على أحسن وجه كما طلبنا إلى عمر باشا عدم التصرف دون إذن منا ويحذر عليكم الاتصال بفرنسا والنمسا والإنكليز الذين يتسترون باسم النصارى فهم من رعيتنا وحمايتهم واجب عليكم وسننزل العقاب بكل من يتأخر عن القيام بواجبه.

١٦ ربيع الأول ١٢٦٥هـ - ١٨٤٨م

ملحق رقم (٣)

مقتطفات من تقرير شكيب أفندي

إلى مقام سلطان الزمان وحامي الأمة الإسلامية أدام الله عزه ونصره علـى أعدائه إن عبيدكم يلهثون بالدعاء لسعادتكم ويعلنون الطاعة والخضوع لإرادتكـم السنية، غير أن الفرنسيون بمكرهم أفسدوا بعض رعاياكم وشاركهم الإنكليز المكر لكم ولابد من الضرب بشدة على أيد الخارجين، وإن ما ورد لسدتكم العليـة مـن اقتتال هو بفعل مكر بعض الخارجين ومساعدة فرنسا لهم.

وبمقتضى إرادتكم فلابد من تطبيق النظام المناسب القاضي بإخضاع الجميع للطاعة، ومنع الفرنساويين من التدخل بما لكم والادعاء بحماية النصارى، وبعدما اتفقنا على إقامة قائمقاميتين لكل من الدروز والنصارى، نصبنا على كل قائمقامية شخص من طائفتهم منعاً للاقتتال وحسماً للمشاكل بين الرعايا.

***) ورد في التقرير معلومات كثيفة ومكررة، ولهذا فقد قمنا بترجمة المفيد منها.**

ملحق رقم (٤)

مطالبة الدروز وبعض مشايخهم

بمبالغ متوجبة عليهم

أُخذت من كتاب رياض غنام (المقاطعات اللبنانية)

ملحق رقم (٥)

مقتطفات من تقرير عمر باشا

مكتبة البحث

- الوثائق والمذكرات المحفوظة.
- التقويمات السنوية.
- المصادر والمراجع.

الوثائق والمذكرات المحفوظة

الوثائق:

- عينيات دفتري، ٨٦٦.
- مهمة دفتري: رقم ١٢٣، ١٢٤، ٢١٧، ٣٥٨، ٣٥٩.
- وثائق جبل لبنان رقم: ١٦١١ – ١٦١٣ – ١٦١٤ – ١٦١٥ – ١٦٢٣ – ١٦٢٤.
- وثائق صيدا رقم: ٢١٥٦ – ٢١٥٧ – ٢١٥٨ – ٢١٦٠ – ٢١٦٢ – ٢١٦٣.
- الديوان الهمايوني رقم: ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠.
- مهمة مكتومة رقم ٩ و ١٠.
- وثائق صادر دفتري رقم: ٢٨٠، ٢٨١.
- وثائق وارد دفتري رقم: ٢٧٨، ٢٧٩.
- وثائق بيروت صادر دفتري رقم ٩٧١.
- أرشيف رئاسة الوزراء التركية، استانبول، ملف رقم ٢١٣.
- محفوظات مديرية الوثائق التاريخية بدمشق.
- يلديز تصنيفي، قسم ١٣، كرتونة ٩، ملف ٢٠، وثيقة رقم [١٦، ١٧، ١٨]
- محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات – بعقلين.
- محفوظات المديرية العامة للآثار – بيروت.
- محفوظات البطريركية المارونية.
- قسم الوثائق في مكتبة الأسد بدمشق.

إن قسماً من هذه الوثائق وجدتها في حوزة أستاذي، والقسم الآخر من مصادر عِدَّة.

التقويمات السنوية

- لبنان سالنامه سي ١٢٩١هـ/١٨٧٤م.
- جبل لبنان سالنامه سي ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م.
- جبل لبنان سالنامه سي ١٣٠١هـ/١٨٨٣م.
- جبل لبنان سالنامه سي ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م.
- جبل لبنان سالنامه سي ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م.
- بيروت سالنامه سي ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م.
- بيروت سالنامه سي ١٣٠٤هـ/١٨٨٥م.
- بيروت سالنامه سي ١٣٠٥هـ/١٨٨٦م.
- طرابلس سالنامه سي ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م.
- طرابلس سالنامه سي ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م.
- طرابلس سالنامه سي ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م.
- طرابلس سالنامه سي ١٣٠٩هـ/١٨٩١م.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

- أبو شقرا، يوسف خطار: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تحقيق عارف أبو شقرا،لادار، بيروت ١٩٥٢م.
- الأسود، إبراهيم: تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، بيروت أربعة أجزاء، ١٩٢٥م.
  - ذخائر لبنان، طبع في المطبعة العثمانية، بعبدا، لبنان، ١٨٩٦.
- إسماعيل، عادل: السياسة الدولية في الشرق العربي، دار النشر للسياسية والتاريخ، بيروت ١٩٦١.
  - عهد الفوضى والاضطراب ١٨٤٠-١٨٦٠، التقسيم والفتن الطائفية، الفصل العاشر من كتاب لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت ١٩٩٣.
- أبو صالح، عباس: التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان ١٦٩٧-١٨٤٣، بيروت ١٩٥٢.
- أبو صالح، عباس، ومكارم سامي: تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت ١٩٨١.
- أبو النصر عمر: سوريا ولبنان في القرن التاسع عشر، بيروت ١٩٢٦، مطبعة وزنكو غراف طبارة.
- أرسلان، شكيب: تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق عدنان جاموس، بيروت، ١٩٧٢.
- أنطونيوس، جورج: يقظة العرب، تقديم أمين فارس، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت ١٩٦٢.
- إنكه لهارد: تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، ترجمة محمود علي عامر، وسمر بهلوان (تحت الطبع).

- ابكاريوس، إسكندر، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، تحقيق عبد الكريم إبراهيم السمك، دار رياض نجيب الريس، لندن ١٩٨٧.
- بازيلي، قسطنطين: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة طارق معصراني، دار التقدم، ١٩٨٩.
- برجاوي، سعيد أحمد: الإمبراطورية العثمانية، تاريخها السياسي والعسكري، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٣.
- بهجت بك، محمد: ولاية سورية، القسم الجنوبي، بيروت ١٩٨٧.
- بيهم محمد جميل: فلسفة التاريخ العثماني، بيروت ١٩٥٤.
- البشعلاني اسطفان: لبنان ويوسف بك كرم، مطبعة صادر، بيروت ١٩٢٥.
- تشرشل، تشارلز: بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي، من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠، ترجمه عن الإنكليزية فندي الشعار، بيروت، دار المروج ١٩٨٤.
- تقي الدين، سليمان: المسألة الطائفية في لبنان، الجذور والتطور التاريخي، دار ابن خلدون،بيروت، بدون تاريخ.
- جنبلاط، كمال: هذه وصيتي، لا دار، باريس، ١٩٧٨.
- جودت باشا: تاريخ جودت، استانبول، ١٩٢٧.
- حتي، فيليب: تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة الدكتور نقولا زيادة، بيروت ١٩٧٨م.
- الحسيني، محمود أبو السعود: التدخل الأجنبي في الشرق، دار الإحسان، الطبعة الأولى.
- الحكيم، يوسف: بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، بيروت ١٩٦٤، طبعة ١٩٨٠.
- حقي، إسماعيل: لبنان مباحث علمية واجتماعية، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩م.
- حلاق، حسان: بيروت المحروسة في العهد العثماني، الدار الجامعية، بيروت ١٩٧٨.

- الحداد، حكمت البير: لبنان الثورات الفلاحية، القرن التاسع عشر، دار نظير عبود، ١٩٩٤.
- الخازن فيليب وفريد: مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠، دار الرائد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ (٣ أجزاء).
- خوري، يوسف قوزما: المعلم بطرس البستاني، بيروت ١٩٩٥.
- خاطر، لحد: لبنان والفاتيكان، العلاقات المتبادلة بينهما من صدر النصرانية حتى اليوم، دار لحد خاطر، بيروت الطبعة الثانية، ١٩٨٩.
- الدمشقي، ميخائيل: تاريخ حوادث الشام ولبنان أو تاريخ ميخائيل الدمشقي ١٧٨٢-١٨٤١، تحقيق، أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق ١٩٨١.
- الدبس، يوسف: الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، قدم له الأب ميشال حايك، دار لحد خاطر، بيروت، طبعة ثالثة، ١٩٨٢.
- الدبس، يوسف: تاريخ سورية الدنيوي والديني، دون تاريخ.
- رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون، دمشق ١٩٧٤.
- رعد، مارون: لبنان من الإمارة إلى المتصرفية ١٨٤٠-١٨٦٠ عهد القائمقاميتين، دار نظير عبود، بيروت ١٩٩٣.
- رفيق بك محمد، بهجت بك محمد: ولاية بيروت، القسم الجنوبي جزء١، ألوية بيروت وعكا ونابلس، طبعة ٣، دار لحد خاطر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٧.
- زين، نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط، دار النهار، بيروت، ١٩٧١.
- سميليا، نسكايا: الحركات الفلاحية في لبنان، النصف الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة عدنان جاموس، دار الجماهير، دمشق، ١٩٧٢.

- سويد، ياسين: فرنسا والموارنة ولبنان، تقارير ومراسلات الجملة العسكرية الفرنسية على سوريا ١٨٦٠-١٨٦١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢.
  - التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٥.
- سعيد، عبد الله: تطور الملكية في جبل لبنان في عهد المتصرفية، دار المدى، بيروت ١٩٨٦.
- الشدياق، طنوس: أخبار الأعيان في جبل لبنان، تحقيق المعلم بطرس البستاني، لا دار، لا تاريخ.
- شيخو، الأب لويس: نبذة مختصرة عن حوادث الشام ولبنان ١٨٤٠-١٨٦٠، بيروت ١٩٢٧.
  - الآداب العربية في القرن التاتسع عشر، بيروت ١٩٢٦.
- الصليبي، كمال إسماعيل: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨.
- صقر، جوزيف: قصة وتاريخ الحضارات [لبنان في العصور]، بيروت، بدون تاريخ.
- ضاهر، مسعود: الجذور التاريخية للمسألة الطائفيةاللبنانية ١٦٩٧-١٨٦١، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١.
  - بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين، ترجمة يوسف عطا الله، دار المدى للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥.
- ضو، الأب انطوان: حوادث في لبنان ودمشق، لجنة بيروت الدولية المحاضر الكاملة ١٨٦٠-١٨٦٢، تحقيق وترجمة الأب انطوان ضو، منشورات وتوزيع مختارات، جزءان، بيروت ١٩٩٦.

- طربين، أحمد: أزمة الحكم في لبنان منذ الأسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية ١٨٤٢-١٨٦١، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٦٦.
- عامر محمود: تاريخ الدولة العثمانية، منشورات جامعة دمشق، دمشق ٢٠٠٣-٢٠٠٤.
  - الدولة العثمانية تتهم سلاطينها، دمشق ٢٠٠٣.
- عمر، عبد العزيز عمر: تاريخ لبنان الحديث ١٥١٦-١٩١٥، بيروت ٢٠٠٤.
- عوض، عبد العزيز: الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، دار المعارف، مصر ١٩٦٩.
- العقيقي، انطوان ضاهر: ثورة وفتنة، صفحة مجهولة من تاريخ الجبل، ١٨٤١ إلى ١٨٧٣، مطبعة الاتحاد، بيروت ١٩٣٩.
  - منتجات من رواية مارونية عن حوادث ١٨٦٠ (بلاد الشام في القرن التاسع عشر).
- غنام، رياض: المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين، ١٧٨٨-١٨٦١، دار بيسان، بيروت ١٩٨٨.
  - المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، دار التقدمية، المختارة، ١٩٩٨.
  - التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر، بيروت ٢٠٠٠.
- فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العالية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨١.
- فارس، هاني: النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، بيروت ١٩٨٠.
- قدرة، زاهية: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٥.
- قيقانو، انطوان بشارة: لبنان مباحث علمية واجتماعية، بيروت ١٩٩٣.
- كوثراني، وجيه: الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠، بيروت، ١٩٩٦.

- السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.
- مزهر، يوسف: تاريخ لبنان العام، بيروت، لا دار، دون تاريخ (جزءان).
- محروس، إسماعيل حلمي: تاريخ العرب الحديث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ١٩٩٧.
- مرتضى، ابن علوان: نزهة الزمان في حوادث جبل لبنان، المكتبة الوطنية في باريس، الطبعة الأولى، دون تاريخ.
- المعلوف، عيسى إسكندر، دواني القطوف في تاريخ بني معلوف، لبنان ١٩٠٧.
- مكاريوس، شاهين، حسر اللثام عن نكبات الشام، الطبعة الأولى بمصر ١٨٩٥.
- نجيم، بولص: (المعروف د. م جوبلان)، القضية اللبنانية، بيروت ١٩٩٥.
- نوار، عبد العزيز: وثائق أساسية في تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠، جامعة بيروت العربية، طبع في دار الأحد البحيري إخوان، بيروت، ١٩٧٤.
- هشي، سليم حسن: سجل محررات القائمقامية النصرانية في جبل لبنان، مطبعة نمنم، ١٩٧٤.
- يزبك، يوسف إبراهيم: الجذور التاريخية للحرب اللبنانية من الفتح العثماني إلى بروز القضية اللبنانية، دار نوفل، ١٩٩٣.
- يونس، مسعود: الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان إبان الحكم العثماني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٢.

المصادر والمراجع العثمانية

- جودت باشا: تاريخ جودت باشا، القسطنطينية، ١٣٠٩.
- تاريخ بجوى: القسطنطينية، ١٩٢٦.
- رضا نور، عثمانلي تاريخي، القسطنطينية، ١٣٩٨.
- واصف أفندي: وقعة نوفيس، القسطنطينية، ١٣٢٧.
- مذكرات وخواطر عمر باشا، مكتبة نور عثماني.
- سجلات الإحصاء العثمانية، استانبول، ١٩١٣.

- Ăşik paşaoğlu Tarihi, Atsiz, MEB, ist, ١٩٩٢ .
- Ismail Hakki Usun çarşili, Osmanli Tarihi, ank, ١٩٧٦.
- Oruç beğ Tarihi, Lunan Tarihi, Ank, ١٩٨٣.
- Neşri Tarihi, Lubanon devrede Nasil idi, Ank, ١٩٨٢ .
- Türk Tarihinden yapraklar, yilmaz Öztuna, Ist, ١٩٩١.

المصادر والمراجع الأجنبية

الجرائد والمجلات

- الطنين.
- كنج تورك.
- تنظيمات.
- جريدة الأمة.
- جريدة الوقائع.
- جريدة العدلية.
- جريدة الوطن.
- المجلة السورية.
- مجلة تاريخ العرب والعالم.
- مجلة المشرق.
- مجلة أوراق لبنانية.
- مجلة المقتطف.

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET